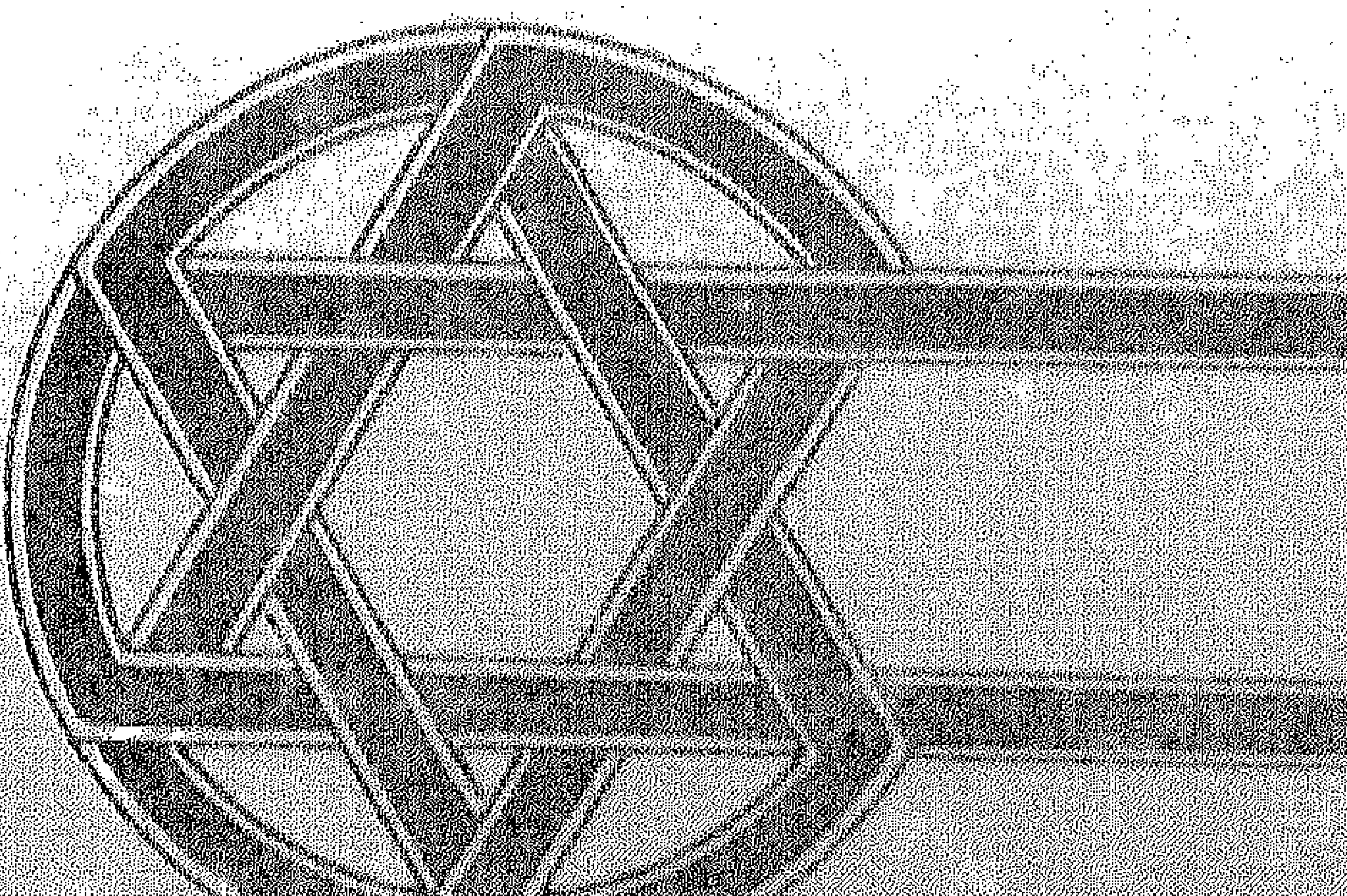
الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربيّة

١٩٦٧ ـ ١٩٨٥

اعداد

سمير أحمد معتوق

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافية من الجامعة الأردنية سنة ١٩٨٩





إشراف

الأستاذ الدكتور حسن عبد القادر صالح

الأساس الجغرافي
للاستعمار الاستيطاني الصهيوني
في الضفة الغربية
١٩٦٧ - ١٩٨٥

الطبعة الأولى

١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

٣٢٥,٣٠٩٥٦٤

سمي سمير أحمد معتوق

الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني

في الضفة الغربية ١٩٦٧ - ١٩٨٥/ سمير أحمد معتوق . -

عمّان: دار البشير، ١٩٩٢ .

(٢٤٨) ص .

ر.أ(١٩٩٢/٩/٦٧٥) .

١ . الاستعمار - فلسطين ٢ . فلسطين - تاريخ

أ . العنوان .

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

دار البشير

ص . ب (١٨٢٠٧٧) / (١٨٣٩٨٢)

هاتف : (٦٥٩٨٩١) / (٦٥٩٨٩٢)

فاكس : (٦٥٩٨٩٣) / تلكس (٢٣٧٠٨) بشير

مركز جوهرة القدس التجاري / العبدلي

عمان - الأردن

Dar Al-bashir

For Publishing & Distribution

Tel: (659891) / (659892)

Fax: (659893) / Tlx. (23708) Bashir

P.O.Box. (182077) / (183982)

Jerusalem Jewel Trade center Al-Abdali

Amman - Jordan

الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية

١٩٦٧ - ١٩٨٥

إعداد
سمير أحمد معتوق

إشراف
الأستاذ الدكتور حسن عبد القادر صالح

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافية من الجامعة الأردنية سنة ١٩٨٩

دار البشير
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

«إن العيش على أرض إسرائيل يوازي جميع الفرائض في التــوراة»

الحاخام موسى بن نحمان

الإهــداء

إلى أرواح شهداء قواتنا المسلحة

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الجليل الدكتور حسن عبدالقادر صالح لتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة، فقد كان لتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة الأثر الكبير في بلورة هذا الانجاز وخروجه بالشكل المطلوب

كما يشرفني أن أتقدم بالشكر لأعضاء الهيئة التدريسية في قسم الجغرافية بالجامعة الأردنية ولمسؤولي القاعة الهاشمية في مكتبة الجامعة الأردنية ولمترجمي اللغة العبرية في معهد الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية لمساعدتي في نقل النصوص من اللغة العبرية للغة العربية، ولكل من قدم لي أي مساعدة ساهمت في إنجاز هذه الرسالة.

سمير معتوق

٣/ ٥/ ١٩٨٩.

محتويات الكتاب

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

الفصل الأول

مقدمة الدراســة ومنهجهــا

المقدمــة

المبررات

المشكلة

منطقة الدارسة

الدراسات السابقة

المقدمة :ـ تتضمن المقدمة مبررات الدراسة، مشكلة الدراسة، منطقة الدراسة، والدراسات السابقة.

١-١-١ المبررات :-

أ. استفحال الخطر الاستيطاني الصهيوني في المناطق العربية المحتلة، وما يمكن أن يترتب عليه من أوضاع سيئة على أهالي هذه المناطق من جهة وعلى سكان المناطق العربية الأخرى من جهة ثانية.

ب. أوجه النقص في الدراسات السابقة :-

الدراسات السابقة لم تعالج الموضوع من ناحية جغرافية بل كانت معالجتها في الغالب سياسية أو إحصائية أو ديموغرافية. وكانت تعكس وجهات نظر سياسية معينة على العموم، إضافة إلى أن تركيزها انصبّ على عهود الحكم المختلفة كا «الليكود» أو «العمل» وإضافة إلى ذلك فإن بعض الدراسات اقتصر على مناطق معينة من الضفة الغربية.

١-١-٢ المشكلة :-

تنبع مشكلة الدراسة من المشكلة الفلسطينية الناجمة أصلاً عن المخططات الصهيونية الرامية إلى إقامة كيان صهيوني في فلسطين، وقد اعتمد الصهيونيون في تنفيذ مخططاتهم على إقامة المستعمرات الاستيطانية كجزء من سياسة مرسومة لتهويد فلسطين، وتم لهم تنفيذ هذه المخططات على مراحل بدأت بالمرحلة الأولى التي سبقت كيانهم عام ١٩٤٨، واستمرت في مراحلها اللاحقة لقيام الكيان حتى الوقت الحاضر.

وقد استمرت سياسة تهويد فلسطين بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الضفة الغربية بدأت السلطات الإسرائيلية وبعد احتلالها للضفة الغربية عقب حرب حزيران ٦٧ بضم مدينة القدس العربية إلى الكيان الصهيوني تحت شعار توحيد القدس، كما أعادت بناء مستعمرات في منطقة بيت لحم بحجة أن هذه المستعمرات كانت قائمة قبل حرب ١٩٤٨، ثم وسعت استيطانها في مدينة الخليل بدعوى أنها أرض الأجداد وذلك بعد أن أزالت عدداً من قرى اللطرون من الوجود،ثم اتجهت إلى نهر الأردن واعتبرته حداً دولياً وزرعت واديه بالمستعمرات لتعود ثانية إلى مرتفعات الضفة الغربية فتقيم فوقها عشرات المستعمرات اليهودية.

لقد رافق ذلك الاستعمار الاستيطاني هجمة على الأراضي العربية في الضفة الغربية لمصادرتها والاستيلاء عليها، فحتى عام ١٩٨٥ كانت إسرائيل قد سيطرت على أكثر من ٥٠٪ من مجموع أراضي الضفة الغربية، إما سيطرة مباشرة أو بتقييد استعمال الأرض ضماناً لعدم استعمالها من قِبَل المواطنين العرب لمنع أي نمو في النواحي العمرانية أو الإنتاجية، بحيث يتكفل ما صودر من الأراضي حتى تاريخه توطين مليون مستوطن يهودي في الضفة الغربية، وتبع مصادرة الأراضي سيطرة على المياه والحيلولة دون استمرار المواطنين في زراعة أراضيهم بهدف اقتلاع المواطن العربي من أرضه وإحلال اليهود الغرباء محلهم طمعاً في الأرض بدون سكانها وتطبيقاً لادعاءاتهم أن فلسطين أرض بلا شعب وأنها مناسبة لاستيطان اليهود باعتبارهم شعب بلا أرض. فعمدت إسرائيل إلى خلق وضع اجتماعي اقتصادي يصعب على المواطنين العرب تحمله، لحملهم على ضبط النسل كما لجأت سلطات الاحتلال إلى تسميم مياه الشرب في بعض مناطق الضفة الغربية عام ١٩٨٣ وذلك بإضافة بعض المواد لها بحيث تؤثر هذه المياه المسمومة على الجهاز التناسلي للإناث[١]. من ناحية أخرى عملت إسرائيل جهدها لزيادة أعداد المستوطنين في الضفة الغربية في محاولة لقلب الميزان الديموغرافي في الضفة الغربية لصالحها، فقد كانت نسبة المستوطنين حوالي ١٪ من مجموع سكان الضفة الغربية عام ١٩٧٢، ارتفعت النسبة إلى ٢٪ عام ١٩٨١ وإلى ٣,٥٪ عام ١٩٨٣ و٥,٣٪ عام ١٩٨٤ و٦,٣٪ عام ١٩٨٥[٢]. وبلغ عدد المستوطنين حتى نهاية عام ١٩٨٥ ٥٢,٠٠٠ مستوطن يقيمون في حوالي ١٢٢ مستعمرة.

كما انعكست آثار الاستيطان السلبية على النواحي السياسية فالمستعمرات ستُستغل كورقة مساومة عند أي تسوية محتملة إضافة لدورها في توسيع الحدود الإسرائيلية، وقد يأتي يوم يعلن فيه مستوطنوا الضفة الغربية دولتهم الخاصة بهم بعد أن اكتملت البنية التحتية والإدارية لمثل هذه الدولة، وتشكل لها جيش قاعدته المستعمرات شبه العسكرية المقامة على شكل قلاع عسكرية تتوفر فيها مختلف التجهيزات العسكرية وفُرز إليها خيرة عناصر الجيش الإسرائيلي فيما يسمى بحرس الحدود أو وحدات الدفاع الإقليمي.

وفي ضوء ما سبق فإن الصهيونية في التطبيق ربما تكون من أقصى أشكال الاستعمار الاستيطاني تطرفاً وعنفاً، نظراً لأنها تضمن الاستقرار العنصري الداخلي للجماعة الاستيطانية بينما تزعزع تماماً البُنيان الاقتصادي والثقافي للشعب العربي الفلسطيني المشرَّد[٣]، فالمجموعة البشرية الاستيطانية التي يشكل العامل الديموغرافي بها عنصر الحسم، تنطلق من نقطة الصفر في العلاقة بالأرض باعتبارها العامل الجغرافي للكيان السياسي.

إن نجاح إسرائيل في تهويد اقتصاد الضفة الغربية وخاصة الإنتاج والسوق من شأنه أن لا يترك لأهل البلد الأصليين مكاناً فيه، ولا يبقى أمامهم إلاّ الرحيل وقد عمدت إسرائيل على التركيز على العامل الجغرافي في الصراع على الأرض بانتزاع عروبتها بالاستيطان بانتظار أن يتوافر لها عنصر ديموغرافي فاعل سعياً وراء التهويد الكامل.

١-١-٣- منطقة الدراسة :-

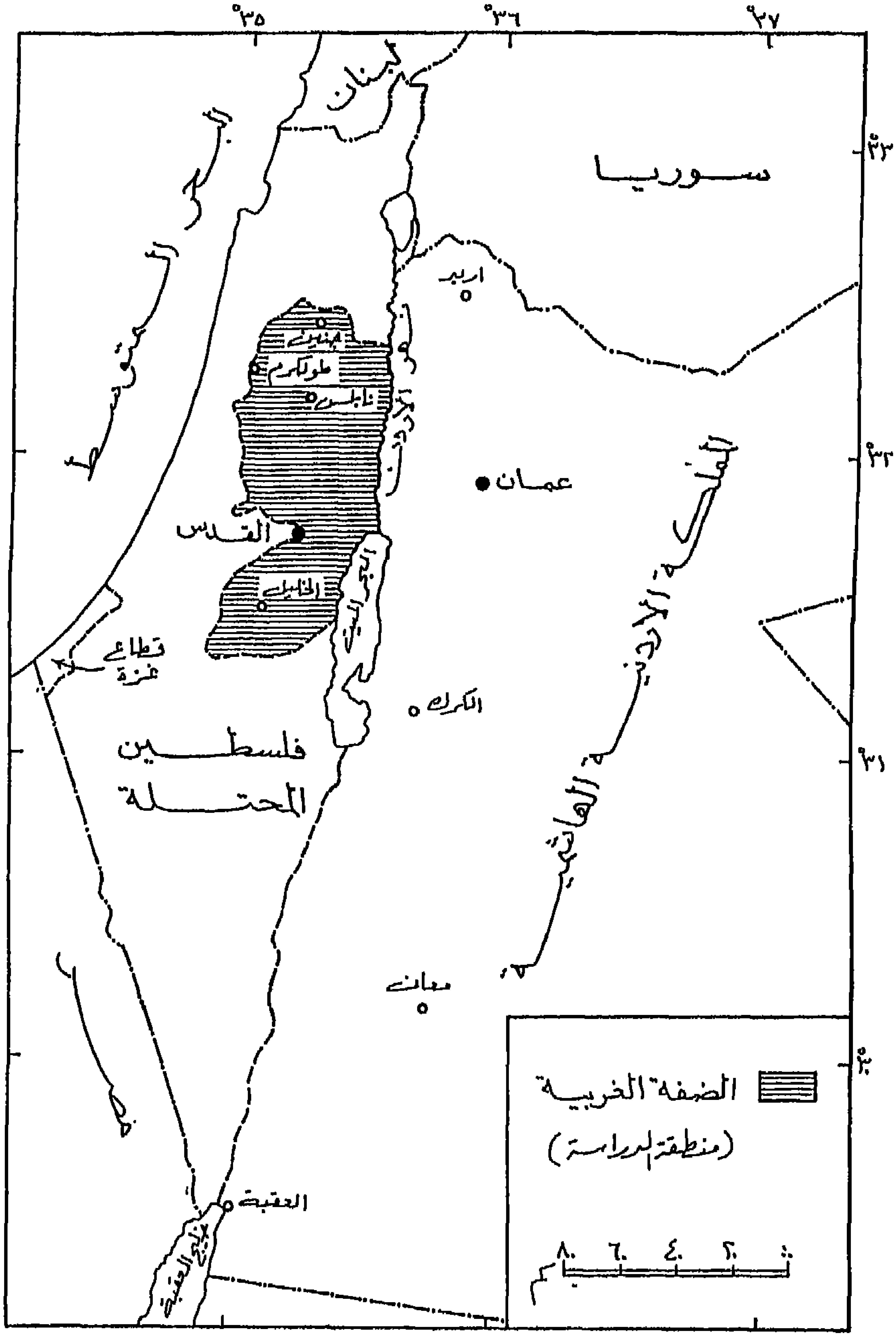
تبلغ مساحة فلسطين ٢٧,٠٠٩ كيلو مترات مربعة(٤) احتل منها اليهود عام ١٩٤٨ ما نسبته ٧٧٪ (٢٠,٧٠٠كم٢) وتبقّى بأيدي العرب ٢٣٪ من مجموع مساحة فلسطين إبّان الانتداب البريطاني، وكان نصيب قطاع غزة ٣٪ والباقي وهو ٢٠٪ عُرف باسم الضفة الغربية للأردن وهو القسم الأوسط الشرقي من فلسطين الذي يحده نهر الأردن والبحر الميت من الشرق والسهل الساحلي الفلسطيني غرباً والطرف الجنوبي الشرقي من سهل مرج بن عامر شمالاً والجزء الشمالي الشرقي من صحراء النقب جنوباً (شكل رقم ١) تبلغ مساحة الضفة الغربية ٥٥٠٥كم٢، وتمتد أراضيها ما بين خطي طول ١٥ ٣٤° و ٤٠ ٣٥° شرقي غرينتش وخطي عرض ٣٠ ٢٩° و ١٥ ٣١° شمالاً.

ولقد تم إعلان الوحدة رسمياً بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٠(٥)، واستمرت الوحدة قائمة حتى تاريخ ١٩٨٨/٧/٣١ عندما استجابت الحكومة الأردنية لنداءات من جهات مختلفة فأعلنت فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية.

من الناحية الطبيعية، تتكون الضفة الغربية من ثلاث وحدات طبيعية: منطقة المرتفعات الجبلية، ومنطقة وادي الأردن الغورية، ومنطقة السهول، فالمرتفعات الجبلية، والتي تُعرف بالسلسلة الفقرية لمرتفعات وسط فلسطين، عبارة عن انطواء قوسي مركب بامتداد محور عام يزيد طوله عن ١٢٠ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب وعرضه ٤٨ كيلومتراً وأقصى ارتفاع له ١٠١٦ متراً في تل العاصور شمال رام الله، وتقسم هذه المنطقة إلى وحدات أصغر هي جبال نابلس (السامرة) في الشمال وجبال القدس والخليل (يهوذا) في الجنوب، وتطلق إسرائيل على المنطقة اسم يهوذا والسامرة، فالمنطقة شمال القدس هي السامرة وعاصمتها نابلس والمنطقة جنوب القدس هي يهوذا وارتكازها على الخليل(٦).

يبلغ طول منطقة وادي الأردن الغورية من خط الهدنة في الشمال حتى البحر الميت في الجنوب نحو ٧٠ كيلومتراً، ويتراوح عرضها ما بين ١,٥-١٢ كيلومتراً وتقدّر مساحتها بـ ٤٠٠ ألف

دونم(٧)، يتراوح منسوب وادي الأردن بين ٢١٢ متراً عند بحيرة طبريا وبين ٣٩٠ متراً على رأس البحر الميت، وتقسم هذه المنطقة إلى وحدات عرضية أصغر هي(٨):-



شكل - ١ - موقع الضفة الغربية.

أ . مجرى النهر: ويتراوح عرض النهر في هذا المجرى ما بين ١٨-٥٤ متراً.

ب . منطقة الزور: وهي دغل كثيف الأشجار والنباتات ويتراوح عرضه بين ٣٦٠-١٣٠٠ متراً، يوجد بها أجود الأراضي الزراعية بالأردن والتي كانت تسقى من ماء النهر مباشرة.

جـ . منطقة الغور: وترتفع عن منطقة الزور بحوالي ٤٥ متراً ويتدرج هذا المستوى بالارتفاع على طول الوادي بالابتعاد الأفقي عنه حتى يصل إلى منسوب ٢٠٠ متراً حيث تبدأ حافة منطقة المرتفعات الجبلية. تستغل أراضي الوادي بالزراعة المروية، خاصة الخضار والحمضيات والموز وقصب السكر(٩).

تتكون الوحدة الطبيعية الثالثة من السهول الداخلية المتفرقة خاصة في شمال الضفة الغربية وأهمها(١٠):-

أ . سهل عرابة: وهو من أكبر السهول الداخلية شبه المغلقة في مرتفعات نابلس. يبلغ طوله نحو ١٠ كيلومتراً ومتوسط عرضه ٣ كيلو مترات ومساحته زهاء ٣٢ كيلومتراً مربعاً، يتراوح ارتفاع أرضه بين ٢٣٠ و٢٤٥ متراً فوق سطح البحر، تكثر الآبار في الزاوية الشمالية الشرقية وفي الجزء الشرقي من السهل تتميز تربته بلونها الأسمر وبخصوبتها، يعتبر القمح أهم المحاصيل الزراعية الشتوية أما المحاصيل الصيفية فأهمها التبغ والخضار والسمسم.

ب . سهل جنين: هذا السهل هو جزء من سهل مرج بن عامر، تنحدر أراضيه بصفة عامة من الجنوب إلى الشمال، ومن الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي، ويتراوح ارتفاع السهل بين ١٢٥-٢٥٠ متراً فوق سطح البحر. التربة في أراضي المرج معظمها منقول من المرتفعات وهي تربة خصبة ذات إنتاج كبير، يُستغل من هذا السهل بالزراعة (لصالح مدينة جنين) ما مساحته ٢٣٠٠ دونم وأهم المزروعات الزيتون وأشجار الفاكهة كالتين واللوز والمشمش وغيرها.

جـ . سهل سانور: أحد السهول الصغيرة الواقعة في جبال نابلس ويُعرف بمرج الغرق أيضاً، يقع بين مدينة جنين في الشمال ونابلس في الجنوب متوسط ارتفاعه ٥٤٨ متراً عن سطح البحر، تقدر مساحته بنحو ٢١ كيلومتراً مربعاً، رغم جودة تربته إلّا أنه لا يُستفاد منه في الزراعة الدائمة بسبب عدم وجود تصريف للمياه السطحية، لذا فإن الزراعة هنا هي زراعة بعلية محدودة أهمها البطيخ وذرة المكانس المزروعة بعلا، كما تزرع على المرتفعات المحيطة أشجار الزيتون.

بلغ عدد سكان الضفة الغربية في نهاية عام ١٩٨٥ ٨١٣,٤٠٠ نسمة منهم ٣١٥,٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين الذين رحّلوا من أراضيهم عام ١٩٤٨، ويعيشون الآن في مخيمات داخل الضفة الغربية، أكبرها مخيم بلاطة وعدد سكانه (١٠,٦٧٨) نسمة، يليه مخيم طولكرم (٨٦٣٩) ومخيم جنين (٧٥٩٠) ومخيم عسكر (٦٩٩٥) ومخيم الدهيشة (٥٦٤٩)[١١]، وتقدر نسبة الحضر في الضفة الغربية في أوائل الثمانينات بحوالي ٤٥٪ من إجمالي السكان، بينما تقدّر نسبة سكان الريف والخيام المتفرقة بحوالي ٥٥٪ من إجمالي السكان[١٢]، ويبلغ عدد المواليد في الضفة الغربية ٣٥,٠٠٠ مولوداً سنوياً ومعدل الزيادة السنوية ٢,٨٪[١٣].

أهم المدن في الضفة الغربية: القدس الشرقية (١٠٠,٠٠٠ نسمة)، نابلس (٦٠,٠٠٠)، الخليل (٥٣,٠٠٠)، بيت لحم (٣٥,٠٠٠)، رام الله والبيرة (٣٤,٠٠٠)، طولكرم (٢٤,٠٠٠)، جنين (٢١,٠٠٠). ويتوزع ٤٩٪ من سكان مرتفعات الضفة على قرى سكانها أقل من خمسة آلاف نسمة للقرية الواحدة[١٤].

ترتبط المدن الرئيسية في الضفة الغربية بطرق برية من الدرجة الأولى، كما ترتبط الضفة الغربية بالضفة الشرقية بعدد من الطرق وهي[١٥]:ـ

ـ طريق القدس ـ الخان الأحمر ـ جسر الملك عبدالله ـ ناعور ـ عمّان.
وهي طريق من الدرجة الأولى يبلغ طول الطريق من القدس حتى جسر الملك عبدالله حوالي ٤٠كم.

ـ طريق رام الله ـ الطيبة ـ أريحا ـ جسر الملك حسين ـ غور نمرين ـ السلط.
وهي طريق من الدرجة الثانية ـ يبلغ طولها من رام الله حتى جسر الملك حسين ٢٨كم.

ـ طريق نابلس ـ عقربة ـ مجدل بني فاضل ـ الخان الأحمر ـ فصايل ـ الكرامة ـ السلط.
وهي طريق من الدرجة الثانية يبلغ طولها من نابلس إلى نهر الأردن حوالي ٣١كم ويمكن اجتياز نهر الأردن من الممرات الموجودة فوقه شمال شرقي العوجا.

ـ طريق نابلس (محور الجفتلك) ـ جسر الأمير محمد ـ الصبيحي.
وهي طريق من الدرجة الأولى يبلغ طولها من نابلس إلى جسر الأمير محمد حوالي ٣٦كم.

أما جسور نهر الأردن، التي توصل بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية فهي من الشمال إلى الجنوب[١٦]:

- جسر الأمير محمد (جسر دامية سابقاً) على بُعد حوالي كيلو متر واحد من التقاء نهر الأردن بنهر الزرقاء، يخدم منطقة شمال الضفة الغربية.
- جسر الملك حسين (جسر اللنبي سابقاً) يخدم منطقة جنوب الضفة الغربية عن طريق أريحا.
- جسر الأمير عبدالله (جسر سويمة سابقاً) شمال البحر الميت على الطريق بين عمان والقدس.

تعتبر الزراعة من أهم الموارد في الضفة الغربية، وأهم المنتوجات الزراعية الزيتون، والحمضيات والفواكه الأخرى المتنوعة، والخضار يليها الصناعة وأشهر الصناعات، الصناعات الغذائية والنسيج والملابس والأحذية والجلود والأثاث والخشب وصناعة السخانات الشمسية وأجهزة التدفئة والتبريد والأدوية واللدائن (البلاستيك) والصابون، كما تعتبر السياحة مورداً هاماً من موارد الضفة الغربية لكثرة الأماكن السياحية وتنوعها ووفرة الآثار القديمة والمزارات والمصايف والمشاتي والمنتجعات الطبيعية والمواقع التي يقدسها أبناء الديانات السماوية الثلاث.

١-١-٤ الدراسات السابقة:-

ظهرت عدة دراسات عن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة ومن هذه الدراسات بحث عن المستعمرات الإسرائيلية بعنوان «المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان ١٩٦٧» للباحث أنيس صايغ (١٩٦٩)[١٧] ويتضمن عرضاً للمعلومات المتوافرة عن المستعمرات التي أقامها اليهود بعد عام ١٩٦٧ في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ وفي المناطق العربية المحتلة ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء)[١٨] وحسب رأي الباحث فإن إنشاء المستعمرات اليهودية في فلسطين (١٩٤٨، ١٩٦٧) يمكن أن يرد إلى ثلاث عوامل رئيسية وهي الأمنية والسياسية والاقتصادية[١٩]، وعلى أية حال فإن هذا البحث يقدم معلومات معينة حتى عام ١٩٦٩ فقط.

وتوصلت الباحثة خيرية قاسمية[٢٠] (١٩٧٨) في بحثها بعنوان «المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧» إلى أن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني (في النموذج الصهيوني) هو مدخل للاستيلاء على الأرض العربية وإفراغها من سكانها[٢١] وقد تعرضت في

دراستها إلى الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧ بالإضافة إلى الاستيطان في الجليل، كما تطرقت إلى أهم قرارات الأمم المتحدة حول الاستيطان الإسرائيلي.

وتناول وليد الجعفري[٢٢] (١٩٨١) في بحثه بعنوان (المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧ -١٩٨٠) الجانب المعلوماتي للمستعمرات الإسرائيلية في المناطق المحتلة من سنة ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٨٠ من حيث اسماء المستعمرات وطبيعتها والتطورات التي رافقتها بدءاً بإقامتها كنقطة ناحال وانتهاءاً بتحويلها إلى مستعمرة استيطانية دائمة.

كما تطرق الباحث خالد عايد[٢٣] (١٩٨٦) في بحثه (الاستعمار الاستيطاني في المناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ - ١٩٨٤) للموضوع وتحدث عن الاستيطان في عهد الليكود خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٤ واستعرض خصائص الاستيطان والمشاريع الاستيطانية (في عهد الليكود) ثم أفرز قسماً كاملاً من بحثه للحديث عن المستعمرات حتى عام ١٩٨٤ وخلص إلى نتيجة وهي أن المناطق المحتلة تعيش جملة أوضاع تجعل للتشبث بأرض الوطن ثمناً باهظاً، يدفعه الفلسطينيون من عرقهم ودمهم ودموعهم وقد تدفعهم هذه الأوضاع إلى المساهمة في هدم مستقبلهم الوطني بإيديهم، وفي بناء المشروع الصهيوني في تلك المناطق[٢٤].

أما الباحث قاسم أبو حرب[٢٥] (١٩٨٧) فقد هدف من بحثه (المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧-١٩٨٧) إلى تسليط الضوء على الخريطة الاستيطانية منذ عام ١٩٦٧- ١٩٨٧ واعتبر الباحث دراسته أنها مسح ميداني للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويصل إلى حقيقة بأن السلطات الإسرائيلية تتكتم على المعلومات المتعلقة بالاستيطان، فالمستوطنات لا تقام بشكل عفوي وأنما حسب برامج مرتبطة بأمن الدولة وأسرارها[٢٦].

ومن الدراسات لباحثين غير عرب هناك دراسة للإسرائيلي ميرون بنفنيستي[٢٧] (١٩٨٤) بعنوان «مشروع بيانات الضفة الغربية» استعرض فيها الأبعاد الاقتصادية والديموغرافية والاستيطانية للمناطق العربية المحتلة، ويخلص بنفنيستي إلى نتيجة هي أن إسرائيل بسياساتها واستيطانها في الضفة الغربية قد اجتازت المرحلة الحرجة وأن مصير الضفة الغربية هي الضم لإسرائيل، والمسألة مسألة وقت، وينصح بنفنيستي العرب بالقبول بالأمر الواقع والاستسلام فالدولة الثنائية القومية ما عادت فكرة بل هي حقيقة حاصلة.

أما الإسرائيلي ديفيد جروسمان[٢٨] (١٩٨٦) فقد تناول في دراسته (المستعمرات اليهودية والعربية في لواء طولكرم) موضوع الاستيطان الإسرائيلي في لواء طولكرم، وخلص إلى أنه رغم مصادرة الأراضي لأغراض الاستيطان إلّا أن القرى العربية لا زالت تتوسع ويتوقع جروسمان أن يكون للمستعمرات اليهودية في الخط الأخضر قابلية للتوسع والنمو أكثر من باقي المستعمرات في اللواء، ورغم ملاحظته لبعض التقارب بين السكان العرب والمستوطنين اليهود، إلّا أن التعايش بينهما لا يبدو محتملاً خاصة وأن نفوذ المتعصبين الدينيين بين المستوطنين في ازدياد.

وهناك رسالة ماجستير بعنوان (التخطيط الاستيطاني للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة للفترة ١٩٧٧-١٩٨٤) للباحثة إيمان أبو الروس[٢٩] (١٩٨٩) التي اتجهت في دراستها إلى التخطيط الاستيطاني الصهيوني عن طريق دراسة المتغيرات السكانية والديموغرافية في الضفة الغربية، وكذلك الباحث وليم ولسون هاريس[٣٠] (١٩٨٠) فقد ركّز في رسالته (التجذر: المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية والجولان وغزة وسيناء ١٩٦٧ / ١٩٨٠) على الاستيطان في الأغوار، وحلل العوامل السياسية من حكومية وحزبية التي أثرت على نمو الاستيطان أو توزيعه، كما تطرق إلى المشاريع الاستيطانية خاصة مشروع يغال آلون.

منهج البحث

المنهج:- يشتمل على الأهداف والخطة الهيكلية للدراسة والفرضيات ثم مصادر البيانات الإحصائية.

١-٢-١ الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١ . الكشف عن المخططات الصهيونية الرامية إلى ابتلاع الأراضي العربية وتفريغ المناطق المحتلة من أهلها العرب لإحلال اليهود محلهم.

٢ . دراسة المقومات الجغرافية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية.

٣ . معالجة مشكلة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في إطار جغرافي سياسي شامل ومتكامل بحيث يتم تغطية الدراسة لكافة أرجاء الضفة الغربية من جهة واستكمال الفترة الزمنية التي توقفت عندها بعض الدراسات السابقة.

٤ . إلقاء الضوء على اختلاف استراتيجيات الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة بين العمل والليكود، وفلسفة كل منهما في ظل أهداف المشروع الصهيوني.

٥ . محاولة تحديد الأخطار الناجمة عن الاستيطان الصهيوني على أبناء المناطق العربية المحتلة والمناطق المجاورة.

١-٢-٢ المحتوى:

يتألف هذا البحث من ثمانية فصول وملاحق، تناول الفصل الأول مقدمة الدراسة ومنهج البحث مستعرضاً مبررات الدراسة ومشكلتها ومنطقة الدراسة والدراسات السابقة وأهداف الدراسة، ومصادر البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة وتناول الفصل الثاني دوافع الاستعمار الاستيطاني وتطرق للدوافع الدينية والتاريخية والأمنية والسياسية والاقتصادية.

وتناول الفصل الثالث المقومات الجغرافية للاستيطان وهي الأرض، والماء والإنسان.

وعالج الفصل الرابع التطبيق العملي للاستعمار الاستيطاني واشتمل على مسيرة الاستعمار الاستيطاني (١٩٦٧ـ ١٩٨٥) وبعض العوامل المؤثرة فيها.

وتناول الفصل الخامس التوزع السكاني للاستيطان ليتحدث عن المشاريع الاستيطانية وسياسة توزيع المستعمرات حسب المناطق الجغرافية، وحسب الحجم، والشكل، والاتجاه.

وعالج الفصل السادس نظم الاستيطان الصهيوني متضمناً أنماط المستعمرات وتركيبها الداخلي، واستعرض الفصل السابع آثار الاستيطان على مختلف نواحي الحياة في الضفة الغربية، واختتمت الدراسة باستعراض أبرز النتائج والتوصيات.

١ـ٢ـ٣ الفرضيات:

ويحاول هذا البحث الإجابة عن تساؤلات تتعلق بالاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية على النحو التالي:

ـ إلى أي مدى ستنجح إسرائيل في مخططها الاستيطاني الذي يقوم على أساس إحلال مستعمرين يهود محل المواطنين العرب في الضفة الغربية.

ـ هل هناك علاقة بين مصادرة إسرائيل للأراضي العربية وسيطرتها على المصادر الطبيعية وبين تزايد المستعمرات اليهودية والمقامة في الضفة الغربية.

ـ هناك علاقة إيجابية بين تركز الاستيطان وكل من عاملي الارتفاع عن سطح البحر وامتداد الطرق بين المدن العربية.

ـ يتخذ النمط العام لانتشار المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية طابعاً عشوائياً لا ينتظم وفق نمط محدد، ويبدو أن الاستيطان يتركز حول القدس.

١ـ٢ـ٤ الاجراءات:

١ . مصادر البيانات:

أ . مكتبية:

اعتمدت العديد من المصادر لجمع البيانات والمعلومات أهمها:

١ . وليد الجعفري: المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧ـ١٩٨٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة كتب تسجيلية رقم ٩، بيروت ١٩٨١.

٢. خالـد عايد: الاستعمـار الاستيطاني للمنـاطق العـربية المحتلة خلال عهـد ١٩٧٧-١٩٨٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٧٤، قبرص ٦

٣. قاسم أبـو حرب: المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧- جميعة الدراسات العربية القدس ١٩٨٧.

٤. Taking Root, Israeli Settlement in the West Bank, The Golan and Gaza-Sinai 1967-1980, Ph, D, University of Otago, Newzeland, (Unpublished) 1980.

٥. Benvenisti, M.: The West Bank Data Project, American Enterpriz Institute, Washington, 1984.

ب. ميدانية:

وتشمل المقابلة الشخصية، وقد هدف منها تغطية ما قد يجد من ثغرات في المعلوه للاسترشاد بوجهات نظرهم في حال تضارب المعلومات لتضارب المصادر.

٢. الأساليب الإحصائية:

استخدمت العديد من الأساليب الاحصائية في هذه الدراسة، وهي الانحدار المتعدد الانحدار من الدرجة الأولى والثانية، قرينة التجاور، المركز الوسيط.

٣. معالجة البيانات:

أولاً: الانحدار المتعدد .Multiple regression

ويهدف هذا النموذج الاحصائي إلى التعرف على مدى مساهمة بعض العوامل الجغرا ساعدت في تحديد مواقع المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث قسمت خارط الغربية إلى مربعات (شكل ٢) طول ضلع كل مربع (١) سم، وقد استثنيت المربعات ا مركزها خارج حدود الضفة الغربية وبذلك وصل عدد هذه المربعات تسعين مربعاً، وتم ا عدد المستعمرات في كل مربع، وقيست المسافة بين مركز كل مربع وأقرب طريق رئيسي ير مدينتين رئيسيتين، ثم حدد معدل الارتفاع عن سطح البحر لكل مربع (مركز المربع) وذ لخطوط الكنتور استناداً لأطلس إسرائيل لعام ١٩٨٥، كما تم استخراج معدل هطول الأم كل مربع (مركز المربع) وذلك من خارطة معدلات هطول الأمطار السنوية.

ادخلت هذه المتغيرات في معادلة خط الانحدار التالية:

$$y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + e$$

حيث أن :

y = عدد المستعمرات في كل مربع .

x_1 = المعدل السنوي لهطول الأمطار.

x_2 = الارتفاع عن سطح البحر.

x_3 = البعد عن الطريق الرئيسي .

a = ثابت.

b = معامل الانحدار.

e = البواقي .

ثانياً: سطح الانحدار Trend Surface

استخدم هذا النموذج الاحصائي لمعرفة إن كان هناك نمط محدد لانتشار المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقد اعتمدت المربعات الآنفة الذكر التي حدد منها عدد المستعمرات وأخذت إحداثيات كل مربع من الطرف الجنوبي الغربي للخارطة، وطبق على هذه البيانات نموذج سطح الانحدار من الدرجة الأولى والثانية، وفق المعادلة التالية :

أ . الدرجة الأولى :

$$y = a + b_1u + b_2v + e$$

حيث أن :

y = عدد المستعمرات في كل مربع .

u = الإحداثي السيني لمركز المربع .

v = الإحداثي الصادي لمركز المربع .

a = ثابت.

b = معامل الانحدار.

e = بواقي .

ب . الدرجة الثانية :

$$y = a + b_1u + b_2v + b_3v_3 + b_4v_3 + b_5uv \pm e$$

حيث أن y عدد المستعمرات لكل مربع .

ولمعرفة نمط انتشار المستعمرات حسب سنة النشأة إبّان حكم كل من حزبي العمل والليكود، طبق النموذجان السابقان نفسهما .

أ . الدرجة الأولى :- $y = a + b_1u + b_2v \pm e$

حيث أن y = سنة إنشاء المستعمرة.

u = الإحداثي السيني للمستعمرة.

v = الإحداثي الصادي للمستعمرة.

e = بواقي.

ب . الدرجة الثانية:

$$y = a + b_1u + b_2v + b_3v^2 + b_4u^2 + b_5uv + e$$

حيث أن y سنة إنشاء المستعمرة.

ونظراً لاختلاف أهداف كل من حزبي العمل والليكود في المستعمرات في الضفة الغربية استخدمت هذه النماذج للكشف عن نمط انتشار هذه المستعمرات حسب السنة لكل فترة حكم فيها هذان الحزبان، وقد امتدت فترة حكم حزب العمل للضفة الغربية من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٧ فيما امتد حكم حزب الليكود بين عام ١٩٧٧ و١٩٨٤، كما استخدمت النماذج لكلا الحزبين.

ثالثاً: قرينة التجاور Nearest neighbour analysis

تستخدم هذه القرينة لمعرفة نمط انتشار الظاهرة الجغرافية، هل هي وفق نمط عشوائي أم منتظمة أم متجمعة؟ وينحصر هذا المقياس بين ٠،٠ – ٢,١٥.

فإذا كانت النتيجة صفراً فإن الظاهرة تميل إلى التجمع Clustered .

وإذا كانت واحد صحيح فهي عشوائية Random .

وإذا كانت ٢,١٥ فهي منتظمة[٣١] Regular .

وتقوم هذه القرينة على حساب المسافة بين أقرب مستعمرة لأية مستعمرة أخرى واستخراج متوسط هذه المسافات ضمن حدود إدارية معينة، ثم تستخدم قرينة التجاور وفق المعادلة التالية:

$$Rn = 2\bar{d}\sqrt{\frac{N}{A}}$$

Rn = قرينة التجاور.

d = متوسط المسافة .

n = عدد المستعمرات .

A = مساحة المحافظة .

رابعاً: المركز المتوسط Mean Centre

يعين هذا المركز لمعرفة أين تميل أي ظاهرة للتركز، وفي هذه الدراسة استخدم تحديده لمعرفة أين يتركز الاستيطان في الضفة الغربية، وقد اعتمدت مراكز المربعات الآنفة الذكر وعدد المستعمرات الموجودة في كل مربع، وحسبت إحداثيات كل مربع وطبقت على البيانات المستخرجة هذه المعادلة[٣٢] :

$$Xc = \frac{\sum (Xipi)}{\sum pi} \text{ and } \bar{y}c = \frac{\sum (yipi)}{\sum pi}$$

حيث أن :

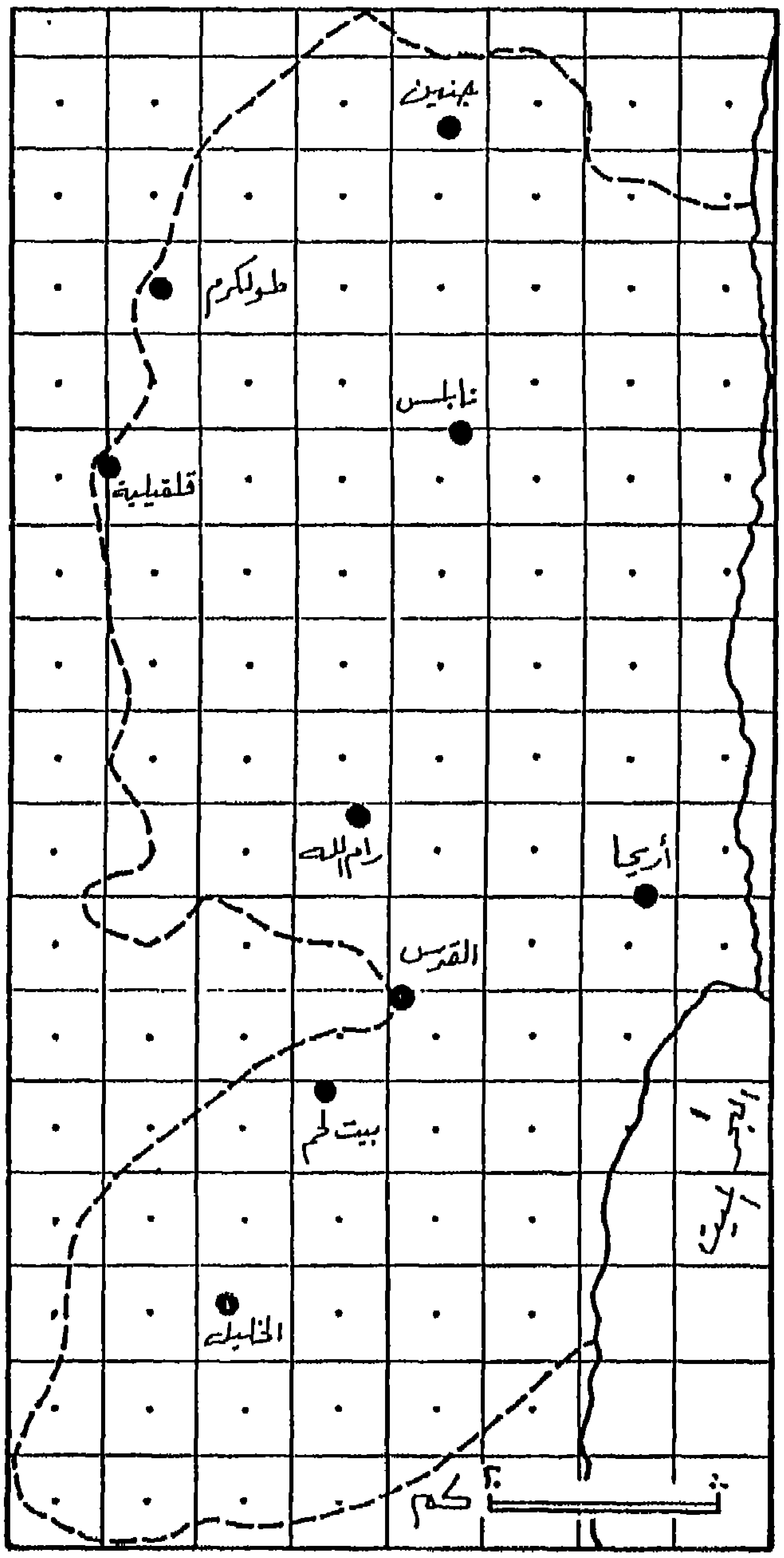
$\bar{x}c$: متوسط الإحداثيات السينية لمراكز المربعات .

$\bar{y}c$: متوسط الإحداثيات الصادية لمراكز المربعات .

xi : الإحداثي السيني لمركز المربع .

yi : الإحداثي الصادي لمركز المربع .

pi : عدد المستعمرات في المربع .



شكل - ٢ - تقسيم الضفة الغربية إلى شبكة مربعات .

الهوامش والمراجع

(١) حسن عبدالقادر صالح: سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا، دار الشروق، عمان ١٩٨٥، ص٢١٦.

(٢) استناداً إلى - Benvenisti, m.· 1986 Report, Demographic, Economic, Legal, Social developments in the West Bank, Jerusalem Post, Jerusalem, 1984 P.46.

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1985, Sivan press 1td 1986 P.683.

(٣) حسن عبد القادر صالح، مرجع سابق ص١٦٩.

(٤) مصطفى مراد الدباغ: بلادنا فلسطين، الجزء الأول القسم الأول دار الطليعة: بيروت ط٢ ١٩٧٣ ص٢١.

(٥) منيب الماضي: تاريخ الأردن في القرن العشرين، كانون أول ١٩٥٩ ص٥٤.

(٦) Harris, W: Taking Root, Israeli Settlement in the West Bank the Golan and Gaza-Sinai, 1967- 1980, Ph. D thesis. University of Otago, Newzeland, (un published) 1980, p7.

(٧) عبدالرحمن أبو عرفة: وادي الأردن «دراسة تحليلية للخواص البيئية والاقتصادية والسياسية»، جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٤ ص٣٧.

(٨) المرجع نفسه: ص٣١.

(٩) صلاح البحيري: جغرافية الأردن، الطبعة الأولى، عمان ١٩٧٣، ص٦٤.

(١٠) الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ الجزء الثالث، ص٢١١.

الجزء الثاني الصفحات ٨٣-٨٧.

الجزء الثاني الصفحة ٥٣٢.

(١١) تقرير الأرض المحتلة: تقرير مقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة المنعقدة في الجزائر بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٧، دار الجليل عمّان ١٩٨٧، ص١٤.

(١٢) حسن عبدالقادر: مرجع سابق ص١٠٩.

(١٣) تقرير الأرض المحتلة: مرجع سابق ص١٥.

(١٤) Harris, W.: op. cit., P.7.

(١٥) أريه شيلف: خط الدفاع في الضفة الغربية، ترجمة دار الجليل، عمّان ١٩٨٥ ص١٧.

(١٦) مصطفى مراد الدباغ: مرجع سابق، ص٧٧.

(١٧) أنيس صايغ: المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان ١٩٦٧، مركز الأبحاث م.ت.ف. دراسات فلسطينية رقم ٦٧ بيروت ١٩٦٩.

(١٨) المرجع نفسه ص٩.

(١٩) المرجع نفسه ص١١ .

(٢٠) خيرية قاسمية وآخرون: المستوطنات الإسرائيلة في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨ .

(٢١) المرجع نفسه ص٥.

(٢٢) وليد الجعفري (إعداد وتحقيق)، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة كتب تسجيلية رقم٩ بيروت ١٩٨١ .

(٢٣) خالد عايد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧-١٩٨٤ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٧٤ قبرص ١٩٨٦ .

(٢٤) المرجع نفسه ص١١٩ .

(٢٥) قاسم أبو حرب (إعداد): المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧- ١٩٨٧، جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٧ .

(٢٦) المرجع نفسه ص ١١ .

(٢٧) Benvenisti, M.: The West Bank Data Project, American Enterprise Institute, Washington, 1984.

(٢٨) Grossman: D.: Jewish and Arab settlement in the Tulkarm Sub-District, The West Bank Data Base Project, The Jerusalem Post, Jerusalem 1986.

(٢٩) إيمان سليم أبو الروس: التخطيط الاستيطاني للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة للفترة ١٩٧٧-١٩٨٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) الجامعة الأردنية - عمّان ١٩٨٥ .

(٣٠) Harris, W.: Op. Cit., No.6

(٣١) لمزيد من المعلومات انظر:

a. Tidswell, V.: Pattern and process in Human Geography, University Tutorial press 1979.

b. Ambrose, P.: Analytical Human Geograpy, Longman, London 1969.

c. Theakstone, W. H . ; The Analysis of Geography Data, Heinemann, London 1971.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل انظر المرجع السابق.

وانظر أيضاً: صدقي المومني: أنماط الاستقرار البشري في محافظة معان رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٨٢ .

الفصل الثاني

أهـــداف الاستعمار الاستيطاني ودوافعه

(الوحـــدة والاختـــلاف)

١ . مقدمة .

٢ . دوافع الاستيطان .

الدافع الديني .

الدافع التاريخي .

الدافع الأمني .

الدافع السياسي .

الدافع الاقتصادي .

دافع الاستيطان من أجل الاستيطان .

٢-١ مقدمة:

يعتبر الاستيطان الصهيوني في المناطق العربية المحتلة أحد الوسائل الرئيسية المتبعة حالياً لتحقيق أهداف الكيان الصهيوني، وهو الهدف الأساسي وحجر الزاوية في ترسيخ أقدام إسرائيل في فلسطين، والتخلي عنه يعتبر بداية النهاية للكيان الصهيوني[١].

وقد بلورت الصهيونية ثلاثة أُسس لتهويد فلسطين وهي:

أ . تهويد الأرض:

تشكل الدعوة لاحتلال الأرض أحد الأُسس التي استند إليها الاستيطان الصهيوني في فلسطين، فقد تأسست شركة صهيونية لاستملاك الأرض في فلسطين، أُطلق عليها فيما بعد اسم هاكيرن هاكيميت ليسرائيل «الصندوق الدائم لإسرائيل» وتُعرف أيضاً باسم «الصندوق القومي اليهودي» "Jewish National Fund" وتعمل في شراء الأراضي بفلسطين لتوطين اليهود بها، وهي الأراضي التي تعتبر بعد شرائها ملكاً أبدياً لليهود لا يجوز بيعها أو التصرف بها عن غير طريق تأجيرها[٢]، ويطلق العاملون في الكايرن كايميت على شراء أو استملاك الأرض من العرب عبارات «تحرير الأرض» أو «اعتاقها» أو «إنقاذها» وهو ما يعرف بشعار غيئولات هاكر كاع، وقد أصبح هذا الشعار بمثابة صرخة الحرب للمستعمرين الصهيونيين في فلسطين[٣].

إن أهم أهداف الاستيطان الصهيوني في فلسطين هو تهويد الأرض، وقد أُنيطت هذه المهمة بعد تأسيس دولة إسرائيل بوحدات الناحل في الجيش الإسرائيلي[٤].

ويؤكد ذلك بن غوريون عندما يقول[٥]: «إن هذا هو العمل الكبير والصعب أمام الشبيبة لتأدية الواجب، لقد حررنا أراضي الدولة بالقوة ولكن الأرض المحررة لن تكون لنا بشكل حقيقي إلّا بالعمل والاستيطان، واستبعد يشيعياهو بن بورات[٦] أن يتمكن الحكم العسكري وحده من إنقاذ الجليل بمعنى تجريد العرب من أراضيهم.

ب . تهويد العمل:

أي تشغيل العمّال اليهود فقط، واستثناء العمّال العرب. ذلك أن عمل اليهود بأنفسهم يربطهم

ويشدهم للأرض وبدونه تصبح الرابطة ضعيفة، وهذا ما دفع الكايرن كايميت[٧] للدعوة إلى احتلال العمل بعد احتلال الأرض، وقد حذّر بن غوريون من الاعتماد على عمل الأخرين لأن ذلك سيجعل من مبنى حياة اليهود في فلسطين هشاً ومتداعياً[٨].

وقد تم تعزيز مبدأ العمل بالعنصر الأمني، إذ يقول يوسف شابير[٩]: «العامل العربي الذي عرف المستعمرة وبيوتها وبساتينها وطرُقها والذي استمع وأصغى لكل ما يجري بداخلها، وبدأ يفهم مع الأيام لغة مستخدميه، كان خطراً في تلك الأيام التي ينتهك فيها السلام بين المستعمرة وجاراتها، فالعمّال العرب الذين اشتغلوا في المستعمرات لم يترددوا من الاشتراك في الهجوم عليها ولم يخجلوا من العودة إلى عملهم عندما تهدأ النفوس». أما وزير الزراعة الإسرائيلي الأسبق، اهارون اوزن، فقد شبّه[١٠] سيطرة العمّال العرب على الزراعة الإسرائيلية بالسرطان وطالب بإعادة استخدام اليهود في الزراعة، وعليه فقد حركت وزارة الزراعة الإسرائيلية عشر شكاوي على المستوطنين الذين يؤجرون أرضهم إلى الغير خارقين بذلك القانون الذي يمنع تأجير الأراضي القومية، إذ أن تأجير الأرض يعني[١١]، حسب المفهوم الصهيوني أن العرب «بدأوا بالعودة إلى أراضيهم بطريقة غير مباشرة».

جـ . السوق اليهودي:

ويقصد به شراء المنتوجات اليهودية فقط، أي مقاطعة المنتوجات العربية، والدافع لذلك كما يقول مناحيم اوسيشكن[١٢]، مدير سابق للصندوق القومي اليهودي وأحد مؤسسي الحركة الصهيونية الحديثة: «نحن من أنصار العمل العبري والإنتاج العبري مئة في المئة وذلك من أجل إضعاف مركز العرب وعدم السماح لهم مد جذورهم في البلد»، أما جابوتنسكي[١٣] فيرى بأن إحدى طرق الدعم من قبل يهود العالم للاستيطان ستكون من خلال شراء منتوجات البلاد.

٢ـ٢ هذا ويعتبر الاستيطان، القاسم المشترك بين أركان الحكم الإسرائيلي، فالأحزاب الرئيسية تتفق على مبدأ الاتجاهات الأساسية لسياسة الاستيطان وتتابعها في فلسطين، وتختلف فيما بينها على نوع السياسة المتبعة فقط دون مساس بالمبدأ[١٤]، ويعود الخلاف في التطبيق إلى أسباب سياسية أو تفضيل مرحلة على أخرى، وعليه فقد ركز الطرف العمالي (المعراخ) على استيطان مناطق معينة من المناطق المحتلة، فيما أصرّ طرف رئيسي آخر «الليكود» على استيطان جميع هذه المناطق الأمر الذي أدّى إلى بروز ما يمكن تسميته بالمدارس في الاستيطان حيث نجد المدرسة الإقليمية للاستيطان، والمدرسة الديموغرافية ـ الأمنية، وباختلاف نظرة كل من

المدرستين اختلف تعريف المناطق المحتلة: هل هي مناطق «محررة» أم مناطق «إدارية»[١٥].

المدرسة الأولى «الإقليمية» ممثلة بحركة إسرائيل الكبرى ومن أبرز دعاتها مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، وتنادي هذه المدرسة بأن المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ هي أراضي محررة وبالتالي يجب أن تكون جزءاً من إسرائيل، ويستغرب بيغن[١٦] استعمال اصطلاح الضم: (One can only annex foreign land. This is liberated land).

وتركز هذه المدرسة على البُعد الإقليمي، واستيطان كل بقعة من أراضي الضفة الغربية[١٧]، كما أنها تنادي بالسلام على أساس (سلام مقابل سلام)، ويمكن إبراز بعض الملاحظات على هذه المدرسة:

- الإصرار على اعتبار جميع المناطق العربية المحتلة أراض إسرائيلية محررة.
- الرغبة في استيطان كل بقعة في الضفة الغربية بغض النظر عن أي اعتبار آخر.
- سيطرة التيار الديني الأيديولوجي على حركة الاستيطان.
- العزم على إنشاء عدد كبير من المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية.
- تفضيل الاستيطان في الضفة الغربية على الاستيطان في الجليل والنقب.
- السماح بالاستيطان القروي - الخاص دون قيود للحصول على موافقة مسبقة من الحكومة، وبالتالي حق اليهود بالتملك في الضفة الغربية.
- المناداة بتهجير المواطنين العرب من المناطق العربية المحتلة.
- إعطاء المستعمرات الاستيطانية الطابع المديني في الضفة الغربية.

أما المدرسة الثانية فإنها ترى أن المناطق العربية المحتلة هي مناطق إدارية، وأظهرت استعداداً لمقايضة جزء من الأرض مقابل جزء من السلام في محاولة لتطبيق استراتيجيتها بالقضم التدريجي للأراضي العربية المحتلة، ويمكن اعتبار البُعد الديموغرافي هو هاجس هذه المدرسة، إذ أنها في مستعمراتها الاستيطانية كانت تختار المناطق الخالية من السكان (مع استثناءات محدودة) لإقامة مستعمراتها، وعندما يكون الاختيار بين قضية الجغرافية الأمنية وبين القضية السكانية فإن الجغرافية الأمنية تعد أفضل من القضية السكانية[١٨]، ويمكن ملاحظة النقاط التالية على هذه المدرسة:

- عدم الرغبة في الاحتفاظ بجميع الأراضي العربية المحتلة، خاصة المكتظة بالسكان، حفاظاً

على نقاء الدولة اليهودية.

ـ التركيز على الاستيطان في مناطق معينة خاصة مناطق القدس، وغور الأردن والخليل[١٩].

ـ سيطرة الهاجس الأمني - الديموغرافي على مشاريعها الاستيطانية.

ـ تفضيل الاستيطان في الجليل والنقب (تهويد الجليل والنقب) على الاستيطان في المناطق العربية المحتلة، خاصة المناطق المكتظة بالسكان.

ـ عدم السماح بالاستيطان الفردي - الخاص، إذ أن الاستيطان يتم بإشراف الحكومة وموافقتها، والأرض تخضع للملكية القومية.

ـ غالبية مستعمراتها[٢٠] هي مستعمرات زراعية بالدرجة الأولى وصناعية بالدرجة الثانية.

وعلى الرغم من تفاوت وجهات النظر بين المدرستين من حيث التطبيق العملي للاستيطان إلاّ أنهما يتفقان معاً في الدوافع التي تسيرهم نحو الاستيطان كما يلي: «شكل رقم ٣».

٣-٢-١ الدافع الديني:

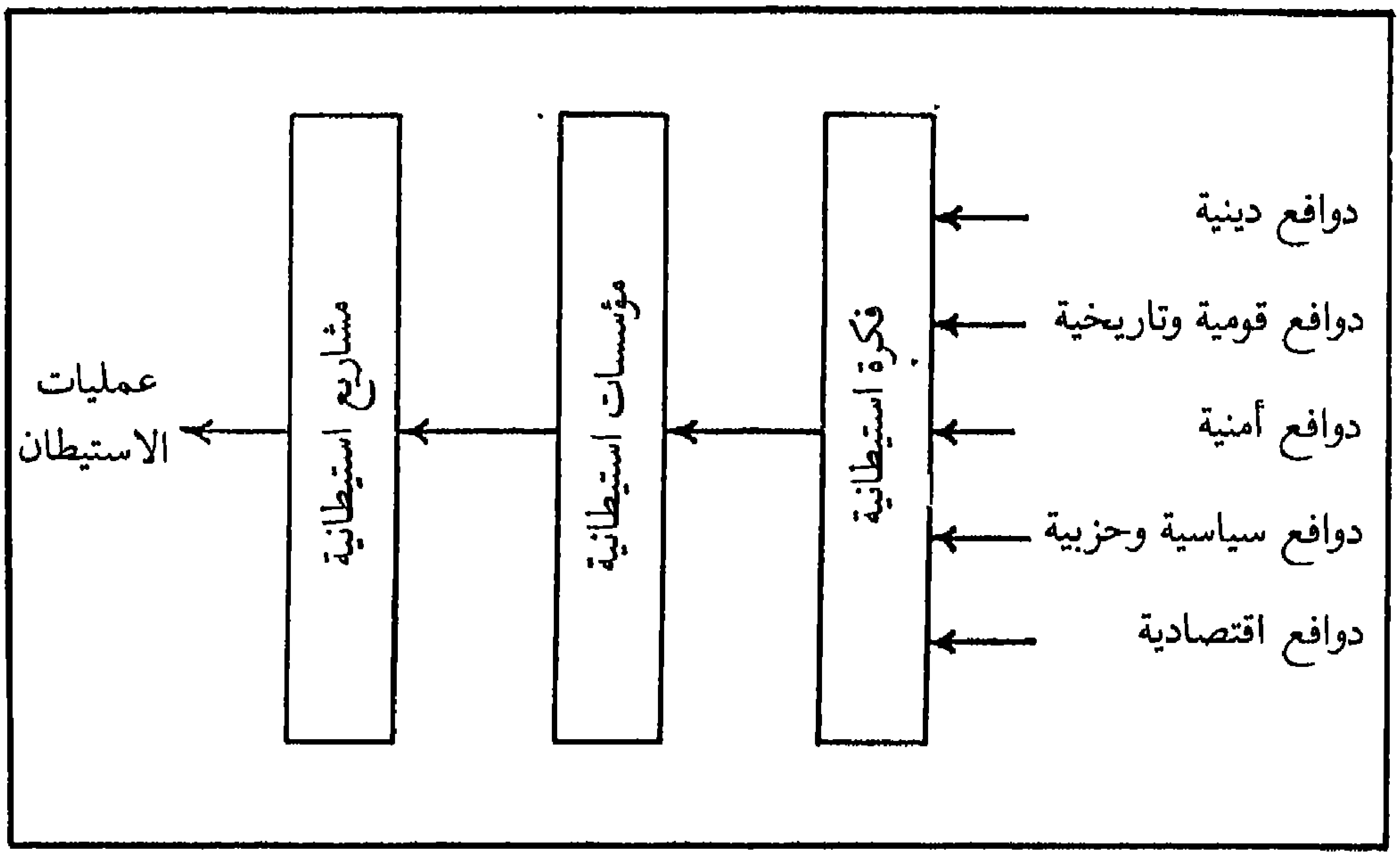
يأتي الدافع الديني في مقدمة دوافع الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية المحتلة، وهو المحرك الأيديولوجي للاستيطان باعتبار أن الله قد منح اليهود هذه الأرض، وعليهم أن يستوطنوها حتى يحققوا فريضة دينية، وكما يقول رمبان[٢١] (الحاخام موسى بن نحمان): «إن العيش على أرض إسرائيل يوازي جميع الفرائض في التوراة» وهذه الأرض هي عطية الرب لإبراهيم كما ورد في التوراة: «واجتاز ابرام في الأرض إلى مكان شكيم إلى بلوطة مورة. وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض. وظهر الرب لأبرام وقال لنسلك أعطي هذه الأرض»[٢٢].

إن الاستيلاء على الأرض وانتزاعها من أصحابها هو أمر فرضته التوراة على الإسرائيليين وأن إنجازه هو مهمة إلهية كلّف بها الرب شعب إسرائيل «وكان بعد موت موسى عبد الرب أن الرب كلّم يوشع بن نون خادم موسى قائلاً، موسى عبدي قد مات، فالآن قم أُعبر هذا الأردن أنت وكل الشعب إلى الأرض التي أنا معطيها لهم أي لبني إسرائيل»[٢٣]، ومن هذا المنطلق تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفيد بن غوريون، في خطاب له أمام الكنيست الإسرائيلي يوم ١٥ نيسان ١٩٥٦ قائلاً[٢٤]: «وفي هذه الأيام لن يستمع أحد إلى مهمة إلهية لها هذا الوضوح والثبوت.. وبالرغم من المساعدات التي لا تجارى... وبالرغم من هذا الوعد الثابت، لم يستطيع يوشع بن نون امتلاك الأرض المتبقية: إن البلدان التي لم يستطع يوشع أن يحررها حررها جيش الدفاع الإسرائيلي في أيامنا».

ويحفل الكتاب المقدس «التوراة» بمثل هذه «العطايا» لبني إسرائيل «وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك. . . كل أرض كنعان ملكاً أبدياً»(٢٥).

وقد احتكر اليهود هذا الحق رغم أن ما يستندون إليه مما ورد في التوراة لا يخصهم وحدهم بالحق: «ثلاثاً من المدن تعطون في أرض كنعان، مدن ملجأ تكون لبني إسرائيل وللغريب وللمستوطن في وسطهم»(٢٦).

من هنا استند الصهيونيون على هذه الوعود بالاستيطان، إذ أن الأمر الإلهي بإعمار البلاد واستيطانها هو أهم الأوامر الإلهية، بل إنه يعادل جميع الأوامر الإلهية قاطبة(٢٧).



شكل ـ ٣ ـ البواعث والأهداف للاستيطان اليهودي.

٢-٢-٢ الدفع التاريخي:

عندما تنفذ الذرائع السماوية، يأتي دور الذرائع التاريخية التي تقضي بأن هناك حقوقاً تاريخية للشعب اليهودي على كل هذه البلاد(٢٨)، إذ كان لليهود في هذه البلاد وجود قبل حوالي ألفي عام حيث كان لهم مملكتان واحدة في الجنوب (يهوذا) وعاصمتها أورشليم، والأخرى في الشمال (السامرة) وعاصمتها شكيم(٢٩).

عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية عام ١٩٦٧ وقف رئيس وزراءها ليفي اشكول مخاطباً الكنيست يوم ٣٠/١٠/١٩٦٧ قائلاً[٣٠]: «للمرة الأولى منذ قيام الدولة، يصلي اليهود بجانب حائط المبكى، وهو ما تبقى من هيكلنا المقدس وماضينا التاريخي وفي قبر راحيل، وللمرة الأولى في جيلنا يستطيع اليهود الصلاة في مغارة المخبيلاة (الحرم الإبراهيمي) في الخليل مدينة الأجداد، وقد حققنا لعملك أجراً وعاد الأبناء إلى حدودهم».

ويؤكد يغال آلون على أهمية الرابطة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل، فهي على حد قوله أساس الحركة الصهيونية العالمية التي عملت على مولد الشعب اليهودي من جديد كأمة في وطنها القومي بعد تسعة عشر قرناً من المنفى والتشتت، إنها الأساس المعنوي والسياسي لضم مناطق جديدة إلى سيادة إسرائيل[٣١]، ومع أن آلون يحذر من التفريط بالحقوق التاريخية هذه إلّا أنه لا يرى غضاضة في التنازل عن أراضي معينة، ومع ذلك فإن الحق التاريخي يجب أن يبقى سليماً إذ يقول: «من الجائز التنازل عن مناطق معينة في إطار معاهدة صلح كي تصل إسرائيل إلى هدف أكثر أهمية»[٣٢]، وهذا الهدف الأكثر أهمية هو ما ذهب إليه مناحيم بيغن عندما قال: «عندما نوقع معاهدة سلام سيكون قطاعا أرض إسرائيل من شرقي النهر وغربيه مفتوحين، ويمكن أنذاك إلى توحيدهما بالطرق السلمية بواسطة التطوير الفعّال»[٣٣]. وقد سبق لبن غوريون أن أشار إلى المطامع نفسها استناداً إلى معطيات تاريخية قبل ثلاث آلاف سنة بقوله: «إن إسرائيل هي أرض أسلافنا وهي تمتد على جانبي الأردن»[٣٤].

من هذه المنطلقات طالب بيغن بضم الضفة الغربية وقطاع غزة ليس بحق القوة بل بقوة الحق[٣٥]، كما تعهد في بيانه الحكومي لنيل الثقة عام ١٩٧٧ بتخطيط الاستيطان وتأسيسه وتشجيعه بمختلف أشكاله في أرض الأجداد[٣٦]، وعلى خطى رئيسه طالب وزير الداخلية يوسف بورغ بالسعي بأسرع ما يمكن لاستيطان جميع المناطق التي تشكل إرث الأجداد والأماكن التي كانت الأمة تتوق لها خلال سنوات المنفى[٣٧].

لقد دفع هذا الحق التاريخي غلاة المتعصبين اليهود إلى المطالبة بأن تكون الأرض ملكاً لهم فقط دون سواهم، وقد ظهرت هذه المطالبة على لسان اريه نيئور بقوله: «إن هذه الأرض التي عدنا إليها هي أرض الأباء ولاحق لأي إنسان سوانا عليها، لقد ساعدنا الله في العودة إليها ولن نتخلى عنها أبداً.. لم يكن ذنبنا أن اقتلعنا بالقوة من هذه الأرض، ومن ثم أُقيم حكم غريب فيها وهذا لا يضيع حقنا فيها»[٣٨].

ويعتقد جابوتنسكي بأن اليهود لم يكونوا شعباً قبل مجيئهم إلى أرض إسرائيل ولم يكن لهم أي وجود وإن أرض إسرائيل شهدت تكوّن الشعب العبري من أشلاء شعوب مختلفة(٣٩).

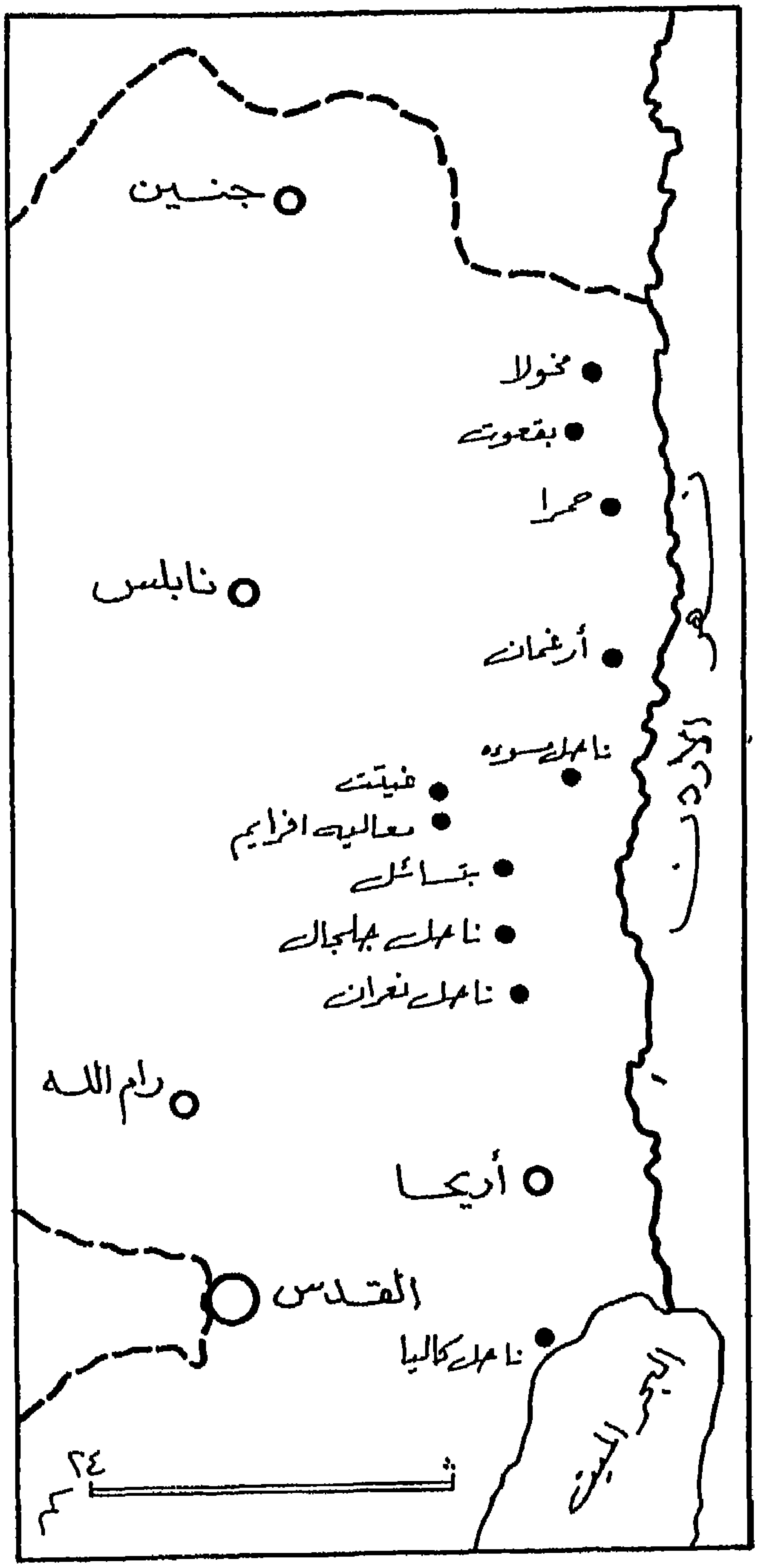
٢-٢-٣ الدافع الأمني :

والمقصود به أن إقامة المستعمرات يخدم أغراضاً أمنية لليهود لأنها بمثابة حصون وقِلاع منيعة، تسيطر على المناطق الاستراتيجية وطرق المواصلات، فضمان أمن إسرائيل يستوجب، كما يقول ب ميخائيل(٤٠): «ضمان سيطرة تامة على قمم الجبال»، وكان أحد أهداف بن غوروين الاستيطانية حماية طرق المواصلات، إذ أُنيط بمستعمرات عتسيون الدفاع عن الطريق الجنوبية للقدس، وقد سبق أن أقامت إسرائيل عدداً من المستعمرات لحماية المحاور وقناة المياه القطرية(٤١).

لقد سارع الصهيونيون لإقامة المستعمرات على خطوط الهدنة التي ظهرت بعد حرب عام ١٩٤٨ باعتبارها حدوداً لهم (ولو مؤقتة)، وبانتهاء حرب حزيران ١٩٦٧ سارعوا لإقامة المستعمرات على طول الخطوط الجديدة لوقف إطلاق النار «شكل ٤» ويرى رئيس الكنيست الإسرائيلي، شلومو هليل في هذه المستعمرات «امتداداً للدولة وخطوطاً دفاعية لها»(٤٢)، فالضرورات الآمنية يجب أن تخضع كل حقائق الحياة والتاريخ(٤٣) وكل مستعمرة تقام في أي مكان في أرض إسرائيل تساعد في المحافظة على الأمن(٤٤).

كما أُقيمت المستعمرات بهدف سد ثغرات أمنية وتحصين نقاط ضعيفة وبصورة خاصة تحصين الطريق المؤدية للقدس، وأسند لها دور رئيسي في الدفاع الإقليمي، وخطط لها لتستخدم في المناطق المنزوعة السلاح «بديلاً» للوجود العسكري(٤٥)، وحتى قبل قيام الكيان الإسرائيلي، كان من أبز أهداف الاستيطان في نظر بن غوريون هو «تعزيز الأمن»(٤٦).

إن العلاقة بين الاستيطان والأمن في نظر رجال السياسة الإسرائيليين هي علاقة متصلة، ففي محاضرته أمام المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين عام ١٩٦٨، قال بنحاس سابير، وزير المالية الإسرائيلي آنذاك: «إن أمننا يتطلب الاستيطان أيضاً في مناطق جديدة، سواء في الجولان حيث ضربنا لنا وتداً هناك، أو في أماكن أخرى ستقررها الحكومة، هذا هو التحدي الأمني الذي هدفه تأمين سلامتنا ومستقبلنا في السنين القادمة»(٤٧)، وذهب وزير داخلية إسرائيل عام ١٩٦٩، موشى حاييم شابيرا إلى اعتبار أن الاستيطان بهدف الأمن له الأولية على أي صعوبة سياسية من شأنها أن تثار في المجال الدولي(٤٨).



شكل ـ ٤ ـ مستعمرات الناحل على خط وقف إطلاق النار ١٩٦٧ .

«عن المركز الجغرافي الأردني ١٩٨٢»

وقد تسترت الحكومة الإسرائيلية خلف الدافع الأمني، في استيطان المناطق الملاصقة للخط البنفسجي[٤٩]، فحتى حرب حزيران ١٩٦٧ وخلالها كانت المستعمرات الأمنية في الجهات الثلاث تضطلع بتحديات الأمن الجاري والأساسي على خطوط الهدنة المغلقة وتقوم بمهام الدفاع الإقليمي، وكانت هذه المستعمرات بديلاً لحدود الأمن في قطاعات طويلة حتى أنها كانت بديلاً للأسوار الترابية وحواجز الاسمنت والأسلاك الشائكة والألغام[٥٠].

وقد حتم الدافع الأمني إقامة مستعمرات في المناطق العربية المحتلة بموجب مقتضيات الأمن والتنمية وانصبت الجهود حتى حرب ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ على الاستيطان وراء الخط الأخضر[٥١] بهدف معلن هو التوصل إلى حدود آمنة[٥٢]، وكان للاحتياطات الأمنية الاعتبار الأول في نظر يغال آلون الذي نادى بتفضيل الحدود الأمنية وحتى ولو لم يتفق عليها، عن أية حدود متفق عليها وليست آمنة[٥٣].

ولا عجب إذا ادعى الصهيونيون أن قيام المستعمرات قد ساعد على منع التسلل وعلى الاستيلاء على مناطق رئيسية، كما ساعد على استخدام المستعمرة كقاعدة لقوات الأمن الجاري، وكانت المستعمرات الحدودية تستخدم كنقاط انطلاق للكثير من العمليات الانتقامية وراء خطوط الهدنة التي كان يقوم بها الجيش الإسرائيلي.

٢-٢-٤ الدافع السياسي:

يمكن أن نتحدث ضمن هذا الدافع عن مفاهيم جديدة تتعلق بالاستيطان مثل الحدود الآمنة والأمر الواقع، والعامل النفسي، وتحقيق الوجود اليهودي، وتطويق المدن والتجمعات السكانية العربية أو اختراقها لتجزئتها، وموازنة السكان العرب داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

وفيما يتعلق بالحدود الآمنة يرى الإسرائيليون أنه يستحيل الحصول على حدود آمنة بدون استيطان[٥٤]، إذ أنه يحدد خريطة إسرائيل مستقبلاً[٥٥]، وتعهّد دايان بإقامة المزيد من المستعمرات الأمامية لأن ذلك يساعد في تكوين خريطة جديدة[٥٦]. كما أكّد دايان على الناحية السياسية في الاستيطان إذ أن المستعمرات بمختلف أشكالها سترسم خريطة جديدة وأهميتها تكمن في إيجاد حقائق الأمر الواقع السياسية[٥٧]. وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارات حاسمة في حقل الاستيطان كان من شأنها تغيير خريطة إسرائيل[٥٨]، فهي ترى أن خطوط الهدنة التي تقررت في اتفاقيات عام ١٩٤٩ «لا يمكن أن تكون حدوداً دائمة. . وإن هذه الخطوط لم يعد لها وجود»[٥٩].

إن إسرائيل لم تعين حدوداً لها، فالاستيطان هو الذي يعين الحدود، وقد أكدت غولدا مائير هذه الحقيقة بقولها: «لم نعين ولن نعين لنا حدوداً، نحن الذين نعين الحدود في أي مكان.. في أي مكان تستوطنونه وتدافعون فيه عن البلد سيكون ذلك المكان حدودنا»(٦٠). كما أكدت ذلك وصية الرب ووعده «كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته كما كلمت موسى»(٦١). ويرى يوسف ترومبلدور إن حدود إسرائيل تكون في كل مكان يصل إليه محراث عبري(٦٢). وهكذا فالدعوة للحدود المفتوحة تبرز كحقيقة واضحة في المشروع الصهيوني ورسم الحدود لا يتم في المفاوضات السياسية بل بالاستيطان(٦٣).

لقد كان الهدف نحو الاستيطان هو الاستيلاء على مواقع رئيسة لتوسيع الحدود كما يقول بن غوريون(٦٤)، إذ نجح الاستيطان (مرحلياً) في تعيين حدود الوطن القومي(٦٥)، فحجم الدولة الحقيقي وتفاصيل الحدود عينت بحسب الانجاز العملي للاستيطان والطاقة الاستيطانية، وانتشار المستعمرات ومشروعات الري. ويعكس مشروع تقسيم فلسطين الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، البنية التحتية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني من المطلة حتى النقب ومن البحر حتى الصحراء(٦٦) فقد كانت المستعمرات في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين مقامة في أماكن متقاربة بحيث أمكنها أن تشكل شبه دولة، وعندما اتفقت لجنة (بيل) على التقسيم بدأت تضع خطوطاً حول أماكن التجمعات الاستيطانية(٦٧).

ومع ذلك لم يكتف اليهود بحدود فلسطين إبّان الانتداب، وكما قال بن غوريون(٦٨)، في خطاب ألقاه في القدس في ٩ أيار عام ١٩٤٤ «إن خريطة فلسطين الحالية هي خريطة الانتداب، وللشعب اليهودي خريطة أخرى يجب على شباب اليهود أن يحققوها وهي خريطة التوراة «جاء فيها» وهبتك يا إسرائيل ما بين الفرات والنيل، فحدود إسرائيل حسب وعد التوراة هي من النيل إلى الفرات، فهذه الحدود كانت وما زالت الإطار العام للتطلعات الوطنية للشعب اليهودي، أما الحدود الحالية لمنطقة الشرق الأوسط فهي حدود اصطنعتها الدول الاستعمارية ولا تلزم الحكومات الإسرائيلية بها(٦٩).

لقد وصلت حدود دولة اليهود عبر التاريخ القديم إلى الفرات أيام مملكة داود وموسى، ورغم أن يغال آلون يطالب بأن «يؤخذ في الحسبان في تخطيط خريطة إسرائيل في المستقبل مسألة حقوقنا التاريخية»(٧٠) إلاّ أنه ينادي بتعيين خط حدود واضح ضماناً لعلاقات جوار حسنة(٧١).

Good fences make good neighbours وتؤكد مائير بأن هذه الحدود لا يجوز أن تكون حدوداً فيها

ميزة طبيعية لواحـدة من جاراتنا حتى ولو بعد معاهدة سلام(٧٢)، وكيف تكون لهذه الدول ميزة، والحـدود مفهـوم دينـاميكي لا يقف عنـد حدود إلاّ وفقاً للنظرية المرحلية في العمل الصهيوني والإسرائيلي التي تدفع الجيش الإسرائيلي لممارسة «حقه التقليدي» في نقل حدود إسرائيل كلما دعت الحاجة لذلك(٧٣).

ومن ناحية الأمر الواقع فقد كان تخطيط المستعمرات الصهيونية الرائدة وتطويرها يتقرر من البداية وفقاً للاحتياجات السياسية ـ الاستراتيجية، وكانت الاستراتيجية العامة للاستيطان اليهودي ترمي إلى ضمان وجود سياسي يهودي في كافة أنحاء البلاد، فالمستعمرات الجديدة في منطقة الخليل مثلاً هي «حقائق» خلقت عمداً، للتأثير على القرار السياسي فيما بعد(٧٤).

لقد اختطت إسرائيل لنفسها فكرة فرض الأمر الواقع عن طريق بناء وقائع مادية لدعم الأهداف السياسية، وتشكـل عملية الاستيطان الفعلي حجر الزاوية في تطبيق هذا الأسلوب، فلا تكتفي السلطات الإسـرائيلية بالإعـلان عن حقها في الضم والسيطرة وإنما تدعم ذلك بإنشاء المرافق والمساكن والأحياء ونقل السكان لتثبيت ما تدعيه من حقوق على هذه المناطق(٧٥)، وفي حديث لبن غوريون مع مراسـل صحيفـة هارتس قال: «علينـا أن نتخذ من العمليات العسكرية أساساً للاستيطان وواقعاً يجبر الجميع على الرضوخ له والإنحناء أمامه»(٧٦). ويرى دايان أن الاستيطان هو إحـدى الـوسـائـل الـرئيسية في النضال السياسي من أجل تخطيط حدود آمنة وخلق حقائق ديمـوغرافية وجغرافية جديدة وعلاقات اجتماعية وسياسية مختلفة(٧٧)، ولا أمل في الانتصار في الصراع السياسي حول الأرض دون إيجاد واقع استيطاني مخطط ومسلح(٧٨)، فالاستيطان كفيل بطمس المعالم الحضارية العربية عبر هدم القرى العربية وإقامة المستعمرات عليها(٧٩).

ويرى يغال آلون(٨٠) إن الاستيطان هو الوسيلة الأساسية لضمان ملكية إسرائيل العملية والوجود اليهودي في كل منطقة، وهو عامل ضغط للوصول إلى السلام كما يدعي إسحق طابنكين عندما يقـول(٨١): لنبـادر إلى استيطان المناطق المحررة وتطويرها على الفور لأننا بذلك وحده نضمن السلام، إذ يستغل الاستيطان كعامل نفسي لتحطيم معنويات العرب في الضفة الغربية وخارجها وخلق انطباع في مخيلة العربي، إن الحكم العربي لا يمكن أن يعود لهذه الأراضي وذلك بإيجاد حالة من اليأس تؤدي إلى الاستسلام. . . إن ارتداع العرب لفترة زمنية طويلة من شأنه أن يؤدي إلى التسليم بالأمر الواقع والتسليم يؤدي إلى السلام(٨٢).

وهنا يتدخل عامل الوقت الذي يعتبره موشى دايان مهماً بقوله: «الوقت أثمن كنز سياسي في

أيدينا في هذه الفترة الانتقالية بين الحرب وبين الوضع الذي سيأتي ويمكن استغلاله للقيام بأعمال في الجولان وسيناء والقدس الشرقية»[٨٣].

مما سبق يتضح أن المستعمرات هي في الواقع دليل على إثبات الوجود أو هي أداة ضغط للقبول بالأمر الواقع وهي نتاج تطرف عدد من الأحزاب والجماعات التي تتصارع على كل شيء، وتهدف إسرائيل[٨٤] من إقامة المستعمرات إلى خلق سلسلة من الحقائق الثابتة بفرض الأمر الواقع على العرب وعلى العالم.

لقد لعب الدافع الحزبي دوره في الاستيطان وذلك لكسب صوت الناخب الإسرائيلي فمعظم الأحـزاب الإسرائيلية تتنافس على مقاعد الكنيست وعلى الحكم وذلك بمطالبة الحكومة بإقامة المـزيد من المستعمـرات[٨٥]، والاستيطان ورقـة يمسك بها دعاة أرض إسرائيل للظفر بأصوات الناخبين باعتبار التطرف سمة الساحة الإسرائيلية الحالية[٨٦]. ويدخل الاستيطان في المساومة على الأرض العربية المحتلة، وعدم إخلاء المستعمرات ضمن برامج الأحزاب المختلفة في الحملات الانتخابية.

جميع ما سبق يصب في التخـطيط الإسـرائيلي لتـطويق المـدن العـربية وعـزلها فالتجمع الاستيطاني حول القـدس يمنحهـا منـطقة خلفية ضد حرب العصابات[٨٧]. كما أن السكن في القدس الموحدة هو هدف أولي ومهم لأسباب مختلفة أولها الإصرار على كون القدس عاصمة لإسرائيل. وينطبق تطويق القدس في مرحلة لاحقة على تطويق نابلس والخليل وأريحا، وقد وضع مشروع إنشاء المستعمرات في المناطق العربية المحتلة لكي يتبع خطة محددة، تقضي بتقسيم الضفـة الغـربية لأقسـام بشكـل مربـع، مفصولة عن بعضها البعض، بالطول والعرض، بطرق وممرات. وقد انشئت المستعمرات الإسرائيلية على المرتفعات وبشكل أصبحت على زوايا هذه المربعات، وتتيح هذه المواقع الجغرافية للمستعمرات الفرصة بالإحاطة بالسكان العرب وبعزلهم في تجمعات منفردة، ثم يمكن أن يؤدي وضع كهذا لإخضاع السكان المحليين[٨٨]. فقد ذكر أريل شارون، وزير الزراعة الإسرائيلي، بتاريخ ٣ تموز ١٩٧٨ بأن المستعمرات التي انشئت في القسم الشمالي من الضفة الغربية هي بقصد الالتفاف حول الـ ٣٠٠,٠٠٠ عربي الذين يسكنون على جانبي خط الهدنة، كما أن متتياهو دروبلس، الرئيس المشارك لإدارة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية، لم يتورع عن التأكيد بأن مستعمرات الناحل التي انشئت في عامي ١٩٨٢-١٩٨٣ تهدف إلى الحد من التقدم العربي غير القانوني في هذه المناطق الجديدة[٨٩].

٢ ـ ٢ ـ ٥ الدافع الاقتصادي:

يهدف الاستيطان هنا لاستغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية في فلسطين بما يدعم البناء الاقتصادي للكيان الصهيوني رغم ما توصف به أحياناً من أنها مرافق سياحية أو بحثاً عن الآثار فقد استغلت إسرائيل الظروف المناخية والزراعية في غور الأردن في الزراعة المبكرة سعياً للحصول على الاكتفاء الذاتي، وبقصد تصديرها.

ويتداخل الدافع الاقتصادي مع عامل الأمن خاصة في المناطق الحدودية، فكل عمل زراعي تقوم به مستعمرات الحدود هو ربح صاف لإسرائيل لأنها مضطرة أن تضع جيشاً نظامياً مكان المستعمرة، فهذه تقوم إذن بدور الجيش كنشاط رئيسي وتمارس الزراعة كنشاط إضافي لنشاطها الأساسي، وعليه فلا بد لاستيطان الحدود الضعيفة سياسياً وعسكرياً من سياسة عملية واضحة تعمل لتطوير الزراعة فيها[٩٠].

وقد شكل العامل الاقتصادي عنصر ضغط استغلته حكومة ليفي اشكول لتوجيه الاستيطان حسب مخططات الحكومة، إذ أن اشكول في جواب له على أحد الأسئلة في الكنيست الإسرائيلي قال: «إن بعض طلبات الاستيطان في المناطق المحتلة قد رفض لعدم وجود أساس اقتصادي لضمان وجود المستعمرة»[٩١]. وفيما بعد بلورت حكومة الليكود أكثر من أساس اقتصادي للاستيطان سواء عن طريق الصناعة أو الإسكان أو مصادرة المزيد من الأراضي ومصادر المياه.

فقد خططت إسرائيل لخلق قاعدة صناعية في الضفة الغربية، في المناطق التي لا تصلح للزراعة، أو المناطق التي لا تتوفر فيها أراضٍ يمكن مصادرتها لأغراض الاستيطان، ومع نهاية عام ١٩٨٣ كان قد تم بناء ستة مصانع في المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية هي شيكد وبرقان وقرني شمرون في منطقة نابلس، ومعاليه ادوميم في منطقة القدس، وكريات أربع في الخليل، ومعاليه افرايم في هضاب وادي الأردن، وكان يعمل في هذه المستعمرات الصناعية حتى نهاية عام ١٩٨٣ ٢٥٠٠ عامل منهم ٧٠٪ من اليهود. وتنتج هذه المستعمرات صناعات مختلفة مثل الألكترونيات وأعمال الخياطة والأغذية والألمنيوم ومواد البناء والآلات الزراعية وبعض الصناعات العسكرية، وعلى المدى القصير (١٩٨٦) يتوقع أن تتمكن هذه المستعمرات من استيعاب ٨٧٥٠ عامل يهودي، وتخطط إسرائيل لخلق ٨٣٥٠٠ فرصة عمل[٩٢] في مجال الصناعة لليهود حتى سنة ٢٠١٠، وعليه فقد أنفقت وزارة الصناعة الإسرائيلية، خلال عشرة أشهر فقط (من كانون ثان وحتى تشرين ثان ١٩٨٥) مبلغ ٢٧ مليون دولار لإقامة مؤسسات صناعية في الضفة الغربية، وقد أُضيف

لهذا المبلغ ١١ مليون دولار كهبات حكومية بزيادة قدرها ١٦٨٪ مما أُنفق للغرض نفسه في عام ١٩٨٤[٩٣]. وبلغ مجموع الاستثمارات الصناعية في الضفة الغربية للفترة من ١٩٦٨-١٩٨٣ حوالي ٣٢٨ مليون دولار من مجموع ١٥٥٠ مليون دولار أُنفقت على الأبنية والزراعة والكهرباء والاتصالات والطرق والمياه.

أما في مجال تخفيض ضائقة السكن في إسرائيل فقد أنفقت إسرائيل مبلغ ٦٩٠ مليون دولار في الفترة من ١٩٦٨- ١٩٨٣ لإقامة المساكن للراغبين من اليهود بالسكن في الضفة الغربية، وبلغت نسبة التعمير اليهودي في الضفة الغربية خلال الفترة ٨٤-١٩٨٥ ٢٩,٤٪ من مجموع التعمير في الأراضي العربية المحتلة قبل ١٩٦٧ وبعده... ووزعت باقي النسب على القدس ٢٣,١٪ ووسط إسرائيل ٢٥,٦٪ والنقب ٧,٩٪ وحيفا ٧,٢٪ والجليل ٦,٨٪[٩٤]، أما الشقق المباعة في الضفة الغربية حتى منتصف عام ١٩٨٥ فقد حصلت المناطق المجاورة لنابلس والقدس على أعلى النسب إذ بيع ما نسبته ٧٨,٥٪ من مجموع الشقق المقامة في مستعمرة ارئيل في منطقة نابلس أي ٧٣٩ شقة من مجموع ٩٤١ شقة، وفي معاليه ادوميم القريبة من القدس كان عدد الشقق المباعة ٥٢٠ من أصل ٧٢٢ شقة أي بنسبة ٧١٪[٩٥].

ولم تغفل السلطات الإسرائيلية النواحي السياحية فقد أقامت مستعمرات يعمل مستوطنوها في مجالات السياحة والاصطياف وصناعات الحِرف اليدوية خاصة في منطقة بيت لحم مثل افرات ودانيئل أو في جبال الخليل مثل سوسيا وعتنئيل أو غور الأردن مثل نيئوت ادوميم.

٢ -٢ -٦ دافع الاستيطان من أجل الاستيطان:

أُنشئت مستعمرات من أجل نوعية الحياة، ويرى موشى ماعوز، المحاضر في الجامعة العبرية، أنه يمكن عرض تعويضات على سكانها ويعودون إلى مجال الخط الأخضر[٩٦]. أما الخبير الاستيطاني الحانان اورن، فيرى أن المهمة الحقيقية للاستيطان، في المدينة أو الريف، في الصناعة أو الزراعة هي الاستيطان بحد ذاته، لأن الهجرة والاستيطان هما بالذات عودة صهيون، وهو يرى[٩٧] أن كل نقطة استيطانية جديدة هي بالطبع سلاح متعدد القيم، إنها حِصن وقوة سياسية ولكن الهدف هو الاستيطان.

الهوامش والمراجع

(١) عبدالحفيظ محارب: مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، م.ت.ف العدد ٣٧ بيروت ١٩٧٤، ص١٩٦.

(٢) صبري جريس: العرب في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٣٥ بيروت ١٩٧٣ ط٢، ص١٣١.

(٣) المرجع نفسه ص١٣٣.

(٤) Perlmutter, A : Military and politics in Israel, Frank Cass Company, London 1969 p.73

(٥) عبدالكريم النقيب، مترجم: اباء الحركة الصهيونية، دار الجليل، عمّان ١٩٨٧ ط١، ص١٤٥.

(٦) صبري جريس: مرجع سابق ص١٧٨.

(٧) المرجع نفسه: ص١٣٣.

(٨) عبدالكريم النقيب: مرجع سابق ص١٤٩.

(٩) عبدالحفيظ محارب: سياسة العمل العبري بين الأمس واليوم، شؤون فلسطينية آب ٩٧٣ ص ١٤٤.

(١٠) أنطوان منصور: اقتصاد الصمود، ترجمة حنّا غاوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٤، ط١ ص٦٣.

(١١) لمزيد من المعلومات انظر:

- عبدالحفيظ محارب: سياسة العمل العبري، مرجع سابق ص١٣٣.
- أنطوان منصور: مرجع سابق ص ١٠-٣٥ و ص٦٣.
- صبري جريس: مرجع سابق ص ١٢٧-٢٣٠.
- حبيب قهوجي: بنية ومشاكل التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية دمشق ١٩٨٣ ص٨٥-١٠٧.

(١٢) إسرائيل شاحاك: تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٠ ص٥١.

(١٣) عبدالكريم النقيب: مرجع سابق ص٥٣.

(١٤) حسين غباش: فلسطين «حقوق الإنسان وحدود المنطق الصهيوني» المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٧ ص٧٠.

(١٥) جورج حجار: السياسة الاستيطانية للكيان الصهيوني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية العدد ٢٨ حزيران ١٩٧٨ جامعة بغداد، ص٥٤.

(١٦) Who is Menahem Begin? The Institute for Palestine studies, memorand series, No. 13, Beirut 1977 P 60

(١٧) Ibid P60.

(١٨) يغال آلون: وزير العمل الإسرائيلي، دافار ١٩٦٨/٤/١٠ في إسرائيل شاحاك. مرجع سابق ص٤٩.

(١٩) دار الجليل، الاستيطان في الضفة والقطاع، تقرير رقم ٣٣٠٨ تاريخ ١٩٨٨/٩/١٠ ص٩.

(٢٠) المرجع نفسه ص٩.

(٢١) بنحاس سابير في المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام، سلسلة المؤتمرات الصهيونية رقم ١، القاهرة ١٩٧١ ج٢ ص٦٤٢.

(٢٢) الكتاب المقدس (العهد القديم والعهد الجديد) جمعية الكتاب المقدس في الشرق الأدنى، بيروت ١٩٦١، سفر التكوين ١٢ : ٦، ٧ ص١٩.

(٢٣) المرجع نفسه: سفر يشوع ١ : ١، ٢ ص٣٣٧.

(٢٤) عبده مباشر: المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٧، ص١٦.

(٢٥) الكتاب المقدس، مرجع سابق، التكوين ١٧ : ٧، ٨ ص٢٤.

(٢٦) المرجع نفسه، عدد ٣٥: ١٤، ١٥ ص٢٧٤.

(٢٧) ب. ميخائيل: دواعي الاحتفاظ بالضفة الغربية ومقارعة الحجة باليقين، هارتس ٨٨/٤/١ ارشيف دار الجليل تقرير رقم ٣٣٠٩ تاريخ ١٩٨٨/٩/١٠ ص٤.

(٢٨) المرجع نفسه ص٥.

(٢٩) غازي ربابعة: الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨٠، مكتبة المنار، الزرقاء ١٩٨٣ ص١٥٧.

(٣٠) محاضر الكنيست ١٩٦٧ - ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة محاضر الكنيست رقم ٢ القاهرة ١٩٧٧ ص١.

(٣١) يغال آلون: إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، ترجمة عثمان سعيد، دار العودة، بيروت ١٩٧١، ص٢٣٢.

(٣٢) المرجع نفسه ص٤٠.

(٣٣) مناحيم بيغن لصحيفة هايوم ١٩٦٩/١/٨ في إسرائيل شاحاك، مرجع سابق ص٧٣.

(٣٤) سمير جريس: القدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٦١ بيروت ١٩٨١ ط١ ص٦.

(٣٥) اريه نيئور: إسرائيل الأرض والإنسان، دافار الإسرائيلية ١٩٨٧/١٢/٢٥. أرشيف دار الجليل تقرير رقم ١٢١٨ تاريخ ١٩٨٨/١/١٦ الحلقة الأولى ص٥.

(٣٦) Who is Menahem Begin; Op. cit., p70.

(٣٧) يوسف بورغ في إسرائيل شاحاك مرجع سابق ٥٦.

(٣٨) اريه نيئور: مرجع سابق ص٥.

(٣٩) جابوتنسكي في عبدالكريم النقيب، مرجع سابق ص٣٥.

(٤٠) ب. ميخائيل، مرجع سابق ص٨.

(٤١) الحانان اورن: دور الاستيطان وأهدافه الأمنية في أمن إسرائيل في الثمانينات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠ ص٢٠٢-٢١٢.

(٤٢) الأسبوع العربي ١٩٨٨/٦/١٣.

(٤٣) يغال آلون: إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق ص٤١.

(٤٤) روفائيل ايتان: إذاعة إسرائيل بالعبرية ١٩٨٠/٣/٩، ترجمة خاصة.

(٤٥) الحانان اورن: مرجع سابق ص ٢١٥-٢١٧.

(٤٦) المرجع نفسه ص ٢٠٢.

(٤٧) بنحاس سابير في المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين، مرجع سابق ص ٦٣١,

(٤٨) دافار ١٩٦٩/٨/٨ في إسرائيل شاحاك، مرجع سابق ص١١١.

(٤٩) الخط البنفسجي: خط وقف إطلاق النار بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

(٥٠) الحانان اورن: مرجع سابق ص ٢١٩.

(٥١) الخط الأخضر: خط الهدنة ليوم الرابع من حزيران ١٩٦٧.

(٥٢) الحانان اورن: مرجع سابق ص ٢٢١.

(٥٣) دافار ١٩٦٩/٨/٥ في إسرائيل شاحاك، مرجع سابق ص ١١٠.

(٥٤) يغال آلون: دافار ١٩٦٩/١/٢٦ في المرجع السابق ص٨٣.

(٥٥) الحانان اورن: مرجع سابق ص ١٩٩.

(٥٦) إبراهيم العابد: مدخل إلى الاستراتيجية الإسرائيلية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، دراسات فلسطينية رقم ٨٨ بيروت ١٩٧١ ص٢٩.

(٥٧) الحانان اورن: مرجع سابق ص ٢٢١.

(٥٨) يغال آلون: نائب رئيسة الوزراء، دافار ١٩٦٩/٨/٥ في إسرائيل شاحاك، مرجع سابق، ص١١٠.

(٥٩) يغال آلون: إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٦٠) جولدا مائير، رئيسة الوزراء، دافار ١٩٦٩/٧/١١ في إسرائيل شاحاك مرجع سابق ص ١٠٧.

(٦١) الكتاب المقدس: مرجع سابق، يشوع ١:٣ ص ٣٣٧.

(٦٢) نجيب الأحمد: دولة الاحتلال الصهيوني، مكتب الدراسات الفلسطينية، دمشق ١٩٧٨ ص٢٩.

(٦٣) Perlmutter, A: O P cit., P 23.

(٦٤) الحانان اورن: مرجع سابق ص ٢٠٢.

(٦٥) المرجع نفسه ص ٢٠٧.

(٦٦) المرجع نفسه ص ٢٠٨.

(٦٧) دافار الإسرائيلية ١٩٨٧/١١/٢٧، أرشيف دار الجليل.

(٦٨) غازي ربابعة: مرجع سابق ص ١٥٦-١٥٧.

(٦٩) اوراشم - اور: الهدف إسرائيل أعظم. ترجمة دار الجليل، تقرير رقم ١٣٠٣ تاريخ ٨٨/٨/٦ ص٥.

(٧٠) يغال آلون: استراتيجية السلام، مؤسسة ليفي اشكول للدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إسرائيل، الجامعة العبرية، القدس ١٩٧٤ ص٧.

(٧١) المرجع نفسه ص ١٢.

(٧٢) جولدا مائير: دافار ١٩٦٩/٤/٢ في إسرائيل شاحاك، مرجع سابق ص٨٨.

(٧٣) إبراهيم العابد: مرجع سابق ص٣٩.

(٧٤) Schoen brun, D.: The New Israelis, Atheneun, New york 1973. p 193.

(٧٥) تيسير النابلسي: الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مركز الأبحاث م.ت.ف. سلسلة كتب فلسطينية رقم ٦٢ بيروت ١٩٧٥ ص٢٣٠.

(٧٦) عبده مباشر: مرجع سابق ص ١١٦.

(٧٧) المرجع نفسه ص ١١٧.

(٧٨) المرجع نفسه ص ١١٤.

(٧٩) دار الجليل، الاستيطان في الضفة والقطاع، مرجع سابق ص ٧.

(٨٠) دافار ١٩٦٨/٤/١٠ في إسرائيل شاحاك، مرجع سابق ص ٤٩.

(٨١) نجيب الأحمد، مرجع سابق ص ٤٨.

(٨٢) يجال آلون، ستار من الرمال، عن عبده مباشر، مرجع سابق ص ١١٨.

(٨٣) دافار ١٩٦٨/٦/٣٠ في إسرائيل شاحاك، مرجع سابق ص ٦٣.

(٨٤) غازي ربابعة: مرجع سابق ص ١٦٥.

(٨٥) نفس المرجع ص ١٦٣-١٦٤.

(٨٦) دار الجليل: الاستيطان في الضفة والقطاع، مرجع سابق ص ٢.

(٨٧) يغال آلون، استراتيجية السلام، مرجع سابق ص ١٥.

(٨٨) تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة فيما يخص الشروط المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/39/233/E/1984/79 تاريخ ٢٥ أيار ١٩٨٤ ص١٤.

(٨٩) المرجع نفسه ص ١٤.

(٩٠) خليل أبو رجيلي: الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، م.ت.ف دراسات فلسطينية رقم ٧١ بيروت ١٩٧٠ ص١٦٨.

(٩١) محاضر الكنيست: مرجع سابق ص ٣١١.

(٩٢) Benvenisti, M.: 1984 op. cit., p 52.

(٩٣) Ibid p 55.

(٩٤) Benvenisti, M.: 1984 op. cit., p 52.

(٩٥) p. 46.

(٩٦) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اذار ١٩٨٨ ص١٩٢ عن دافار الملحق الأسبوعي ٢٦/٢/١٩٨٨ .

(٩٧) الحانان اورن: مرجع سابق ص ٢٢٤-٢٢٧ .

الفصل الثالث

المقومـــات الجغرافيـــة للاستيطـــان

مقدمـــة.

الأرض.

الإنســـان.

المـــاء.

٣ ـ ١ مقدمة :

سيطرت إسرائيل حتى نيسان ١٩٨٥ على ما مجموعه ٥٢٪ من أراضي الضفة الغربية[١]، ولعل خطورة هذا الرقم تتضح إذا ما عدنا إلى العام ١٩٤٧، عندما كان اليهود يسيطرون على أقل من ١٠٪ من أراضي فلسطين في زمن الانتداب، وفي عام ١٩٨٣ أصبح اليهود يملكون ٨٥٪ من مجموع أراضي فلسطين، وترك للعرب الفلسطينيين (بما فيهم عرب الأرض المحتلة عام ١٩٤٨) حوالي ١٥٪[٢].

وبسيطرتها على الأرض ضمنت إسرائيل السيطرة على أكثر من ٧٠٪ من مياه الضفة الغربية وامتنع الإسرائيليون عن أي تطوير يذكر للأراضي والمياه العربية، تاركين للأكثرية العربية هناك ٣٠٪ من المياه، ذلك أن توسيع إسرائيل للمستعمرات والزيادة في إنتاجها الزراعي منذ ذلك الوقت قد تمت بالدرجة الأولى من مياه الضفة الغربية ونهر الأردن الأعلى[٣].

وطالما أنه لا يوجد اليوم، مكان، في العالم الحديث يسود فيه عمق الشعور بمفهوم الوطن كما في الأرض الواقعة غربي نهر الأردن[٤]، فإن مصير معظم المشاريع السياسية يذهب مذهب الرياح[٥] لإصرار كل من طرفي الصراع على التمسك بالأرض والدفاع عنها.

إن السيطرة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية تختلف كلياً عن سيطرة الاستعمار التقليدي الذي يرتكز على استغلال الأراضي واليد العاملة الزراعية المحلية، ذلك أن سيطرة الأولى تتخذ أساساً شكل مصادرة الأراضي ونزعها الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين من أجل بناء المستعمرات، وتعطي إسرائيل، صفة الشرعية لمصادرتها، عبر تفسير القانون الخاص بنظام الملكية في الأراضي المحتلة تفسيراً يخدم مصلحتها. وتعتبر الأرض والماء والإنسان هي المقومات الرئيسية للاستيطان، هذه المقومات تتظافر معاً في إرساء دعائم الاستيطان، وسنعالج كل منها على حدة فيما يلي :ـ

٣-٢ الأرض:

١ . تطور ملكية الأرض في الضفة الغربية المحتلة :

يعـود نظام الملكية في الأراضي المحتلة إلى عهـد العثمانيين، ويصنف القانون العثماني المتعلق بالأراضي، الذي وضع عام ١٨٨٥، استناداً إلى القوانين الإسلامية، الأراضي إلى خمس فئات رئيسية[٦].

أ . أراضي الوقف :

وهي أراضي خاصة بالهيئات الدينية الإسلامية ويعود مردودها لصالح الأعمال الخيرية، وهي غير قابلة للتصرف ولا يمكن تحويلها لأي كان، وتتولى إدارتها المحاكم الشرعية الإسلامية.

ب . أراضي الملك :

وهي الأراضي التي يمتلكها الأفراد بموجب سندات تسجيل رسمية، وتكون متاخمة للمدن والقرى والعقارات الصغيرة التي لا تتعدى مساحتها النصف دونم.

جـ . **الأراضي الأميرية :**

وهي ملك السلطان، وتشمـل الحقـول الصـالحـة للزراعة والمراعي والغابات، وتقع قرب القرى، ويقوم السكان بزراعتها بعد إذن مُسبق من السلطان، وإذا استمر بزراعتها يمكن أن يطالب المزارع بتملكها، ومن الناحية النظرية يفقد المزارع حقه في الأرض إذا ظلت بوراً لثلاث سنوات، وعندها تسمى هذه الأرض «محلول».

د . **الأراضي المتروكة :**

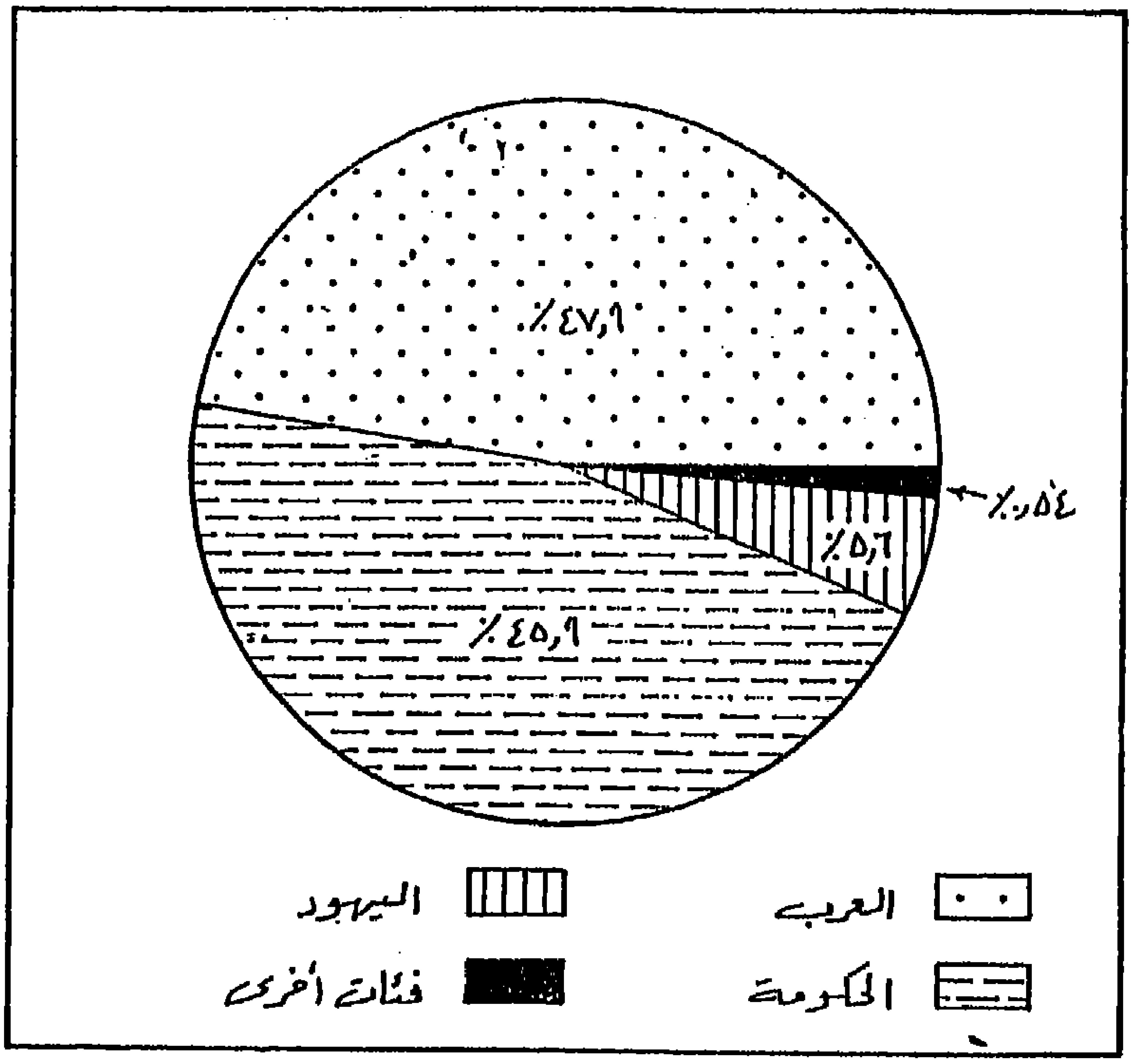
وهي الأراضي المخصصة للمنفعة العامة، حسب القانون العثماني، وتشمل الأراضي الواقعة بين عدة قرى، وتستغل بشكل مشترك في رعي الماشية، وهي ملك للسلطان.

هـ . **الأراضي «الموات» :**

وهي الأراضي غير المأهولة الواقعة على مسافة بعيدة من القرى كالجبال والمواقع الصخرية والمراعي . . . والتي لا يمتلكها أحد ولا تستغل من قِبَل سكان مدينة أو قرية معينة، ويمنح القانون العثماني السكان المحتاجين لمثل هذه الأراضي، إمكانية زراعتها شرط أن تبقى في النهاية ملك للسلطان.

خضعت هذه القوانين لتعديلات من قِبَل السلطات البريطانية، أثناء انتدابها لفلسطين، فقامت بتحديد حق استعمال الأراضي الموات، واشترطت الحصول على إذن مُسبق لزراعتها.

كما أدخلت بريطانيا مفهوماً جديداً للأراضي، عُرف بأراضي الدولة أو الأراضي العامة، والذي شمل جميع الأراضي الفلسطينية الخاضعة لإشراف حكومة فلسطين وجميع الأراضي المستخدمة للمصلحة العامة كأراضي عامة (شكل ٥).



شكل ـ ٥ ـ التوزع النسبي لأراضي فلسطين عام ١٩٤٥.

أما الأردن فقد أدخل بدوره تعديلات عديدة على هذا القانون دون المساس بأساس القانون العثماني المتعلق بأراضي الضفة الغربية، ففي العام ١٩٥٣ صدر عن الحكومة الأردنية قانون يسمح بتحويل الأراضي «الأميرية» إلى أراضي «ملك» فسمح القانون للسكان الذين يزرعون قطعة أرض من الأراضي الأميرية بتسجيلها والحصول على سند ملكيتها، واعتبر قانون آخر الأراضي «الموات» أراضي عامة أي أراضي تخص الدولة، باستثناء الأراضي المزروعة التي يستطيع شاغلوها إثبات ملكيتهم لها.

مما سبق يلاحظ أن البريطانيين ومن بعدهم الأردنيين لم يسجلوا أو يعلنوا أن أراضي «الميري» و«المتروك» و«الموات» أراضي دولة بحكم حق السلطان النهائي في الملكية، إنما تعتبر هذه الأراضي أراضي دولة إذا لم يطالب بها أحد، ولم يكن سكان الريف يهتمون بتسجيل أراضيهم النائية أو غير الصالحة للزراعة خوفاً من دفع الضرائب(٧).

٢ . طرق مصادرة الأراضي وأساليبها :

يعني باصطلاح «المصادرة» جميع الطرق التي تستعملها السلطات الإسرائيلية للوصول إلى الأراضي في الضفة الغربية مثل(٨):

- المصادرة بدون دفع مقابل Confiscation
- وضع اليد بالقوة (غالباً بدون دفع مقابل) Seizure
- الإعلان عن أراضي كأراضي دولة Claim as state domain

وغيرها من الطرق والوسائل التي تحول بين مالك الأرض، أو المتصرف بها، وبين أرضه.

وسأتعرض فيما يلي لطرق المصادرة بشيء من الإيجاز(٩):

أ . أراضي الغائبين Absentee owned land

وهي أراضٍ كانت مملوكة لمواطني الضفة الغربية الذين تركوا الضفة في عام ١٩٦٧ أو قبل ذلك. تبلغ مساحة أراضي الغائبين ٤٣٠,٠٠٠ دونم و ١١,٠٠٠ بيت ومحل غيرها(١٠)، أصبحت هذه الأراضي تحت تصرف «المسؤول عن أملاك الغائبين» وفقاً للأمر بشأن الأملاك المتروكة رقم ٥٨ للعام ١٩٦٧. وقد عرفت صلاحية هذا المسؤول على النحو التالي: «المسؤول شخصية قضائية، ويحق له الارتباط بعقود، أن يتصرف بأموال، أن يديرها، أن يؤجرها لمدة طويلة وقصيرة، أن يشتري المنقولات أو يبيعها».

وقد قام المسؤول عن الأملاك المتروكة بتسييج مناطق واسعة لمستعمرات يهودية في غور الأردن، وفي أماكن أخرى، إذ أجّر ٢٥ ألف - ٣٠ ألف دونم للمستعمرات الزراعية اليهودية في الأغوار ومناطق أخرى(١١). كما عقد صفقات استثمار مع مدير دائرة «إدارة أراضي إسرائيل» الذي يقوم بدوره بتحويل هذه الأراضي إلى شركات خاصة تتولى إقامة مستعمرات يهودية مدنية في الضفة الغربية. ومع أن الباحثة إيمان أبو الروس لا تعتبر هذه الأراضي أملاكاً إسرائيلية، إذ أنه (حسب رأيها) قد تم تأجير معظم هذه الأملاك إلى أقارب المالكين أو أنها أُعطيت لهم للإشراف عليها(١٢). إلّا أن هذه الأراضي تعتبر، حسب المرسوم الصادر في ٢٣ تموز ١٩٦٧ أراضي ملك للدولة(١٣)، ولا

تتوقع السلطات الإسرائيلية أن يطالب أحد بهذه الأراضي، لأن أصحاب هذه الأراضي قد مُنعوا من العودة للضفة الغربية، إذ يقول رئيس لجنة مستعمرات غور الأردن: «هنا في الغور نحن نستغل آلاف الدونمات، يدّعون بأنها أراضي عربية للغائبين الذين هربوا من نابلس وطوباس إلى الضفة الشرقية إبّان حرب الأيام الستة، لماذا لا تُقال الحقيقة بأن هؤلاء الغائبين لن يعودوا إلى يهوذا والسامرة لأن قائمة بأسماءهم قد سُلمت لإدارة الجسور»[١٤]، ولن يُسمح لهم حتى بزيارة الضفة الغربية[١٥].

ليس هذا فحسب، بل إن سلطات الاحتلال قد قامت، ولطمس حق أصحاب هذه الأراضي باستبدالها بأراضي تخص المواطنين المقيمين في منطقة السفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، بأن يعرض على المواطنين هناك استبدال أراضيهم بأراضي إما «تخص الدولة»، أو الغائبين على أساس حصة مقابل ثلاث، سعياً وراء تركيز الأراضي، إذ تمكنت السلطات الإسرائيلية من تركيز خمسة عشر ألف دونم بهذه الوسيلة في الضفة الغربية[١٦].

ب . أراضي دولة مسجلة باسم المملكة الأردنية الهاشمية Government land

جميع الأراضي التي كانت مسجلة باسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية أو باسم جلالة الملك قد نُقلت إلى حيازة الحاكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية الذي اعتبرها أراضي دولة إسرائيلية بكل ما يحمله هذا الأمر من معنى، وقد قام الحاكم العسكري الإسرائيلي بتفويضها إلى المستوطنين اليهود.

مجموع مساحة هذه الأراضي ٥٢٧,٠٠٠ دونم مسجلة باسم الحكومة الأردنية، وتم إضافة ١٦٠,٠٠٠ دونم إلى ذلك ليبلغ المجموع النهائي (حتى آخر العام ١٩٨٥) حوالي ٧٠٠,٠٠٠ دونم[١٧].

جـ . الأراضي اليهودية:

وهي أراضي كانت مملوكة لليهود قبل عام ١٩٤٨، وكانت تُدار من قِبَل القيِّم الأردني على أملاك العدو، والتي انتقلت إلى سيطرة وإدارة الحاكم العسكري الإسرائيلي.

تقدر هذه الأراضي بحوالي ٣٠ ألف دونم، يقع معظمها في القدس الكبرى[١٨].

د . الأراضي التي وضعت اليد عليها لأغراض عسكرية: Requisition for military purposes

وهي أراضي الملكية الخاصة التي تم الإعلان عنها أنها مناطق معينة ضرورية للأغراض

العسكرية. ورغم أن الأراضي تبقى في الملكية الخاصة، إلّا أنه ويسبب وضع اليد فإن الحكم العسكري يعرض دفع مبلغ مقابل «استخدام» الأرض. وقد استغلت هذه الأراضي لبناء مستعمرات يهودية مدنية مثل متتياهو، نفيه تسوف، ريمونيم، شيلو، بيت أيل، كريات أربع، كادوم، افرات، وغيرها، وقد بلغت مساحة هذه الأراضي حتى ١٩٧٩ حوالي ٥٠,٠٠٠ دونم[١٩].

وقد صرف النظر عن هذا الأسلوب منذ عام ١٩٧٩ إد حل محله الإعلان عن أراضي بأنها أراضي دولة[٢٠].

هـ . أراضي أُغلقت لأهداف عسكرية Closure

وهي الأراضي التي أُغلقت من قِبَل الجيش الإسرائيلي لاستخدامها لأغراض التدريبات والرماية أو كمناطق أمن للجيش، أو من أجل منع «أعمال عدائية» ونحو ذلك، ونادراً ما يسمح الجيش الإسرائيلي بزراعة الأرض من قِبل المواطنين الفلسطينيين، وتتحول هذه الأراضي، مع الزمن، إلى مناطق مصادرة لأغراض الاستيطان.

تقدر مساحة الأراضي التي تحولت بهذه الطريقة إلى يد الحاكم العسكري الإسرائيلي بـ ١,١٠٦,٦٤٠ دونم إضافة إلى ٣٨,٠٠٠ دونم تقع على طول نهر الأردن أُخذت بالطريقة نفسها وتم إغلاقها بين السنوات ١٩٦٨- ١٩٨٠ وانتقلت إلى أيدي المستوطنين اليهود[٢١]. علماً بأن معظم هذه الأراضي قد تحولت إلى «أراضي دولة» في فترة لاحقة ويقدرها بنفنستي بمليون دونم، أصبح جزء كبير منها أراضي دولة، ومن بين هذه الأراضي ٨٠,٠٠٠ دونم تقع في مناطق مأهولة بالمواطنين الفلسطينيين[٢٢]. ورغم أن ملكية الأرض بقيت في أيدي الفلسطينيين إلّا أن المالكين قد حُرموا من استعمال الأرض ولم يتلقوا تعويضاً.

وحتى عام ١٩٨٤ كانت المناطق العسكرية المحظورة تعادل ٥٣٪ من مجموع الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في الضفة الغربية[٢٣]. (شكل رقم ٧).

و . الأراضي التي اشتُريت من قِبل جهات يهودية:

ويقصد بها الأراضي التي اشتُريت من قِبل شركات أو أشخاص يهود، وحتى عام ١٩٧٩ كانت السلطات الإسرائيلية تسمح لشركات متفرعة عن الصندوق القومي اليهودي بشراء أراضي في الضفة الغربية، إلّا أنه، وبعد وصول الليكود للحكم، وتحديداً بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٧٩ سمحت السلطات الإسرائيلية للشركات الخاصة والأفراد بشراء أراضي في الضفة الغربية، وحتى

٨٥/٨/٢١ كان مجموع الأراضي المُشتراة في الضفة الغربية من قِبَل يهود حوالي ٧٠,٠٠٠ دونم منهـا ٢٠,٠٠٠ دونم اشتُـريت وفق معـامـلات تجارية سليمة بتواطؤ مع سماسرة عرب والباقي بعمليات نصب وتـزييف امضـاءات(٢٤)، ويقـدر بنفنستي أن مجموع الأراضي المُشتراة بواسطة الصندوق القومي اليهودي هي ١٠٠,٠٠٠ دونم(٢٥).

وقد تولت شركتان إسرائيليتان مهمة شراء الأراضي في الضفة وهما(٢٦):

شركة هيما نوتا HIMANUTA (أسسها الصندوق القومي اليهودي).

وشركة يوش للاستثمار والتنمية. YOSH INVESTMENT and DEVELOPMENT co.

ز . **أراضي استملكت للمصلحة العامة** Land Exproriation for public use

وهي الأراضي التي تم استملاكها وفقاً لقانون الأراضي الأردني رقم ٢ لعام ١٩٥٣.

تهـدف هذه الـوسيلة لنـزع ملكية الأراضي لأهـداف متعـددة غالبـاً لإنشاء الطرق المؤدية للمستعمرات ولإقامة منشآت مثل خزانات المياه والبرك.

تقـدر مسـاحة الأراضي التي استملكت من أجل ربط المستعمرات بعضها ببعض بحوالي ١٥٠,٠٠٠ دونم(٢٧) منها ١٠٠,٠٠٠ دونم لتنفيذ مخطط رئيسي لشق الطرق في الضفة الغربية الذي وضع عام ١٩٨٤ كما استملك ٥٠,٠٠٠ دونم أخرى للغرض نفسه عام ١٩٨٥(٢٨).

خ . **أراضي تم الإعلان عنها أنها أراضي دولة** : Declaration of state land

صنفت السلطات الإسرائيلية أراضي الضفة الغربية إلى ثلاثة أنواع:

أراضي وعرة «غير صالحة للزراعة».

أراضي صالحة للزراعة ولكنها بور.

أراضي مزروعة.

وقد اعتمدت السلطات الإسرائيلية في هذا التصنيف على المادة (١٠٣) من قانون الأراضي العثماني للعام ١٨٥٨ المتعلق بأرض «الموات».

فالتعريف الإسرائيلي «لأراضي الدولة» كما ورد في الأمر رقم ٥٨ للعام ١٩٧٦ يمكن هذه السلطات من الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي. إذ أنه اعتبر الأراضي غير المزروعة هي أراضي دولة(٢٩).

كمـا وأن ثلث مسـاحـة الضفـة الغربية فقط قد اجتاز عملية تسوية الأراضي، أي أن ثلثي

الأراضي بقيت دون تسوية قانونية خاصة في منطقتي الخليل وبيت لحم (باستثناء المدن) ونصف منطقة رام الله والنصف الجنوبي من منطقة نابلس وغالبية منطقة طولكرم[٣٠]. وهذا من شأنه أن يرفع نسبة الأراضي الميري في الضفة الغربية إلى ٧٠٪ من مجموع أراضي الضفة الغربية، أي ما يعادل ٣,٨٥٠,٠٠٠ دونم، ولم تتجاوز نسبة الأراضي الأميرية التي سجلت في السجل العقاري ٥٠٪ من المجموع[٣١]. ويبين (الشكل رقم ٦) الأراضي التي تم مسحها من قِبَل الحكومة الأردنية، والمناطق التي لم تباشر بها عمليات المسح.

بلغ مجموع الأراضي التي أعلن أنها أراضي دولة حتى منتصف عام ١٩٨٥ حوالي ١,٧٠٠,٠٠٠ دونم[٣٢].

ولما كان الاستيلاء على الأراضي المسجلة باسم الخزينة الأردنية قد انتهى فإن الحكم العسكري يستخدم حالياً طريقتين لاستملاك الأراضي هما:

استملاك الأراضي للأغراض العامة. والإعلان عن أراضي أنها أراضي دولة لغرض إقامة المستعمرات. إلّا أنه لم يتخل نهائياً عن وضع اليد على الأراضي بحجة أنها ذات أهمية لأغراض الجيش[٣٣].

ط. أراضي تمت مصادرتها ووضع اليد عليها بعد إعلانها حدائق عامة ومحميات طبيعية:

خول الأمر رقم ٣٧٣ للعام ١٩٧٠ القائد العسكري للضفة الغربية صلاحية الإعلان عن أراضي معينة حدائق عامة، كما خوله الأمر رقم ٣٦٣ للعام ١٩٦٩ الإعلان عن منطقة ما محمية طبيعية بموجب أمر يصدره[٣٤]. ويرى بنفنستي أن الهدف[٣٥] من هذه الأوامر هو «الاستيلاء على الأرض» كما جاء في خطة المنظمة الصهيونية العالمية ١٩٨٣ـ ١٩٨٦: «إن المناطق الحرجية والمراعي والمتنزهات هي جزء من برنامج الاستيلاء على الأرض أقرته اللجنة الوزارية للاستيطان بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٦ وأن هذه المناطق هي جزء من خطة أكبر تشمل إنشاء متنزهات مختلفة ويهدف الاستيلاء بهذه الطريقة على الأرض إلى منع التطور (من جانب العرب) وإلى تطوير مشاريع مستقبلية لخلق فرص عمل للمستوطنين اليهود».

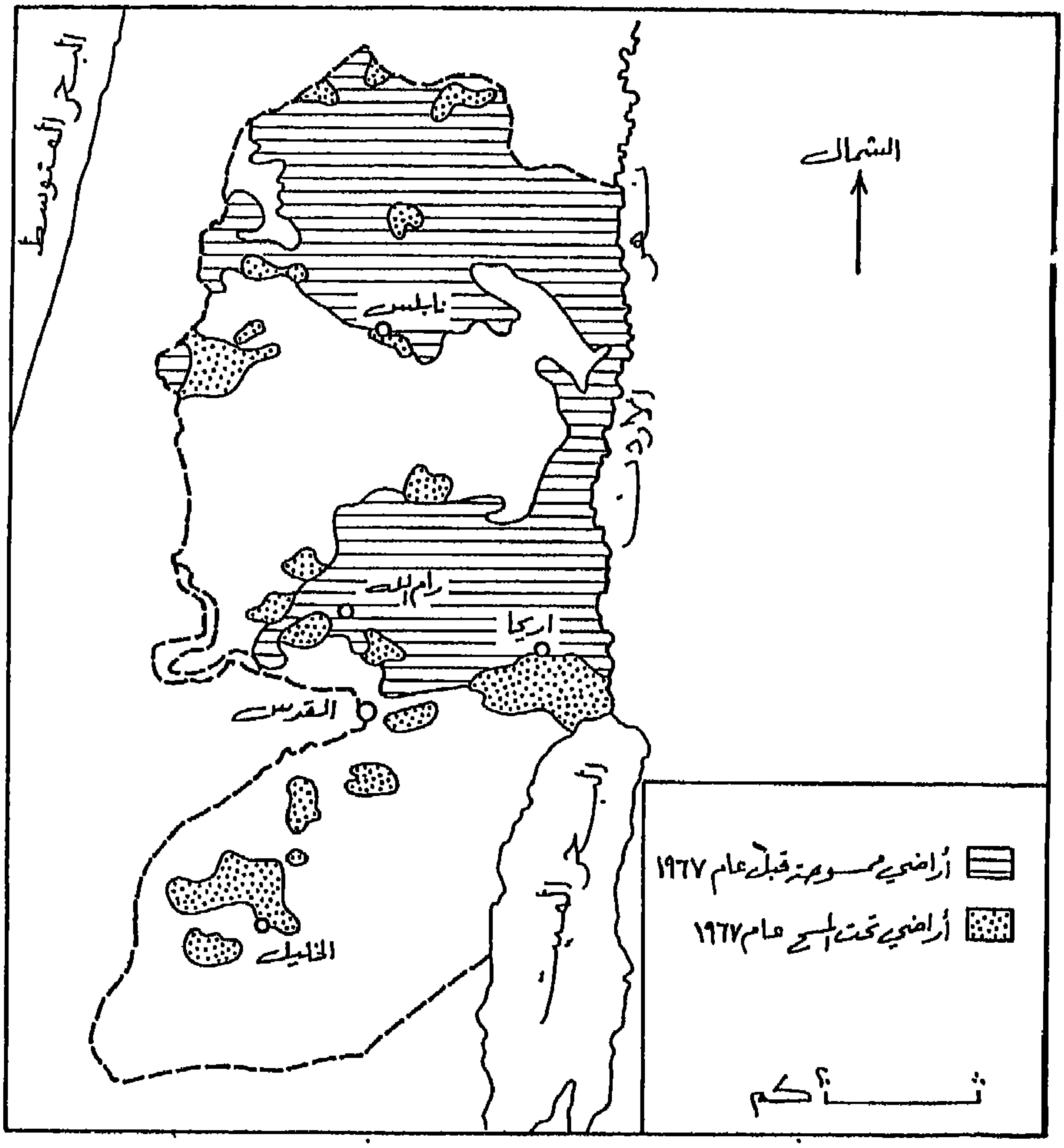
بلغ مجموع الأراضي التي شملتها هذه الخطة حوالي ٣٤٠,٠٠٠ دونم[٣٦].

ك. بالإضافة لما سبق فهناك:

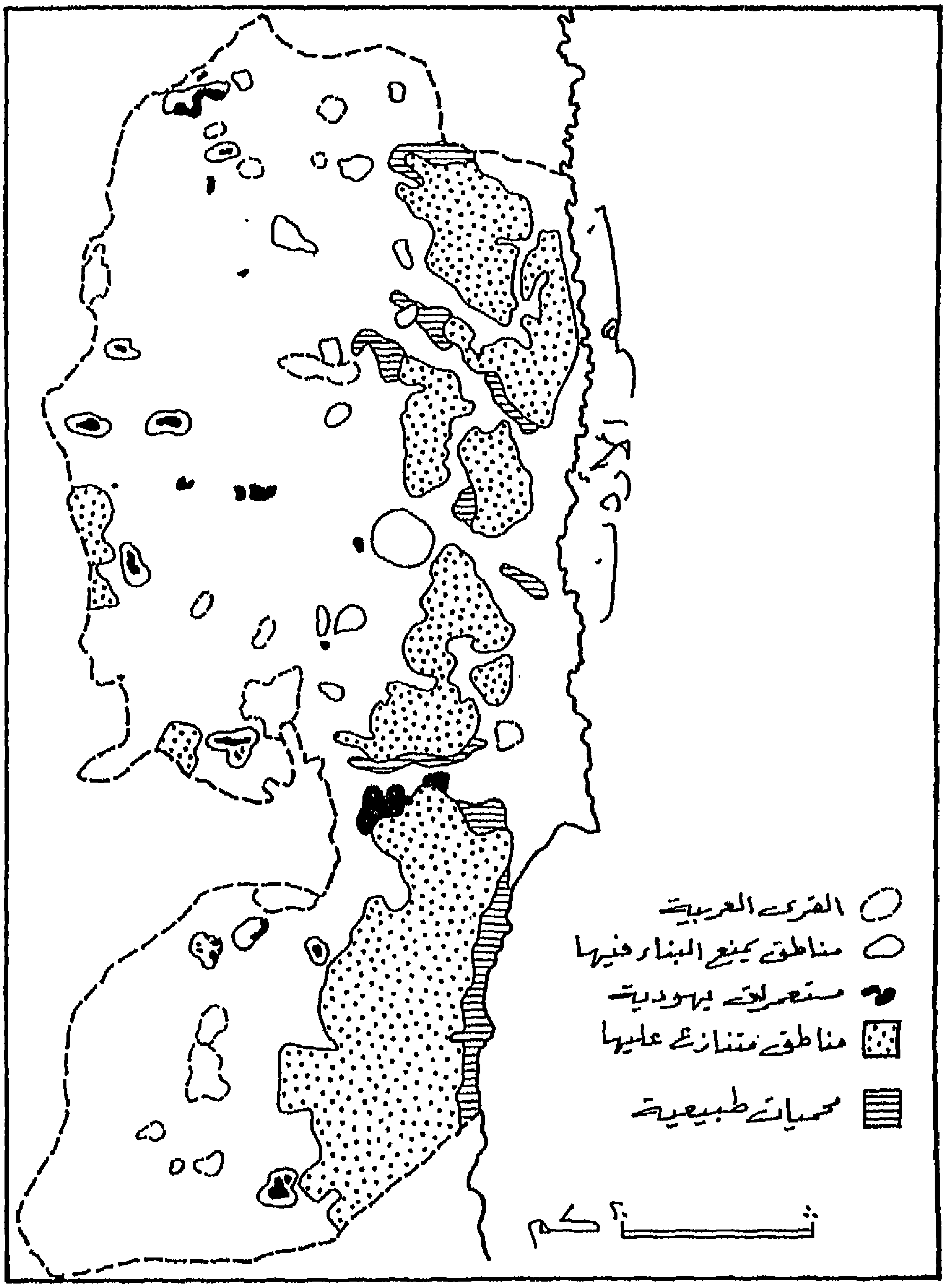
منع البناء: إذ بمقدور الحاكم العسكري الإسرائيلي أن يوقف أعمال البناء أو أن يهدمها في

سبيل الأمن العام، وهذا يطبق في المساحات المجاورة للمعسكرات التابعة للجيش الإسرائيلي، وحول المستعمرات والكتل الاستيطانية وعلى جوانب الطرق، إذ تصل مسافة المنع إلى ٢٠٠ متراً من كل جانب.

تقدر مساحة الأراضي المشمولة بهذا المنع حوالي ٢٩٣,٥٠٠ دونم[٣٧].



شكل ـ ٦ ـ أراضي الضفة الغربية الممسوحة رسمياً من قبل الحكومة الأردنية قبل عام ١٩٦٧.
«عن لوستك ١٩٨١»



شكل ـ ٧ ـ المناطق المتحفظ استخدامها في الضفة الغربية .

«عن بنفنستي ١٩٨٤»

مناطق المنـاورات العسكرية: فالسلطات الإسرائيلية غير مسؤولة عن الدمار الذي يحدثه الجيش الإسرائيلي نتيجة استعماله لبعض المناطق في المناورات العسكرية ورغم أن ملكية الأرض تبقى في أيدي أصحابها إلّا أن استخدامها أصبح مجمداً ومع أن مناطق المناورات تنحصر في نطاقات معينة إلّا أن جزءاً منهم يقع في غرب منطقة نابلس.

مناطق ممنوع الزراعة فيها: Restrictions on Cultivation وذلك أن السلطات العسكرية تمنع زراعة أشجار الفواكه والخضروات في وادي الأردن بدون إذن مُسبق.

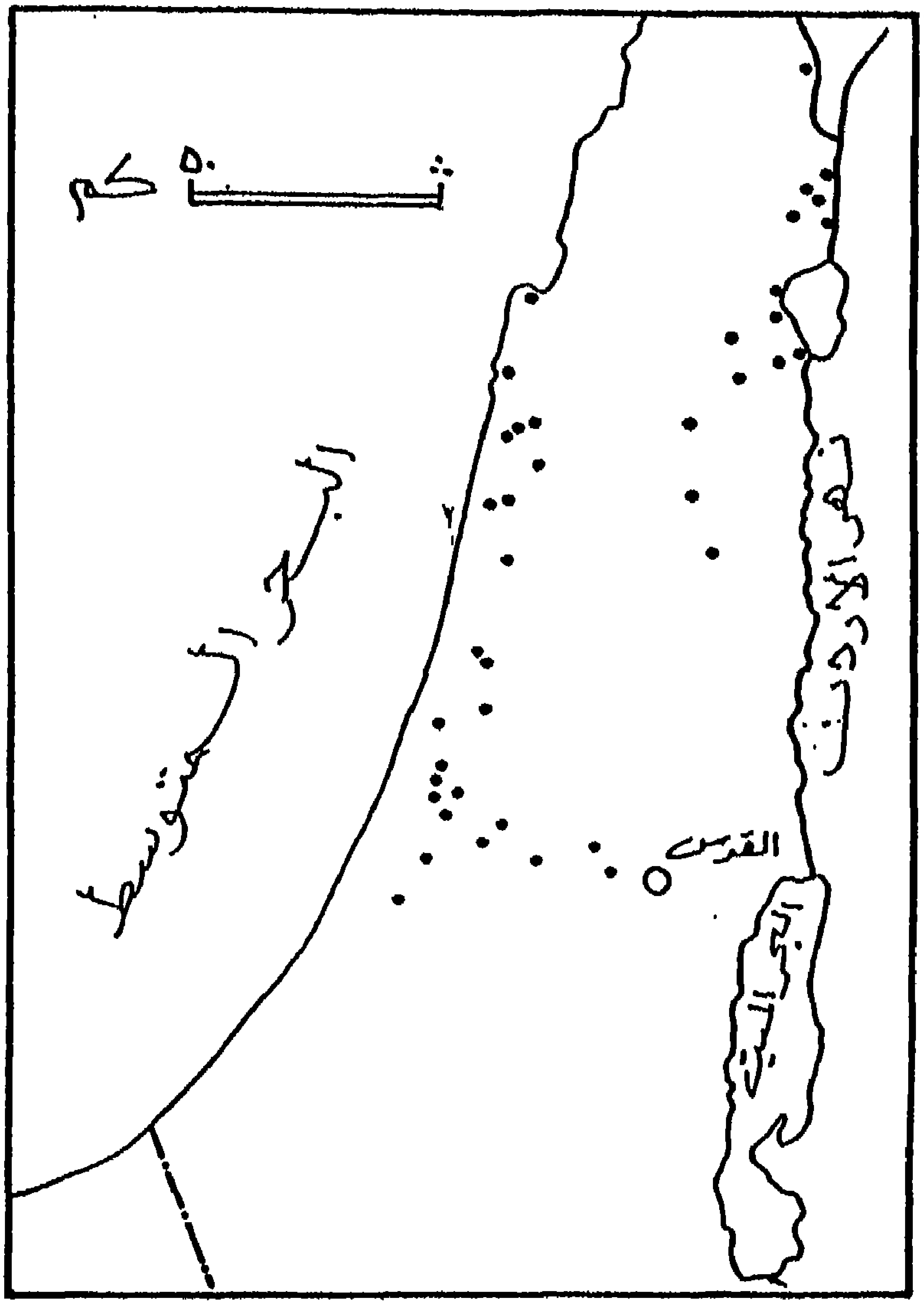
مما سبق يتبين أن السلطات الإسرائيلية قد سيطرت حتى نهاية عام ١٩٨٥، سيطرة مباشرة على ما مساحته ٢,٢٦٨,٥٠٠ دونم أي (٤١٪) من مجموع مساحة الضفة الغربية، وإذا أُضيف إليها التقييدات المفروضة على قسم من الأراضي مجموعة ٦٥٧,٢٩٠ أي (١١٪) من مساحة الضفة الغربية فإن حوالي ٢,٩٢٥,٧٩٠ دونم أي (٥٢٪)[٣٨] من مساحة الضفة الغربية يقع تحت سيطرة مباشرة أو غير مباشرة من قِبَل الإسرائيليين[٣٩].

ويبين الجدول رقم (١) مساحات الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في الضفة الغربية بواسطة طرق مختلفة من عام ١٩٦٧ وحجم المصادرات ومساحة الأراضي المصادرة حتى عام ١٩٨٥.

٣ ـ ٣ المياه:

احتلت المياه منذ بداية هذا القرن موقعاً هاماً في التخطيط الاستيطاني الصهيوني، إذ أُقيمت أولى المستعمرات الصهيونية في القسم الشمالي الشرقي من فلسطين أي في المناطق الواقعة قرب منابع نهر الأردن وبحيرة طبريا[٤٠]، ويبين (الشكل رقم ٨) توزيع الجيل الأول من المستعمرات اليهودية في فلسطين حيث تتوافر المصادر المائية.

وقد سعت إسرائيل بعد قيامها عام ١٩٤٨ لتوفير المياه لسد حاجات الدولة الجديدة وتوسيع رقعة الاستيطان لاستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد مما اضطرها لاستغلال مصادر المياه المتوفرة لديها، فانعكس ذلك على كمية المخزون المائي ونوعيته، وتقدر المصادر الإسرائيلية[٤١] أن إجمـالي كمية المياه العذبة القابلة للتجديد في إسرائيل، بعد تطوير الموارد المائية المتوفرة يتراوح ما بين ١٦١٠ـ١٦٥٠ مليون م^{3} في السنة، وتسهم المياه الجوفية بحوالي ٩٥٠ مليون م^{3} فيها، بينما يمكن الحصول على ٦٠٠ مليون م^{3} من مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا، وعلى كمية تتراوح ما بين ٦٠ـ١٠٠ مليون م^{3} من المياه الجارية.



شكل ـ ٨ ـ المستعمرات الإسرائيلية المقامة في الفترة (١٨٧٠ ـ ١٩١٨).

«عن أبو رجيلي ١٩٧٣»

جدول رقم (١)

مساحات الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في الضفة الغربية بأساليب مختلفة حتى عام ١٩٨٥

السنة	أراضي دولة	أراضي استملكت للمشاريع العامة	أراضي صودرت لأهداف عسكرية	أملاك متروكة	محميات طبيعية
١٩٦٧-١٩٦٨	٥٢٧,٠٠٠ دونم			٢٠٨,٠٠٠ دونم	
١٩٧١				٣٢٨,٠٠٠ دونم	
١٩٧٣	حوالي ٧٠٠,٠٠٠ دونم			٤٣١,٠٠٠ دونم	
١٩٨٠	حوالي ٧٠٠,٠٠٠ دونم		٤٦,٦٨٥ دونم		
١٩٨٣	١,١٠٠,٠٠٠ دونم				
١٩٨٤	١,٥٠٠,٠٠٠ دونم	١٠٠,٠٠٠ دونم			
حتى نهاية ١٩٨٥	١,٧٠٠,٠٠٠★ دونم	١٥٠,٠٠٠ دونم	٤٦,٦٨٥ دونم	٤٣١,٠٠٠ دونم	٢٥٠,٠٠٠ دونم

★ يشمل أيضاً أراضي أُغلقت لأسباب أمنية ثم أعلنت أراضي دولة فيما بعد.

المصـــدر: أُسامه حلبي ص ١٢١.

وقد ازداد استهلاك إسرائيل من المياه بصورة مستمرة، بينما كان استهلاكها من المياه ٣٥٠ مليون م٣ في عام ١٩٤٩ ارتفع إلى ١٥٩٠ مليون م٣ عام ١٩٧٨[٤٢]، وإلى ١٧٠٦ مليون م٣ عام ١٩٨٠، وكان الاستهلاك موزعاً على النحو التالي :-

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية	كيمة الاستهلاك مليون م٣		النسبـة المئوية	
	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٨٠
الزراعة	١٢٠٠	١٣٠٠	٪٨٠	٪٨٠
الاستهلاك المنزلي والمديني	٣٢٠	٣٠٠	٪١٥	٪١٤
الاستهلاك الصناعي	٧٠	١٠٦	٪٥	٪٦
المجموع	١٥٩٠	١٧٠٦	٪١٠٠	٪١٠٠

جدول رقم (٢)

استهلاك إسرائيل من المياه لعامي ١٩٧٨ - ١٩٨٠.

المصدر لعام ١٩٧٨ عن U ri Davis: Israel's water polices

ولعام ١٩٨٠ عن ديفيس: الموارد المائية العربية والسياسات المائية الإسرائيلية ص٤.

كانت إسرائيل تستهلك ٩٨٪[٤٣] من مجموع المياه المتجددة المتوفرة لها، وفي عام ١٩٨٠ كان الاستهـلاك من المياه ١٧٠٦ ميلون م٣ بينما كانت موارد المياه المتجددة لا تتجاوز ١٦٥٠ مليون م٣ في السنة أي أن إسرائيل واجهت عجزاً مائياً لا يقل عن ٥٦ مليون م٣، كما تشير الأرقام المتوفرة[٤٤] إلى أن إسرائيل كانت تستهلك في عام ١٩٨٥ كامل الموارد المائية المتاحة لها من المصادر السالفة الذكر، فقد قدرت كمية المياه التي استهلكتها إسرائيل في عام ١٩٨٥ حوالي ١٩٥١ مليون م٣ مما ترتب عليه عجز مائي قدر بحوالي ٤٥٠ مليون م٣[٤٥].

وهكذا فأن الحقيقة الأساسية في اقتصاد إسرائيل المائي هو أنه قد تم استنزاف المصادر المائية المتجددة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، وذلك في ظل سياسات إسرائيل المتعلقة بالاستعمار الزراعي الاستيطاني.

ونتيجة لتعرض المصادر المائية المحدودة في إسرائيل للإجهاد فقد تم تعويض الفرق بين العرض والطلب للمياه بالإسراف في استغلال منابع المياه الجوفية مما أوصل خط الملوحة المائل دائماً إلى حدود خطرة، فقد كشفت الدراسات التي أُجريت في إسرائيل أن منابع المياه الرئيسية

في إسرائيل، في رأس العين وكفار سابا، تعرضت لارتفاع نسبة الملوحة فيها، وقد بقيت ملوحة هذه الموارد المائية محاطة بالكتمان حتى وقت قريب، وكانت قد وصلت الذروة في عام ١٩٧٣، مما دفع إسرائيل إلى حقن مياه عذبة داخل المستودع المائي الذي استهلك بإفراط. ومع ذلك فإن إسرائيل بحاجة إلى كميات أكبر من المياه في المستقبل القريب، فقد أوردت صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٨ نسيان ١٩٧٨ أن الزيادة المستقبلية لسكان المدن وارتفاع مستويات المعيشة سوف يتطلبان الحصول على حوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب إضافية من المياه في حدود ١٩٩٠(٤٦). وفي عام ٢٠٠٠ ستكون إسرائيل بحاجة إلى ٧٠٠ مليون م٣ إضافية من المياه، بينما يقدر أحد الباحثين في معهد الدراسات الشرق أوسطية في جامعة بنسلفانيا إن إسرائيل ستواجه في عام ٢٠٠٠ عجزاً مائياً بحوالي ٨٠٠ مليون م٣ (٤٧). فإذا لم تتوفر الكمية المطلوبة سوف يكون من الضروري تحويل المياه من قطاعات الإنتاج إلى الاستهلاك المنزلي بمقدار يعادل ثلث ما تستهلكه الزراعة هذه الأيام، وسوف يؤدي تحويل المياه من الزراعة إلى الاستهلاك المنزلي إلى انتكاس اقتصادي واجتماعي وإلى إلحاق الضرر بسياسة توزيع السكان اليهود (من المراكز المدينية الكبرى على طول الساحل إلى مناطق لم يتم تهوديها كاملاً).

ولما كان من المستحيل على إسرائيل تأمين حاجاتها من المياه خلال السنوات العشر القادمة عبر تحسين إحدى الطرق الفنية المتبعة (باستثناء تحلية مياه البحر وهي طريقة بالغة الكلفة) فإن احتلال الأراضي العربية في حزيران ١٩٦٧ جعل إسرائيل قادرة على استغلال موارد مائية جديدة وتأمين حاجاتها المستقبلية(٤٨)، وهذا ما أكده رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، ليفي اشكول، عندما قال: «إن حرب الأيام الستة قد غيرت خارطة البلاد وغيرت أيضاً خارطة المياه، وتلوح لنا في الأفق مشروعات مياه ثورية»(٤٩).

إسرائيل ومياه الضفة الغربية:

يعود ثلث ما تستهلكه إسرائيل من المياه إلى الأمطار المتساقطة على السفوح الغربية لمرتفعات الضفة الغربية، والتي تغذي المياه الجوفية الإسرائيلية، أي أن إسرائيل تضخ مياه الضفة الغربية بواسطة آبار ارتوازية محفورة داخل حدود عام ١٩٤٨(٥٠). لقد كان فائض المياه في الضفة الغربية عام ١٩٨٢ حوالي ٦٩٧,٥ مليون م٣ (٥١)، إذ كانت كميات المياه المتوفرة ٨٠٠ مليون م٣ وكان الاستهلاك ١٠٢,٥ مليون م٣ منها ٨٧,٥ مليون م٣ للاستخدام الزراعي و ١٥ مليون م٣ للاستهلاك المنزلي، ورغم توفر المياه إلّا أن السلطات الإسرائيلية ترفض السماح للمواطنين الفلسطينيين باستغلال مياههم، فهي ترفض تعميق آبارهم القائمة أو صيانتها، كما ترفض السماح لهم بحفر

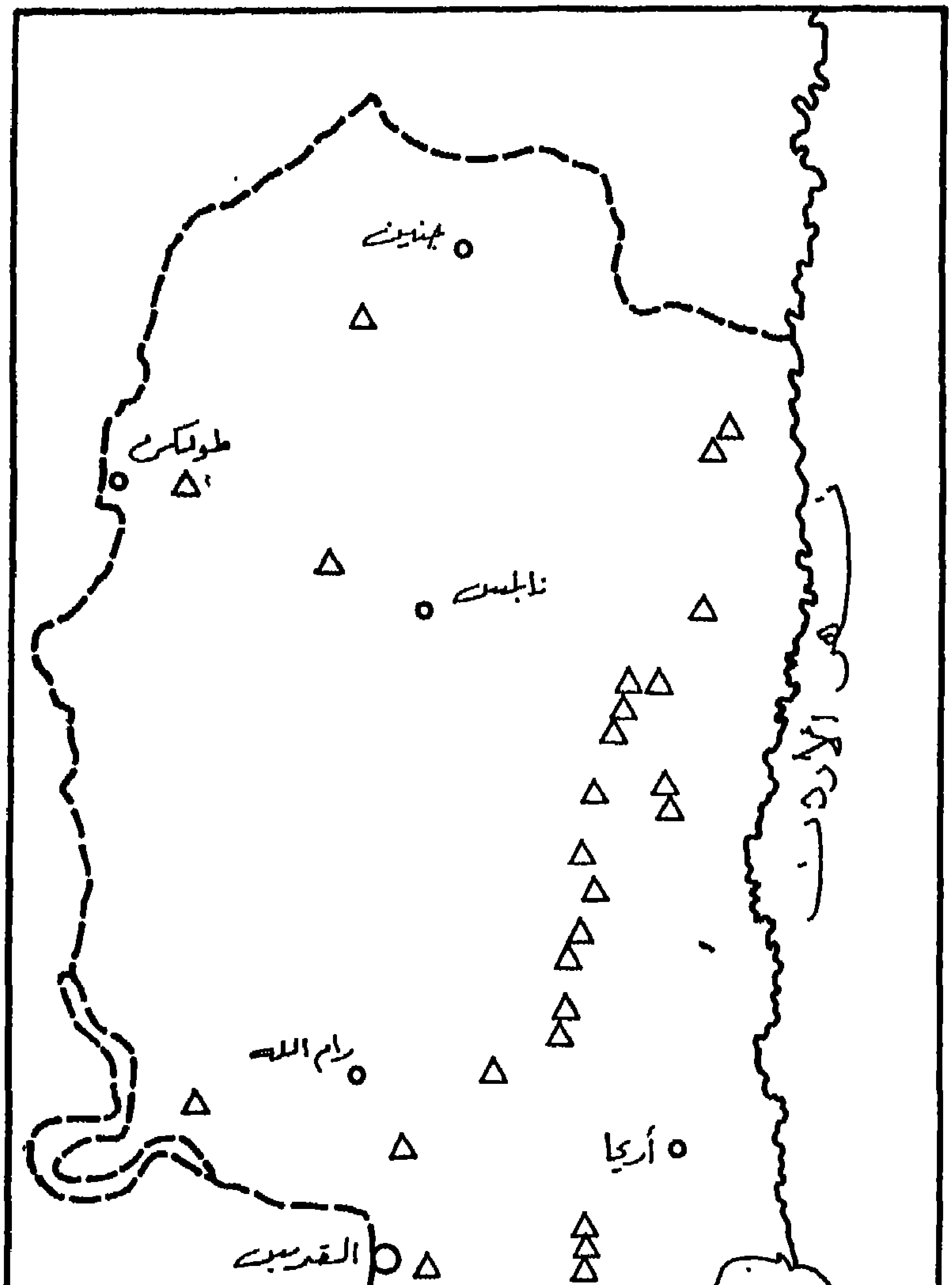
آبار جديدة، وإذا ما وافقت فإن الموافقة تكون غير ذات فعالية، إذ لم تجر الموافقة على حفر بئر عين سامية في منطقة رام الله، رغم اشتداد أزمة المياه فيها، إلّا بشرط تزويد المستعمرات المجاورة بحوالي ثلث كميات المياه التي تستفيد منها ٣٠ قرية وبلدية تابعة لمصلحة مياه رام الله الأمر الذي نتج عنه عجز يومي مقداره ٢٥٠ م٣ (٥٢).

ولتلبية حاجات المستوطنين، خاصة في الأغوار، قامت السلطات الإسرائيلية بحفر ثلاثين بئراً (الشكل رقم ٩) تضخ تحت ضغط مرتفع لتأمين المياه الضرورية للمستعمرات الصهيونية في الأغوار، وهذه الآبار تصل إلى عمق ٥٠٠ متراً، مما يؤثر على منسوب المياه في الآبار العربية وعلى كمية المياه التي تنتجها الينابيع المجاورة، خاصة وأن الآبار العربية تضخ على عمق حوالي ٦٠ متراً فقط.

فقد ضخت ١٧ بئراً، حفرتها شركة ميكورت الإسرائيلية، ١٤ مليون م٣ (جدول رقم ٣) أي ما يعادل ٣٠٪ من مجموع المياه التي أنتجتها الآبار الارتوازية في عام ١٩٧٧/٧٦ وهذه تعادل ٤٢٪ من كمية المياه المضخوخة من الآبار العربية، فانعكست الزيادة في الضخ الإسرائيلي على الآبار العربية خاصة في منطقة بردلة وتل البيضاء والعوجا(٥٣)، (الشكل رقم ١٠).

وبدراسة التوزيع الجغرافي للآبار اليهودية في الضفة الغربية، يتبين أن هذه الآبار تتركز في منطقة الأغوار، وتكاد أن تخلو منها منطقة شمالي وشمال غربي الضفة الغربية (الشكل رقم ١١) والسبب في ذلك أن منطقة الأغوار تعتمد اعتماداً كلياً على الزراعة المروية بسبب شح الأمطار، أما السبب الأهم فهو أن منطقة نابلس تعتبر منطقة تغذية للخزان الجوفي الإسرائيلي (حدود إسرائيل قبل ١٩٦٧) إذ يقدر بنفنستي(٥٤)، أن ربع موارد إسرائيل المائية السنوية تقع خلف الخط الأخضر (٤٧٥ مليون م٣ سنوياً من مجموع ١,٩٠٠ مليون م٣) وهذا أحد الأسباب في مطالبة إسرائيل بأن تبقي مصادر المياه في الضفة الغربية تحت سيطرتها في مختلف الأحوال (شكل رقم ١٢).

كما يقدر بنفنستي أن استهلاك الفلسطينيين من المياه سيبقى كما كان عليه في عام ١٩٨٠، أي ١١٥ مليون م٣، منها ١٠٠ مليون م٣ لأغراض الري والباقي للاستعمالات المنزلية والصناعية، وسيجمد الاستهلاك لأغراض الري عند حدود ٩٠-١٠٠ مليون م٣، في حين سيوفر للمستعمرات الإسرائيلية في غور الأردن وغوش عتسيون وجبل الخليل حوالي ٦٠ مليون م٣ بحلول عام ١٩٩٠ مقابل ٣٠ مليون م٣ حالياً، أي بزيادة ١٠٠٪، وستخص تلك المستعمرات بما يعادل ٣٠٪ مما هو متوفر لحوالي ٤٠٠ قرية عربية.



شكل ـ ٩ ـ الآبار الجوفية اليهودية في الضفة الغربية .

«عن المومني ١٩٨٦»

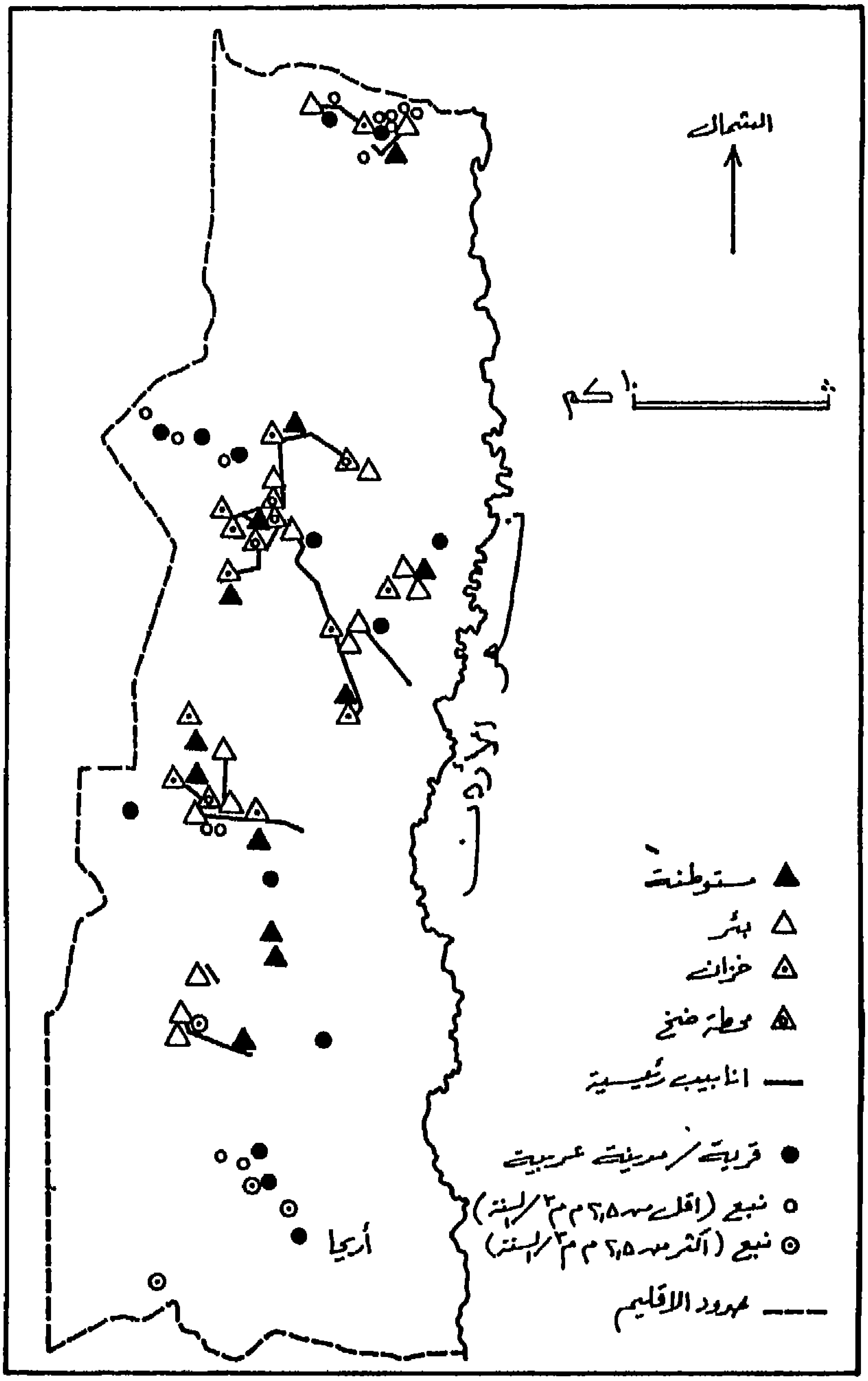
وهكذا فإن توسيع إسرائيل للمستعمرات والزيادة في إنتاجها الزراعي قد تمت بالدرجة الأولى من مياه الضفة الغربية ونهر الأردن الأعلى(٥٥).

جدول رقم (٣)

عدد الآبار الارتوازية العربية واليهودية وكميات المياه المسحوبة لعام ١٩٧٨/٧٧ في الضفة الغربيــة المحتلــة

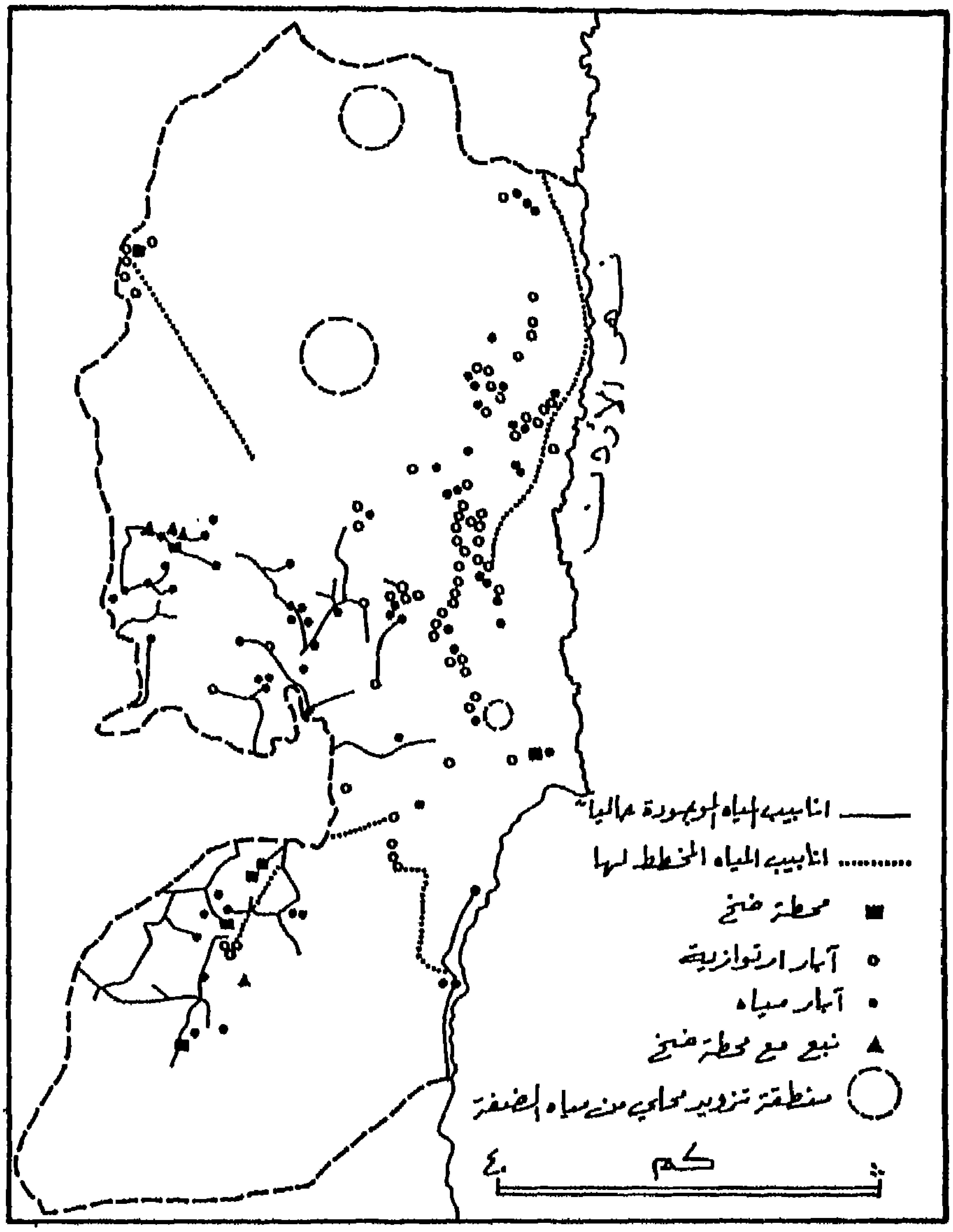
المنطقة	عدد الآبار	الكميات المسحوبة بالألف م٣	النسبة المئوية من المجموع العام
الآبار العربية في			
غور الأردن	٩٦	٩٩٣٢,٧	٢١,٠
وادي الفارعة	٢٣	٢٧٦٧,٣	٥,٩
جنين وقراها	٥٦	٣٢٧٧,٨	٦,٩
طولكرم	٥٩	١٠,١٢٨,٨	٢١,٤
قلقيلية	٧٠	٦٧٩٨,٢	١٤,٤
رام الله والخليل	١٠	١٧٣,٤	٠,٤
مجموع الآبار العربية	٣١٤	٣٣,٠٧٨,٢	٧٠,٠
الآبار اليهودية	١٧	١٤,١٤٤,٨	٣٠,٠
المجموع الكلي	٣٣١	٤٧,٢٢٣,٠	١٠٠

المصدر: محمد أحمد المومني، ص ١٦٨.



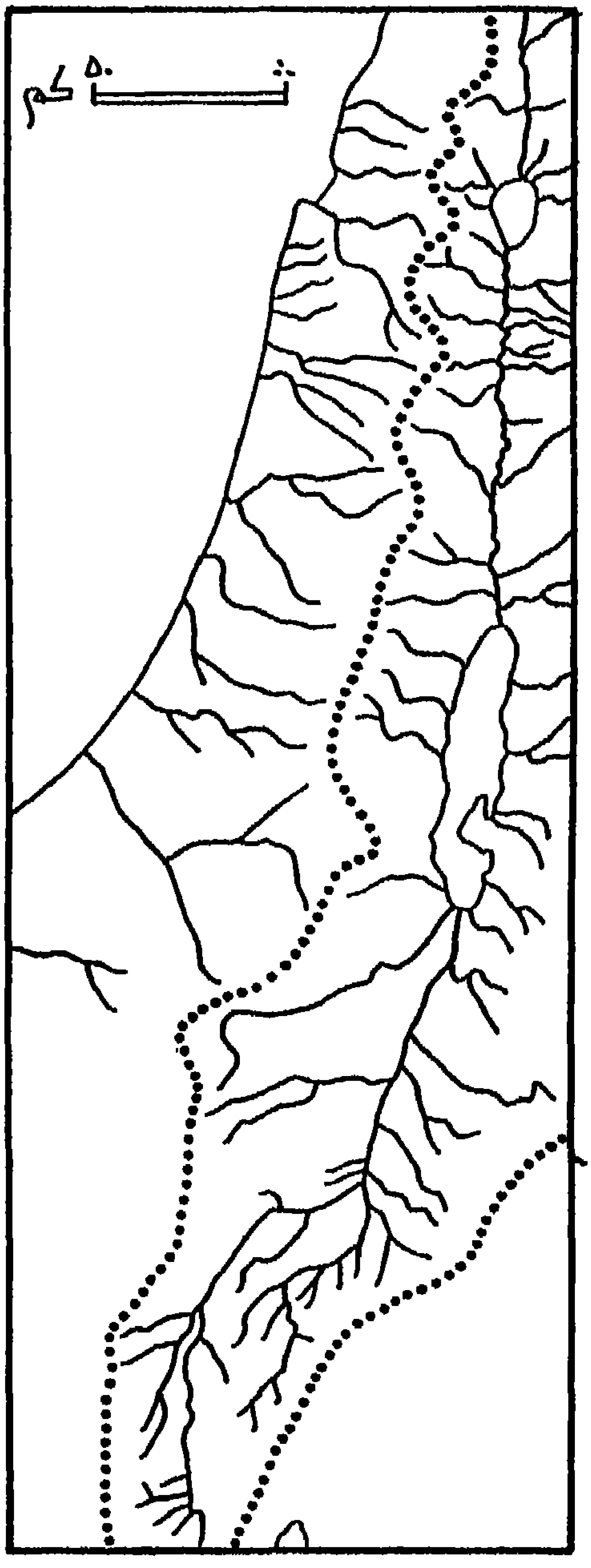
شكل - ١٠ - توزيع الينابيع والآبار في منطقة الأغوار.

«عن هآريس ١٩٨٠»



شكل ـ ١١ ـ الأنابيب والآبار الجوفية التي أنشأها اليهود في الضفة الغربية.

«عن المومني ١٩٨٦»



شكل - ١٢ - خط تقسيم المياه.

«عن بحيري ١٩٧٣»

٣ ـ ٤ الإنسان:

بعد أن هيمنت السلطات الإسرائيلية على الأرض ومصادر المياه في الضفة الغربية، توجهت إلى العامل البشري في سعيها لتهويد الضفة الغربية المحتلة، وبدأت هذه العملية على حياء، دون أن تثير اهتمام أو انتباه أي جهة محلية أو دولية، إذ بدأت في استيطان بعض الأحياء في القدس الشرقية بحجة أنها أحياء يهودية، ثم بدأت باستيطان خطوط وقف إطلاق النار خاصة في الغور، تحت اسم مستعمرات الناحل، التي ترتبط إدارياً بالقوات المسلحة الإسرائيلية، وبعد ذلك أطبقت على مختلف مناطق الضفة الغربية.

كانت أعداد المستوطنين في أوائل السبعينات متواضعة جداً، ولم يكن بالإمكان الفصل بين المستعمرات الدائمة ونقاط الناحل المؤقتة، وتشير الأرقام الموثوقة إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة (باستثناء القدس) بلغ عام ١٩٧٢ (١,١٨١ شخصاً)، وفي عام ١٩٧٦ (٣,١٧٦) ومنذ عام ١٩٧٧ برزت زيادة ملحوظة في أعداد المستوطنين إذ كان عددهم في تلك السنة ٥,٠٢٣ شخصاً ارتفع إلى ١٠,٠٠١ عام ١٩٧٩ و١٦,١١٩ لعام ١٩٨١ و٢٧,٥٠٠ لعام ١٩٨٣ وبلغ في نهـاية عام ١٩٨٥ ٥٢,٠٠٠ شخصـاً. يبين الجـدول رقم (٤) تطور أعـداد المستوطنين منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٨٥ كما يبين النسبة المطلقة والنسبة المئوية للزيادة.

يلاحظ أن المتوسط السنوي لعدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية خلال السنوات العشر الأولى بعـد الاحتلال كان ٥٠٢ مستوطناً وارتفع المتوسط من سنة ١٩٧٧ حتى سنة ١٩٨٥ إلى ٥٨٧٢ شخصاً، وقد حافظ المتوسط السنوي لأعداد المستوطنين على نسبة مضطردة من الزيادة فقد تضاعف عددهم بين عامي ١٩٨٢ـ ١٩٨٤ أي أنه ازداد بنسبة ١٠٠٪ في حين أنه هبط بنسبة ٢١,٥٪ بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥[٥٦] ورغم أن التسارع في عدد المستعمرات قد تضاءل إلّا أن الـزيادة في عدد المستـوطنين قد حافـظت على زخمهـا، وهذا يدل على أن سياسة الاستعمار الاستيطاني أخـذت تركـز على تكثيف الاستيطان لأسبـاب معينـة، أي أنها بدأت بزيادة حجم المستعمـرات القـديمة في الضفة الغربية من خلال تغذيتها بمستوطنين جدد[٥٧] وتبين ذلك من ملاحظة تطور أعداد المستوطنين في بعض المجالس المحلية، إذ كان عدد سكان مدينة معاليه ادوميم (والمنطقة الصناعية التابعة لها في ميشور ادوميم) في سنة ١٩٨٣ (١٧٠٠) مستوطناً ارتفع في نهاية عام ١٩٨٥[٥٨] إلى (١١,٠٠٠) مستوطناً كما ارتفع عدد سكان قريات اربع من (٣٣٤٠) إلى (٥٠٠٠) في الفترة نفسها والكانا من (١٥٠) إلى (٢٠٠٠) وارئيل من (١٣٤٠) إلى (٤٥٠٠).

جدول رقم (٤)

تطور أعداد المستوطنين اليهود في

الضفة الغربية من عام ١٩٧٢ - ١٩٨٥

السنة	عدد المستوطنين اليهود	النسبة المطلقة للزيادة السنوية	النسبة المئوية للزيادة السنوية
١٩٧٢	١,١٨٢	—	—
١٩٧٣	١,٥١٤	٣٣٢	٪٢٨
١٩٧٤	٢,٠١٩	٥٠٥	٪٣٣,٣
١٩٧٥	٢,٥٨١	٢٦٢	٪٢٧,٨
١٩٧٦	٣,١٧٦	٥٩٥	٪٢٣
١٩٧٧	٥,٠٢٣	١٨٤٧	٪٥٨,١
١٩٧٨	٧,٣٦١	٢٣٣٨	٪٤٦,٥
١٩٧٩	١٠,٠٠١	٢٦٤٠	٪٣٥,٨
١٩٨٠	١٢,٤٢٤	٢٤٢٣	٪٢٤,٢
١٩٨١	١٦,١١٩	٣٦٩٥	٪٢٩,٧
١٩٨٢	٢١,٠٠٠	٤٨٨١	٪٣٠,٢
١٩٨٣	٢٧,٥٠٠	٦٥٠٠	٪٣٠,٩
١٩٨٤	٤٢,٦٠٠	١٥١٠٠	٪٥٤,٩
١٩٨٥	٥٢,٠٠٠	٩٤٠٠	٪٢٢

الأعداد من .Benvensiti: 1984/ 86 والنسب من استخراج الباحث.

أما التوزع المكاني للسكان فقد كان نصيب منطقة نابلس (محافظة نابلس) حتى نهاية عام ١٩٨٥ ما نسبته ٣٧٪ من مجموع المستوطنين، (باستثناء المستعمرات المدينية الكبيرة)(٥٩)، وحل بعدها منطقة رام الله بنسبة ٣٠٪ من مجموع المستوطنين، ثم منطقة بيت لحم بنسبة ١٦٪ ثم غور الأردن(٦٠) بنسبة ١٤٪ ثم منطقة الخليل بنسبة ٢٪. ويبين الجدول رقم (٥) تطور السكان في هذه المناطق.

جدول رقم (٥)

تطور أعداد المستوطنين في الضفة الغربية حسب المناطق الجغرافية

السكان	بتاريخ ٨٢/١٢/٣١		١٩٨٣/٦/٤		١٩٨٤/١٢/٣١		١٩٨٥/١٢/٣١	
المنطقة	العدد		العدد	الزيادة السنوية	العدد	الزيادة السنوية	العدد	الزيادة السنوية
منطقة نابلس	٣٤٠٠		٣٥٠٠	١٠٠	٦٥٠٠	٣٠٠٠	٧٨٠٠	١٣٠٠
منطقة رام الله	٤٥٠٠		٤٧٠٠	٢٠٠	٥٥٠٠	٨٠٠	٦٤٠٠	٩٠٠
منطقة بيت لحم	٢٦٠٠		٢٦٠٠	صفر	٣١٠٠	٥٠٠	٣٣٠٠	٢٠٠
غور الأردن	٢٤٠٠		٢٥٠٠	١٠٠	٢٨٠٠	٣٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠
منطقة الخليل	١٠٠		٢٠٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٦٠٠	٣٠٠
المجموع	١٣٠٠٠		١٣٥٠٠	٥٠٠	١٨٢٠٠	٤٧٠٠	٢١١٠٠	٢٩٠٠

المصدر: ـ لعام ١٩٨٢ من خالد عايد.
وباقي الأعوام من الكتاب الإحصائي الإسرائيلي ١٩٨٦.

يلاحظ مما سبق أن الزيادة في عدد السكان اليهود لمنطقة نابلس قد ازداد خلال الفترة من ١٩٨٢/١٢/٣١ وحتى ١٩٨٥/١٢/٣١، وبلغت نسبة الزيادة ٥٤٪ مقابل ٢٣٪ لمنطقة رام الله و٩٪ لمنطقة بيت لحم، و٧٪ لغور الأردن و٦٪ لمنطقة الخليل، وهذا يعني أن الحكومة الإسرائيلية بزعامة الليكود قد شجعت الاستيطان في منطقة نابلس وفضلته على منطقة الأغوار.

ورغم كل ما سبق فإن العدد الكلي للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية لم يصل إلى الحجم المأمول، ولم تتعد نسبة المستوطنين اليهود إلى السكان العرب أكثر من ٠٧٢, ٠٪. ويبين الملحق رقم (١) عدد المستوطنين اليهود وعدد المواطنين العرب ونسبة المستوطنين اليهود للمواطنين العرب خلال الفترة ١٩٧٢ـ١٩٨٥.

ويقدر اليشع افرات[٦١] عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية بحوالي ٢,٥٪ من مجموع السكان العرب، وأن فرص التزايد النسبي للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية هي ضئيلة جداً وهذا بسبب تقلص الطاقة السكانية المتاحة لليهود التي ستكون مستعدة في المستقبل للانتقال

والسكن في الضفة الغربية، خصوصاً في المناطق التي يكون الطلب على السكن فيها منخفضاً أو متوسطاً، إضافة إلى ما سبق فإن معدل.التكاثر الطبيعي اليهودي السنوي يشكل فقط «سبع التكاثر الطبيعي السنوي للسكان العرب» ويوضح الملحق رقم (٢) التطور في زيادة السكان العرب في الضفة الغربية للفترة من ١٩٦٧-١٩٨٥.

يبقى الإشارة إلى موضوع (القدس) فإن اختلاف مساحة القدس، بسبب اختلاف حدودها قد أدخل عناصر سكانية مختلفة مما يتطلب أن يعالج موضوعها عند التعرض للتوزع المكاني للمستعمرات.

الهوامش والمراجع

(١) Benvenisti, M.: 1986, op. cit., p25

(٢) Benvenisti, M.: 1984, op. cit., p19

(٣) لزلي شميدا: آثار السياسة المائية الإسرائيلية في الصراع العربي الإسرائيلي، بحث مقدم للندوة العالمية عن إسرائيل والمياه العربية، عمّان ٢٥-٢٦ شباط ١٩٨٤، ص٨.

(٤) Benvenisti, M.: 1984, op. cit., p19

(٥) Harris, W.: op. cit. p1

(٦) انطوان منصور: مرجع سابق ص٤٠.

(٧) Benvenisti, M.. 1984, op. cit., p33 - 34

(٨) أسامة حلبي: مصادرة الأرض في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٦، ص٢٥.

(٩) لمزيد من التفاصيل انظر:

- حمد الموعد: العنصرية والتمييز العنصري في القوانين والتشريعات الإسرائيلية، مجلة الأرض، دمشق، العدد الحادي عشر آب ١٩٨٧ الصفحات ٢٦-٤٣.
- كمال عبدالفتاح: الاستيطان الصهيوني في فلسطين ١٨٧٠ - ١٩٨٨، بحث غير منشور آيار ١٩٨٨.
- اريه افنيري: دعوى نزع الملكية ١٨٧٨ - ١٩٤٨، ترجمة بشير البرغوثي، دار الجليل، عمّان ١٩٨٦.
- أسامة حلبي: مرجع سابق.

(١٠) Benvenisti, M : 1986, op. cit., p27

(١١) Benvenisti, M.: 1984, op. cit., p30

(١٢) إيمان سليم أبو الروس: مرجع سابق، الصفحات ٤٩ - ٥٠.

(١٣) انطوان منصور: مرجع سابق ص ٤٢.

(١٤) Harris: op cit., p116

(١٥) Benvenisti, M.: 1984, op. cit., p32

(١٦) Harris: op. cit ., p116

(١٧) Benvenisti, M.: 1986, op. cit., p27

(١٨) Benvenisti, M.. 1984, op. cit., p31

(١٩) أسامة حلبي: مرجع سابق ص ٢٧.

(٢٠) Benvenisti, M.: 1986, op. cit., p28
(٢١) أسامة حلبي : مرجع سابق ص ٢٨ .
(٢٢) Benvenisti, M.: 1986, op. cit., p28
(٢٣) Benvenisti, M.: 1984, op. cit., p23
(٢٤) أسامة حلبي : مرجع سابق ص ٢٨ .
(٢٥) Benvenisti, M.: 1986, op. cit., p35
(٢٦) انطوان منصور: مرجع سابق ص ٤٤ .
(٢٧) Benvenisti, M.: 1986, op. cit., p27
(٢٨) أسامة حلبي : مرجع سابق ص ٢٩ .
(٢٩) Benvenisti, M.: 1986, op. cit., p27
(٣٠) Benvenisti, M.: 1984, op. cit., p32
(٣١) انطوان منصور: مرجع سابق ص ٤٣ .
(٣٢) أسامة حلبي : مرجع سابق ص ٢٩ .
(٣٣) المرجع نفسه ص ٣٠.
(٣٤) المرجع نفسه ص ٣٠.
(٣٥) Benvenisti, M.: 1984 op. cit., p26
(٣٦) Benvenisti, M.: 1986, op. cit., p29
(٣٧) Ibid p 28.
(٣٨) Ibid p29.
(٣٩) حسب وثائق هيئة الأمم المتحدة (وثيقة رقم A39/233/E/1984/79 فإن السلطات الإسرائيلية تسيطر على أراضي في الضفة الغربية تتراوح مساحتها بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من مجموع أراضي الضفة الغربية (ص٨) وبحسب أرشيف دار الجليل فإن مجموع الأراضي المصادرة حتى نهاية عام ١٩٨٥ قد بلغت ٢,٣٤٣,٨٧٧ دونماً أي ما نسبته ٤٢,٦٪ (تقرير الأرض المحتلة، أرشيف دار الجليل، عمّان ١٩٨٧ ص٢٤٨).
(٤٠) خليل أبو رجيلي : المياه في إسرائيل، الوضع الراهن والتوقعات، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣ تموز ١٩٧٣ ص١٥٥ .
(٤١) Davis, U.: Israel's Water policies: Journal of palestine studies, vol.4, No. 2, Winter 1980 p.6.
(٤٢) Ibid. p. 15.
(٤٣) يورى ديفيس : الموارد المائية العربية والسياسات المائية الإسرائيلية، تقرير مقدم إلى الندوة الدولية المشتركة عن إسرائيل والمياه العربية، عمّان ٢٥ و ٢٦ شباط ١٩٨٤ ص٣.
(٤٤) لزلي شميدا : مرجع سابق ص ١ .

(٤٥) حسن عبدالقادر صالح : حرب المياه بين العرب وإسرائيل، جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، عدد خاص عن فلسطين رقم ٥٥، أيلول ١٩٨٨، ج١ ص ٥٩.

(٤٦) انطوان منصور: مرجع سابق ص ٤٧.

(٤٧) حسن عبدالقادر صالح : حرب المياه، مرجع سابق ص٥٩.

(٤٨) انطوان منصور: مرجع سابق ص ٤٧.

(٤٩) دافار ٢٣/١٠/١٩٦٧ في إسرائيل شاحاك، مرجع سابق ص ٢٥.

(٥٠) انطوان منصور: مرجع سابق ص ٤٧.

(٥١) وثيقة الأمم المتحدة رقم A/39/233/ E/1984/79 مرجع سابق ص ٢٣.

(٥٢) روز مصلح : إسرائيل ومصادر المياه في الضفة الغربية، شؤون فلسطينية العدد ١٠٣ حزيران ١٩٨٠ ص ٢١.

(٥٣) المرجع نفسه صفحات ١٩ و ٢٠.

(٥٤) Benvenisti, M.: 1986, op. cit., p20 - 22.

(٥٥) لزلي شميدا : مرجع سابق ص ٨.

(٥٦) حسن عبدالقادر صالح : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، بحث غير منشور ص ١٧١.

(٥٧) المرجع نفسه ص ١٧٢.

(٥٨) السكان لعام ١٩٨٣ من خالد عايد، مرجع سابق، ص ٨٣ وللعام ١٩٨٥ عن بن عامي : العد العكسي للاحتياطي، مجلة الأرض، العدد السادس ٧/١٢/١٩٨٥ ص٣٦.

(٥٩) المستعمرات المدينية الكبيرة هي: معاليه ادوميم، ارئيل، افرات، كريات أربع، جبعات زئيف، الكنه، عمانوئيل.

(٦٠) العدد يشمل غور الأردن ٢٥٠٠ شخصاً ومنطقة غرب وشمال غرب البحر الميت ٥٠٠ شخصاً.

(٦١) اليشع افرات: جغرافية الاستيطان في إسرائيل حتى عام ٢٠٠٠ في بيرس وآخرون، الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠، وكالة المنار للصحافة والنشر، قبرص ١٩٨٦ ص١٢٤.

الفصل الرابع

التطبيق العملي للاستعمار الاستيطاني

٤ ـ ١ : أولاً : مسيرة الاستعمار الاستيطاني (١٩٦٧ ـ ١٩٨٥)

تؤثر عدة عوامل في مسيرة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ حزيران ١٩٦٧ ، وعموماً، فإن هذه العوامل تسهم إما في زيادة وتيرة الاستيطان، أو تجميده لفترات، أو توجيهه نحو مناطق جغرافية معينة.

وتتفاوت هذه العوامل بين عوامل داخلية وأخرى خارجية. فأما العوامل الداخلية فإنها تتمثل في الخلفية التاريخية التي ارتبطت بعدة معطيات أبرزها دعوة المتعصبين اليهود لاستيطان أرض إسرائيل التوراتية رغبة في الاتصال بالماضي. وذكريات ما تعرض له اليهود من مِحَنْ في أوروبا خلال الأعوام ١٩٣٨ـ ١٩٤٥ ، وحديثاً العداء المستحكم بين العرب واليهود في فلسطين، ومن هذه العوامل فلسفات صانعي القرار من اتجاهات واستراتيجيات، واختلاف الموازين بين الأحزاب السياسية، الضغط الشعبي ونشاطات المجموعات الراغبة بالاستيطان، ومحدودية الموارد خاصة البشرية منها[1].

وأما العوامل الخارجية فأبرزها ردود الفعل في المناطق العربية المحتلة وأثر ذلك على نشاط الدول المجاورة لإسرائيل وتفاعله مع الضغوط الدولية وطبيعة العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. (ملحق ٣).

٤ ـ ١ : ١ . السياسة الاستيطانية لإسرائيل:

تعرضت إسرائيل خلال شهر أيار ١٩٦٧ لعدة مواقف من جيرانها، ليست مجال هذه الدراسة، مما دفع إسرائيل لتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثلت بموجبها عدة أحزاب في مجلس الوزراء الإسرائيلي، وعندما خاضت إسرائيل حرب حزيران ١٩٦٧ ، واحتلت أراضي الضفة الغربية، برزت الدعوة لاستيطان مناطق معينة، ضمن المفهوم الدفاعي العسكري، فأقيمت مستعمرات

عسكرية (ناحال) على طول نهر الأردن، هذه المستعمرات لم تكن في حينه، مستعمرات بمعنى الكلمـة، وعليه ادعت الحكـومة الإسرائيلية أنها معسكرات للجيش، إلّا أنها تطورت فيما بعد لتصبح مستعمرات دائمة. كما تعرضت الحكومة لضغوط مختلفة لإقامة مستعمرات في منطقة بيت لحم، على أنقاض مستعمرات غوش عتسيون القديمة، ورغم ذلك فإنه لا يمكن اعتبار ما تم من استيطان خلال عام ١٩٦٧ـ ١٩٦٨ أنه استيطان فاعل، ويمكن أن ترد الأسباب لاختلاف في الرأي داخل حكومة الوحدة الوطنية لتعدد الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة، إذ شملت أحزاباً يسارية ممثلة بحزب مابام وأخرى يمينية ممثلة بحزب حيروت، ومن هنا كانت التوجهات متضاربة، إذ كانت إحدى التوجهات داخل المجلس الوزاري تدعو لانسحاب شبه كامل مقابل سلام كامل، في حين كان الاتجاه الآخر يطالب باستيطان محدود والسعي لتسوية إقليمية، بينما نادى طرف ثالث بالتشدد وعدم التساهل مع العرب. وهكذا ترجم الموقف المتردد للحكومة الإسرائيلية باستيطان محدود نسبياً، واتخذت قرارات بإقامة مستعمرات في الجولان وغوش عتسيون ضمن خطة آلون الذي كان قد بلور خطته الاستيطانية ضمن مشروعه لتسوية سلمية في تموز ١٩٦٧، وطالب آلون باستيطان مناطق معينة في الأراضي المحتلة، ورغم أن الحكومة لم تعتمد الخطة رسمياً كبرنامج استيطاني، إلّا أن الاستيطان الرسمي قد تم ضمن حدود الخطة (ملحق ٤)، وعليه سارت عمليات الاستيطان طبقـاً لتـوجيهات أو استجابة الحكومة، وأطلق على الاستيطان في حينه: الاستيطان الرسمي، وكان لا بد من موافقة الحكومة على مشروع إقامة المستعمرة قبل البدء بتنفيذها، وكانت عملية التأسيس تبدأ برغبات مؤسسات استيطانية لتمر عبر عمليات رسمية، في الغالب، حتى يصار إلى ترجمة الرغبات لحقائق على الأرض (ملحق ٥).

لم تشبع خطة آلون الاستيطانية أطرافاً عدة، مما دفع دايان، وزير الدفاع الأسبق، إلى بلورة تصور لمشكلة الحدود والاستيطان، وكان ذلك أفول خطة آلون في منتصف عام ١٩٦٨، ويقضي تصور دايان بإنشاء مستعمرات على نطاق واسع في مرتفعات الضفة الغربية المكتظة بالسكان، على أن تشكل هذه المستعمرات كتلاً استيطانية في مراكز مدينية يهودية بمحاذاة المدن العربية، ذلك أن دايان كان يرى في التسوية مع العرب تسوية وظيفية وليس إقليمية[٢]. وهكذا يفشل مجلس الوزراء في اتخاذ قرار بين خطة آلون ومفهوم دايان، ويستمر الوضع على حاله حتى حرب تشرين ١٩٧٣. وكـانت إسـرائيل قد أقـامت حتى تاريخـه سبعة عشر مستعمرة في الضفة الغربية منها ثلاثـة عشـر مستعمـرة في وادي الأردن وأربـع في منـاطق مختلفة، وقد فرضت صدمة الحرب ومحادثات فك الاشتباك بين إسرائيل وجاراتها، والموقف الداخلي المتأزم، توقفاً في الاستيطان

الرسمي من تشرين أول ١٩٧٣ وحتى تشرين أول ١٩٧٥ .

نتيجة لهذا التوقف الرسمي ، وكرد فعل لنتيجة حرب تشرين ، ظهرت بوادر لاستيطان غير رسمي ، تزعمته حركة غوش أمونيم ، التي تبلورت رسمياً في نهاية شتاء عام ١٩٧٤ لتمارس نشاطها في ربيع ذلك العام ، وكان أول نشاطاتها ذا علاقة وطيدة بحرب يوم الغفران وأحداثها الرهيبة في سيناء والجولان[٣] .

وازداد ضغط الراغبين في الاستيطان واستجابت الحكومة لطلبهم حين سمحت لهم باستغلال معسكرات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية والتي كانت في السابق معسكرات للجيش الأردني ، كما سمحت الحكومة لهذه المنظمات الاستيطانية باقتحام معسكرات الجيش وطرد الجنود منها تمهيداً لإقامة المستعمرات بدلاً من تلك المعسكرات ، وقد سمح لهذه المنظمات فيما بعد بتوسيع هذه «المعسكرات» وتحويلها إلى مستعمرات زراعية دائمة من خلال الاستيلاء على الأراضي المجاورة والتي يملكها المواطنون العرب ، ومن أمثلة هذه الحالات معسكرات قدوم وسبسطية وبيت أيل[٤] . وقد دعمت الحكومة الإسرائيلية هكذا مستعمرات رغم أنها لم تعترف بشرعيتها وأهم هذه المستعمرات عوفره ، مسحة ، آلون موريه ، ومعاليه أدوميم .

ومع ذلك لم تتخلى الحكومة عن الاستيطان الرسمي ، فبعد توقيع اتفاقية فك الاشتباك الثانية مع مصر (١٩٧٥) عكفت حكومة رابين على تنفيذ برنامج استيطاني طموح ، برعاية كل من إسرائيل جاليلي وابراهام عوفر ، وزير الإسكان الأسبق (ملحق ٦) .

في عام ١٩٧٧ تولى حزب الليكود سدة الحكم في إسرائيل ، وبدأ بحملة إعلامية واسعة لتشجيع الاستيطان في الضفة الغربية ، وازداد نشاط حركة غوش أمونيم ، وتسارع الاستيطان في المناطق المأهولة بالسكان خاصة في منطقة نابلس ، وبدأت الحكومة مفاوضات السلام مع مصر ، لتجمد استيطانها في سيناء وتعززه في الضفة الغربية ، وعدّل دايان وبيجن سياستهما الاستراتيجية والجغرافية للتخلي عن سيناء طمعاً في الضفة الغربية ، ومع أن الولايات المتحدة ومصر قد كثفتا من جهودهما لتجميد الاستيطان إلا أن ذلك كان يصطدم بتحركات غوش أمونيم المدعومة من الحزب الوطني الديني الذي كان ينادي صراحة بزيادة المستعمرات (ملحق ٧) .

وخلال المفاوضات الإسرائيلية المصرية ، أصر رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه ، مناحيم بيغن ، على عدم إخلاء مستعمرات سيناء ، واعتبرها القضية المصيرية ، إذ يقول الرئيس الأمريكي

الأسبق (كارتر): «إذا استثنينا قضية المستعمرات فإن بيغن لم ينشغل كثيراً بتفاصيل الاتفاق حول سيناء» إذ كانت مستعمرات سيناء هي نقطة الخلاف الوحيدة بين مصر وإسرائيل(٥). وقد دفعت مواقف إسرائيل هذه، الرئيس المصري السابق، أنور السادات، إلى اتهام إسرائيل باستخدام سيناء سلعة يقايضون بها، بغية التمكن من الاحتفاظ بالضفة الغربية(٦)

وأياً كانت النوايا الإسرائيلية فإنه في ٢٦ آذار ١٩٧٩ تم التوقيع على معاهدة الصلح بين إسرائيل ومصر، وبعد ذلك بستة أشهر اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً حاسماً بالسماح للأفراد والشركات اليهودية بشراء الأراضي في الضفة الغربية، كما حصلت إسرائيل على تعويضات مجزية عن مستعمراتها في ياميت وجنوب سيناء بلغت ١٣ مليار شيكل(٧) (بأسعار منتصف سنة ١٩٨٢) استغل معظمها في بناء مستعمرات في الضفة الغربية إما بقصد الإقامة الدائمة أو سعياً وراء الربح في حال حدوث انسحاب آخر وتعويض آخر(٨).

٤-١ : ٢. السياسة الاستيطانية للأحزاب في إسرائيل:

يعتبر الاستيطان في البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية، شعاراً جذاباً لكسب الأصوات، تجيد استغلاله كافة الأحزاب بمختلف تصنيفاتها: العمالية، اليمينية، الدينية، الشيوعية، والحركات السياسية المتفرقة(٩).

فقد بلور حزب العمل استيطانيته في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ من خلال خطة آلون أو وثيقة غاليلي، وتضمن برنامجه الانتخابي لانتخابات الكنيست الحادية عشر عام ١٩٨٤ الأفكار الاستيطانية التالية:

- إن الاستيطان في غور الأردن «بما في ذلك شمال غرب البحر الميت» وغوش عتسيون وضواحي القدس أمراً حيوياً لأمن إسرائيل ودلك من خلال اعتبارات أمنية استراتيجية، كما أن الاستيطان يشكل كأي مشروع استيطاني صهيوني قيمة تربوية اجتماعية لها قيمة في الصراع السياسي لبلورة حدود السلام.

- إن حكومة برئاسة التجمع لن تستوطن المناطق المكتظة بالسكان العرب في قلب الضفة الغربية وهي المناطق التي من المقرر أن لا تكون تحت السيادة الإسرائيلية.

- في حالة إجراء مفاوضات حول السلام بين إسرائيل والأردن فإن إسرائيل ستصر على أن لا

تزال مستعمرة يهودية وأنه يمكن لهذه المستعمرات أن تبقى على حالها مع ضمان سلامة وأمن المستوطنين.

بينما كان برنامج الأحزاب اليمينية التي يمثلها الليكود، واضحاً وحاسماً في مجال الاستيطان، إذ نادى بالاستيطان في كافة أنحاء «أرض إسرائيل» من خلال الحرص على عدم سلب أي شخص أرضه، وتضمن برنامجه الانتخابي لعام ١٩٨٤ أن حكومة الليكود ستدعو الأجيال الشابة في إسرائيل والمهجر للسكن في جميع أجزاء أرض إسرائيل.

في حين كان برنامج الحزب الوطني الديني (المفدال) لانتخابات نفس الكنيست الدعوة إلى مواصلة الزخم الاستيطاني بكافة أنواعه، وهو يعارض أي خطة تتطلب التنازل عن أي جزء من «أرض إسرائيل» التاريخية.

أما الأحزاب الشيوعية، فأبرزها الحزب الشيوعي «راكاح» الذي يعارض بشدة سياسة الضم الزاحف وإقامة المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة، وبنفس الاتجاه تطالب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة «حداش» انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

وعلى مستوى الكتل والحركات السياسية الأخرى، فقد اختلفت مواقفها تبعاً لاتجاهاتها السياسية والدينية، فحركة (هتحيا ـ تسومت) تنادي بضم الضفة الغربية لإسرائيل وبالتالي تكثيف الاستيطان وتوسيعه وتوطين اليهود في المستعمرات التي تقام في الأراضي المحتلة. يشاركها في هذا التوجه، عصبة الدفاع اليهودي (كاخ) والتي يمثلها عضو واحد في الكنيست الحادي عشر، وهذه العصبة هي الحركة الوحيدة التي تمثل الموقف الصهيوني الحقيقي دون مواربة، وتعتقد أنه لا يمكن تحقيق جزء من الحلم الصهيوني فقط، وتطالب بالاستيطان في كافة أنحاء الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل.

وعلى الجانب الآخر تقف الحركة الديمقراطية للتغير «داش» فتقرر أن يكون العامل الأمني عاملاً أساسياً لتحديد أماكن الاستيطان، وعليه تعطى الأولوية للاستيطان في منطقة غور الأردن.

٤-١ : ٣. الموقف الأمريكي من الاستيطان:

أبرز العناصر الدولية الفاعلة في هذا المجال هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن

الولايات المتحدة قد أعلنت أكثر من مرّة أن المستعمرات غير شرعية وتقول بوجوب إزالتها[11] إلا أن إسرائيل لم تكترث كثيراً للموقف الأمريكي من قضية الاستيطان[12]، بل بالعكس، فقد كانت مساعدات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الإسرائيلية هي المصدر الرئيسي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات الإسرائيلي. ولما كانت المستعمرات الإسرائيلية تقام بأموال من موازنات الوزارات الإسرائيلية فإن جزءاً من الدعم المالي الأمريكي يذهب بطريقة غير مباشرة لإقامة المستعمرات.

كان مجموع المساعدات الأمريكية لإسرائيل عام ١٩٧٠ مبلغ ٧١ مليون دولار، ارتفع عام ١٩٧٤ إلى ٢,٥٩٤ مليون دولار ووصل عام ١٩٨٤ إلى ٢,٦١٠ مليون دولار (جدول رقم ٦).

بالإضافة لهذه المساعدات، فقد وقعت[13] حكومة الولايات المتحدة، عام ١٩٧٣، ممثلة بوزارة الخارجية، والنداء القومي الموحد، نيابة عن إسرائيل، اتفاقية هبة بعنوان «إعادة توطين اللاجئين» وقد منحت الوزارة بموجب هذه الاتفاقية للنداء الموحد مبلغ ٣١ مليون دولار خصص منها ١٥,٧٠٠,٠٠٠ دولار للانفاق على الاسكان «إنشاء أو استملاك شقق أو بيوت مستقلة لاعادة توطين اللاجئين اليهود أو من هم في وضع مشابه من أنحاء الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية في إسرائيل»[14].

ويرى زئيف شيف أن المستوطنين لا يمكنهم البقاء دون المساعدات التي يحصلون عليها، بطريقة غير مباشرة، من المساعدات الأمريكية العظيمة المتدفقة للبلاد[15].

٤-١ : ٤ . الاستثمارات المالية الإسرائيلية:

تقدر الاستثمارات الإسرائيلية في الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٨ وحتى نهاية عام ١٩٨٥ بحوالي ٢ بليون دولار، بدون ادخال النفقات العسكرية في تلك الاستثمارات، وقد انفقت المنظمة الصهيونية العالمية على المستعمرات في الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٣ ما مجموعه ٢٦,٢٢٦ مليون دولار (جدول ٧)، أما الاستثمار الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية خلال عام ١٩٨٣/١٩٨٤ فقد بلغ حسب تقديرات مراقب الدولة الإسرائيلي ١٣,٢٧٢,٦ مليون شيكل (بأسعار ١٩٨٣) أي ما يعادل ٢٢٠ مليون دولار وزعت على النحو التالي[16]:

جدول رقم (٦)

المساعدات الأمريكية لإسرائيل للأعوام ١٩٧٠ - ١٩٨٥

السنة	المساعدات المدنية			المساعدات العسكرية			المجموع الشامل للمساعدات المدنية والعسكرية		
	قروض	هبات	المجموع	قروض	هبات	المجموع	قروض	هبات	المجموع
١٩٧٠	٤٠	١	٤١	٣٠	—	٣٠	٧٠	١	٧١
١٩٧١	١٠٦	—	١٠٦	٥٤٥	—	٥٤٥	٦٥١	—	٦٥١
١٩٧٢	٨٥	٧٩	١٦٤	٣٠٠	—	٣٠٠	٣٨٥	٧٩	٤٦٤
١٩٧٣	٨٥	٨٥	١٧٠	٣٠٨	—	٣٠٨	٣٩٣	٨٥	٤٧٨
١٩٧٤	٢٥	٨٦	١١١	٩٨٣	١,٥٠٠	٢,٤٨٣	١,٠٠٨	١,٥٨٦	٢,٥٩٤
١٩٧٥	٣٤	٣٦٠	٣٩٤	٢٠٠	١٠٠	٣٠٠	٢٣٤	٤٦٠	٦٩٤
١٩٧٦	٢٩٠	٥٤٠	٨٣٠	٨٥٠	٨٥٠	١,٧٠٠	١,١٤٠	١,٣٩٠	٢,٥٣٠
١٩٧٧	٢٧٧	٥٠٦	٧٨٣	٥٠٠	٥٠٠	١,٠٠٠	٧٧٧	١,٠٠٦	١,٧٨٣
١٩٧٨	٢٦٩	٥٤٠	٨٠٩	٥٠٠	٥٠٠	١,٠٠٠	٧٦٩	١,٠٤٠	١,٨٠٩
١٩٧٩	٢٦٢	٥٣٥	٧٩٧	٢,٩٠٠	١,٣٠٠	٤,٢٠٠	٣,١٦٢	١,٨٣٥	٤,٩٩٧
١٩٨٠	٢٦٠	٥٢٥	٧٨٥	٥٠٠	٥٠٠	١,٠٠٠	٧٦٠	١,٠٢٥	١,٧٨٥
١٩٨١	٢٦٠	٥٢٥	٧٨٥	٧٠٠	٥٠٠	١,٢٠٠	٩٦٠	١,٠٢٥	١,٩٨٥
١٩٨٢	—	٧٨٥	٧٨٥	٨٥٠	٥٥٠	١,٤٠٠	٨٥٠	١,٣٣٥	٢,١٨٥
١٩٨٣	—	٧٨٥	٧٨٥	٩٥٠	٧٥٠	١,٧٠٠	٩٥٠	١,٥٣٥	٢,٤٨٥
١٩٨٤	—	٩١٠	٩١٠	٨٥٠	٨٥٠	١,٧٠٠	٨٥٠	١,٧٦٠	٢,٦١٠
١٩٨٥									٣,٩٨٧
المجموع									٣١,١٠٨

المصدر: حتى عام ١٩٨٤ عن سمير جبور ص ٤١، وعام ١٩٨٥ أرشيف دار الجليل.

- إنشاءات مباشرة من وزارة الاسكان. ٤٠,٠٠٠ مليون دولار.
- عمليات تمويل حكومية وسيطة للمقاولين ١٨,٥ مليون دولار.
- مساعدات مباشرة للمستوطنين. ٣٣,٥ مليون دولار.
- إنشاء طرق استيطانية. ٤٥,٥ مليون دولار.
- تطوير مصادر مائية للمستوطنات. ٥,٥ مليون دولار.
- شراء أراضي. ١,٥ مليون دولار.
- استثمارات المنظمة الصهيونية العالمية. ٤٠,٥ مليون دولار.
- استثمارات وزارة الصناعة والتجارة. ٢٦,٠ مليون دولار.
- استثمارات وزارة الاتصالات. ١٠,٥ مليون دولار.

جدول رقم (٧)
نفقات المنظمة الصهيونية العالمية على المستعمرات في الضفة الغربية
١٩٧٤ ـ ١٩٨٣ (بملايين الدولارات الأمريكية)

المنطقــة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
وادي الأردن	٣,٨٧	٣,٩٠	٣,١١	٥,٢٢	٣,٧٠	١١,١٥	١٣,٧٠	١٢,٨٥	١٢,٦٥	١٢,٨٩
الضفة الغربية	١,٢٢	١,٢٠	٠,٧٢	٥,٠٦	١٠,١٤	١٨,٥٩	٢٣,٤٠	٢٨,٢٠	٢٢,١٤	٢١,٢٤
المجموع	٥,٠٩	٥,١٠	٣,٨٣	١٠,٢٨	١٣,٨٤	٢٩,٧٤	٣٧,١٠	٤١,٠٥	٣٤,٧٩	٣٤,١٣
نفقات الصندوق القومي اليهودي										
تطوير الأراضي	٠,٤٧	٠,٣٦	٠,٢٩	٠,٣٠	١,٢٠	٣,٥٣	٣,١٠	٣,٢٧	١,٩٤	١,٤٠
المجموع العام	٥,٥٦	٥,٤٦	٤,١٢	١٠,٦٧	١٠,٥٨	٣٣,٢٧	٤٠,٢٠	٤٤,٣٢	٣٦,٧٣	٣٥,٥٣

Benvensiti, M-: 1984

وفي عام ١٩٨٥ انخفض مجموع الانفاق على الاستيطان إلى ١٥٠ مليون دولار منها ٩٥ مليون دولار للاستثمارات الجديدة وحوالي ٥٥ مليون دولار لتمويل المشاريع التي لم تنجز بعد، وباحتساب النسب المئوية لقطاعات الاستيطان فقد كان نصيب الطرق ١٤٪ من مجموع ما رصد للاستثمارات الجديدة و ٤٢٪ لمستعمرات المنظمة الصهيونية العالمية، و٢٪ لشبكات المياه و ١١,٦٪ للتطوير الصناعي والباقي لأمور مختلفة منها شراء الأراضي.

ويبين تحليل ميزانية الاستيطان(١٧) المرصودة لعام ١٩٨٥ أنها تمثل ثلث الاستثمارات في جميع أنحاء إسرائيل والضفة الغربية (باستثناء الشؤون الدفاعية)، وقد زادت ميزانية الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية لعام ١٩٨٥/٨٤ عن ميزانية عام ١٩٨٤/٨٣ رغم الاقتطاعات الظاهرية، إذ أن ميزانية الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية قد اقتطعت بنسبة ١٥٪ وقلصت إلى ٢٧,٥ مليون دولار، إلّا أنه أُضيف لهذه الميزانية ٦ ملايين دولار لإقامة ست مستعمرات جديدة، كما حدد مبلغ ٨ ملايين كسلفة لنشاطات استيطانية للعام ١٩٨٧/٨٦ وهذا من شأنه إتمام عقود تدفع من ميزانية السنة التالية، أي أن رأس المال الحقيقي المستثمر في الاستيطان من خلال المنظمة الصهيونية العالمية للعام ١٩٨٥ هو ٤١,٥ مليون دولار مقابل ٤٠,٥ مليون دولار للعام ١٩٨٤(١٨) وفيما يلي تفصيل أكثر عن كل قطاع من القطاعات الاستيطانية.

٤ ـ ١ : ٥ . الاستثمارات في السكن:

ففي مجال العقارات والمباني نلاحظ أن الأطماع الصهيونية في السيطرة على الأراضي العربية المحتلة قد بدأت تتضح منذ عام ١٩٧٨ أي بعد تولي حزب الليكود سُدّة الحكم. ففي ذلك العام تبلورت خطة استيطانية تهدف إلى إقامة ٧٠ مستعمرة في الضفة الغربية خلال ٥ أعوام في الفترة ما بين ١٩٧٩ وعام ١٩٨٣ وتولت الحكومة الإسرائيلية توفير الأراضي اللازمة لإقامة هذه المستعمرات، وحتى عام ١٩٨٣ كانت السلطات الإسرائيلية قد أجهزت على القسم الأكبر من الأراضي التي تحتاجها (جدول ٨) وبعد هذه الخطة ظهرت خطة أخرى للأعوام ١٩٨٦/٨٣ كانت من أهدافها شراء ٣١,٥٠٠ دونم في ٧٠ موقعاً بمبلغ إجمالي قدره ٣٠ مليون دولار، وقد رصد في هذه الخطة (١٩٨٣) اعتمادات حكومية لإقامة مستعمرات جديدة أو لتطوير المستعمرات القائمة. وبلغت الاعتمادات ١٣٢٧٢,٦ مليون شيكل إسرائيلي (حوالي ٢٤١,٢٧ مليون دولار) حازت وزارة البناء والإسكان على أكبر حصة من هذه الاعتمادات وبلغت ٤٦٠,٥ مليون شيكل (جدول ٩)، بلغ مجموع الوحدات السكنية التي أُقيمت في الضفة الغربية حتى عام ١٩٨٤ حوالي ١٢٤٠٠ شقة بكلفة ٧٠٠ مليون دولار (جدول رقم ١٠) وتهدف خطة التطوير للأعوام ١٩٨٣-١٩٨٦ إلى إقامة ما بين(١٩) ٢٢,٢٧٠-٢٢,٤٩٠ وحدة سكنية في المستعمرات الحديثة في الضفة الغربية المحتلة (ملحق رقم ٨) وفي عام ١٩٨٤ خططت وزارة البناء والإسكان لإنشاء ٣٠٠٠ وحدة سكنية تعادل ٢٥٪ من مجموع الشقق المقامة في فلسطين المحتلة والجولان.

ورغم أن برنامج البناء قد انكمش بالأرقام المطلقة إلا أن حصة الضفة الغربية من هذه الإنشاءات كان ينمو بثبات إذ كان مجموع ما أُقيم من وحدات في الضفة الغربية عام ١٩٨٤ حوالي

٢٥٠٠ وحدة سكنية تمثل ٢٧٪ من مجموع الوحدات السكنية التي شيدت في فلسطين المحتلة والجولان. وبمقارنة نسب توزيع الأبنية في فلسطين المحتلة[٢٠]، يتبين أن الإعمار اليهودي في الضفة الغربية المحتلة قد بلغ أعلى النسب، بدون إدخال منطقة القدس، وقد بلغت نسبة الضفة الغربية لعام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ من ذلك الإعمار ٢٩,٤٪ مقابل ٢٥،٦٪ لوسط إسرائيل، ٢٣,١٪ لمنطقة القدس، ٧,٩٪ للنقب، ٧,٢٪ لمنطقة حيفا، ٦,٨٪ لمنطقة الجليل، وهكذا فإن الضفة الغربية والقدس قد حصلتا على نسبة من المباني تفوق نصف مجموع المباني السكنية في فلسطين المحتلة والجولان.

أما مقارنة انجازات عام ١٩٨٥ السكنية، بإنجازات عام الذروه (١٩٨٣) فيلاحظ أن هناك انخفاضاً يصل إلى الثلث، وبرغم ذلك فإن اقتطاعات ميزانية عام ١٩٨٥ قد حمّلت العبء الأكبر للمناطق المحتلة عام ١٩٤٨ ولا يكاد تأثيرها يذكر على الضفة الغربية المحتلة، إذ أنه في ظل حكومة الائتلاف الوطني كان نصيب الضفة الغربية من الانفاق العام يصل إلى ٣٠٪ وهي نسبة أعلى مما كانت تنفقه حكومة الليكود[٢١].

٤-١ : ٦. الاستثمارات في الطرق:

في مجال الطرق، خطط الإسرائيليون الطرق في الضفة الغربية المحتلة لتلبي حاجات استيطانية معينة، فاختلفت اتجاهات ومحاور الطرق تبعاً للمفهوم الجغرافي الاستراتيجي المنوي تطبيقه، ومن هذا المنطلق تم تخطيط الطرق ابتداءاً من سنة ١٩٦٧ لتخدم مشروع آلون الاستيطاني، فبرزت الطرق طولية (شمالية ـ جنوبية) من أريحا إلى مستعمرة متسبيه شالوم (غرب البحر الميت) وطريق وادي الأردن وطريق آلون الواصل بين مستعمرتي معاليه أدوميم ومعاليه أفرايم. وبعد استكمال هذه الطرق كان حزب العمل قد خرج من الحكم وحل محله حزب الليكود الذي انقلب على تخطيط حزب العمل في الاستيطان وابتكر استراتيجية طرق جديدة تقطع الضفة الغربية من الشرق إلى الغرب، وأبرز هذه الطرق طريق «عابر السامرة» وطريق «عابر يهوذا» وطريق آخر يربط القدس بالساحل الفلسطيني على البحر المتوسط. وكان العمل بطريق عابر السامرة قد ابتدأ في عام ١٩٧٨، ينطلق الطريق من مستعمرة مسحة ويمر عبر تبوح وحارس وشمال رام الله لينتهي في نقطة جنوب جسر الأمير محمد في وادي الأردن (شكل ١٣). وقد رصد لهذا الطريق مبلغ ٢٢٠ مليون ليرة إسرائيلية إلا أن اللجنة الوزارية لتعزيز المستعمرات أضافت مبلغ ٦٠ مليون ليرة لميزانية المشروع الذي قدرت تكلفته بمبلغ ٣٠٠ مليون ليرة إسرائيلية. وتعادل الأهمية الاستراتيجية لهذا المشروع، أو قد تفوق أهمية المستعمرات نفسها[٢٢].

جدول رقم (٨)

استعمالات الأراضي في الضفة الغربية حسب النوع والتقسيم العرقي الموجودة والمخطط لها ١٩٨٣ (بآلاف الدونمات)

	يهود			عرب			المجموع
	الموجودة	المخطط لها	المجموع	الموجودة	المخطط لها	المجموع	
مناطق البناء	٤٢,٠	١٠٠,٠	١٤٢,٠	١٤٠,٠	١٢٠,٠	٢٦,٠	٤٠٢,٠
الطرق، حق المرور	—	—	—	—	—	—	١٤٠,٠
الصناعة	١,٢٥	١٣,٧٥	١٥,٠	أ	—	—	١٥,٠
الزراعة	٤٥,٠	٥٥,٠	١٠٠,٠	١٤٠٠,٠	١٢٠,٠	١٢٨,٠	١٣٨٠,٠
مراع، أراضي بور أو مزرعة حديثاً	٥,٠	١٤٠,٠	١٤٥,٠	١٧٤٥,٠	(ب)١٤٠,٠	١٦٠٥,٠	١٧٥٠,٠
مناطق محظورة (عسكرية)	١١٥٠,٠	(٠)	١١٥٠,٠	(٠)	(٠)	(٠)	١١٥٠,٠
مناطق طبيعية	٢٥٠,٠	٩٠,٠	٣٤٠,٠	(٠)	(٠)	(٠)	٣٤٠,٠
المجموع باستثناء الطرق	١٤٩٣,٢٥	٣٩٨,٧٥	١٨٩٢,٠	٣٢٨٥,٠	١٤٠,٠	٣١٤٥,٠	٥٠٣٧,٠
المجموع بما فيه الطرق	—	—	—	—	—	—	٥١٧٧,٠
أراضي الاحتياط المستخدمة	—	—	٢٥٨,٠	—	—	٦٥,٠	٣٢٣,٠
مجموع المناطق المملوكة	—	—	(جـ)٢١٥٠,٠	—	—	٣١٢٠,٠	(د)٥٥٠٠,٠
سطح البحر الميت	—	—	—	—	—	—	٣٠٠,٠
مجموع المناطق	—	—	—	—	—	—	٥٨٠٠,٠

ملاحظات :

العلامة (—) تشير إلى عدم توفر بيانات

أ ـ مشتملة في مناطق البناء

ب ـ أخذت لاستعمالها للرعي من قبل اليهود

جـ ـ باستثناء الطرق.

د ـ بما فيه الطرق.

Benvensiti, M.: 1984 p20

جـدول رقـم (٩)
اعتمادات «تطوير يهودا والسامرة» في سنة ١٩٨٣

مجـال النشـاط	الميزانية (بملايين الشيكلات)	ملاحظـات
١ـ وزارة البناء والإسكان :		
بناء الوحدات السكنية وتطوير بنيتها التحتية	١٤٠٠	
التطوير منذ البداية حتى قيام الشركات بالبناء	٣٨٠	
مؤسسات عامة وتربوية	٥٨٠	
مجموع نشاطات البناء المباشر	٢٣٦٠	
متوسط تمويل المقاولين	١١٠٠	
المساعدات المقدرة للمستوطنين	٢٠٠٠	
مجموع النشاطات المباشرة والسلفة والمساعدات	٥٤٦٠	
٢ـ ميزانية تطوير الطرق	٢٧٢٠	بما في ذلك الاستثمارات المباشرة لوزارة الدفاع والصندوق القومي الإسرائيلي
٣ـ مشروع المياه	٣٤٩,٧	
٤ـ إدارة أراضي إسرائيل (شراء أراض)	١٠٠	لا تشمل مدفوعات وزارة الزراعة من ميزانيتها
٥ـ دائرة الاستيطان	٢٤٤٤,٦	
٦ـ وزارة التجارة والصناعة	١٥٦٢,٣	الهبات الفعلية التي أعطيت في الفترة كانون الثاني / يناير ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ ولا تشمل الاضافات والغلاء
٧ـ وزارة الاتصالات	٦٣٦	تشمل غزة بأرقام بسيطة
مجموع الاعتمادات الملتزم بها	١٣٢٧٢,٦	

المصدر: خالد عايد ص ٦٠

جدول رقم (١٠)
الوحدات السكنية التي أقيمت في الضفة الغربية
(بما فيها وادي الأردن وباستثناء القدس)
حتى عام ١٩٨٣

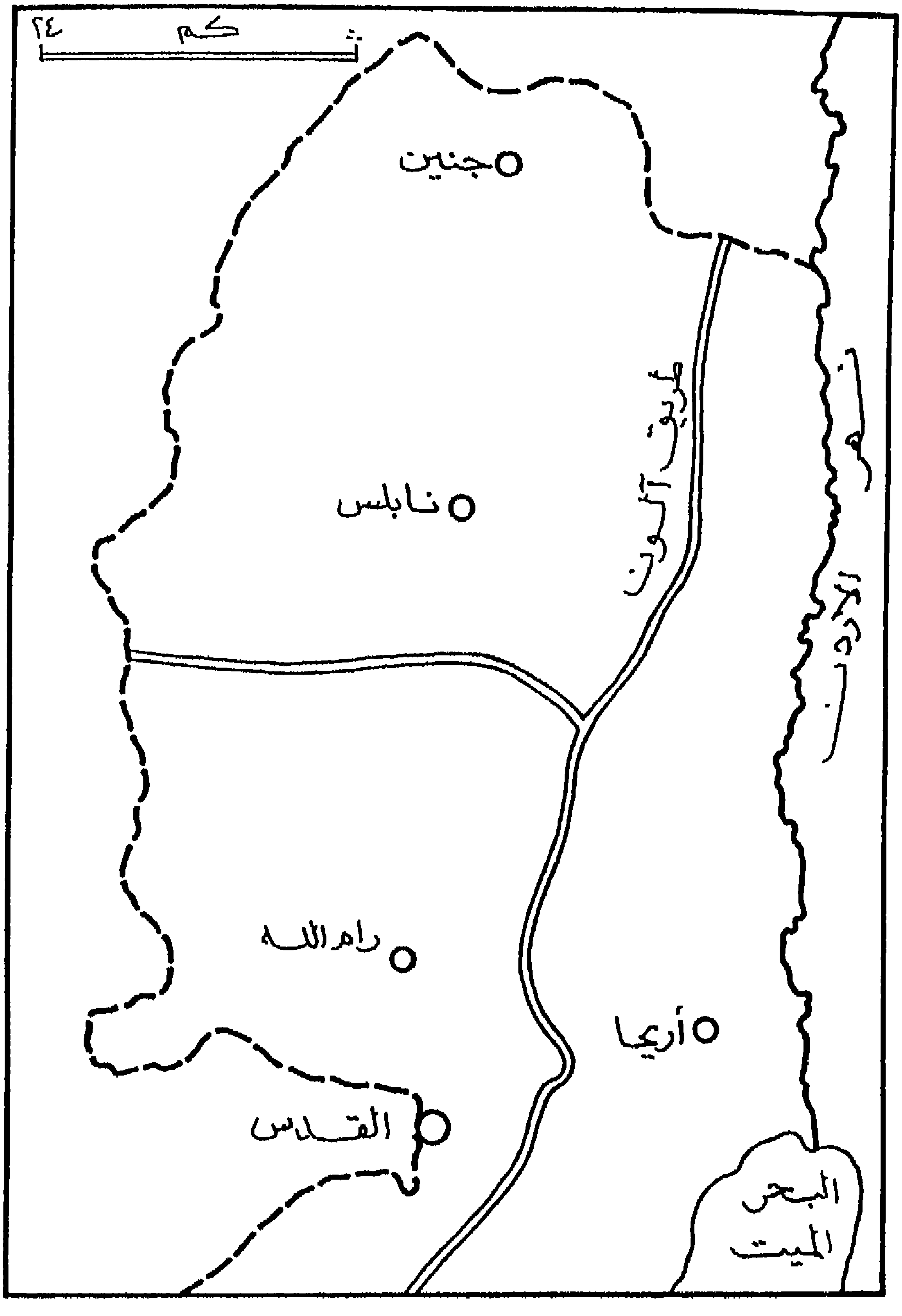
نوع المستعمرة	الوحدات السكنية المقامة	الكلفة لكل وحدة (ألف دولار)	إجمالي الاستثمار (ألف دولار)
مدينية	٧٥٠٠	٥٣	٣٩٧٥٠٠
تعاونية			
غير زراعية	٣٠٠٠	٥٨	١٧٤٠٠٠
ريفية	١٩٠٠	٦٢	١١٧٨٠٠
المجموع	١٢٤٠٠		٦٩٥٣٠٠

Benvensiti, M. 1984 p55

يتأثر الاستيطان بمستوى الطرق، من خلال أهداف الخطة الرئيسية للطرق في الضفة الغربية، والتي تهدف إلى فتح المناطق أمام الطلب على إنشاء الضواحي بإيجاد محاور طرق من المراكز المدينية إلى هذه المناطق، وتحسين وضع مناطق جديدة بتحسين مستوى الطرق وتجنب مناطق المواطنين العرب والمراكز المدينية الرئيسية والوصل بين كتل المستعمرات الجديدة.

وبحسب خطة التطوير القصيرة الأمد ١٩٨٣-١٩٨٦ فإن أولويات إنشاء الطرق تقوم على معايير أهمها تطوير الطلب المحتمل على الاستيطان من خلال تسهيل[٢٣] المواصلات.

ومع نهاية عام ١٩٨٥ كان قد تم انجاز طريق القدس معاليه أدوميم الذي يوفر اتصالاً إسرائيلياً متجنباً المناطق العربية، كما تم انجاز إحدى عشر كيلو متراً طولياً من طريق عابر السامرة، أما الجزء الذي سيربط مستعمرة أرئيل مع طريق تل أبيب ـ هرتسليا فهو في مراحله النهائية، وهذا سيوفر عند انجازه اتصالاً سريعاً لمستعمرات طولكرم مع تل أبيب. كما كان العمل جار لانجاز طريق يربط المستعمرات الشرقية والغربية في الضفة الغربية مع تل أبيب والقدس متجنباً منطقة الكثافة السكانية العربية في منطقة رام الله ـ بير زيت.



شكل - ١٣ - طريق عابر السامرة.

«عن مركز الدراسات الفلسطينية ١٩٧٩»

يقدر بنفنستي أنه قد تم إنشاء ٢٠٠كم من الطرق المدينية الجديدة فيما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٨، و٩٤ كيلو متراً من الطرق بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١، ويبلغ متوسط كلفة الكيلو متر الواحد ٣٠٠ ألف دولار، ويقدر أن مجموع ما استثمر في الطرق قد بلغ حتى عام ١٩٨١ مبلغ ٧٥[٢٤] مليون دولار، في حين كانت الاستثمارات الرأسمالية في مجال الطرق للفترة ١٩٦٨-١٩٨٣ حوالي ٧٥ مليون دولار[٢٥] أيضاً. فيما ذكرت تقديرات مراقب الدولة أن مخصصات إنشاء طرق استيطانية لعام ١٩٨٤ بلغت ٥ , ٤٥[٢٦] مليون دولار. وفي عام ١٩٨٥ حولت وزارة البناء والإسكان ٥٢٪ من مجموع مخصصات الطرق في الميزانية إلى مشاريع الطرق في الضفة الغربية.

٤-١ : ٠٧ الاستثمارات في الصناعة:

وصل المخططون الإسرائيليون إلى أن تطوير الصناعة اليهودية في الضفة الغربية هو جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الإسرائيلية الهادفة إلى إكمال عملية إنشاء الضواحي في الأجزاء الشرقية من المنطقة الوسطى، هذه العملية التي بدأت في السبعينات وتسارعت فيما بعد بسبب الحوافز الحكومية الهائلة. وتحظى الاستثمارات الصناعية اليهودية في الضفة الغربية بتشجيع الحكومة الإسرائيلية عن طريق تقديم الاعانات والامتيازات، ففي عام ١٩٦٩ منحت هذه الاستثمارات اعفاءات ضريبية كبيرة وتخفيضات في أسعار المواد الأولية، وفي عام ١٩٧٢ اعتبرت المشاريع الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية مشاريع تنمية وتطوير ذات أفضلية أولى وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار وأصبح استناداً لذلك[٢٨] في مقدور كل إسرائيلي يقيم مشروعاً في المناطق المحتلة أن يحصل على قرض يعادل ٥٠٪ من رأسمال المشروع العامل بشروط سهلة كما يحصل على منحة تصل إلى ٣٣,٣٪ مما يستثمر في تطوير مباني المشروع وإعفائه من ضريبة الدخل في السنوات الخمس الأولى، وفيما بعد صنّفت المنطقة على أنها «منطقة تطوير» أ+وأ (تبعاً للمسافة بينها وبين خط الهدنة السابق واعتبارات أخرى) مما يجعل المستثمرين مؤهلين لمنح تبلغ ٣٠٪ ولقروض نسبتها ٤٠٪ من قيمة الاستثمارات مع فائدة نسبتها ٥ , ٠٪ أو ١ , ٦٪ إذا كانت مربوطة بالدولار. كما يحق للمستثمرين الحصول على بنية تحتية مجانية وعلى تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل. ولم يقتصر الدعم على المشاريع الجديدة، بل شمل أيضاً مصانع عاملة في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، فقد حصل مصنع أديرت للنسيج في مستعمرة قرني شمرون على دعم سخي من الحكومة الإسرائيلية، واشتمل الدعم على تقديم الأرض مجاناً، ونفقات التأسيس وقروض سهلة لتحديث آلات المصنع، وقد كان أمام أصحاب المصنع الخيار في بيع مصنعهم القديم في هرتسليا بأرباح

معجزية، وبانتقاله للضفة الغربية حقق المصنع أرباحاً أخرى بتوفير أجور النقل لوجود الأيدي العاملة الرخيصة من خلال قوة العمل العربية(٣٠). إضافة إلى أن انتقال المصنع إلى الضفة الغربية قد شجع رحيل الفنيين والمدراء اليهود للإقامة في الضفة الغربية، فقد بلغ عدد العاملين في المصنع حتى نهاية عام ١٩٨٥: ٢٢٠ عاملاً منهم ١٦٠ عربياً و ٦٠ يهودياً منهم ١٤ من المستوطنين في الضفة الغربية(٣١)، وهكذا يجمع إقامة المصنع في الضفة الغربية، بين عناصر عدة للنجاح هي:

توفر الأرض، الدعم الحكومي، القرب من سوق العمل، القرب من المستهلك في الضفة الغربية.

ومع نهاية عام ١٩٨٢ كان قد تم إعداد ١٢٦٠ دونم في الضفة الغربية (عدا القدس) للمنشآت الصناعية، وقدرت كلفة الدونم الواحد ٢٦٠ ألف دولار(٣٢). أي أن مجموع الاستثمارات كان ٢٦٠,٠٠٠ × ١٢٦٠ = ٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠ دولار. كما تم إعداد ما مساحته ٤٥٠ دونم في المنطقة الصناعية في عطروت الواقعة ضمن حدود بلدية القدس باستثمارات ١١٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار.

وتعتبر مستعمرة معاليه أدوميم التي تقع على بعد ١١ كليو متراً شرق القدس على طريق القدس ـ أريحا، أكبر مجمع صناعي في الضفة الغربية، فقد صودر من أجلها ٧٠ ألف دونم وأقيم بها ٦٨ مصنعاً ومن المقرر أن يقام في هذه المنطقة ٧٠٠ مصنع لتستخدم ١٤ ألف عامل(٣٣).

بلغ عدد المصانع اليهودية في الضفة الغربية حتى عام ١٩٨٣ ستة مصانع (جدول رقم ١١) بمساحة ١,٢٥٠ دونم في حين تدعو خطة المئة ألف مستوطن لإنشاء سبعة مجمعات صناعية أخرى بمساحة ١٣,٧٥٠ دونم ليصبح المجموع ١٥ ألف دونم(٣٤) (جدول رقم ١٢).

بلغت استثمارات وزارة الصناعة والتجارة لعام ١٩٨٤ في الضفة الغربية مبلغ ٢٦,٥ مليون دولار(٣٥)، ويتوقع أن يساهم القطاع العام بنسبة ٧٣٪ من مجموع الاستثمارات الصناعية اليهودية في الضفة الغربية.

٤-١: ٠٨ الاستثمارات في المرافق والخدمات:

في مجال المياه وفرت السلطات الإسرائيلية المياه لمستوطنيها في الضفة الغربية إذ تم توظيف مبلغ ١٢٣ مليون دولار في استثمارات المياه في الضفة الغربية من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٢

وكـان متوسط التوظيف السنوي حوالي ٥ ملايين دولار من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٧ و٦٨,٢ مليون دولار للأعوام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٢ (شكل رقم ١٤) وفي عام ١٩٨٤ تم رصد مبلغ ٥,٥ مليون دولار لتطوير مصادر مائية[٣٦] للمستعمرات.

كما بلغت نفقات إقامة شبكة هواتف للمستعمرات في الضفة الغربية حوالى ١٥ مليون دولار حتى عام ١٩٨٢ وبلغت حوالي ١٣ مليون دولار لعـام ١٩٨٣ وحـده، وفي عام ١٩٨٤ كانت الاستثمارات ١٠,٥ مليون دولار. وحتى عام ١٩٨٢ كانت الجهات المختصة قد فرغت من ربط معـظم المستعمرات (٩٠ مستعمرة) بالشبكة الهاتفية وكان في الضفة ثمانية مقاسم هاتفية وأربعة يجري إقامتها في افرات وشيلو والكاناه ومعاليه افرايم.

أما الشركات الخاصة فقد تم تأسيس عدة شركات يهودية لممارسة نشاطات استيطانية مختلفة من تجارة الأراضي وبناء المستعمرات وإقامة المشاريع الصناعية[٣٧]. وقد أسس رؤوساء المجالس المحلية اليهودية في الضفة الغربية شركة كبرى أطلقوا عليها «مؤسسة التطوير» بدعم من الحكومة والمنـظمـة الصهيونية العـالمية، تهـدف هذه المؤسسـة حسب مطبـوعـاتهـا، إلى تطوير الزراعة والصنـاعـة، تقـديم الخـدمـات وإنجـاز المشـاريع المختلفة ـ ولهذه المؤسسة الحق في التقدم للعطاءات الحكومية المطروحة في الضفة الغربية، وغالباً ما تفوز بمثل هذه العطاءات التي تغذى من قبل الحكومة، وأمثلتها شركات الباصات لنقل طلاب المدارس، جمع النفايات، إقامة المباني العامة.. الخ، أما رأس المال المطلوب لاقتناء وسائل المواصلات أو معدات البناء فيغطى أيضاً من الأمـوال الحكـومية أو المؤسسات العامة خاصة الوكالة اليهودية[٣٨]، وتفرع عن هذه المؤسسة فروع تمـارس مختلف النشـاطات في الضفة الغربية من شق الطرق وتعبيدها، وإعداد الملاعب الرياضية لكـل مستعمرة، وإنشاء المباني العامة وملاجىء ضد الغارات، وتولى أحد فروع هذه المؤسسة إقامة البنية الصناعية والسكنية في مستعمرة برقان الصناعية، وتولى فرع آخر إقامة المجمع العلمي في مستعمـرة أرئيل، وفـرع ثالث إقـامة مصنع للأسمنت الجاهز في مستعمرات متتياهو وافرات، والهدف من ذلك كلّه هو توفير الاستقلال المادي والعملي للمستوطنين.

جـدول رقـم (١١)

المصانع اليهودية في الضفة الغربية حتى عام ١٩٨٣

المستعمرات الصناعية	المنطقة	المساحة
شيكد	منطقة نابلس	٤٠ دونماً
برقان	منطقة نابلس	٣٠٠ دونم
معالي أفرايم	الحافـة الغربيـة لوادي الأردن	٧٠ دونماً
كرني شومرون	منطقة نابلس	١٥٠ دونماً
معالي أدوميم	منطقة القدس	٦٥٠ دونماً
كريات أربع	منطقة الخليل	٥٠ دونماً
	المجموع	١٢٦٠ دونماً

Benvensiti: ,M. 1984

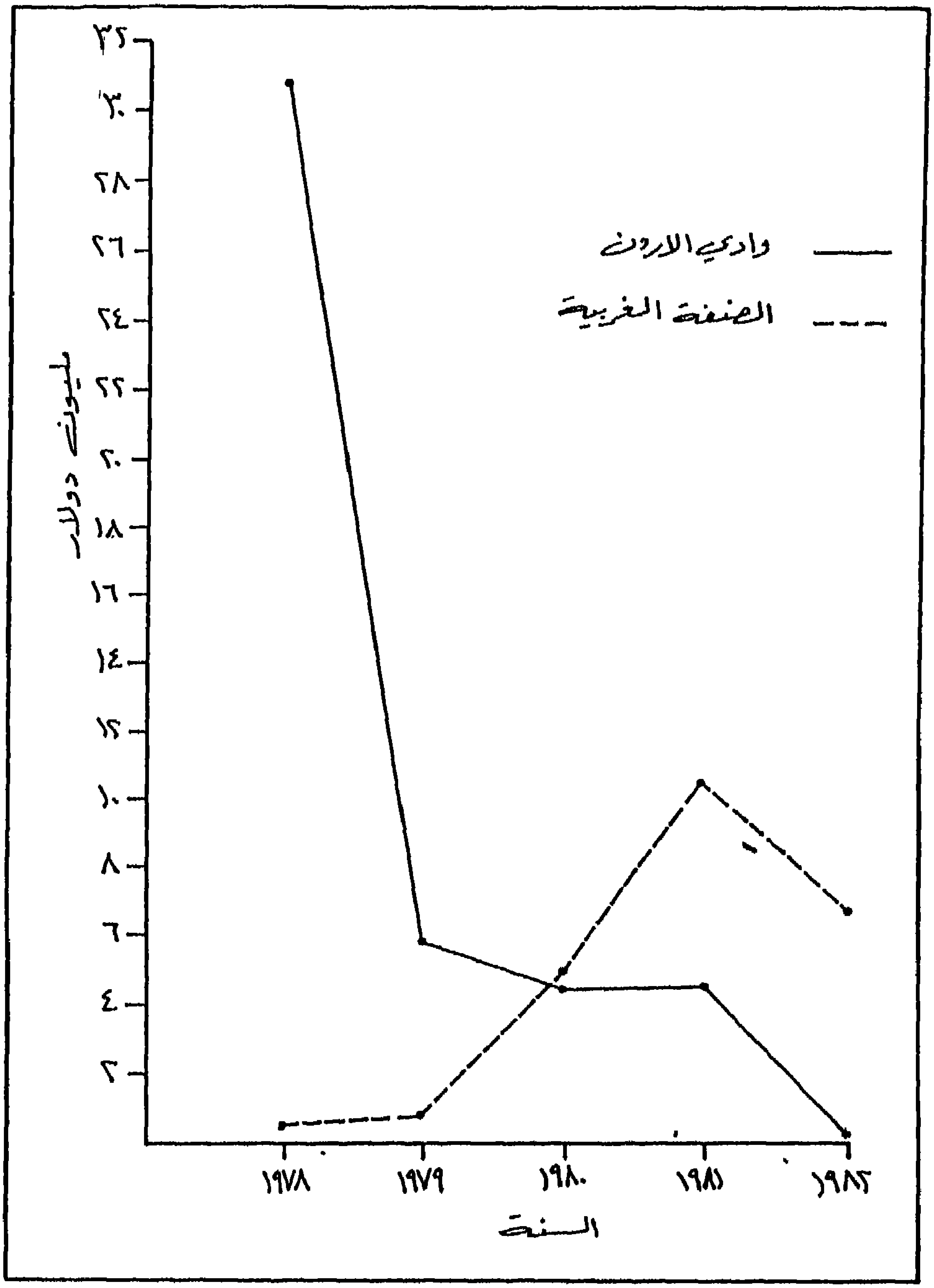
جـدول رقـم (١٢)

الأراضي المخصصة للصناعة في الضفة الغربية

حسب الخطة الصناعية حتى عام ٢٠١٠

المنطقــة	الأرض (بالدونـم)
الموجودة في عام ١٩٨٣	١٢٦٠
شمال منطقة نابلس	
شيكد	٢٤٠
تيرتسا	٥٦٠
وسط منطقة نابلس	
شومرونيت	٨٠٠
كرني شومرون	٦٠٠
برقان	٦٠٠
بيت آرييه	٦٠٠
معاليه أفرايم	٢٤٠٠
منطقة القدس	
عطروت ـ جبع	٢٠٠٠
معالي أدوميم	٣٢٠٠
ريمونيم	٥٠٠
تكواع	٤٠٠
منطقة الخليل	
كريات أربع	٨٥٠
كرميل	٥٠٠
مناطق صناعية محلية	٥٠٠
المجمـوع	١٥٠١٠

Benvensiti: ,M. 1984



شكل ـ ١٤ ـ الاستثمارات في تطوير مصادر المياه (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢).

وبالنسبة للاستثمارات الحكومية في هذا المجال فقد بلغ ما خص المقاولين، فيما عرف بـ عمليات تمويل وسيطة للمقاولين من ميزانية ١٩٨٤ مبلغ ١٨,٥ مليون دولار. بينما كانت نفقات المنظمة الصهيونية العالمية (بدون الانفاق الحكومي على المساكن والطرق والمياه والكهرباء. . . الخ) خلال الأعوام ١٩٧٧-١٩٨٥ حوالي ٢٩٢ مليون دولار منها ١٢٢ مليون دولار للمستعمرات التقليدية في وادي الأردن و ١٧٠ مليون دولار للمستعمرات المجتمعية في الجبال. وفي عام ١٩٨٥ وحده كانت مصاريف[٣٩] المنظمة الصهيونية العالمية لكل عائلة ١٦٥,٠٠٠ دولار في وادي الأردن و٨٠,٠٠٠ دولار في المستعمرات المجتمعية. وحتى عام ١٩٨٥ كان هناك ٤٦ مشروعاً صناعياً صغيراً يستفيد من دعم المنظمة الصهيونية العالمية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار لكل مشروع كالمطاعم ومكاتب الخدمات والمحلات التجارية والصحيفة الناطقة بلسان المستوطنين.

ويبين الملحق (رقم ٩) الاستثمارات الحالية في مستعمرات الضفة الغربية وتلك المخطط لها في مطلع عام ١٩٨٦.

ومع أن المستوطنين يتمتعون بتخفيضات بنسبة ٧٪ من ضريبة الدخل، إن لم يتجاوز حداً معيناً، ولا تطبق عليهم، في الضفة الغربية، ضريبة الشراء أو ضريبة تسجيل العقارات التي تصل إلى أكثر من ٣٪ من ثمن الشقة الإجمالي، كما أن أرباحهم الحاصلة من المتاجرة في العقارات في الضفة الغربية لا تخضع لقانون الضريبة، فقد قامت وزارة البناء والإسكان في ١٦ كانون أول ١٩٨٢ بتطبيق خطة لدعم المستعمرات في الضفة الغربية[٤٠]، وتقسم هذه الخطة المستعمرات إلى ثلاث فئات بحسب بعدها عن وسط إسرائيل:

فئة ١: الأكثر بعداً عن وسط إسرائيل، تحصل على أضخم الامتيازات نسبياً، ويمكن لكل عائلة من المستوطنين لا تملك منزلاً في هذه المستعمرات أن تحصل على مساعدة حكومية لبناء منزل لها، يصل مجموعها إلى مليون شيكل، منها منحة بقيمة ١٥٠ ألف شيكل وقرض قيمته ٨٥٠ ألف شيكل، وتضم هذه الفئة المستعمرات (شكل رقم ١٥) أيلون موريه، وحومش، وحنانيت، وحرميش، وياتير، وكوخاف هشاحر، ومفودوتان، ومخماس، وماعون، ومعاليه عاموس، ومتسبيه يريحو، وعطيرت، وريحان، وريمونيم وسانور، وشيلو، وشيكد، وتبواح، وتكواع.

الفئة ٢: التي تقع على بعد متوسط من وسط إسرائيل وتحصل العائلة المستوطنة من هذه الفئة على قرض قيمته ٣٨٠ ألف شيكل مربوطة بالدولار بفائدة ٧,٥٪ إضافة إلى منحة قيمتها ١٢٠ ألف



شكل ـ ١٥ ـ المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حسب الفئات .

شيكل بينما تحصل العائلة التي لا تملك منزلاً على قرض متنوع قيمته ٧١٠ ألف شيكل، ومنحة قيمتها ١٢٠ ألف شيكل، وتضم هذه الفئة المستعمرات: أيلون شفوت، وأفرات، وبيت أيل، ودانيال، ونفي تسوف، وعوفرا، وعيناف، وبسغوت، وكدوميم، وشفي شومرون، وتيلم.

الفئة ٣: وهي الأقرب إلى وسط إسرائيل، وتتلقى العائلة المستوطنة التي ليس لها منزل قرض بقيمة ٣٠٠ ألف شيكل بالإضافة إلى منحة شخصية، وهذه المستعمرات هي الكانا، وبيت أريبه، وبيت آبا (برقان)، وغاني موديعين، ويوعزر، وياكير، ومعاليه شومرون، ونطفيم، ونيلي، ونعاليه، وسلعيت، وعوفريم، وشعارى تكفا، وبيت حورون، وحدشا، وكفار أدوميم، ونئوت أدوميم، وعنتوت، ورامات كدرون.

مع ملاحظة أن تعريف العائلة التي لا منزل لها ينطبق على المستوطنين الذين يسكنون بيوتاً رخيصة لا تزيد قيمتها على ٣٠٠ ألف شيكل تقريباً.

هذا وتكرس الحكومة الإسرائيلية كل عام ما بين ١٥٠-٢٠٠ مليون دولار للانفاق على المستعمرات بالاضافة إلى ٥٠-٧٠ مليون دولار لخدمات السكان اليهود في المناطق المحتلة[٤١].

٤ - ٢: بعض العوامل الجغرافية المؤثرة في الاستيطان:

لمعرفة أثر بعض المتغيرات الجغرافية استخدم نموذج الانحدار المتعدد وقد تبين أن (الارتفاع، كمية الأمطار، البُعد عن المدن والبُعد عن الطرق الرئيسية لا تفسر سوى ١٧٪ من توزع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية (جدول رقم ١٣) وبمستوى ثقة قدره ٩٩٪. ويعود سبب انخفاض التفسير (١٧٪) إلى تغلب العامل السياسي على العامل الجغرافي، وكذلك تأثير توزع الأراضي المصادرة التي انحصر الاستيطان فيهابالإضافة إلى تأثير العامل الاجتماعي/ السيكولوجي أكثر من العامل الطبيعي، ومع ذلك فإنه يبدو أن سلطات الاحتلال تميل إلى تركيز الاستيطان في المناطق المرتفعة ذات الأمطار الغزيرة، بحيث تضمن من خلال سيطرتها على المناطق المرتفعة الحماية الطبيعية من جهة والإشراف على المناطق المجاورة من جهة ثانية. إضافة إلى أن تأسيس مستعمرات جديدة في الأغوار قد توقف لذلك ظهر ارتباط موجب بين تركز الاستيطان وعامل الارتفاع كما أن السلطات الإسرائيلية لا تحبذ دمج المستعمرات بالمدن العربية الرئيسية لكنها تفضل تطويها بمسافة معقولة، لذلك ظهر ارتباط سلبي ضعيف.

جـدول رقـم (١٣)

نتائج الانحدار المتعدد لأثر بعض المتغيرات على كثافة الاستيطان الإسبرائيلي في الضفة الغربية

المتغير	اسم المتغير	الارتباط	التغير	التغير في التقسيم	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
X_4	معدل سقوط الأمطار	٠,٣٦	٠,١٢٩	٠,١٢	١/٨٨	٠,٠٠٠٥
X_2	الارتفاع عن سطح البحـر	٠,١٩	٠,١٥٧	٠,٠٣	٢/٨٧	٠,٠٠٠٦
X_3	البعد عن المدن	٠,١٠-	٠,١٦٥	٠,٠١	٣/٨٦	٠,٠٠١٥
X_1	البعد عن خطوط المواصلات الرئيسية	٠,٠٥-	٠,١٦٧	٠,٠٠٢	٤/٨٥	٠,٠٠٣٤

$$y = a + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 \pm e$$

الهوامش والمراجع

(١) حاييم جافني، وزير الزراعة الإسرائيلي الأسبق في دافار ١٩٦٩/٨/٢٨ عن إسرائيل شاحاك، مرجع سابق ص١١٥.

(٢) Harris· op. cit., p50.

(٣) داني روبنشتاين: غوش امونيم، الوجه الحقيقي للصهيونية، دار الجليل، عمّان ١٩٨٣، ص٢٢.

(٤) نظام بركات: الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، جامعة الملك سعود ١٩٨٥، ص١٥٧.

(٥) مذكرات جيمي كارتر: ترجمة شبيب منصور، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٥، ص١٠٩.

(٦) المرجع نفسه ص ٧٦.

(٧) سمير جبور: الأزمة الاقتصادية في إسرائيل، مراحلها وانعكاساتها، ترجمات مختارة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا ١٩٨٤، ص٦٦.

(٨) نظام بركات: مرجع سابق ص١٩٢.

(٩) غازي السعدي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل، عمّان ١٩٨٩ ص٢٤٨.

(١٠) كاميليا بدر: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٥ ص٢٠٩.

(١١) جيمي كارتر: مرجع سابق ص٧٥.

(١٢) لمزيد من المعلومات عن الموقف الأمريكي من الاستيطان الإسرائيلي والموقف الإسرائيلي المعاكس انظر المرجع السابق.

(١٣) شؤون فلسطينية، مرجع سابق، العدد ٢٤ آب ١٩٧٣ ص٢٥٩.

(١٤) حسب أرشيف دار الجليل بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٦ فإن الهدف من المبلغ هو لاستيعاب يهود أوروبا الشرقية.

(١٥) مجلة الأرض: إشراف حبيب قهوجي، السنة الثالثة عشرة، العدد ٦، دمشق ٩٨٥/١٢/٧ عن هآرتس ١٩٨٥/١١/١٥.

(١٦) دار الجليل، تقرير الأرض المحتلة، مرجع سابق ص ٣٠١.

(١٧) لمزيد من التفاصيل راجع Benvensiti, M : 1986, op. cit. p52.

(١٨) دار الجليل، تقرير الأرض المحتلة، مرجع سابق ص٣٠٢.

(١٩) الفرق يعود لاختلاف المصادر الإسرائيلية في عدد الوحدات السكنية لمستعمرة نيجهوت.

(٢٠) دار الجليل، تقرير الأرض المحتلة، مرجع سابق ص٣٠٢.

(٢١) Benvensiti,M : 1986, op. cit. p53

(٢٢) The Arabs Under Israeli occupation 1978, Institute of palestine studies, Beirut 1979 p39

(٢٣) إيمان أبو الروس، مرجع سابق ص ٦٤.

(٢٤) Benvensiti, M : 1984 p55.

(٢٥) Ibid page 55.

(٢٦) دار الجليل، تقرير الأرض المحتلة، ص ٣٠١.

(٢٧) Benvensiti, M : 1986 p53.

(٢٨) إبراهيم محمد أبو سمرة: هيمنة إسرائيل على تجارة الضفة الغربية وقطاع غزة وسبل مواجهتها، الجمعية العلمية الملكية، عمّان ١٩٨٣، ص١٧.

(٢٩) خالد عايد، مرجع سابق ص٦٦.

(٣٠) Benvensiti, M : 1986, op. cit. p54.

(٣١) Grossman, D : op. cit. p61.

(٣٢) Benvensiti, M : 1984, op. cit. p20.

(٣٣) سمير جريس، مرجع سابق ص ١٤٦.

(٣٤) من معطيات الجدول رقم (١١).

(٣٥) دار الجليل، تقرير الأرض المحتلة، مرجع سابق ص ٣٠١.

(٣٦) Benvensiti, M : 1986, op. cit. p51.

(٣٧) لمزيد من المعلومات انظر خالد عايد، مرجع سابق ص ٦٧.

(٣٨) Benvensiti, M : 1986, op. cit. pp 51-53.

(٣٩) Ibid p 57.

(٤٠) خالد عايد، مرجع سابق ص ١٠٨.

(٤١) ميرون بنفنستي : المقلاع والعصا، ترجمة دار الجليل، تقرير رقم ١٢٩٥ تاريخ ١٩٨٨/٧/٩ ص٣، ٤.

الفصل الخامس

التوزع المكانـــي للمستعمـــرات

٥ ـ ١ مقدمة .

٥ ـ ٢ المشاريع الاستيطانية .

٥ ـ ٣ سياسة توزيع المستعمرات حسب المناطق الجغرافية .

٥ ـ ٤ توزع المستعمرات حسب المجالس الإقليمية اليهودية .

٥ ـ ٥ توجه الاستيطان .

٥ ـ ٦ توزع المستعمرات حسب الحجم .

٥ ـ ٧ توزع المستعمرات حسب الشكل .

٥ ـ ٨ ظاهرة التركز.

٥ ـ ٩ توزع المستعمرات حسب الاتجاه/ الامتداد.

٥ ـ ١ : مقدمة :

استندت إسرائيل في نشر مستعمراتها في الضفة الغربية على تخطيط إقليمي أخذ في الاعتبار فاعلية التنظيم المكاني بالتنسيق بين عناصر الإنتاج والموقع وشبكة المواصلات، وتدفق المواد الخام والسلع المصنعة.

ولما كان التخطيط الإقليمي والتنظيم المكاني هما من الظواهر القديمة في التخطيط الصهيوني، فإن ذلك قد انعكس على الجيل الأول من المستعمرات الصهيونية في فلسطين خلال القرن التاسع عشر، تلك المستعمرات التي أنجزت ضمن إطار خطة شاملة تهدف إلى أقصى استثمار للموارد الطبيعية في المنطقة واستيعاب أفواج الهجرة وتنظيم المستعمرات في نظام متشابك العلاقات.

وقد اعتمد المخططون الإسرائيليون (بعد قيام دولتهم) على نماذج نظرية الموقع، وتعاملوا مع كل مستعمرة كموقع مستقل ينفصل وظيفياً عن بقية النظام الاستيطاني، مما أوقعهم في عيوب نماذج التخطيط الإقليمي التقليدية التي تعاملت مع الموقع كمركز مستقل وليس كجزء من النظام[1].

وعليه فقد طور الإسرائيليون مفاهيمهم عن نظرية المكان المركزي والنماذج الهرمية Hierarchi-cal ونماذج علماء نظرية الموقع أمثال «فون ثونن» و«كريستالر»[2] وأقاموا محاور للعلاقات المتبادلة في الضفة الغربية بمختلف الاتجاهات وتعاملوا مع المستعمرات ككتل استيطانية تضم كل كتلة مجموعة من المستعمرات، وانبثق عن ذلك مجموعة من المشاريع الاستيطانية طبقت في الضفة الغربية حسب الأهداف الاستراتيجية أو المرحلية المختلفة، آخذين بعين الاعتبار أولويات مكانية كضرورة استيطان القدس وتهويدها قبل أي اعتبار آخر.

٥ ـ ٢ : المشاريع الاستيطانية :

سبق الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية كانت تعاني، في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، من عدم قدرة على اتخاذ قرار واضح وصريح بخصوص مستقبل الأراضي المحتلة، وأنه قد تبلور ثلاثة

تصورات بخصوص ماذا يجب عمله :ـ

ـ تصور يتزعمه دايان يطالب بدمج اقتصادي للمناطق المحتلة بإسرائيل.
ـ تصور يدعو لانسحاب، مع استيطان محدود (يغال آلون، بنحاس سابير).
ـ تصور مناحين بيغن الذين يطالب بالاحتفاظ retention بالمناطق المحتلة باعتبارها جزءاً من أرض إسرائيل الكبرى.

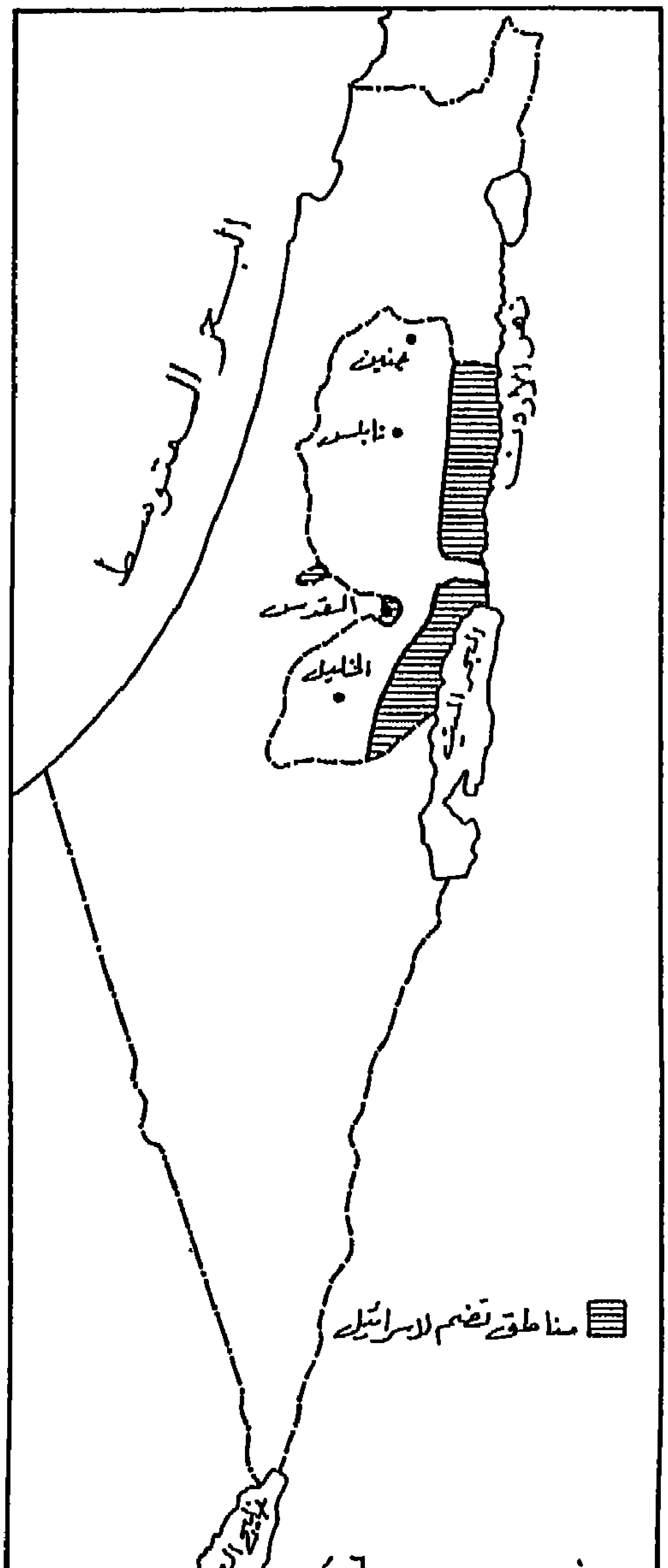
تبلور عن كل تصور أعلاه مجموعة من المشاريع الاستيطانية، تراوحت بين الانسحاب مع استيطان محدود، أو الضم . . وفيما يلي عرض لأبرز المشاريع.

أ . مشروع آلون:

طرح وزير العدل الإسرائيلي الأسبق، يغال آلون، مشروعه للتسوية السلمية في تموز ١٩٦٧، وأصبح المشروع يُعرف بمشروع آلون، يدعو آلون في مشروعه إلى ضم مناطق معينة لإسرائيل كجزء من سيادتها، ويحدد هذه المناطق[٣] فيما يلي (شكل رقم ١٦).

١ . قطاع يتراوح عرضه ما بين ١٥ كيلو متر في الشمال و ١٠ كيلو متر في الجنوب على طول غور الأردن من بيسان حتى البحر الميت.
٢ . قطاع عرضي من الشرق إلى الغرب يبلغ اتساعه بضعة كيلو مترات ويمتد من شمال البحر الميت حتى اللطرون غرب القدس، بما في ذلك المناطق المحيطة بالقدس. وهذا القطاع يفصل الضفة الغربية إلى شطرين.
٣ . السفوح الشرقية لجبال القدس والخليل.
٤ . تصحيحات حدود في منطقة الخليل تشمل غوش عتسيون وجنوب جبل الخليل.
٥ . تعديلات حدود على الخط الأخضر وبخاصة في منطقتي قلقيلية وطولكرم.

ولم يكتف آلون بهذا القدر من الضم بل إنه أجرى تعديلاً على مشروعه ليصبح عرض الشريط في منطقة الأغوار ٢٥ كم أي أنه يشمل كل مناطق شفا الأغوار بما فيها المنحدرات الشرقية للجبال الفلسطينية، كما ارتأى أن تضم كل المناطق الواقعة إلى الشرق مباشرة من مدينة الخليل وحتى البحر الميت إلى هذا الحزام. وعليه فإن مجموع المساحة التي يطالب آلون بالسيادة عليها تصل إلى ٢٠٠٠ كم^{٢} أو ما يعادل أكثر من ٣٥٪ من مساحة الضفة الغربية[٤].



شكل ـ ١٦ ـ مشروع آلون.

«عن المركز الجغرافي الأردني»

وهو يطالب بالعمل على إقامة مستعمرات سكنية، زراعية وبلدية، في المناطق التي ذكرت أعلاه كما يجب العمل على إقامة ضواحي بلدية مأهولة بالسكان اليهود في شرق القدس علاوة على إعادة تعمير وإسكان سريعين للحي اليهودي في البلدة القديمة من القدس[٥].

ب . مشروع دايان:

لا يقر دايان بوجود أهمية خاصة للاستيطان من الناحية الأمنية ويرى أن الدفاع عن حدود غير مستوطنة ممكن تماماً كالدفاع عن حدود مستوطنة، لذلك فهو لا يكتفي «بمستعمرات آلون الدفاعية» وإنما يطالب بإقامة مدن يهودية في الضفة الغربية في أماكن مشرفة على الطرق الاستراتيجية، ذلك أن المدن في رأيه تمتاز بمزايا ثلاث[٦]:

ـ تحتاج إلى أرض أقل وتضم سكاناً أكثر، وبالتالي من الممكن الدفاع عنها بسهولة أكثر.
ـ من الممكن إقامة المدن في الأراضي غير الصالحة للزراعة وبالتالي تقل الحاجة لمصادرة أراضي زراعية لإقامتها.
ـ المدن بطبيعتها أقل احتياجاً من المستعمرات الزراعية لتأمين كفايتها من البضائع والخدمات نظراً لتركز سكان المدن في مساحات محدودة بخلاف سكان المستعمرات الزراعية المنتشرين على مساحات واسعة.

جـ . مشروع غاليلي:

لم يبلور يسرائيل غاليلي مشروعاً استيطانياً واضحاً، بل طرح وثيقة سياسية تضمنت تصوره للاستيطان في المناطق المحتلة، إذ أن خريطة الاستيطان لديه: أننا نقيم المراكز الاستيطانية لا لنتخلى عنها، وإنما لتكون مستعمرات تعيش داخل حدود دولة إسرائيل، وليس هناك قرار بإغلاق أية منطقة في وجه الاستيطان. ويهدف المشروع الذي بلورته اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان برئاسة غاليلي، في نيسان ١٩٧٧، إلى إقامة ١٨٦ مستعمرة في مختلف أنحاء فلسطين، منها ١٥ مستعمرة في الضفة الغربية[٨].

د . مشروع شارون:

ويطلق عليه مشروع فوخمان، كون فوخمان هو الذي اقترحه وتبناه شارون، كما يطلق عليه «العمود الفقري المزدوج».

يعتمد مشروع شارون الاستيطاني على رغبته في إنجاز تهويد الضفة الغربية بأقصى سرعة

ممكنـة. وبأكثر نجاعة ممكنة، ويرى شارون أنه لا بد من إقامة نطاقات قوية من المستعمرات اليهودية في قلب الجبال الفلسطينية بحيث تكون نطاقات مهودة متوازية طولياً، إذ يرى أن منطقة السهل الساحلي مهودة، وكذلك منطقة الأغوار الفلسطينية (شكل ١٧).

ولذا فهو يرى أن يتم تهويد تام للنطاق رقم ٣ أي مناطق السفوح الغربية للجبال الفلسطينية[٩].

الخطوط الرئيسية لمشروع شارون:

- إقامة اتصال استيطاني مباشر بين القطاع الشرقي والقطاع الغربي.
- تركيز الاستيطان اليهـودي في الحـواف الغربية للمرتفعات الشمالية في الضفة الغربية لتدعيم المنطقة الإسرائيلية الساحلية الضيقة والمكتظة بالسكان[١٠].
- عزل المجتمعات العربية عن بعضها بقطاعات استيطانية يهودية.

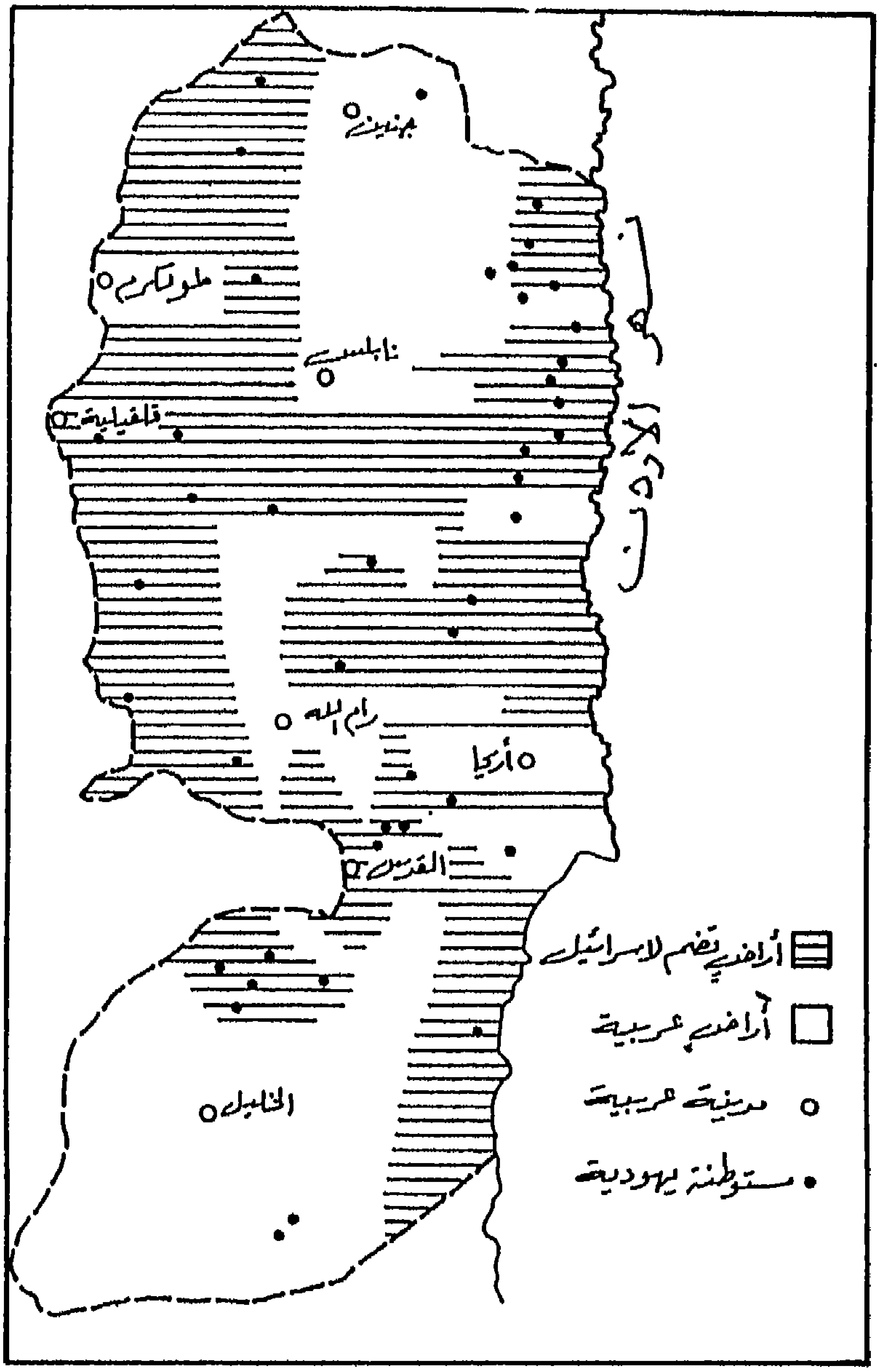
وتشمـل الخطة التي اقترحها شارون إقامة ثلاثة مراكز حضرية كبيرة على مداخل القدس، لتشكل مراكز دفاع عن المدينة، وهذه المراكز هي[١١]: غفعون، ومعاليه ادوميم، وافرات.

وتتضمن خطة شارون[١٢] حتى عام ١٩٨٥ مخططات لتطويق التجمعات السكانية العربية:

- تطويق مدينة نابلس بواسطة ١٥ مستعمرة جديدة.
- إقامة ١٧ مستعمرة جديدة ومركز إقليمي ومدينة استيطانية في جبال نابلس.
- إكمال تطويق مدينة رام الله بثماني مستعمرات جديدة.
- إضافة ٣ مستعمرات جديدة على طريق القدس ـ أريحا.
- إقامة ٨ مستعمرات جديدة في غور الأردن.
- إكمال تطويق مدينة بيت لحم بأربع مستعمرات إضافية.
- تطويق مدينة الخليل بواسطة ١٣ مستعمرة جديدة.

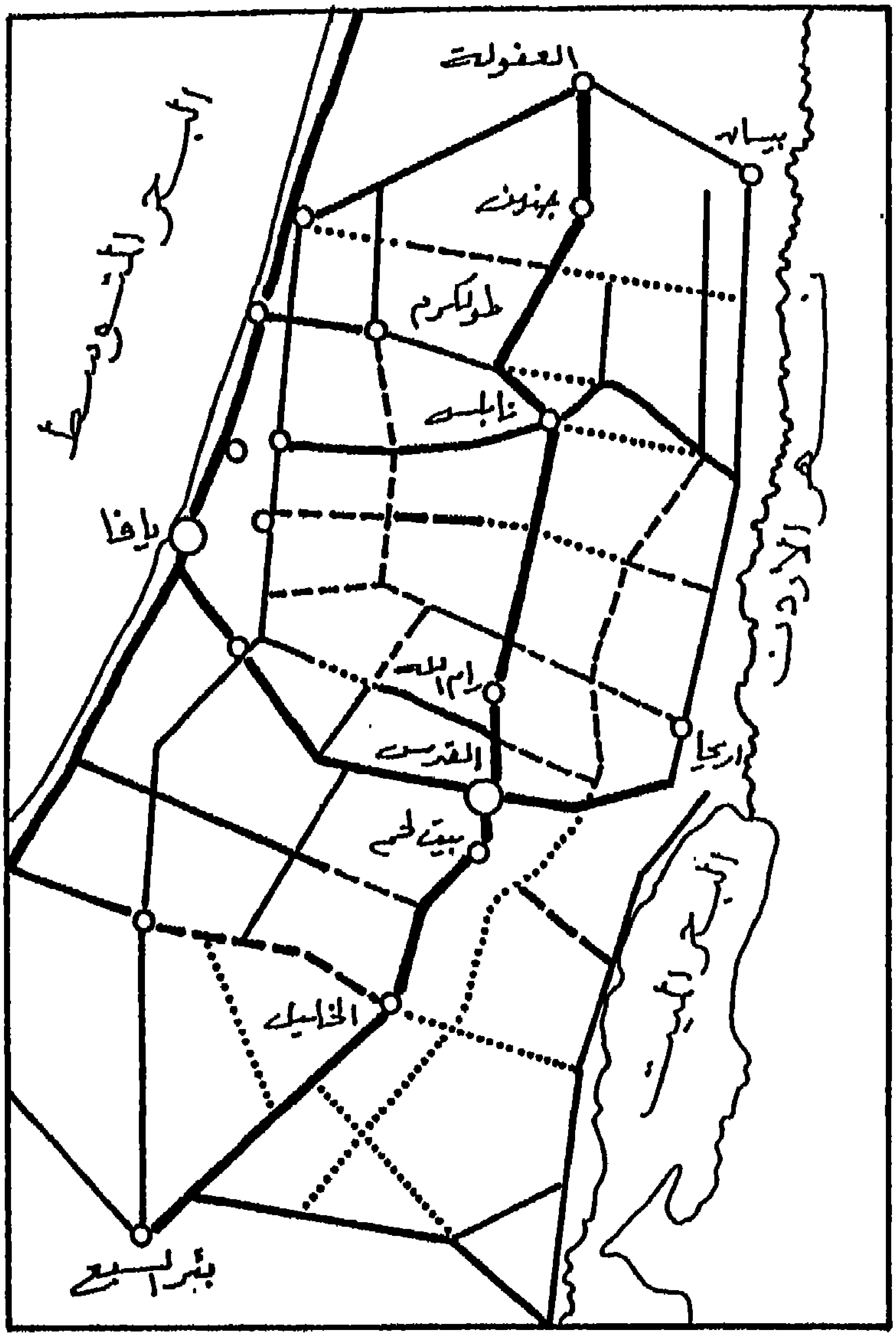
هـ. مشروع غوش امونيم:

طرحت هذه الحركة مشروعها الاستيطاني[١٣] في ١١ تشرين ثان ١٩٧٦. تدعو الحركة في مشروعها إلى إقامة مواقع استيطانية على طول الطرق الرئيسية في الضفة الغربية خاصة على الطريق الرئيسي الممتد من نابلس إلى الخليل عبر القدس، وعلى طول الطرق التي تربط السهل الساحلي في الغرب بغور الأردن في الشرق (شكل ١٨).



شكل ـ ١٧ ـ خطة شارون للاستيطان في الضفة الغربية.

«عن بركات ١٩٨٥»



شكل ـ ١٨ ـ خطة غوش امونيم لاستيطان الضفة الغربية.

«أبو لغد ١٩٨٢»

و . مشروع وزارة الدفاع الإسرائيلية :ـ

وهو المشروع الذي تبناه وزير الدفاع الأسبق عيزر وايزمن[١٤] ويهدف إلى تجميع المستعمرات الصغيرة والمبعثرة في ستة مراكز مدينية ضخمة، ثلاثة منها تقام حول القدس لتكريس الطابع اليهودي، وثلاثة أخرى تقام في الجزء الشمالي من الضفة الغربية.

ز . مشروع دروبلس :

١ . الخطة الرئيسية لتطوير الاستيطان في الضفة الغربية :

قدم متتياهو دروبلس خطته الأولى في عام ١٩٧٨ على أمل تطبيقها خلال الفترة (١٩٧٩ـ ١٩٨٤) ثم عدلت لتصبح خلال الفترة من (١٩٨٠ـ ١٩٨٥) ثم من (١٩٨١ـ١٩٨٦)[١٥] وتهدف الخطة[١٦] إلى تطوير ٢٢ مجموعة أو كتلة استيطانية يهودية، تشكل كل منها وحدة جغرافية متصلة، وتتوزع في كل مناطق الضفة الغربية مع التركيز على المدن الرئيسية وعلى تجمعات القرى العربية الكبيرة (شكل رقم ١٩)، ويندرج في هذه الخطة إقامة مستعمرات جديدة ما بين ١٢ـ١٥ مستعمرة سنوياً، وتطوير مستعمرات قائمة، وكذلك إنشاء مراكز مدينية وحضرية بهدف تحويلها إلى مراكز إدارية وصناعية رئيسية.

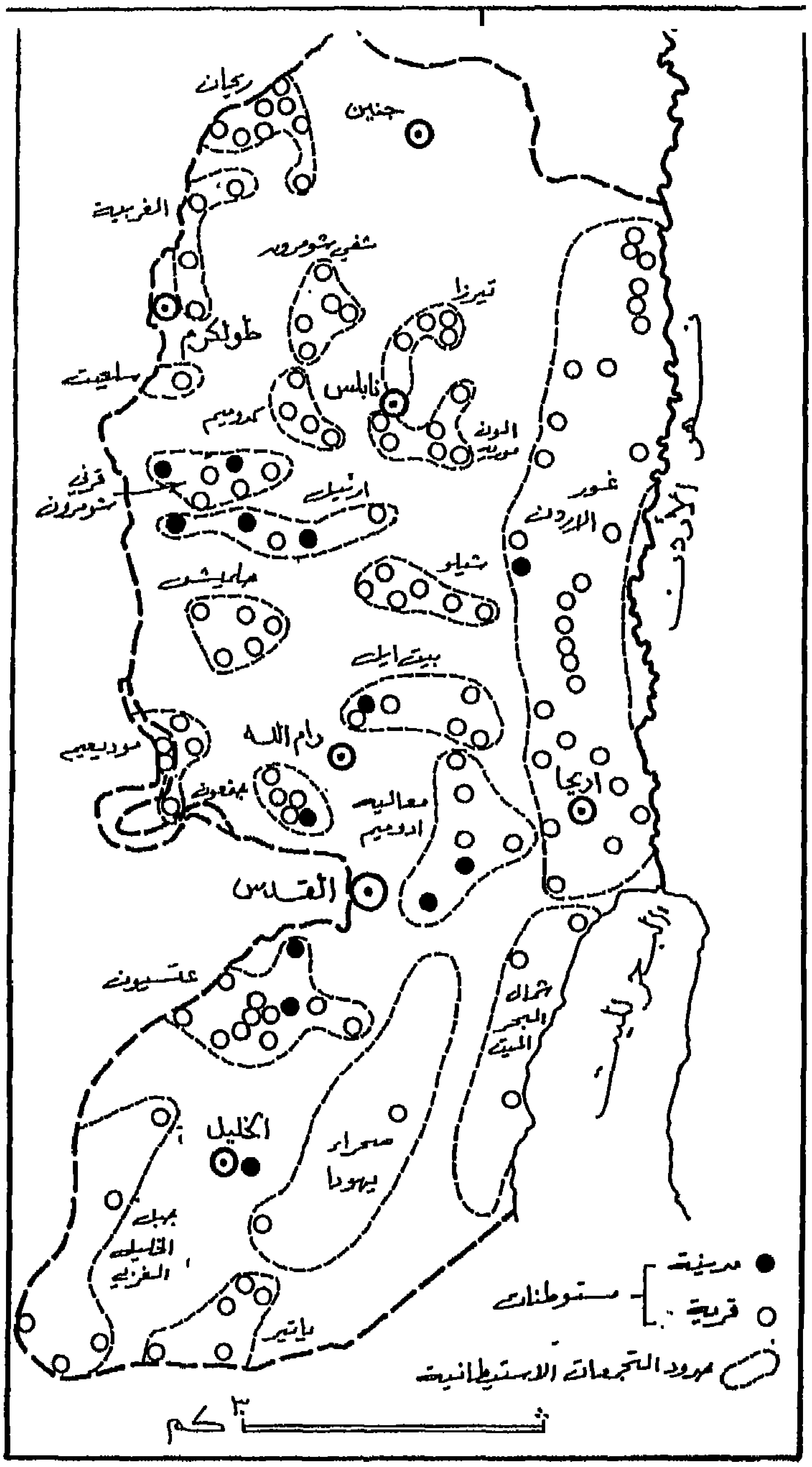
٢ـ المخطط الرئيسي لمدينة القدس :

في شهر آب ١٩٨٣ قدم دروبلس مخططاً رئيسياً لمدينة القدس وضواحيها، وتوضح[١٧] تفاصيل هذا المخطط الذي يتعلق بمشروع القدس الكبرى، حدود منطقة سكنية تتكون في غالبيتها من مستعمرات بلدية تتعدى حدود مدينة القدس البلدية، وستصبح بناء على ذلك حدود مدينة القدس الكبرى كما يلي :ـ

نعتسريت شبون من الغرب، نتاف وتلة الرادار من الشمال الغربي، بيت حورون وغفعات زئيف وعطاروت وبسغوت من الشمال، معاليه مخماس وكفار ادوميم من الشمالي الشرقي، متسبيه يريحو وهور كانيه من الشرق، معاليه عاموس وتكواع وافرات وغوش عتسيون من الجنوب، وهار غيلو وبيتار من الجنوب الغربي.

ح . مشروع الوكالة اليهودية :

ويقضي بإنشاء ٨٤ مستعمرة لتوطين ٣٧ ألف عائلة يهودية[١٨].



شكل ـ ١٩ ـ مشروع دروبلس (٧٩ ـ ١٩٨٣).

«عن أبو لغد ١٩٨٢»

ط . مشروع رعنان فايتس:

يدعو إلى إنشاء استيطان ريفي ومدني في كافة أنحاء الأراضي المحتلة، حيث طالب المشروع بإقامة مستعمرات ريفية أو زراعية في المناطق المحتلة التي تتوفر فيها مقومات ذلك، خاصة في مناطق فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والغور ونابلس وإقامة مستعمرات مدينية أو سكانية وذلك عن طريق تهويد الجليل والقدس وتعزيز الإعمار بشكل عام في المناطق الحدودية.

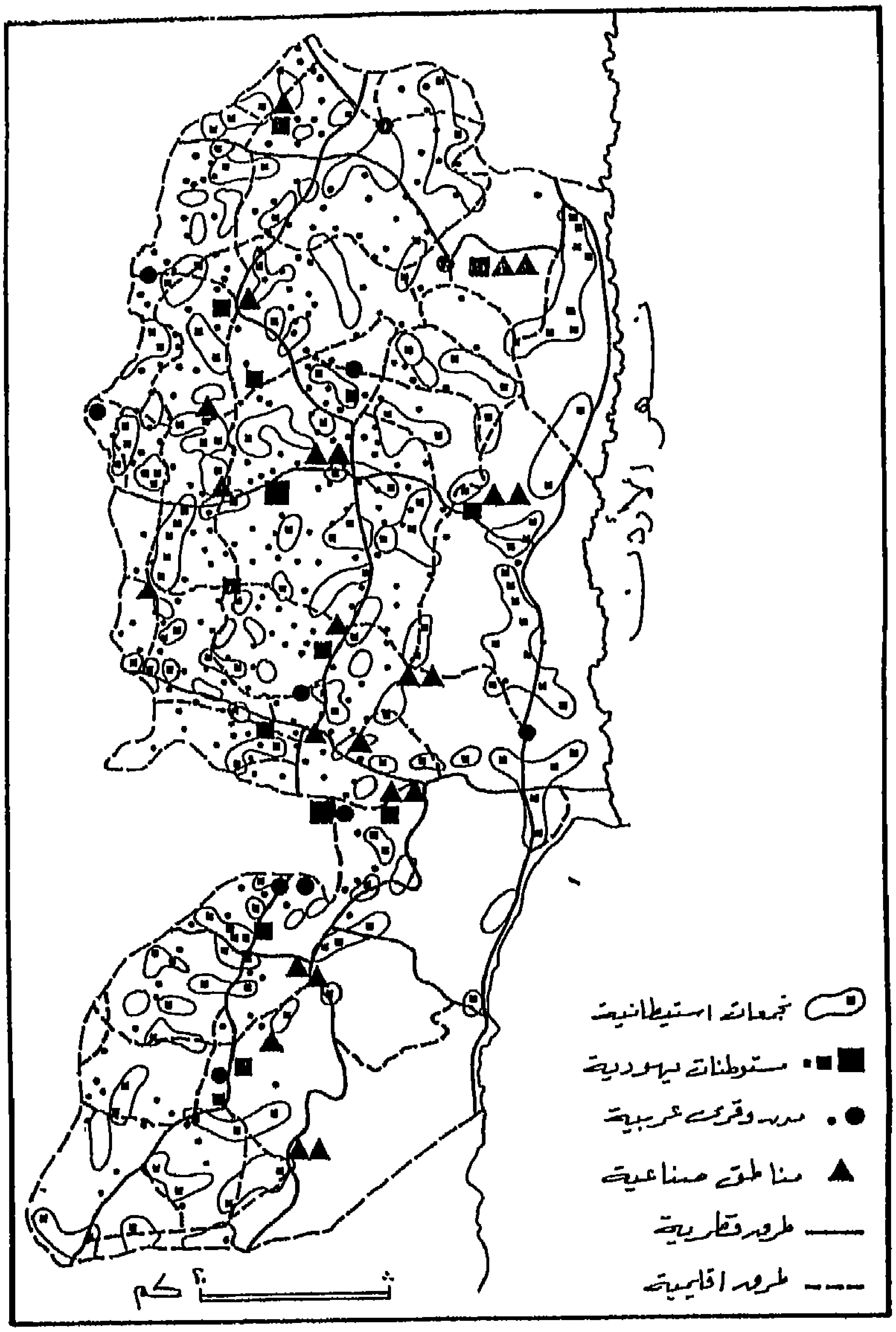
ن . المخطط الاستيطاني الشامل حتى عام ٢٠١٠ (شكل ٢٠):

تم إعداد هذا المخطط عام ١٩٨٣ من قِبَل شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية، ويهدف هذا المخطط إلى إقامة ١٦٥ مستعمرة يهودية جديدة في الضفة الغربية لتوطين حوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ مستوطن جديد وذلك على النحو التالي[١٩]:

- إقامة ٥ مدن استيطانية تستوعب الواحدة منها من ١٠ ـ ٣٠ ألف عائلة يهودية.
- بناء ١٦٠ مستعمرة مختلفة تستوعب كل منها ما بين ٤٠٠ ـ ٣٠٠٠ عائلة.
- إقامة ما يتراوح بين ٥٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ وحدة سكنية لضمان التنفيذ.
- بناء طرق استيطانية بطول ٤٠٠ كم.
- توسيع المستعمرات القائمة من خلال توسيع ١٨ مستعمرة بلدية.
- تحويل ١٥ موقعاً للناحال إلى مستعمرات مدينية.
- إقامة ٥٧ مستعمرة مهنية وتطويرها.
- تطوير مناطق صناعية بمعدل ٤٠٠ ـ ٥٠٠ دونم سنوياً، وإقامة تجمعات صناعية تستوعب ٣ آلاف مهنياً كل عام.

ويقترح واضعو المشروع مخططات لإقامة ثلاث سلاسل استيطانية في الضفة الغربية تتوزع عليها المستعمرات على النحو التالي:

١ . سلسلة تمتد من بير زيت في الشمال وحتى بيت لحم في الجنوب.
٢ . سلسلة تربط بين الخان الأحمر وجبال الخليل.
٣ . سلسلة تربط بين مدينة رام الله وغوش عتسيون.



شكل ـ ٢٠ ـ سياسة الاستعمار الاستيطاني عام ٢٠١٠.

«عن بنفنستي ١٩٨٤»

٥ ـ ٣: سياسة توزيع المستعمرات حسب المناطق الجغرافية:

تقوم السياسة التي ينتهجها الكيان الصهيوني[٢٠] بشأن المستعمرات في الأراضي المحتلة على أساس سلسلة من الأولويات والاعتبارات الأمنية والسياسية واحتياجات التوطين، كما تقوم أيضاً على الإمكانيات والقيود القائمة، وتقام المستعمرات في مناطق ذات أهمية استراتيجية بمحاذاة خطوط الحدود القائمة أو متاخمة لمناطق يحتمل أن تصبح خطوط حدود في المستقبل إذ يقول جونسون[٢١]:

«تقضي سياسة التخطيط الإسرائيلية أن يوجه السكان للسكن صوب الحدود الإسرائيلية، وسيترتب على هذه الحركة قيام مستعمرات خاصة في المناطق التي تتطلب وجوداً أمنياً، وسيتم ربط هذه المستعمرات بروابط اقتصادية فعّالة».

وهذا التوجه الاستراتيجي الصهيوني ليس جديداً، إذ سبق للخلفاء المسلمين أن درجوا على منح الأراضي في المدن الساحلية للجند شحناً للثغور بالمقاتلين[٢٢].

وبحسب ما أورده تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن المعايير الرئيسية لتخطيط المستعمرات الإسرائيلية وتحديد مواقعها هي:ـ

ـ إلغاء ما لمجالس القرى الفلسطينية وهيئات تخطيط المناطق من سلطات مستقلة فيما يتعلق بالتخطيط، وإسناد جميع سلطات التخطيط إلى المجلس الأعلى للتخطيط، وهو هيئة مكونة من موظفين إسرائيليين فقط.
ـ تطويق القرى الفلسطينية.
ـ تحديد مواقع المستعمرات بحيث تقيد توسع القرى والمزارع الفلسطينية المتاخمة.
ـ الفصل في الخدمات العامة بين المراكز العمرانية الفلسطينية والمستعمرات الإسرائيلية.
ـ جعل مواقع المستعمرات الإسرائيلية على أرض أعلى لتكون ذات موقع عسكري أكثر أمناً وتفوقاً.

ـ تقييد التوسع في مساحة المدن والقرى الفلسطينية في المستقبل، وذلك بتقييد الحد الأقصى للمساحات المبنية فيها بتطبيق أنظمة تقييدية تتعلق باستخدام الأرض، ويجعل المساحات الباقية إما مناطق خاصة «أي مخصصة أو مقرر تخصيصها للمستعمرات الإسرائيلية» أو أراضي زراعية أو محتجزات طبيعية أو مناطق متروكة للتخطيط في المستقبل.
ـ إيجاد صفوف عريضة جداً من المباني على جانبي الطرق الرئيسية (١٠٠ متر و ١٥٠ متر)

من أجل عرقلة التوسع التقليدي في المساكن الفلسطينية على طول الشرايين الرئيسية.

وهناك تفسيرات أخرى لمقاصد إنشاء المستعمرات فقد قال بول كويرنغ(٢٤)، مدير وكالة منونيت للإغاثة Mennonite Relief Agency : تقام المستعمرات على ثلاثة خطوط، تهدف على ما يبدو إلى تطويق المجتمعات الفلسطينية وعزلها.

يمتد الخط الأول بمحاذاة نهر الأردن، الذي يفصل بين الضفة الغربية والأردن، ويقوم هذا الحزام من المستعمرات بعزل الفلسطينيين في الضفة الغربية عن الأردن (شكل ٢١).

أما الخط الثاني فيمتد بمحاذاة خط الهدنة لعام ١٩٤٨ بين الأردن وإسرائيل، الذي يطلق عليه عموماً «الخط الأخضر» ويفصل هذا الحزام ما بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وإسرائيل.

في حين ينطوي الخط الثالث على إقامة مستعمرات حول أكثر المدن الفلسطينية ازدحاماً بالسكان مثل نابلس والقدس الشرقية.

وعموماً يمكن توزيع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية على النحو التالي :

أ . القدس :

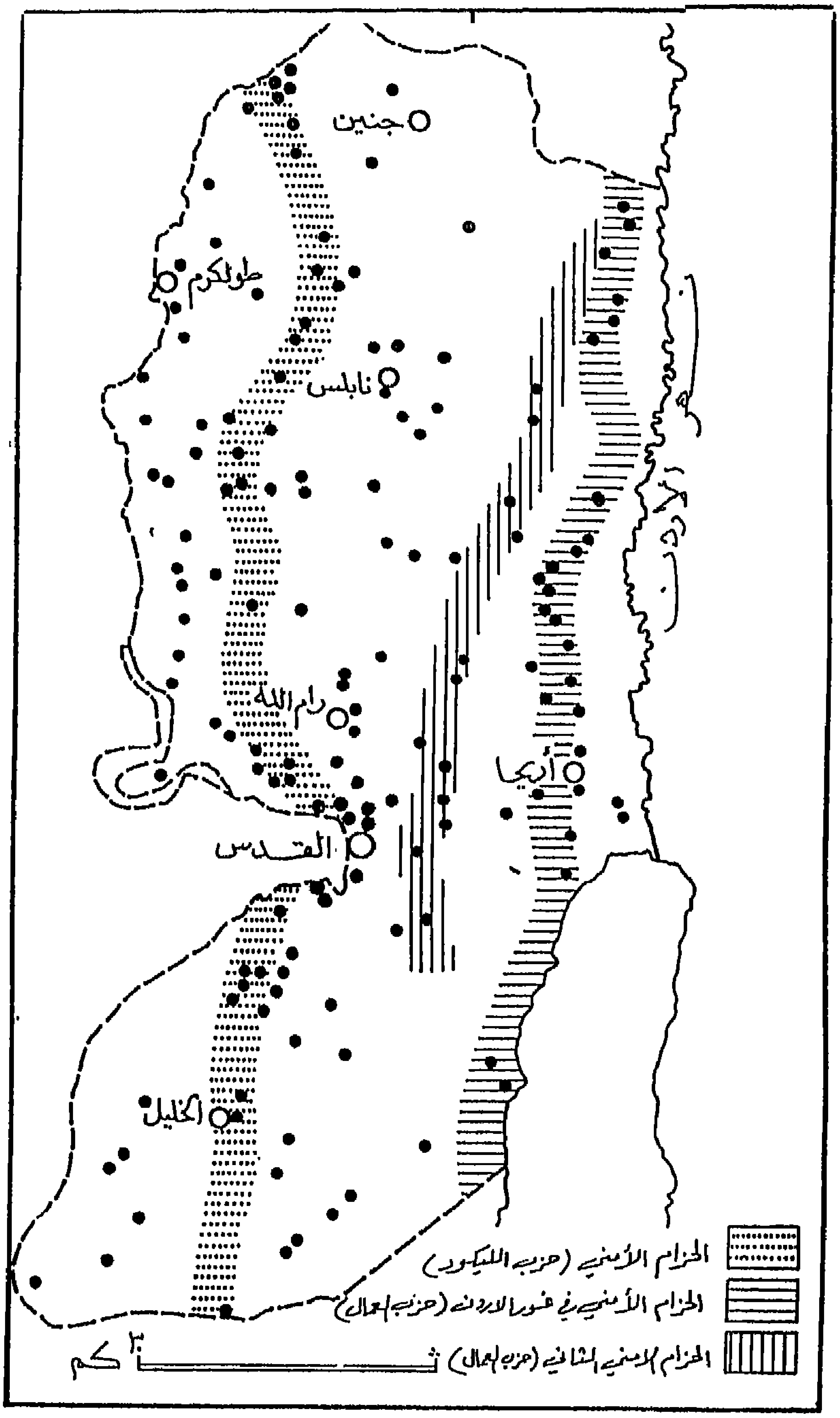
عمدت السلطات الإسرائيلية منذ احتلالها للقدس عام ١٩٦٧ إلى تركيز عملياتها الاستيطانية في هذه المدينة وإعطائها الأولوية على باقي المناطق، وفي عام ١٩٧٥ أعلن وزير الإسكان الإسرائيلي الأسبق، أبراهام عوفر، أن إسكان اليهود في القدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها تعتبر مسألة ذات أولوية(٢٥). وقد باشرت هذه السلطات بإحاطة المدينة بمجموعة من الأطواق الاستيطانية لمحاصرتها وعزلها عن بقية الضفة الغربية لتسهيل تهويدها، وقد أُقيم في البداية طوقان: الأول يحاصر البلدة القديمة، ويحاصر الثاني الأحياء العربية في القدس الشرقية(٢٦).

١ . الطوق الأول ويتألف من :

أ . الحي اليهودي، ب . المركز التجاري الرئيسي، جـ . مشروع قطاع ماميلا، ، د . الحديقة الوطنية.

٢ . الطوق الثاني ويتألف من أحد عشر حياً سكنياً :

رامات اشكول، نحلات دفنا (معالوت دفنا)، سانهدريا، النبي يعقوب (نفي يعقوب)، التلة الفرنسية، الجامعة العبرية، تالبيوت (الطالبية الشرقية)، راموت، غيلو (شرفات)، جفعات همفتار، عطاروت.



شكل - ٢١ - الأحزمة الاستيطانية.

«عن المركز الجغرافي ١٩٨٢»

وفي نطاق الطوق الثالث الذي يهدف إلى ضم مساحات جديدة من الأراضي تتراوح ما بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ كم٢، ويقـع في نطاق هذا المشروع العديد من المدن العربية مثل البيرة ورام الله شمالاً، بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور وحتى أطراف مدينة الخليل جنوباً ويضم هذا الطوق المستعمرات التالية:

الكانا، كندا بارك، كفار عتسيون، ايلون تشيفوت، روش تسوريم، اليعزر، افرات تكواع، غفعات حداشا (متسبيه جفعون)، جبعون، الموج، معاليه ادوميم، ميشور ادوميم، بيت حورون، هار جيلو (روش جيلو) (شكل رقم ٢٢) وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة[٢٧]، فقد بلغ عدد المستعمرات حول القدس ٢٦ مستعمرة (ملحق رقم ١٠).

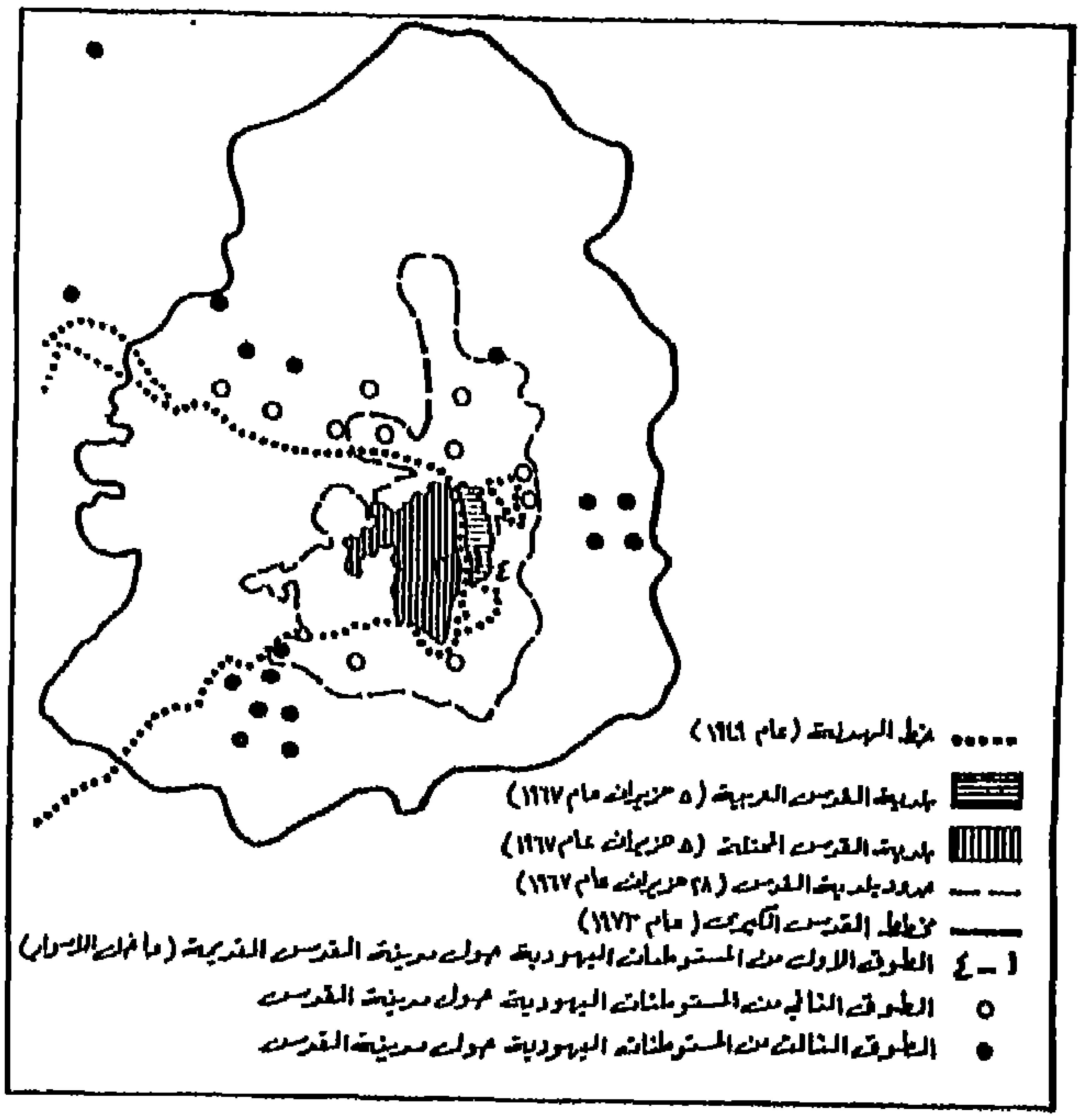
ب . غور الأردن:

يحتـل غور الأردن المكـانـة الثـانية في سلم الأفضليات بالنسبـة للنشاط الاستيطاني لدى الإسرائيليين. فخلال السنة الأولى للاحتلال أقامت السلطات الإسرائيلية ١٤ مستعمرة معظمها من نوع الناحل[٢٨]. وواضح أن المستعمرات قد أُقيمت على خطين متوازيين من الشمال إلى الجنوب لكي تخـدم الأغـراض العسكرية. يتألف[٢٩] الخط الأول من الشرق من مستعمرات: محولا، وارجمان، ومسوءة، وبتسائل، وجلجال، وتومار، ويافيت، ونتيف هجدود، ونعران، ويطيف، وفيرد يريحو، وبيت هعرفا، وكاليا، والموج.

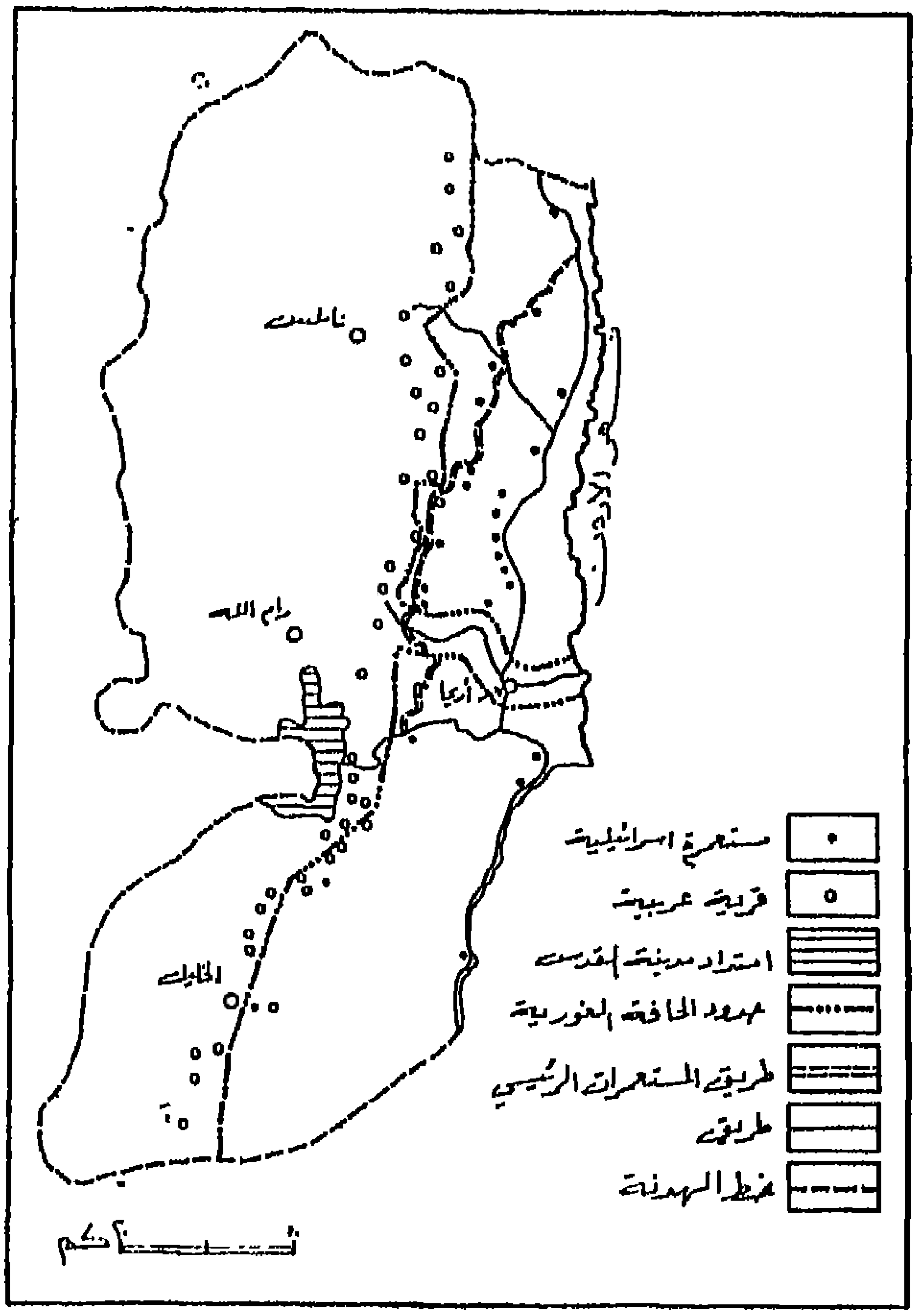
أمـا الخط الثـاني، إلى الغرب قليلاً، فيتألف من مستعمرات: روعي، وبقعوت، وحمرا، وميحـــورا، وجيتيت، ومعـاليه افـرايم، وكـوخـاف هشاحر، وريمونيم، ومعاليه مخماش، وكفار ادوميم، ومتسبيه يريحو، ومتسبي شاليم.

وحتى حزيران ١٩٧٧ كان قد أُقيم في غور الأردن ٢٥ مستعمرة (شكل ٢٣) هي:

١. كاليه	٦. قريات أربع		١٦. تقوع	٢١. جفعات ادوما
٢. ميحولا	٧ فصايل	١٢. جيتت	١٧. كوخاف هشاحر	٢٢. كاليه
٣. ارجمان	٨. متسبيه شاليم	١٣. ميخورا	١٨. روعي	٢٣. ريمونيم
٤. مسوءة	٩. يطاف (نعران)	١٤. معاليه ادوميم	١٩. معاليه افرايم	٢٤. تومر
٥. جلجال	١٠. حمرا	١٥. نتيف هجدود	٢٠. مفسام	٢٥ مسكويت



شكل ـ ٢٢ ـ الاستيطان في القدس وحولها. «عن جريس ١٩٨١»



شكل ـ ٢٣
المستعمرات الإسرائيلية في وادي الأردن حتى حزيران ١٩٧٧.
«عن هاريس ١٩٨٠»

ويقدر اليشع افرات[٣١] أن بإمكان غور الأردن أن يتكفل بما يتراوح بين ١٨ ـ ٢٥ مستعمرة.

وابتداءاً من عام ١٩٧٧ أي بعد استلام حزب الليكود للسلطة، فإن تغييرات أساسية[٣٢] قد حدثت على طبيعة الاستيطان اليهودي في الأغوار، وشمل ذلك إقامة المستعمرات في منطقة أريحا ذاتها وعلى مختلف مشارفها ضمن عملية تطويق محكمة للمدينة العربية، والتطور الأخر الهام هو إقامة المستعمرات إلى الشرق من الطريق الغوري العام، حيث اقتصر الاستيطان قبل ذلك إلى الغرب من هذا الطريق، مما أدى إلى مصادرة عدة آلاف من الدونمات والتي كانت مغلقة لأسباب أمنية بحجة مجاورتها لخط الحدود.

وبحسب تقرير الأمم المتحدة[٣٣]، فإن عدد مستعمرات الأغوار حتى عام ١٩٨٥ هو ٣٠ مستعمرة (ملحق رقم ١١) في حين أن عددها في الكتاب الإحصائي الإسرائيلي[٣٤] لعام ١٩٨٦ هو ١٧ مستعمرة فقط.

جـ . الجزء الشمالي من الضفة الغربية (جنين، نابلس، رام الله):

بدأت عمليات الاستيطان في منطقة نابلس متأخرة بالنسبة لبقية الضفة الغربية، لأسباب سياسية على الأرجح، وكانت أُولى المستعمرات اليهودية في المنطقة هي مستعمرات قدوميم، وايلون موريه، اللاتي تم إقامتهن دون موافقة الحكومة في عام ١٩٧٥.

ومنذ عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٤ أُقيم حوالي ٤٨ مستعمرة في هجمة استيطانية لاختراق المجتمعات العربية وتطويقها في هذه المنطقة، وحسب معطيات تقرير[٣٥] الأمين العام للأمم المتحدة (ملحق ١٢) فإن عدد المستعمرات في منطقة نابلس وجنين ورام الله قد بلغ ٥١ مستعمرة في حين يشير الكتاب الإحصائي الإسرائيلي[٣٦] أن عددها هو ٥٤ مستعمرة، كما أورد بن عامي[٣٧] العدد نفسه وهو ٥٤ مستعمرة.

د . الجزء الجنوبي من الضفة الغربية (الخليل وبيت لحم):

تركز الاستيطان الاستعماري اليهودي في منطقة غوش عتسيون بين بيت لحم والخليل وفي داخل مدينة الخليل، وأكبر المواقع الاستيطانية الاستعمارية هي مستعمرة قريات أربع.

تقدر مصادر الأمم المتحدة[٣٨] أن عدد المستعمرات اليهودية في الخليل وبيت لحم (ملحق ١٣) هو ٣٥ مستعمرة، وتقدرها المصادر الرسمية الإسرائيلية[٣٩] بحوالي ٣٢ مستعمرة وهو الرقم نفسه الذي أورده بن عامي[٤٠].

٥ ـ ٤ : توزع المستعمرات حسب المجالس الإقليمية اليهودية :

في ٢٠ اذار ١٩٧٩ وقع الحكم العسكري الإسرائيلي[٤١] الأمر رقم ٧١٣ القاضي بإنشاء مجالس إقليمية في الضفة الغربية خاصة بالمستوطنين اليهود. وقد أنشىء في البداية ثلاثة مجالس إقليمية ثم أُضيف إليها ثلاثة مجالس أخرى وأصبح عددها ستة مجالس وهي (شكل رقم ٢٤).

أ . غوش عتسيون، ويغطي منطقة بيت لحم وكان يضم ١٢ مستعمرة حتى ١٩٨٥/١٢/٣١[٤٢] وهي حسب بن عامي[٤٣]: ايل ديفيد، آلون تشيفوت، والعازر، وبيتار، وكرميه تسور وكفار عتسيون، ومجدال عوز، واسبر، ومعاليه عاموس، ونيئوت ادوميم، ونفي دانيئال، وروش تسوريم، وتيكواع، بالإضافة لنقطة ناحل هي جفعوت.

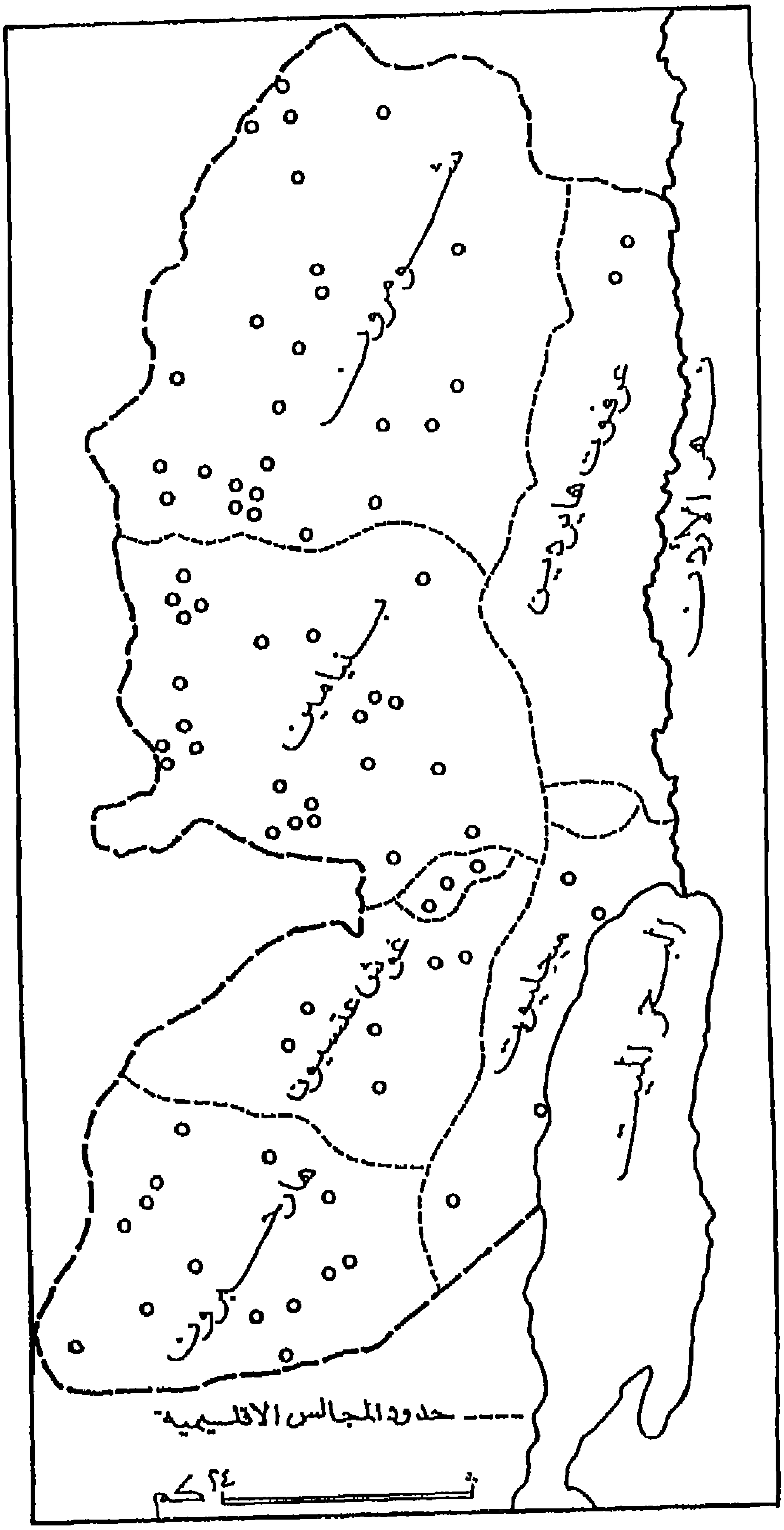
ب . هار حفرون (جبل الخليل) وكان يضم حتى ١٩٨٥/١٢/٣١ ١٠ مستعمرات وهي حسب بن عامي: ادوره، وبيت حجاي، وكرمل، وليفنه، وماعون، ومعاليه حفير، وبيت ياتير، وسوسيا، وعومريم، وعتنئيل، وتيلم.
بالإضافة للنقاط الاستيطانية (ناحل) اشكولون، نيجهوت، ينطيع، ادوميم.

جـ . مغيلوت: شمال غرب البحر الميت وكان يضم حتى ١٩٨٥/١٢/٣١، ٤ مستعمرات هي: كاليا، والموج، ومتسبيه شاليم.

د . متيه بن يامين (رام الله): حتى ١٩٨٥/١٢/٣١ كان يضم ٢٥ مستعمرة هي، حسب بن عامي:
افير يعقوب، وادام، وبيت أيل، وبيت أل ب، وبيت حورون، ومفو حورون، ودوليف، وحدشا، وكوخاف هشاحر، وكفار ادوميم، ومخماش، ومعاليه ليفونا، ومتسبيه يريحو، ومتتياهو، ونيلي، وعطرات، وعنتوت، وعفرا، وبسجوت، وريمونيم، وشيلاه، وعالي ونحلئيل.

هـ . عرفوت هايردين: نهر الأردن (منطقة الغور) وكان يضم حتى ١٩٨٥/١٢/٣١، ١٧ مستعمرة.

و . شومرون: نابلس، جنين، طولكرم: كان يضم حتى ١٩٨٥/١٢/٣١، ٢٩ مستعمرة هي: ايلون موريه، والفي منشه، وبركان، وجنيم، وبرخا، وحومش، وحنانيت، وحرمش، ويوعزار، ويتسهار، وياكير، وكديم، ومفودتان، ومعاليه شومرون، وسلعيت، وعيناف، وقدوميم،



شكل - ٢٤ - توزيع المستعمرات حسب المجالس الإقليمية.

ونـطفيم، وكرنية شومرون، وريحان، وشانور، وشفي شومرون، وشعارى تكفا، وشيكد، ونفي تسوف★، وتل حاييم، وتفوح، وفدول، واورانيت، والكنه جـ، بالإضافة لنقاط استيطانية عيريت وجيتت.

٥ ـ ٥ توجه الاستيطان:

بتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة نطاقات طولية من الشمال إلى الجنوب بحيث تقسم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام: المنطقة الشرقية (الغور) المنطقة الوسطى (المرتفعات الوسطى) المنطقة الغربية (المنطقة المحاذية لخط الهدنة لعام ١٩٤٨) وتوزيع المربعات التي سبق ذكرها على هذه النطاقات يتبين الحقائق التالية:

- نصيب المربع الواحد والذي يمثل ٧١,٤ كم٢ من المستعمرات في الأغوار هو ١,٥ مستعمرة بينما يبلغ نصيب المربع الواحد في المرتفعات الوسطى ١,٢ مستعمرة، و ١,٤ مستعمرة في المنطقة المحاذية لخط الهدنة عام ١٩٤٨.

- يشغل الاستيطان ٨٤٪ من جملة المربعات الممثلة للأغوار بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٧٣٪ في المنطقة المحاذية لخط الهدنة و ٧١٪ في المنطقة الوسطى من الضفة الغربية.

- استحوذت المنطقة الوسطى على أعلى نسبة من المستعمرات، (٤٦٪) مقابل (٢٤٪) للغور و (٣٠٪) للمنطقة المحاذية.

- يبدو من الشكل ١٥ أن المنطقة المحاذية لخط الهدنة ١٩٤٨ تمثل أكثر المناطق تركيزاً في عدد المستعمـرات إذ أن متـوسط عدد المستعمـرات المقامة في كل مربع يتواجد به استيطان هو (١,٨٩) مستعمرة مقابل (١,٨١) مستعمرة في الغور و(١,٧٥) مستعمرة في المنطقة الوسطى.

★ نفي تسوف: أوردها بن عامي على أنها من مستعمرات شومرون، والواقع أنها من مستعمرات بن يامين رغم أنه لم يذكرها ضمن مستعمرات بن يامين.

كما لم يذكر بن عامي عدداً من المجالس المحلية اليهودية في الضفة مثل معاليه ادوميم، كريات اربع، معاليه افرايم، الكانا، ارئيل.

٥ ـ ٦: توزع المستعمرات حسب الحجم:

تتباين التقديرات الإسرائيلية حول عدد المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية. ويعود سبب التباين إلى الغاية من نشرها أو الجهة التي تنشرها، من ذلك أن اتفاق الوحدة الائتلافية لعام ١٩٨٤ قد نص على إقامة ست مستعمرات عام ١٩٨٥ إلّا أنه لم تقم إلا مستعمرة واحدة خلال تلك السنة[٤٤].

حتى عام ١٩٨٣ كان قد أُقيم في الضفة الغربية ١٠٨ مستعمرات يهودية[٤٥]. وبتقدير اليشع افرات[٤٦]، إن عددها كان حتى أيار ١٩٨٤ ١١٢ مستعمرة. في حين يرى بن عامي[٤٧] أن العدد كان حتى نهاية ١٩٨٥ ٨٧ مستعمرة ما عدا الأغوار، وبحسب الكتاب الإحصائي الإسرائيلي[٤٨] فإن عدد المستعمرات هو ٩٧ مستعمرة حتى تاريخ ١٩٨٥/١٢/٣١ (باستثناء القدس) وبحسب معطيات داني روبنشتاين[٤٩] بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٤ فإنه يفيد بأن العدد الرسمي للمستعمرات في الضفـة الغـربية (يهـوذا والسامرة وغور الأردن) هو ١١٨ مستعمرة مع أن السلطات الإسرائيلية، والأعلام الإسرائيلي، لا يأخذ في الحسبان ثلاث مستعمرات تقع في المنطقة الحرام في اللطرون، وهي مستعمرات كفار روث، نيفو موديعين، شيلات، وقد أشرفت على تأسيسها دائرة الاستيطان الزراعي التابعة للوكالة اليهودية، وهذه الدائرة مسؤولة عن الاستيطان داخل الخط الأخضر[٥٠] في حين أن الإشراف على المستعمرات خارج الخط الأخضر هو من مسؤولية قسم الاستيطان الزراعي التابع للمنظمة الصهيونية والذي أنشىء في أعقاب حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧[٥١].

وبرغم ما سبق فإن عدد المستعمرات وحده لا يعطي فكرة واضحة عن حجم الاستيطان، إذ أن هناك عدد من نقاط الاستيطان لم يتم تأهيلها بالسكان على الرغم من انقضاء ٤-٦ سنوات على إقامتها[٥٢] مما يستوجب التحدث عن توزيع المستعمرات حسب الحجم، حتى عام ١٩٨٥ فقد كانت كما يلي[٥٣]:

عدد الأشخاص	عدد المستعمرات	النسبة المئوية للمستعمرات
أقل من ١٠٠ شخص	٢٧ مستعمرة	٢٦٪
١٠١ ـ ٢٠٠ شخص	٣٩ مستعمرة	٣٧,٥٪
٢٠١ ـ ٣٠٠ شخص	١٤ مستعمرة	١٣,٥٪
٣٠١ ـ ٤٠٠ شخص	٠٦ مستعمرات	٠٥٪

٤٠١ ـ ٥٠٠ شخص	٠٣ مستعمرات	٠٣٪
٥٠١ ـ ١٠٠٠ شخص	٠٤ مستعمرات	٠٤٪
١٠٠١ ـ ٢٠٠٠ شخص	٠٦ مستعمرات	٠٥٪
٢٠٠١ ـ ٥٠٠٠ شخص	٠٤ مستعمرات	٠٤٪
أكثر من ٥٠٠٠ شخص	٠١ مستعمرة	٠١٪

جدول رقم ١٣ Benvensiti 1986

توزيع المستعمرات حسب الحجم حتى عام ١٩٨٥.

٥ ـ ٧: توزع المستعمرات حسب الشكل:

تخطط السلطات الاستيطانية الصهيونية لتجميع المستعمرات في كتل استيطانية يصل عددها إلى ٢٢ كتلة استيطانية، تضم كل كتلة مجموعة من المستعمرات، وفيما يلي الكتل الاستيطانية والمستعمرات(٥٣).

- ريحان: مي عامي، مي عامي ب، بيركو، ريحان، ريحان ب، ريحان جـ، دوتان.
- شمالي السامرة: ماجن شأوى، تل دوثان، زافون، زافون ب، ماتار، ملكي شوعه.
- الكتلة الغربية(٥٥): غرب أ، غرب ب، غرب جـ، غرب د.
- شفي شومرون: سانور، معاليه نهال، معاليه نهال أ، تسفي شومرون، تسفي شومرون أ.
- سلعيت: سلعيت، تسورنتان.
- قدوميم: قدوميم، قدوميم ب، قدوميم جـ، قدوميم د.
- تيرتسا: تيرتسا أ، تيرتسا ب، تيرتسا جـ، تيرتسا د.
- ايلون موريه: ايلون موريه، ايلون موريه أ، ايلون موريه ب، ايلون موريه جـ .
- قرني شمرون: قرني شمرون، قرني شمرون أ، ب، جـ، د، هـ.
- ارئيل: ارئيل، ارئيل ب، القنا، القنا ب، تبوح.
- شيلو: شيلو ب، جـ، د، ميفو شيلو، ميفو شيلو ب.
- وادي الأردن: ميحولا، ميحولا ب، ميحولا د، روعي، روعي جـ، د، بيقعوت، حمرا، ارغمان، ميخورا، مسوحه، جيتت، معاليه افرايم، يافيت، بتصائيل، تومر، جلجال، نتيف

هجدود، نعران، يطاف، نعيمه، نعيمه أ، ب، جـ، الموج، الموجب ب، يريحو ب.

ــ بيت ايل: بيت ايل، بيت ايل ب، عفرا، كوخاف هشاحر، مونيم، مونيم ب.

ــ معاليه ادوميم: معاليه ادوميم (عين شيمش)، معاليه ادوميم ب، جـ، د، ميشور ادوميم، متسبيه يريحو، معاليه مخماش.

ــ جفعوت: جفعوت، متسبيه جفعوت، جفعوت ب، جـ، بيت حورون.

ــ موديعيم: ميفو موديعيم، شيلات، كفار روث، ميفو حورون، متتياهو، متتياهو ب.

ــ غوش عتسيون: هارجيلو، تقوع، تقوع أ، افرات، اليعازر، ميجدال عوز، روش تسوريم، الون تشيفوت، كفار عتسيون، عتسيون ب، محياليم، ميغاروين.

ــ صحراء يهوذا: عاموس، زيف.

ــ شمال البحر الميت: كاليا، هور كانيا، متسبيه شاليم.

ــ ياتير: ماعون. كارميل، سوسيا، ياتير، ياتير ب، جـ، د، لوفتير تير.

ــ جبل الخليل: اميتسيا، لاهاف، كرميم، تيارث حوريش، شيكيف، ادورايم، عيتون، شيكيف جـ، د، رافي.

٥ ـ ٨ : ظاهرة التركز:

تم تعيين المركز المتوسط Mean Center لمعرفة أين تميل ظاهرة تركز المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، وقد اعتمدت مراكز المربعات سالفة الذكر وعدد المستعمرات الموجودة في كل مربع، وحسبت إحداثيات مركز كل مربع وطبقت على البيانات المستخرجة هذه المعادلة[٥٦]:

$$Xc = \frac{\sum (Xipi)}{\sum pi} \text{ and } \bar{y}c = \frac{\sum (yipi)}{\sum pi}$$

حيث أن:

$\bar{X}c$ = متوسط الإحداثيات السينية لمراكز المربعات.

$\bar{y}c$ = متوسط الإحداثيات الصادية لمراكز المربعات.

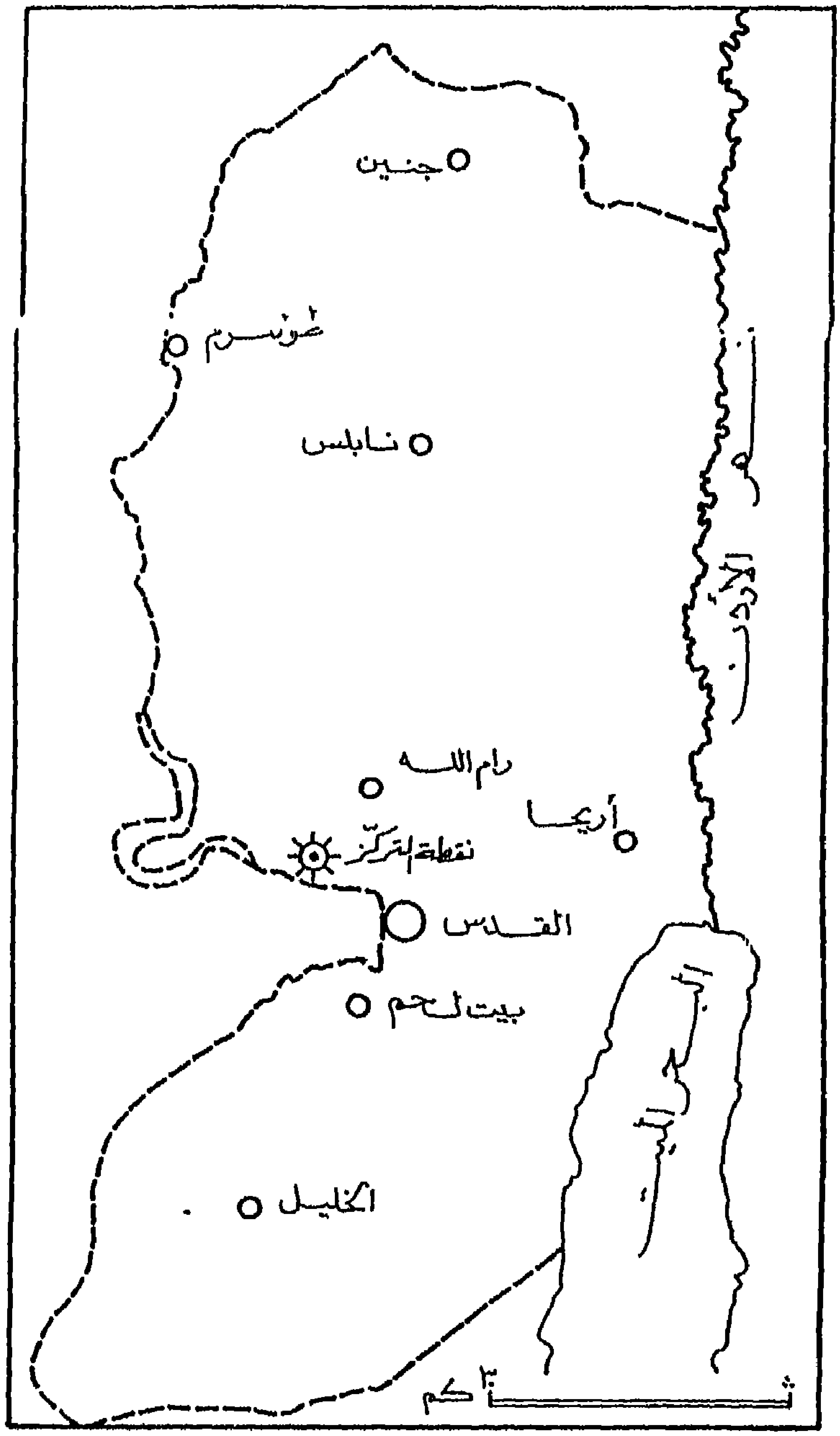
Xi = الإحداثي السيني لمركز المربع.

yi = الاحداثي الصادي لمركز المربع.

pi = عدد المستعمرات في المربع.

وبما أن عدد المستعمرات (تقريباً) هو ١٢٢ مستعمرة، فإن نتيجة X هي ٢ , ٤ ونتيجة Y هي

٨,٧ أي أن الاستيطان يتركز في نقطة تميل قليلاً إلى الغرب من شمال مدينة القدس (شكل رقم ٢٥).



شكل - ٢٥ - موقع نقطة تركز الاستيطان الإسرائيلي.

٥ ـ ٩: توزع المستعمرات حسب الاتجاه/ الامتداد:

ـ قرينة التجاور Nearest neighbour analysis

استخدمت هذه القرينة لمعرفة نمط انتشار الظاهرة الجغرافية، هل هي متجمعة أم عشوائية أم منتظمة وقد استخدمت المعادلة التالية:

$$Rn = 2\bar{d}\sqrt{\frac{N}{A}}$$

حيث أن:

Rn = قرينة التجاور.

d = متوسط المسافة.

n = عدد المستعمرات.

A = مساحة المنطقة.

فإذا كانت النتيجة صفراً فهي تميل إلى التجمع، وإذا كانت واحد صحيح فهو عشوائية، وإذا كانت ٢,١٥ فهي منتظمة.

ولما كان عدد المستعمرات في الضفة الغربية هو ١٢٢ مستعمرة، ومساحة المنطقة (الضفة الغربية) هو ٥٥٠٥ كم٢ فإن النتيجة هي ١,٠٣٣ أي أن ظاهرة توزع المستعمرات تميل للعشوائية، وقد كانت النتيجة لمحافظة نابلس ١,٠٥ وللقدس ١,١٥ وللخليل ٠,٩٤.

ـ النمط العام لانتشار المستعمرات:

يتضح مما سبق أن الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية يتخذ طابعاً عشوائياً لا ينتظم وفق نمط محدد، ويعود سبب ذلك إلى تعدد خطط الاستيطان الصهيوني واتساق أهدافه، وذلك بالسيطرة على معظم الأراضي العربية في الضفة باستخدام ذرائع شتى.

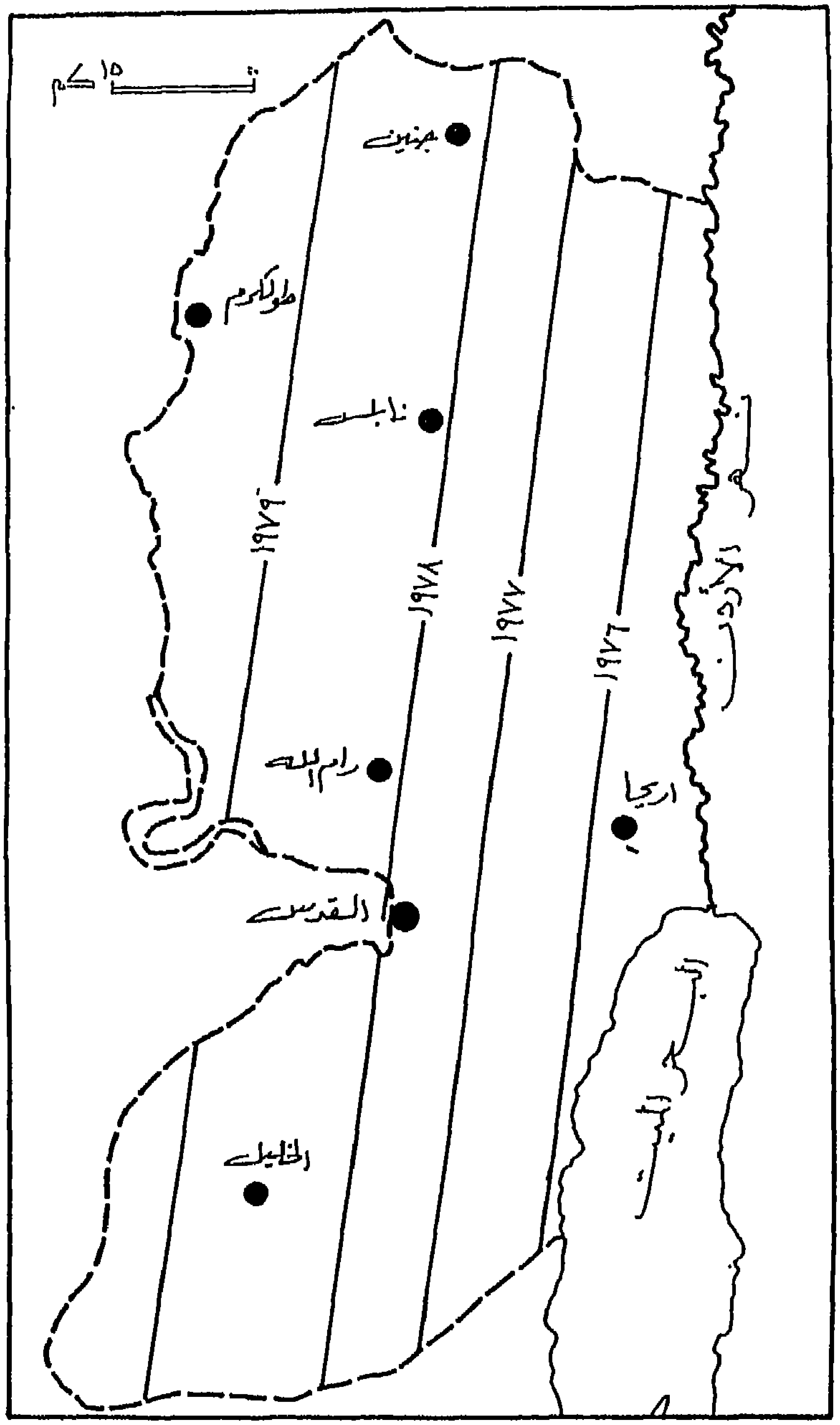
ويؤكد ذلك عدم ظهور نسق واضح لكثافة الاستيطان في الضفة الغربية عند تطبيق نموذجي سطح الانحدار من الدرجة الأولى والثانية، ولا يعني ذلك أن السلطات الإسرائيلية تقوم بنشر مستعمراتها وفق أهداف آنية. وإنما يدل على وجود عدة جهات تجتهد في كيفية نشر الاستيطان، فمن خلال تضارب أنماط توزع المستعمرات بموجب هذه الخطط فإن المستعمرات اليهودية تبدو وكأنها موزعة عشوائياً. لكن الحقيقة غير ذلك «كما بدا في الفصول السابقة» حيث لجأت السلطات

الإسرائيلية إلى نشر مستعمراتها في البداية حول القدس والخليل وعلى طول نهر الأردن، ثم تراجعت لتضع حداً فاصلاً بين ما أُحتل عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ . ثم لجأت إلى تركيز الاستيطان حول المدن الرئيسية في الضفة.

لذلك يظهر نمط واضح لامتداد بناء المستعمرات اليهودية حسب سنة الإنشاء في فترة حكم حزب العمل (١٩٦٧- ١٩٧٧) إذ يشير (الشكل ٢٦) إلى أن الاستيطان بدأ في المناطق الجنوبية من الضفة الغربية وامتد نحو الشمال، ويفسر هذا النمط حوالي ١١٪ من التباين القائم بين سنوات إقامة المستعمرات اليهودية بمستوى ثقة قدرة ٩٥٪، وذلك بموجب نتائج سطح الانحدار من الدرجة الأولى. ولعل السبب في ذلك عائد إلى أن أقدم المستعمرات في الضفة الغربية هي التي أُقيمت قرب مدينة الخليل والقدس ثم انتشرت فيما بعد على طول نهر الأردن، أي في منطقة الغور ويلاحظ قلة المستعمرات اليهودية في الجهة الغربية من الضفة في تلك الفترة، ونظراً لكون ساحل البحر الميت منطقة غير جاذبة للسكان بسبب جدب الأرض وقساوة المناخ، وقلة المياه، بالإضافة إلى كون البحر الميت خطاً دفاعياً يغني عن إقامة المستعمرات الدفاعية على ساحله، كما أن حدود الضفة الغربية على البحر الميت تمثل حوالي $\frac{١}{٣}$ طول الحدود الشرقية للضفة الغربية، لذلك ظهر هذا النمط في تلك الحقبة التاريخية من الاحتلال الإسرائيلي للضفة عاكساً الأطماع الصهيونية في مدينة القدس في الدرجة الأولى والأحقاد الصهيونية المدفونة على منطقة الخليل، وإقامة المستعمرات العسكرية على طول نهر الأردن.

وعند رفع درجة سطح الانحدار إلى الدرجة الثانية لم يطرأ أي تغيير يذكر على نسبة التباين المفسر، ويعود ذلك إلى تعدد المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية وتضاربها بحيث لا يمكن الجزم بأن هذا العامل (الأمني) هو السبب الرئيسي في إنشاء المستعمرات، إذ توجد عدة عوامل رئيسية ساعدت على إقامة المستعمرات الإسرائيلية، ونظراً لتغير مواقع هذه العوامل الرئيسية وعدم انتظامها لم يظهر نمط واضح لبناء المستعمرات الإسرائيلية، في تلك الفترة وفق هذا النموذج.

ويبدو أن تضارب الخطط الاستيطانية وعدم انتظامها كانا أكثر وضوحاً في فترة حكم حزب الليكود، حيث لم يظهر أي نمط لانتشار بناء المستعمرات حسب السنة وفق سطح الانحدار من الدرجة الأولى، وعند رفع درجة سطح الانحدار إلى الدرجة الثانية بقي النمط مشوشاً لتدني قيمة التباين المفسر ٥٪ بمعنوية قدرها ٩٥٪ وهذا يؤكد تمادي بعض الجماعات المتطرفة في إقامة المستعمرات حيثما شاءت ويضاف إليها بعض الجهات الرسمية التي تمولها الحكومة الإسرائيلية.



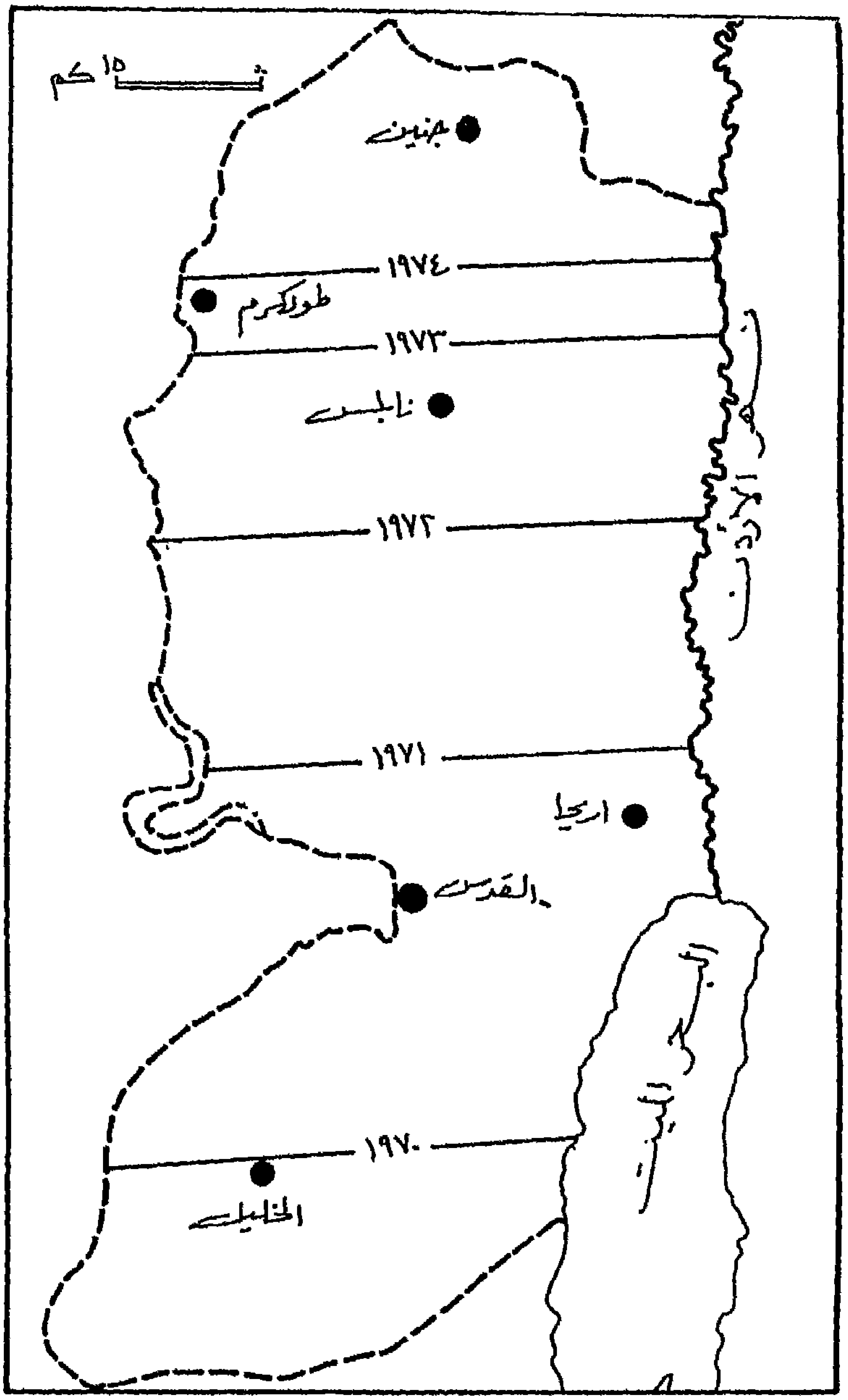
شكل ـ ٢٦ ـ سطح انحدار من الدرجة الأولى يبين النمط العام لبناء المستعمرات حسب السنة .

فكمـا بدا واضحـاً في الفصـول السـابقة، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اتبعت عدة خطط استيطانية هدفت من خلالهـا تقـطيع أوصـال الضفة الغربية وعمل خلخلة في الكثافة السكانية العربية. وحالت دون امتداد أقاليم سكانية عربية وذلك بإنشاء خطوط مواصلات رئيسية تقطع الضفة الغربية شمالاً، جنوباً، شرقاً غرباً.

أمـا بالنسبة للنمط العام لسنوات إقامة المستعمرات اليهودية للفترة الممتدة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٥ فإنه يتخذ شكلاً يُعد محصلة لخطط الكيان الصهيوني إبّان فترة حكم حزب العمل وفترة حكم حزب الليكود (شكل رقم ٢٧)، حيث يتضح من نتائج سطح الانحدار من الدرجة الأولى أن الاستيطان بدأ بشكل عام في الشرق وامتد نحو الجهات الغربية من الضفة الغربية. وهذا يؤكد عدة حقائق حول الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية منها أن حزب العمل، حسب خطة آلون قد بدأ بإقامة خط من المستعمرات العسكرية على طول نهر الأردن، ثم تلا ذلك تكثيف الاستيطان حول القـدس والخليل. أما الليكود فقد لجأ إلى بناء مستعمرات على طول الضفة الغربية وفق مخططات دروبلس وأقام أيضاً مستعمرات تمتد على خطوط تمتد من الشرق والغرب وفق خطة شارون. لذلك ظهر هذا النمط العام يشير إلى المحصلة العامة للاستيطان الإسرائيلي مفسراً ٧٪ فقط من التباين العام بمستوى قدره ٩٩٪.

وعند رفع سطح الانحدار إلى الدرجة الثانية لم يطرأ تغيير يذكر على نسبة التفسير مما يؤكد مرة أخرى الانتشار العشوائي للاستيطان الإسرائيلي ويمليه توزع عشوائي لنقاط جذب موزعة على جميع أنحاء الضفة الغربية قد تكون نقاطاً استراتيجية أو مواقع أثرية أولها طابع ديني.. إلخ.

مما سبق نستنتج أن الاستيطان الإسرائيلي قد بدأ بشكل عام في الجهات الشرقية من الضفة الغربية وامتد إلى الجهات الغربية، أما فترة حكم حزب العمل فإنه انتشر من الجنوب إلى الشمال، ولم يظهـر نمط واضـح إبّـان فتـرة حزب الليكـود، إلاّ أن تدني نسبـة التبـاين المفسـر لانتشار المستعمـرات الإسـرائيلية يشير إلى عدم انتظام إقامة المستعمرات الإسرائيلية وفق خطة واحدة محددة الأهداف، وإنما هناك عدة خطط لعدة أهداف مرحلية تلتقي عند هدف واحد هو تهويد الضفة الغربية.



شكل ـ ٢٧ ـ سطح انحدار من الدرجة الأولى لسنة إنشاء المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية إبّان حكم حزب العمل (١٩٦٧-١٩٧٧).

الهوامش والمراجع

(١) Abu Ayyash, A.. Israeli Regional planning policy in the occupied Territories, Palestine Studies, Vol .5 No. 3-4 1986 pp 83-103.

(٢) لمزيد من المعلومات عن نظرية الموقع راجع د. محمد علي الفرا، مناهج البحث في الجغرافيا، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٨ ص٣٠٩.

(٣) حسن عبدالقادر صالح: سكان فلسطين، مرجع سابق ص١٧٧.

(٤) كمال عبد الفتاح: مرجع سابق ص٤٠.

(٥) مهدي عبدالهادي: المسألة الفلسطينية، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥ ص٤٣٧.

(٦) أحمد خليفة: سياسة إسرائيل في المناطق المحتلة، شؤون فلسطينية، العدد ١ اذار ١٩٧١ ص٨١.

(٧) إلياس شوفاني: مشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧ - ١٩٧٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٤٦، بيروت ١٩٧٨ ص١٩٩.

(٨) خالد عايد، مرجع سابق ص ١٤.

(٩) كمال عبدالفتاح، مرجع سابق ص ٤١.

(١٠) عبدالرحمن أبو عرفة: الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١ ص٢٤١.

(١١) حسن عبدالقادر صالح: سكان فلسطين، مرجع سابق ص ١٧٨.

(١٢) عبدالرحمن أبو عرفة: الاستيطان، مرجع سابق ص ٢٤٢.

(١٣) خالد عايد، مرجع سابق ص١٥.

(١٤) حسن عبد القادر صالح: سكان فلسطين، مرجع سابق ص ١٧٨.

(١٥) Benvenisti' 1984 op cit., p 52

(١٦) كمال عبدالفتاح: مرجع سابق ص ٤٢.

وانظر أيضاً: Abu - Lughod, J. : Israeli Settlements in occupied Arab Lands: Conquest to Colony, Palestine Studies, Vol. 6 winter 1982 No 2. P. 37.

(١٧) حسن عبدالقادر صالح: سكان فلسطين، مرجع سابق ص ١٨١.

(١٨) دار الجليل: الاستيطان في الضفة الغربية والقطاع، مرجع سابق ص ١١.

(١٩) نظام بركات مرجع سابق ص ١٢٤.

(٢٠) حسن عبدالقادر صالح: سكان فلسطين، مرجع سابق ص ١٧٤.

(٢١) Abu - Ayyash, A, op. cit., p 87

(٢٢) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق مجلد ١ ص ١١٦٩.

(٢٣) الأمم المتحدة ١٩٨٤، مرجع سابق ص ١٩ - ٢٠.

(٢٤) الأمم المتحدة: المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس)، طبيعتها، والهدف منها، دراسة أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبتوجيه منها، نيويورك ١٩٨٢ ص٢٨.

(٢٥) رفعت محمد سيد أحمد: موقف الأمم المتحدة من المستوطنات الإسرائيلية خلال حقبة السبعينات، شؤون فلسطينية العدد ١٥٨/١٥٩ أيار، حزيران ١٩٨٦ ص٦٩.

(٢٦) سمير جريس: القدس، مرجع سابق ص ١٣٣-١٤٠.

وانظر أيضاً: روحي الخطيب: الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس بين ١٩٦٥- ١٩٧٥ شؤون فلسطينية العدد ٤١/٤٢ كانون ثاني شباط ١٩٧٥ الصفحات ٩٥-١١٨.

وأيضاً: عبدالوهاب عثمان: أضواء على مدينة القدس، أرشيف دار الجليل تقرير رقم ٣٢٦٥ تاريخ ١٩٨٨/٥/٢١.

(٢٧) الأمم المتحدة ١٩٨٤ مرجع سابق الصفحات ٧٣ - ٧٩.

ويحسب تقرير دار الجليل رقم ٣٣٠٨ ص ١٤ فإن عدد المستعمرات في حدود مدينة القدس حتى عام ١٩٨٥ هو ٢٠ مستعمرة.

(٢٨) نظام بركات، مرجع سابق ص ١٥٥.

(٢٩) نذير جزماتي: مخططات تهويد غور الأردن، الأرض، مرجع سابق العدد الحادي عشر آب ١٩٨٧ ص١١.

(٣٠) Harris, op. cit., p. 106

(٣١) الأمم المتحدة: ١٩٨٤، مرجع سابق ص ١٩.

(٣٢) عبدالرحمن أبو عرفة: وادي الأردن، مرجع سابق ص ٨١، ٨٢.

(٣٣) الأمم المتحدة ١٩٨٤، مرجع سابق ص ١٩.

(٣٤) Central Bureau of Statistics, op. cit: p 52

(٣٥) الأمم المتحدة ١٩٨٤ مرجع سابق ص ٧٣ - ٧٩.

(٣٦) المرجع ٣٤ أعلاه.

(٣٧) اورئيل بن عامي، مرجع سابق ص ٣٤ - ٣٥.

(٣٨) المرجع ٢٧ أعلاه.

(٣٩) المرجع ٣٤ أعلاه.

(٤٠) المرجع ٣٧ أعلاه.

(٤١) خالد عايد، مرجع سابق ص٨٢.

(٤٢) Central Bureau of Statistics . op . cit : p 52

(٤٣) المرجع ٣٧ أعلاه.

(٤٤) دار الجليل، تقرير الأرض المحتلة، مرجع سابق ص ٢٦٣ .

(٤٥) سمير جبور، مرجع سابق ص ٧٦.

(٤٦) هآرتس ٢٤/٥/١٩٨٤، عن الأرض العدد الثامن عشر ٧/٦/٨٤ ص ٩٤٦.

(٤٧) اورئيل بن عامي / مرجع سابق ص ٣٤ .

(٤٨) Central Bureau of Statistics , 1986 op . cit . p 52

(٤٩) ملحق دافار ١٤/١١/١٩٨٦، عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثالثة عشرة العدد ١٢، كانون أول ١٩٨٦ بيروت ص٩٣٧.

(٥٠) مها بسطامي (إعداد): المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرون ١٩٧٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٥١ بيروت ١٩٧٨ ص ٥٣-٥٤ .

(٥١) المرجع نفسه ٥٨ .

(٥٢) المرجع نفسه ص ١١٠ .

(٥٣) Benvensiti 1986 , op . cit , p 47

(٥٤) Matar, I.: Israeli Settlements in the West Bank and Gaza strip, palestine studies, Vol.6, No.1 - Autumn 1981 pp 94-110

(٥٥) ترد أحياناً باسم كتلة معراف، وهي تعني غرب في اللغة العبرية، انظر في ذلك خالد عايد، مرجع سابق الصفحات ٨٧، ٨٨، ٨٩.

الفصل السادس

نظام الاستيطان الصهيونـــي

٦ ـ ١ مقدمـــة .

٦ ـ ٢ أنماط الاستيطان .

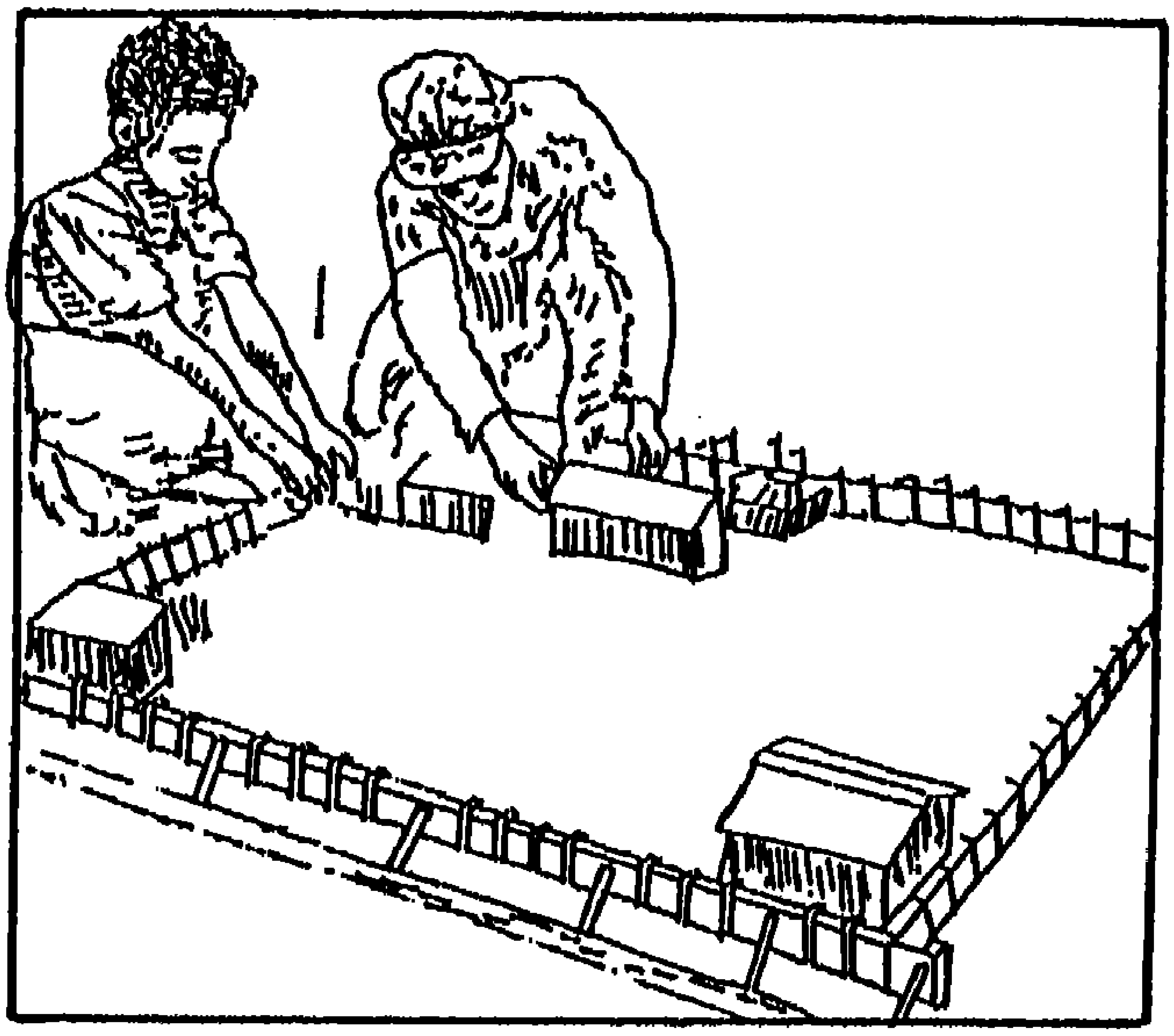
٦ ـ ٣ التركيب الداخلي للمستعمرات .

٦ ـ ١ مقدمة:

تطلب وضـــع إسـرائيل الجغـرافي أن تصبـح الأمكنـة الخـالية على الحـدود سلسلة من المستعمـرات القوية وبمثابة الحصن القوي لوقف أي هجوم زاحف على إسرائيل لحين وصول الإمدادات العسكرية الأولية. وقد وقفت المستعمرات اليهودية عائقاً في وجه القوات العربية إبّان الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨) الأمر الذي دفع قائد جيش الإنقاذ (فوزي القاوقجي) لاتباع منهج عمل أساسه استدراج القوات الصهيونية خارج المستعمرات[١]، لا بل أن معظم القوات العربية التي دخلت فلسطين عام ١٩٤٨ قد انشغلت عن هدفها الأساسي بإنقاذ فلسطين وراحت تتصدى للمستعمرات فتحتل بعضها وتحاصر بعضها الأخر، وهو ما أدى إلى انشغال هذه القوات بعمليات صغيرة متفـرقة امتصت الجهد والوقت بلا طائل[٢]، ذلك أن مستعمرات الحدود كانت موضوعة وفق أُسس عسكرية لأنها قبل كل شيء ثكنات عسكرية[٣] ضمن منظومة مستعمرات الدفاع الإقليمي الأمـامية التي تنتشـر أمـام محاور الاختراق. ولم يعد هناك بضعة مواقع تحيط بجدار المستعمرة وإنما سلسلة من المواقع التي يخططها قادة الجيش الإسرائيلي المسؤولون عن القطاع ويقوم ببنائها رجال حرفيون، ويتولى سكان المستعمرات سد الفراغات بين المستعمرة والأخرى، وعلى هؤلاء السكان حراسة المرافق الحيوية في المنطقة مثل المحاور والجسور.. إلخ[٤].

كانت المستعمرات مبنية من الأكواخ إلّا أنه جرى استبدال الأكواخ في جميع القرى القائمة على طول الحدود السورية والأردنية والمصرية بأبنية مشيدة وفقاً لحاجات الأمن الصحيح[٥]، وقد أثّر النشاط الحربي ضد المستعمرات على تعيين مواقع المستعمرات الجديدة، واقتضى ذلك بناء الملاجىء والأسـوار الواقية[٦] التي كان من مهمتها مواجهة الهجمات الليلة، إذ وقفت الأسوار الخشبية والجدران الحجرية حاجزاً في وجه الرصاص إلّا أنه تم استبدال الخشب بالصفيح المتموج للحد من تأثير الرصاص الحارق على الخشب، وتحول الأسيجة ذات الأسطح المزدوجة الماثلة دون اقتراب رماة القنابل اليدوية، وركبت على البرج كشافات ضوئية وفانوس إشارة لطلب النجدة، وفي الماضي لم يوفر السور والبرج سوى قدر ضئيل من الحماية، فكانت الساحة المزدحمة داخل الأسوار (٣٥×٣٥ متراً) قابلة للاشتعال كثيراً[٧] (شكل ٢٨) وحالياً، لم يعهد لمستعمرات الضفة

الغربية بدور أمني ازاء الخارج فيما يعرف بالأمن الأساسي[٨]، بل وفي أقصى الحالات ازاء الداخل (الأمن الجاري)[٩] فقط، وحتى الآن زادت هذه المستعمرات وطأة العبء على قوات الأمن لأنها كانت بحاجة إلى حماية حتى عندما أُلحقت بمعسكرات الجيش خاصة وأن سكانها كانوا يغادرونها إلى العمل اليومي خارجها.



شكل ـ ٢٨ ـ نموذج يُبيِّن السور والساحة الداخلية لإحدى المستعمرات.

٦ ـ ٢ : أنماط الاستيطان :

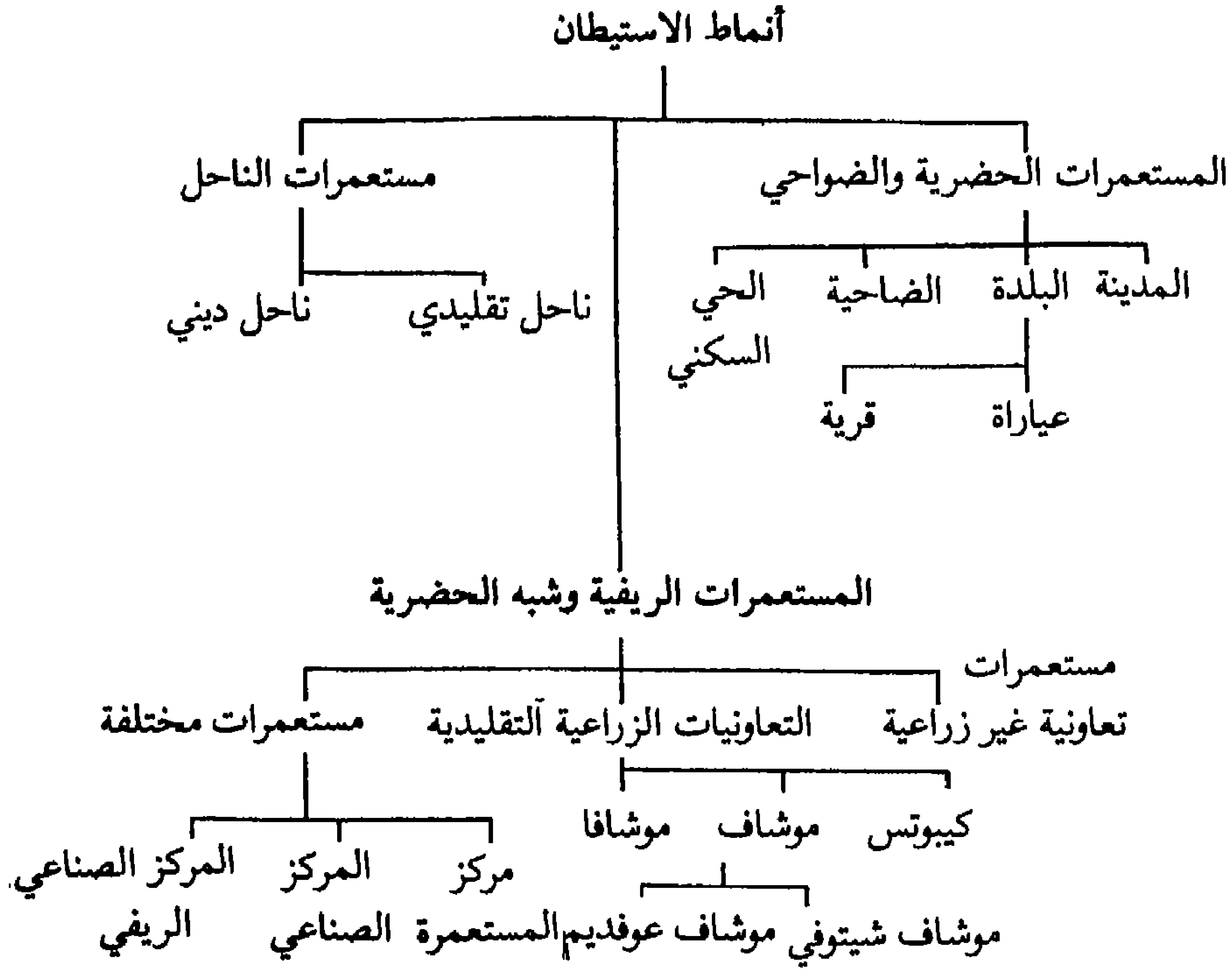
يمكن تصنيف المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية إلى ثلاث أنماط[١٠] هي :

أ: المستعمرات الحضرية والضواحي .

ب: المستعمرات الريفية وشبه الحضرية .

جـ: مستعمرات الناحل .

ويبين (الشكل ٢٩) الأنماط الرئيسية للمستعمرات وتفرعاتها .



شكل ـ ٢٩ ـ أنماط المستعمرات اليهودية

وفيما يلي عرض لهذه الأنماط من المستعمرات :

أ . المستعمرات الحضرية والضواحي وتشمل الأنماط التالية :

١ . المدينة عير fr

وهي عبارة عن مجتمع مديني متماسك، تعمل كمركز إقليمي وصناعي وثقافي ومركز رئيسي للخدمات، يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٠ آلاف عائلة، تغطي ما مساحته ٧ آلاف ـ ١٥ ألف دونم يوجد في الضفة الغربية مدينة يهودية واحدة[١١] من هذا النمط هي ارئيل في محافظة نابلس .

٢ . أ . عياراه Ayara

بلدة تخدم منطقة زراعية حولها.

يوجد في الضفة الغربية سبع مستعمرات من هذا النمط خمس منها في محافظة القدس هي معاليه ادوميم على أراضي أبو ديس والعيزرية، جفعات زئيف على أراضي الجيب في رام الله، بيت أيل ب على أراضي بتين في رام الله، حلميش على أراضي النبي صالح في رام الله، وافرات على أراضي الخضر في بيت لحم، وبينما تخلو محافظة الخليل من هذا النوع من المستعمرات، يوجد اثنتان منها في محافظة نابلس وهما معاليه افرايم على أراضي مجدل بني فاضل، وشكيد على أراضي يعْبد.

ب . القرية Kirya

مستعمرة على هيئة مركز مديني يسكنها ٣ ـ ٥ آلاف عائلة (١٢ ألف إلى ٢٠ ألف نسبمة) من المستوطنين. تقدم الخدمات الثانوية لمستعمرات المنطقة وهي ذات كثافة بناء منخفضة تتراوح مساحتها المخططة بين ٢٥٠٠ـ ٥٠٠٠ دونم.

تختلف القـرية عن البلدة في أن القـرية ليست زراعية النمط بل تخـدم أهـدافـاً إدارية أو عسكرية[١٢]، يوجد مستعمرة واحدة من هذا النوع في الضفة الغربية وهي كريات أربع في الخليل.

٣ . الضاحية: توشفاة Toshava

ضاحية إسكان أو مستعمرة مبيت، على شكل منطقة سكنية لمبيت المستوطنين الذين يعملون في المدن المكتظة بالسكان، يتولى بنائها القطاع الخاص بدعم مالي حكومي، يوجد بها الحد الأدنى من الخدمات المحلية، إلاّ أن اتصالها بالمدن الكبيرة ميسور، مساحة منطقتها ما بين ٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ دونم ويقطنها ٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ عائلة أو ٢٥٠٠ ـ ٨٥٠٠ شخص.

يبلغ عددها في الضفة الغربية ١٠ ضواحي، واحدة منها في محافظة الخليل على أراضي قرية دورا تدعى عتنيئل، واثنتان في القدس، الأولى كفيرا على أراضي قرية قطنة في رام الله، والثانية جاني موديعين على أراضي مدية (في المنطقة الحرام) في رام الله، وباقي الضواحي، وعددها ٧ في محافظة نابلس وهي:

شعـارى تكفـا (على أراضي عزون العتمـة)، الكـانا (مسحة) الون موريه (دير الحطب ـ عزمـوط)، اورنيت (سنيريا ـ طولكـرم)، يتسهـار (بـورين)، عمانوئيل (دير استيا)، الفي منشه (عزون ـ طولكرم).

٤ .. الحي السكني: شيخوناه Shekhuna

يلاحظ انتشار هذا النمط الاستيطاني في مدينة القدس فقط، وقد استعمل لتوسيع حدود مدينة القدس، وتطويقها بأحياء سكنية يهودية لمنع أي توسع عمراني عربي، بلغ عدد هذه الأحياء في مدينة القدس ١١ حياً سكنياً أقيمت على أراضي القرى العربية المجاورة للقدس، وعلى النحو التالي:

جيلو على أراضي شرفات ـ بيت صفافا، نفي يعقوب على أراضي بيت حنينا، نهلات دفنا على أراضي الشيخ جراح ـ لفتا، تل بيوت الشرقية على أراضي صور باهر ـ أم طوبا، التلة الفرنسية على أراضي لفتا، الجامعة العبرية على أراضي لفتا ـ جبل المشارف، الحي اليهودي في البلدة القديمة من القدس، رامات اشكول على أراضي الشيخ جراح ـ لفتا، راموت على أراضي بيت حنينا ـ بيت اكسا، بسكات زئيف على أراضي حزما، جفعات همفتار على أراضي لفتا.

ب . المستعمرات الريفية ـ شبه الحضرية وتشمل:

١ . مستعمرة تعاونية غير زراعية: يشوف كيهلاتي Yeshuv Kehilati

وجد هذا النوع من المستعمرات لأول مرة في منتصف السبعينات على يد حركة غوش امونيم كنموذج يلائم الاستيطان في الضفة الغربية إذ أن هذه المستعمرات لا تعتمد على قاعدة زراعية أو صناعية كما هي الحال في المستعمرات التقليدية (الكيبوتس والموشاف) ذلك أن قاطنيها هم من ذوي الياقات البيضاء ولا يعتمدن على العمل اليدوي، وفي عام ١٩٨٥ كان في الضفة الغربية ٥٠ مستعمرة من هذا النوع، تتبع جميعها لاماناه (غوش امونيم) وكان يوجد في هذه المستعمرات ٢٦٥٠ منزلاً منها ٥٨٠ منزلاً فارغاً[١٣].

يخطط لهذا النوع من المستعمرات أن يشكل قرية (كرياة) وأن يتراوح سكان كل مستعمرة ما بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ عائلة (٨٠٠ ـ ١٢٠٠ شخص) وأن تغطي مساحة ٤٠٠ ـ ٨٠٠ دونم.

تتوزع هذه المستعمرات على مختلف مناطق الضفة الغربية، وغالبيتها في منطقة رام الله ثم نابلس، أما الخليل فإن عددها محدود جداً، ذلك أن مستوطني رام الله ونابلس، غالبيتهم من الموظفين والفنيين الذين لا يعتمدن على الأعمال اليدوية في كسب مصادر معيشتهم.

٢ . التعاونيات الزراعية التقليدية:

أ . الكيبوتس Kibbutz

نمط مألوف من الاستيطان اليهودي، الاسم مشتق من كلمة عبرانية تعني «لم الشمل». توقف تطور الكيبوتس بعد قيام الدولة الإسرائيلية وحل محله في الأهمية الموشاف. يتوزع[١٤] ٨٠٪ من الكيبوتزات على طول الحدود المتاخمة للدول العربية لتكون سداً منيعاً لحدود الدولة. يوجد في الضفة الغربية ١١ مستعمرة من هذا النوع، ٥ منها في محافظة القدس، معظمها قرب أريحا مثل كاليا والموج، و٤ منها في محافظة الخليل، و ٢ في الأغوار التابعة لمحافظة نابلس.

ب . الموشاف: Moshav

تجمع استيطاني صهيوني يأخذ شكلاً تعاونياً ويرتكز على أن الأرض ملك للدولة يستغلها المزارع في الموشاف كمستأجر لمدة ٤٩ سنة قابلة للتجديد ولا يجوز التصرف بها، إلاّ أنه في موشاف الطبقة الوسطى يمكن للمزارع أن يصبح مالكاً لأرضه بعد أن يسدد ثمنها على دفعات مقسطة للصندوق القومي اليهودي[١٥]. يبلغ عدد هذا النوع من المستعمرات في الضفة الغربية ٣٠ مستعمرة منها ١٤ مستعمرة في محافظة نابلس و ١٠ منها في محافظة القدس وبخاصة في منطقة رام الله و ٦ في محافظة الخليل والموشاف على نوعين:

١ . موشاف شيتوفي Cooperative Settling

يمثل وضعاً وسطاً بين الكيبوتز والموشاف إذ أنه يجمع بين العمل الجماعي' المعمول به في الكيبوتس والحياة العائلية الشائعة في الموشاف، يعتمد على العمل الجماعي لاستغلال الأرض الموكلة إليه، يتم تسويق الإنتاج من خلال وحدة تعاونية مركزية. متوسط عدد سكانه بين ٣٥٠ -٦٥٩ شخصاً ويغطي مساحة ٤٠٠ - ٨٠٠ دونم، يوجد في الضفة الغربية ١٠ مستعمرات من هذا النوع.

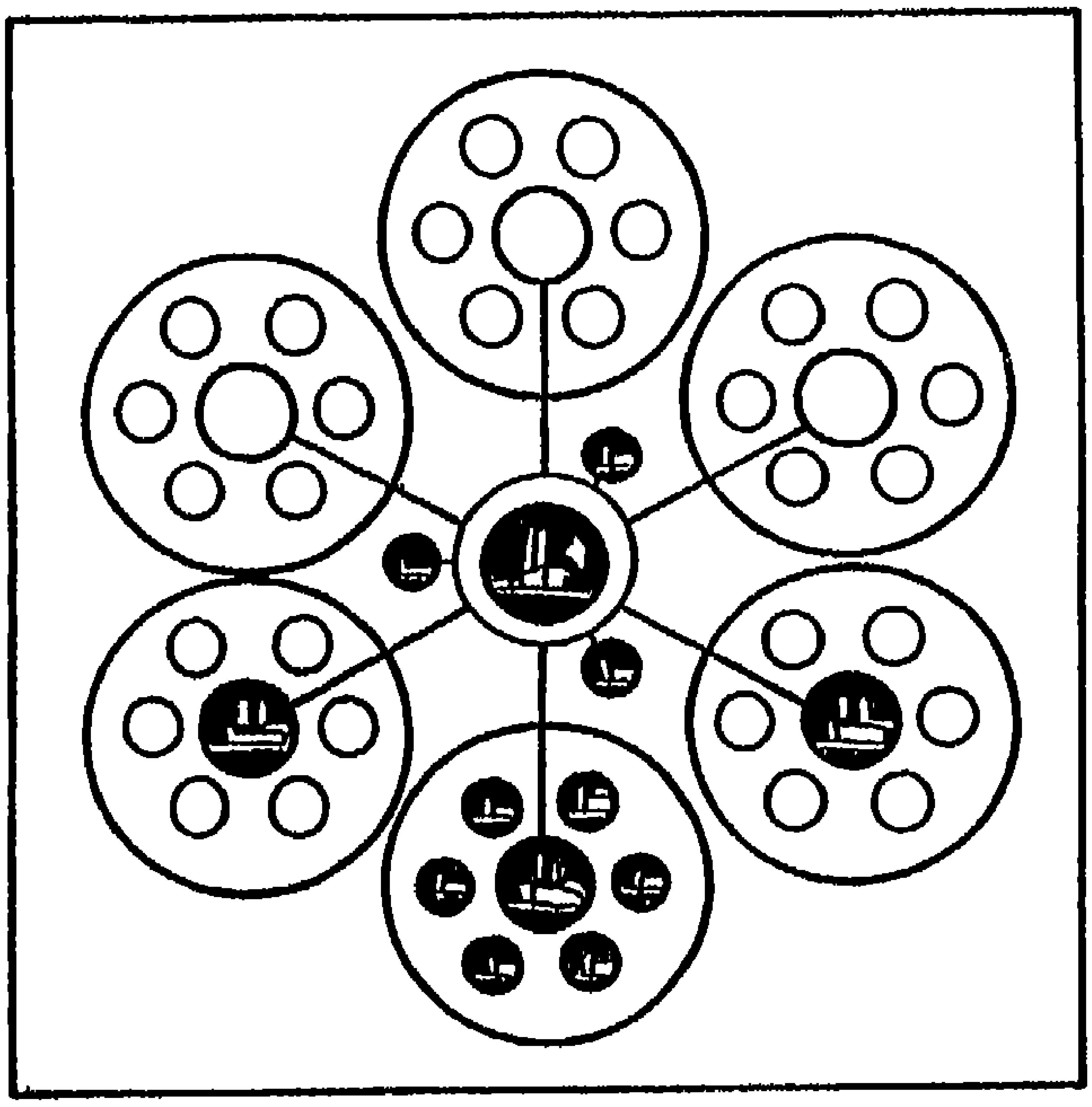
٢ . موشاف عوفديم Workers Settling

تجمع استيطاني عمّالي يتكون من مجموعة من المزارع التي تديرها مجموعة من العائلات وفقاً لأسلوب العمل الذاتي. ملكية الأرض للصندوق القومي اليهودي، أما المنشآت المركزية والمعدات وبعض فروع الإنتاج فهي ملكية عامة، وتمتلك كل أسرة منزلها الخاص، ويخصص لها قطعة أرض تعمل بها. عدد السكان في المتوسط ٣٥٠-٦٥٠ نسمة. تغطي مساحة ٤٠٠-٨٠٠ دونم. يبلغ عددها في الضفة الغربية ١٩ مستعمرة.

جـ . موشافا **Moshava**

تعتمد على المبادرة الفردية والأموال الخاصة والملكية الفردية للأرض وعلى الاستئجار الحر للعمل، وهذا هو الفرق بينها وبين الموشاف أو الكيبوتس، غالباً ما يحصل المزارعون هنا على قروض طويلة الأجل تساعدهم على امتلاك الأرض، يستغل المزارعون هنا أراضيهم إما بالعمل مباشرة بأنفسهم أو باستئجار اليد العاملة. مجتمع الموشافا مجتمع متنوع الطبقات.

هذا النمط غير منتشر في الضفة الغربية ويشير أحد المصادر[١٦] إلى وجود مستعمرة واحدة من هذا النوع في الضفة الغربية هي مستعمرة مسوءة. وغالباً ما تقام ٤ـ٥ مستعمرات حول مستعمرة مركـزية تكون بمثابة «المركز الريفي» (شكل ٣٠). ويبدو أن المخططين الإسرائيليين قد تأثروا بنظرية كريستالر[١٧]، أي أن المركز العمراني يخدم ستة مراكز لتشكل إقليماً سداسي الشكل، وقبل ذلك تأثروا بنظرية فون ثونن في توزيع النطاقات الزراعية. يقوم المركز الريفي بتزويد المستعمرات حوله بالخدمات الضرورية بينما تلتف مجموعة المراكز الريفية حول بلدة أكبر تقوم بتوفير الخدمات المدينية لجميع مستعمرات المنطقة. ومن الخدمات التي يوفرها المركز الريفي لمستعمرات المنطقة:



شكل ـ ٣٠ ـ تجميع المستعمرات حول مركز إقليمي ريفي.

«عن داش ١٩٧٣»

الرعاية الصحية، التعليم، الرعاية الشبابية، الخدمات القروية والبلدية، الخدمات الزراعية والتسويقية، الخدمات التجارية. ويعتبر مركز لاخيش (شكل ٣١) نموذجاً لمثل هذا النوع في نظر الخبراء.

٣ . مستعمرات مختلفة:

أ . مركز المستعمرة: **Mercaz Ikhlus**

عزبة سكنية غير محددة خططت لتشكل نواة المستعمرة، شبيهة بما يسمى ماحاز (Ma'haz) وهي نقطة استراتيجية تسيطر على المنطقة المحيطة بها، تختارها وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي في مكان يجب السيطرة عليه، تتحول لدى توطينها بالمدنيين إلى مستعمرة تعاونية غير زراعية (مجتمعية).

ب . المركز الصناعي: مركز تعسياتي **Mercaz Ta'siyati**

مستعمرة صناعية تعتمد الصناعة المحايدة التي لا تربح ولا تخسر من وزنها عند التصنيع. يوجد في الضفة الغربية مستعمرتان من هذا النوع هما عطروت ومشور ادوميم.

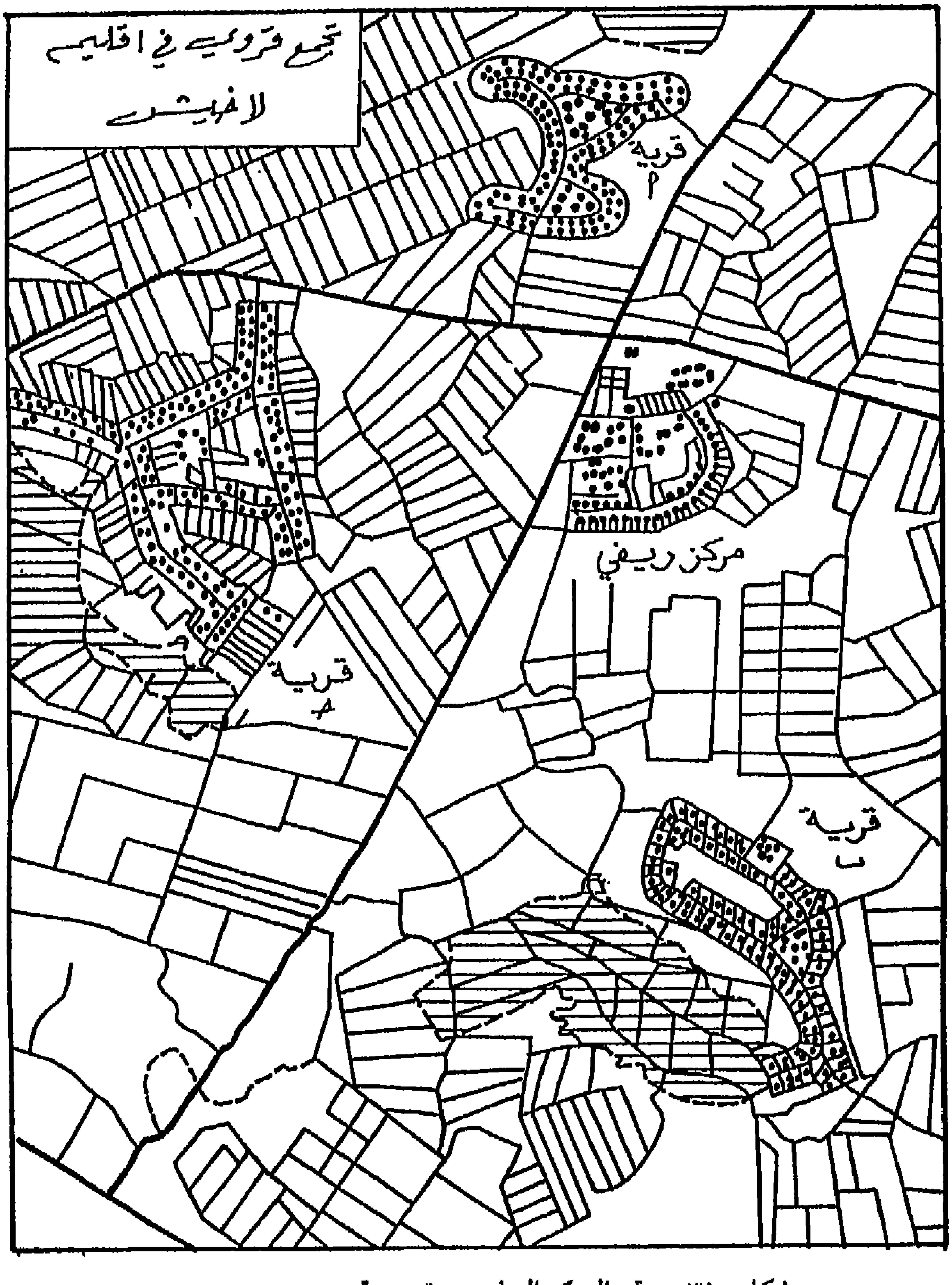
جـ . المركز الصناعي الريفي: مركاز تعسياتي كفري **Mercaz Ta'siyati Kafri**

مركز صناعي ريفي ضمن حدود القرية، تصنع فيه المنتجات الريفية المجاورة بدلاً من نقل هذه المنتجات إلى مصانع المدن، إذ يتيسر هنا تشغيل أيدي عاملة محلية. مثاله في الضفة الغربية مستعمرة شلومتسيون.

جـ . مستعمرات الناحل:

كلمة «ناحل» اختصار لثلاث كلمات عبرية «نوعار حالوتي لوحيم» ومعناها «الشباب الطلائعي المحارب» والناحل منظمة شبه عسكرية مهمتها تدريب الشباب على الحياة العسكرية والزراعية[١٩].

تأتي أهمية الناحل في الاستيطان في أن معظم المستعمرات المدنية كانت سابقاً مخيمات ناحل تتحول إلى مستعمرات مدنية عندما يتبلور وضع معين، فقد كان من نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ أن تم تحويل خمسة مراكز ناحل إلى مستعمرات دائمة خلال شهر واحد، وذلك بسبب الحاجة إلى نقل وحدات الناحل إلى مناطق أخرى، ولأن المراكز الأمامية العسكرية التي أصبحت مدنية لم تعد من قرى الحدود[٢١]. تقسم مستعمرات الناحل إلى قسمين:



شكل ـ ٣١ ـ موقع المركز الريفي بين تجمع قروي.

«عن اورني ١٩٧٦»

١ . الناحل التقليدي: وتنتشر مستعمراته على طول الحدود وعلى المحاور الاستراتيجية.
٢ . الناحل الديني: وهي منظمة دينية عسكرية، أهم مستعمراتها تكوع قرب بيت لحم[٢٢].

ويبين الجدول رقم (١٥) توزيع هذه الأنماط، وعددها في الضفة الغربية.

٦ ـ ٣: التركيب الداخلي للمستعمرات:

٦ ـ ٣ ـ١ : التركيب السكاني: توزع سكان مستعمرات الضفة الغربية خلال عام ١٩٨٢ على النحو التالي[٢٣].

٥٧,٥٪ من المستوطنين يعيشون في المدن الرئيسية (٤٠٪ لمنطقة القدس و ١٧,٥٪ للجزء الغربي من منطقة نابلس).

٢٩٪ يعيشون في المنطقة الجبلية الوسطى.

١٣,٥٪ يعيشون في غور الأردن.

وفي عام ١٩٨٤ تحول مركز الجذب حيث تركز السكان على النحو التالي:

٧١,٥٪ في مناطق المدن الرئيسية وضواحيها بنسبة ٤١٪ في منطقة القدس، و ٣٠,٥٪ في الجزء الغربي من منطقة نابلس.

٢٨,٥٪ في بقية أنحاء الضفة الغربية، كان نصيب المنطقة الجبلية الوسطى ٢٠٪ وغور الأردن ٨,٥٪.

وفي عام ١٩٨٥ كانت نسبة سكان منطقة القدس ٥٨٪ من مجموع المستوطنين بسبب زيادة حجم مستعمرة معاليه ادوميم التي يتواجد بها ربع مستوطني الضفة الغربية، وكان نصيب منطقة غرب نابلس (ضواحي تل أبيب) ٤٢٪[٢٤].

يعود اختلاف النسب السابق إلى اختلاف درجة نمو المستعمرات، فمن المعروف أن الاستيطان في الضفة الغربية قد تم على ثلاث مراحل هي[٢٥]:

المرحلة الأولى: مستعمرات المعراخ في غور الأردن وغوش عتسيون.

المرحلة الثانية: مستعمرات غوش امونيم (في منطقة الجبال).

جـدول (١٥)

توزيع المستعمرات حسب النمط على مناطق الضفة الغربية

المحافظة	كيبوتس	موشاف	يشـوف كيهلاتي	توشفاة	شيخوناة	مدينة	عيراة	كرياة	ميركاز تعسياني	غيـر معروف	المجموع للمنطقة
الخليل	٤	٦	٢	١	—	—	—	١	—	٢	١٦
القدس	٥	١٠	٢٠	٢	١١	—	٥	—	٢	٥	٦٠
نابلس	٢	١٤	١٥	٧	—	١	٢	—	١	٤	٤٦
المجموع للضفة	١١	٣٠	٣٧	١٠	١١	١	٧	١	٣	١١	١٢٢

من إعداد الباحـث

المرحلة الثالثة: المستعمرات البلدية والضواحي التي ترتبط بمراكز بلدية كبيرة كتل أبيب والقدس.

ينعدم النمو السكاني في مستعمرات المرحلة الأولى (الأغوار)[٢٦]، ويبلغ النمو ٢٠٪ سنوياً في مستعمرات المرحلة الثانية، فقد انضم ١١٠ عائلات فقط لمستعمرات هذه المرحلة خلال عام ١٩٨٥[٢٧]. أما المرحلة الثالثة فإن النمو يتسارع بها إذ يصل إلى ١٣٠٪ سنوياً.

إن التـوسـع في الاستيطان لا يعبر عنه بزيادة مساحة الأرض المصادرة أو إقامة مستعمرات جديدة، وإنما ينعكس أيضاً على التوسع في المستعمرات القائمة، فقد أقيمت مستعمرة كريات أربـع على مسـاحة قدرها ٤٠٠ دونم فقط، أما الآن فإن احتياطي الأراضي الموجودة لدى هذه المستعمرة يزيد عن ٥٠٠٠ دونم[٢٩].

وبرغم التوجه لتجذير الاستيطان إلا أن العديد من مستعمرات الضفة الغربية لا زالت فارغـة، وقـد علق شمعـون بيرس، رئيس الـوزراء الإسـرائيلي السـابق، على وجود الكثير من المستعمرات الفارغة والصامتة في شمال الضفة بقوله: «المشكلة هي أن الطلائعية الاستيطانية وصلت إلى حالـة التخمـة (الذروة) ويجب أن تبحث عن أشكال جديدة[٣٠]»، والطلائعية التي يتحـدث عنهـا بيرس هي الأيديولـوجية الصهيونية الممـزوجـة بالتـطرف الـديني والوطني، هذه

الايديولوجية هي الطابع المميز لمستعمرات غوش أمونيم التي انتشرت في منطقة الجبال الوسطى، وقد أريد بها أن تكون واجهة لمستعمرات أكثر ثباتاً إذ يقول أورى هرئيل، سكرتير عام منظمة أمناه ـ الذراع الاستيطاني لغوش أمونيم ـ إن المستعمرات الايديولوجية هي مستعمرات طلائعية يجب أن تعقبها المرحلة الأساسية من المستعمرات الاقتصادية، وطالما أن الطلائعية وصلت الذروة، فإن مستقبل هذا النوع من الاستيطان يعاني من أزمة، يسعى مخططو الاستيطان لتداركها بفتح المجال أمام مستعمرات الضواحي . . ويقدر(٣٢) رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، نسيم زفيلي، أن هناك ٣٥٠ شقة في الضفة الغربية خالية تماماً من السكان، وهذا العدد من الشقق الشاغرة هو استثمار غير مستغل لمبلغ عشرين مليون دولار.

٦-٣-١ : ١ . السكان حسب الأصل :

نشرت المنظمة الصهيونية العالمية، في تموز ١٩٨٥ إحصاءاً ديموغرافياً عن مجتمع المستعمرات في الضفة الغربية، وقد تبين من نتائج الإحصاء أن توزيع المستوطنين في الضفة الغربية، حسب أصلهم كانت كالتالي(٣٣) :

ـ الإسرائيليون المولودون في الولايات المتحدة بلغ عددهم ١١,٦٤٨ شخصاً أو ما نسبته ٢٢,٤٪ من مجموع المستوطنين اليهود في الضفة الغربية .

ـ الإسرائيليون الأسيويون والأفارقة بلغ عددهم ٧١٧٦ شخصاً أو ما نسبته ١٣,٨٪ من مجموع المستوطنين اليهود في الضفة الغربية .

أما عن مكان ولادة الأب فقد تبين أن ٢٩٪ منهم هم من أصل شرقي (سفارديم) وذلك يعادل ١٥٠٨٠ شخصاً، مقابل ٦١٪ (٣١٧٢٠ شخصاً) من أصل (اشكناز) .

وتتولى مستعمرة كريات أربع استيعاب معظم المهاجرين الجدد، إذ استوطنها عدد كبير من يهود فرنسا، خاصة أولئك القادمين من شمال أفريقيا عبر فرنسا، ومجموعة أخرى من الولايات المتحدة، ومجموعة من اليهود من سكان فلسطين، ومجموعة قليلة من اليهود السوفيات ويهود الفلاشا(٣٤) .

وفي أواخر أيلول ١٩٨٤ أعلن المسؤولون في وزارة الإسكان الإسرائيلية عن اتمام بناء الحي اليهودي في مدينة الخليل الذي من المقرر أن يستوعب ٥٠٠ أسرة من يهود الولايات المتحدة(٣٤) .

٦-٣-١ : ٢٠ السكان حسب المهن:

حسب احصاءات المنظمة الصهيونية العالمية لعام ١٩٨٥ كان[٣٦] المستوطنون في الضفة الغربية يتوزعون على المهن التالية:

٧٤٪ (من إجمالي قوة العمل) يعملون في قطاعات عامة.

١٣,٢٪ (من إجمالي قوة العمل) يعملون في الصناعة.

١,٥٪ (من إجمالي قوة العمل) يعملون في الزراعة.

كما أن ٢٩٪ منهم يصفون أنفسهم بأنهم مديرون، ٢٣,٣٪ موظفون ورجال أعمال، و ١٥,٥ مهنيين و ٩٪ أكاديميين و ١٦,٦٪ فنيين ومهنيين في الزراعة والصناعة.

وبصفة عامة، كان ٧٥٪ من المستوطنين عبارة عن موظفين برواتب مقابل ١٢,٥٪[٣٧] يعتمدون على أنفسهم في مصادر دخلهم، أي أن الموظفين بلغوا ٣٩ ألف من أصل ٥٢ ألف مستوطن.

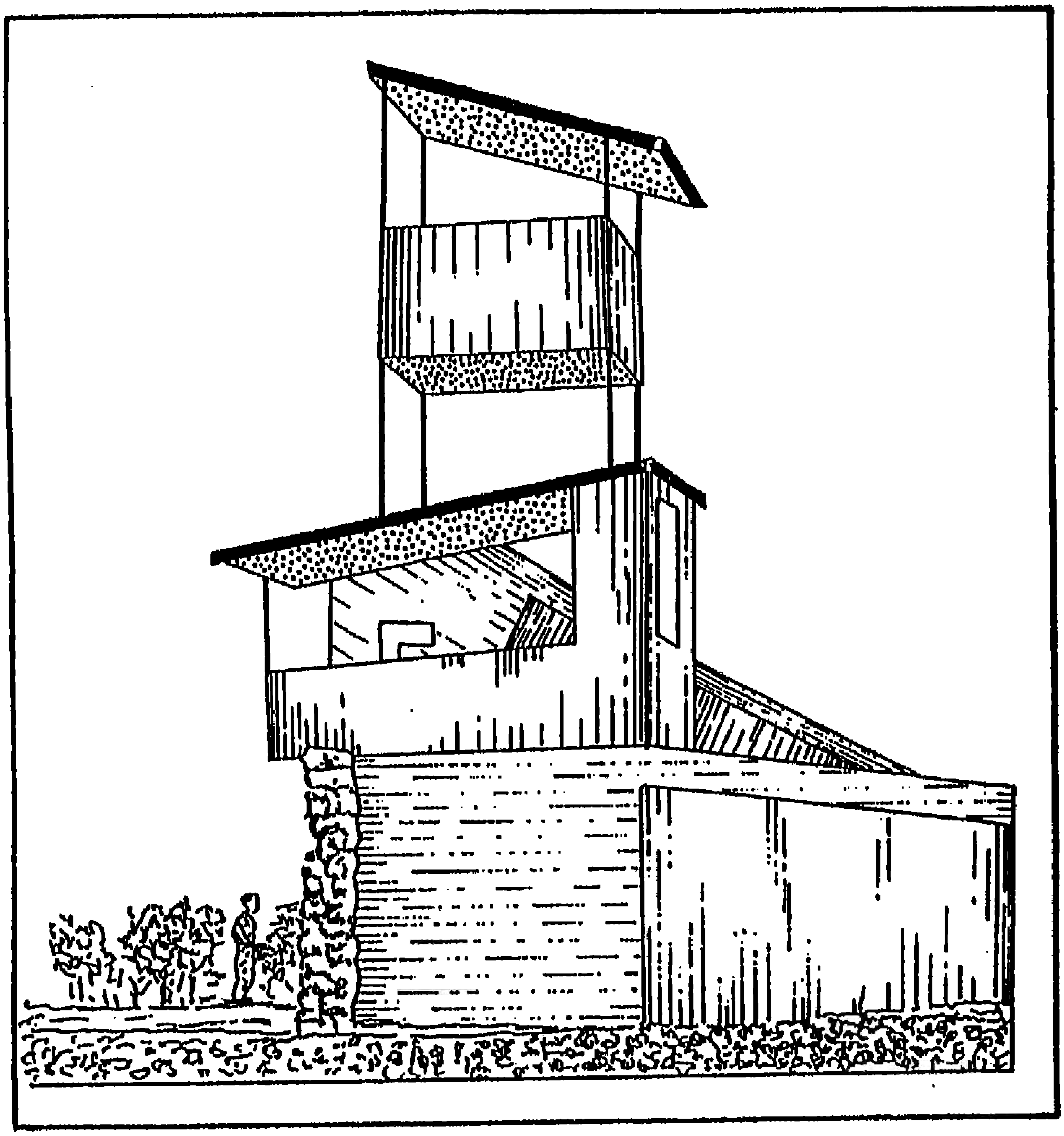
وبالنسبة للمستعمرات التعاونية غير الزراعية، وعددها يزيد عن ٥٠٪ من مستعمرات الضفة الغربية، فإن ٩٣٪ من سكانها يعملون في القطاع العام في المستعمرة نفسها أو المستعمرات المجاورة[٣٨].

٦-٣-٢ التركيب العمراني:

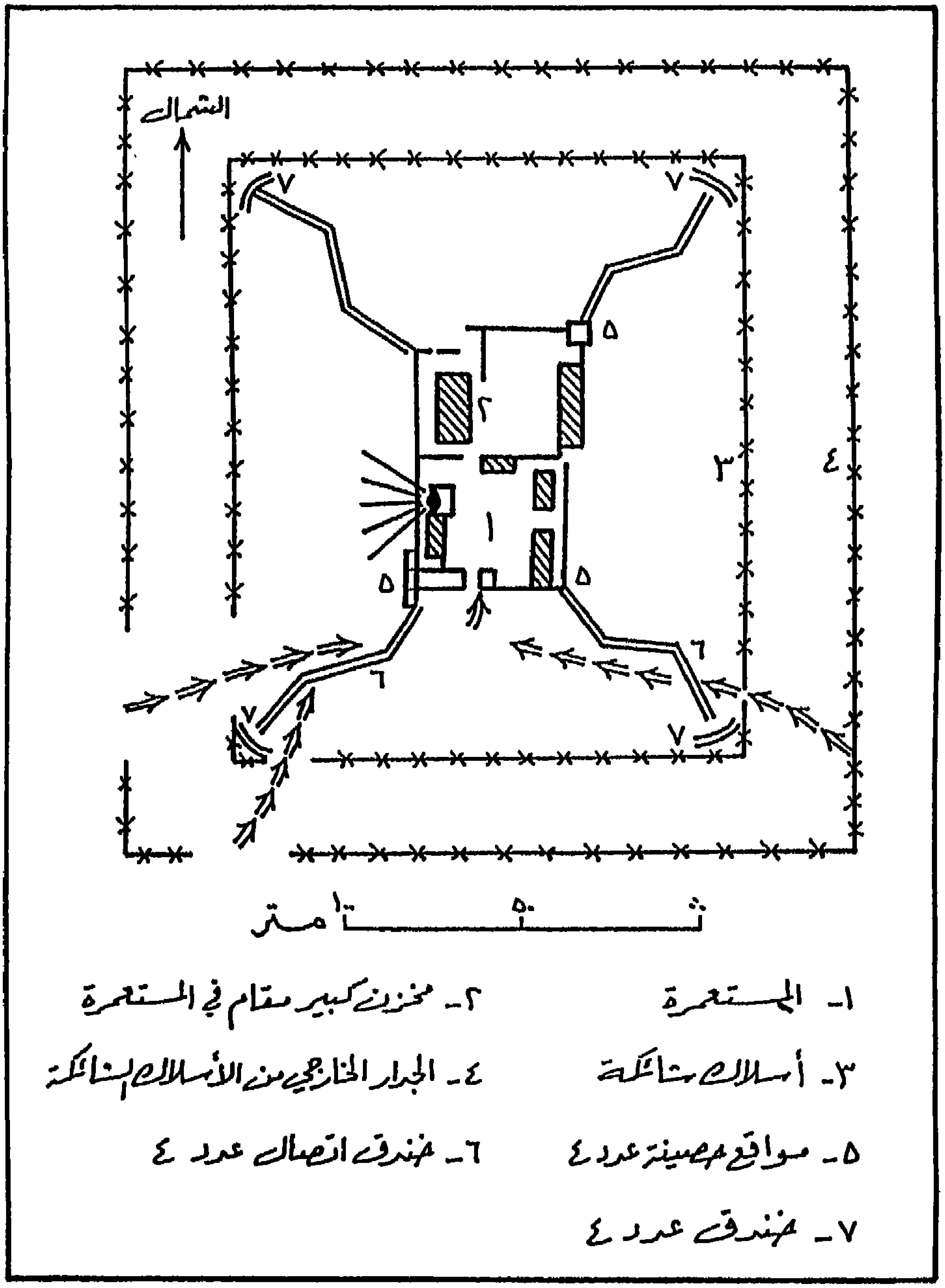
٦ - ٣ - ٢ : ١ المستعمرات التعاونية غير الزراعية:

ينتشر هذا النوع من المستعمرات في شمالي الضفة الغربية، وقد أقامت هذه المستعمرات حولها أسواراً وأبراجاً كنقاط مراقبة[٣٩]، وكان قد أطلق على هذا النوع من المستعمرات، مستعمرات السور والبرج، وكل مستعمرة[٤٠] من هذه المستعمرات محاطة بسور للدفاع عنها وفي قلبها برج عال للمراقبة والرصد. يتكون السور من جدران تثبت بدعمات وبينها يصب الحصى. أما البرج فقد كان يصنع من الخشب (شكل ٣٢) وفي رأسه من أعلى يثبت كشاف يعمل بالكهرباء، يحيط بالمستعمرة نطاقات من الأسلاك الشائكة أحدهما داخلي والآخر خارجي (شكل ٣٣) وفي زوايا الساحة الداخلية للمستعمرات أقيمت أربع نقاط عسكرية تصلح للدفاع والهجوم في آن واحد على شكل مربع (رقم ٥ في الشكل ٣٣) تخرج من هذه المواقع خنادق على شكل قنوات متعرجة غير

مستقيمة مغلقة بألواح خشبية تتصل بمواقع حربية خارجية على شكل خنادق (رقم ٧ في الشكل ٣٣) يتـواجـد المبنى السكني داخل المستعمرة (رقم ١ في الشكل ٣٣) وبجانبه مخزن للمواد التموينية (رقم ٢ في الشكل ٣٣).



شكل - ٣٢ - نموذج لأبراج المراقبة في المستعمرات.



شكل - ٣٣ - مستعمرات السور والبرج (حوما أو مجدال).

«عن زئيف فلنائي ١٩٧٧»

٦-٣-٢ : ٢ المستعمرات الدفاعية الحدودية :

تتشابه البنية الداخلية في المستعمرات الدفاعية (الحدودية) مع النموذج السابق، إلاّ أنها تختلفْ عنها في أن لها سوراً مزدوجاً[٤١] يتكون من حائط خارجي سميك يليه حائط داخلي بينهما جدران تبنى على شكل غرف صغيرة تستخدم كملاجئ، وقد استخدمت هذه الغرف الصغيرة كمخازن وللسكن في حالات الخطر، (شكل ٣٤) وهذه الغرف يتم ملؤها بالتراب أحياناً لتعزيز قدرات الأسوار في الدفاع أو الهجوم، وتقوم هذه الغرف الصغيرة مقام الدشم وحفر الأسلحة لتحقيق دفاع دائري حول المستعمرة[٤٢]، تتصل هذه الدشم بخنادق المواصلات التي تربط مراكز التجمع الرئيسية في المستعمرة كمساكن الأفراد وصالة الطعام، وصالة السينما . . الخ بالخنادق حول المستعمرة، ويوجد تحت أرض المستعمرة ملجأ من الخرسانة (شكل ٣٥) مزود بخزانات ماء ومولد كهربائي، مساحة المستعمرة في المتوسط $\frac{١}{٢}$ إلى $\frac{١}{٢}$ ١ كيلو متر مربع[٤٣]. تتمثل هذه المستعمرات في المستعمرات التعاونية الزراعية التقليدية وأبرزها الكيبوتس.

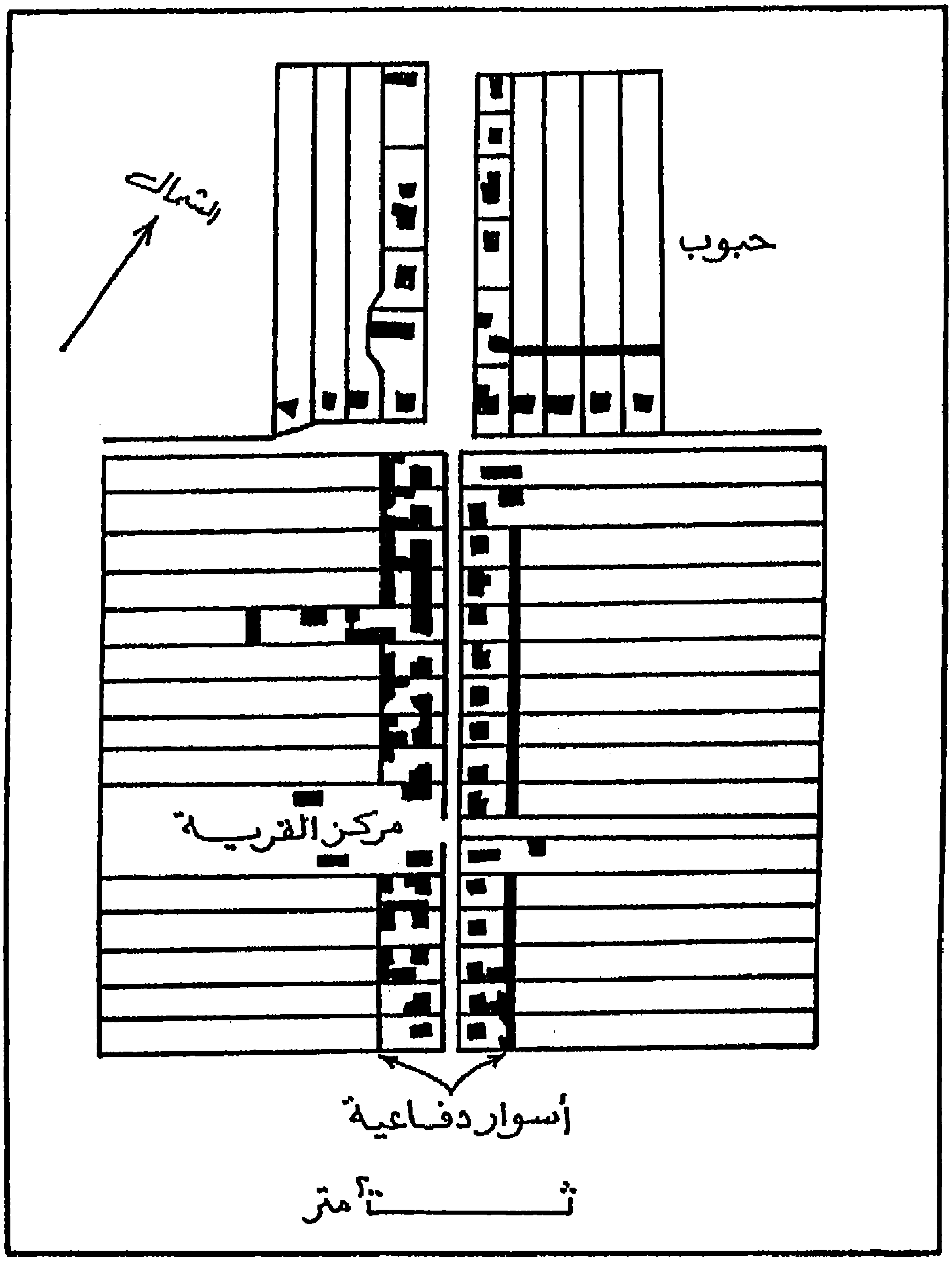
كانت الأبنية في الكيبوتس متباعدة عن بعضها مما تسبب في ضياع الوقت والقوة البشرية في الذهاب والإياب إلى العمل، لذلك طرأ تطور كبير على تخطيط الكيبوتس، فأصبحت أبنيته متلاصقة بقدر الإمكان، إذ أن الأعضاء يقصدون قاعة الطعام العامة ثلاث مرات يومياً ويزورون بيوت الأطفال مرات عديدة، كما يزورون المغسلة والمخزن يومياً تقريباً، وعليه فمن الواضح أن تركيز الأبنية حاجة ملحة بالنسبة للكيبوتس، وإذا كان الأمر ممكناً فإن المسافة بين مركز الكيبوتس والأبنية المختلفة يجب أن لا تبعد أكثر من ٢٠٠-٤٠٠ متر[٤٤] (شكل ٣٦).

يبلغ عدد سكان الكيبوتس عادة ١٥٠٠ نسمة وتتراوح مساحة الأرض المزروعة التابعة له بين ٢٠٠٠- ٢٠٠٠٠ دونم.

يتكون الكيبوتس من مجموعتين من المباني[٤٥]:

أ - مباني اجتماعية: وتتألف من صالة الطعام، المصبغة، حضانة الأطفال، بيت الأولاد، المدرسة، المستشفى، بيت الضيافة، صالة السينما، المكاتب، الحمامات.

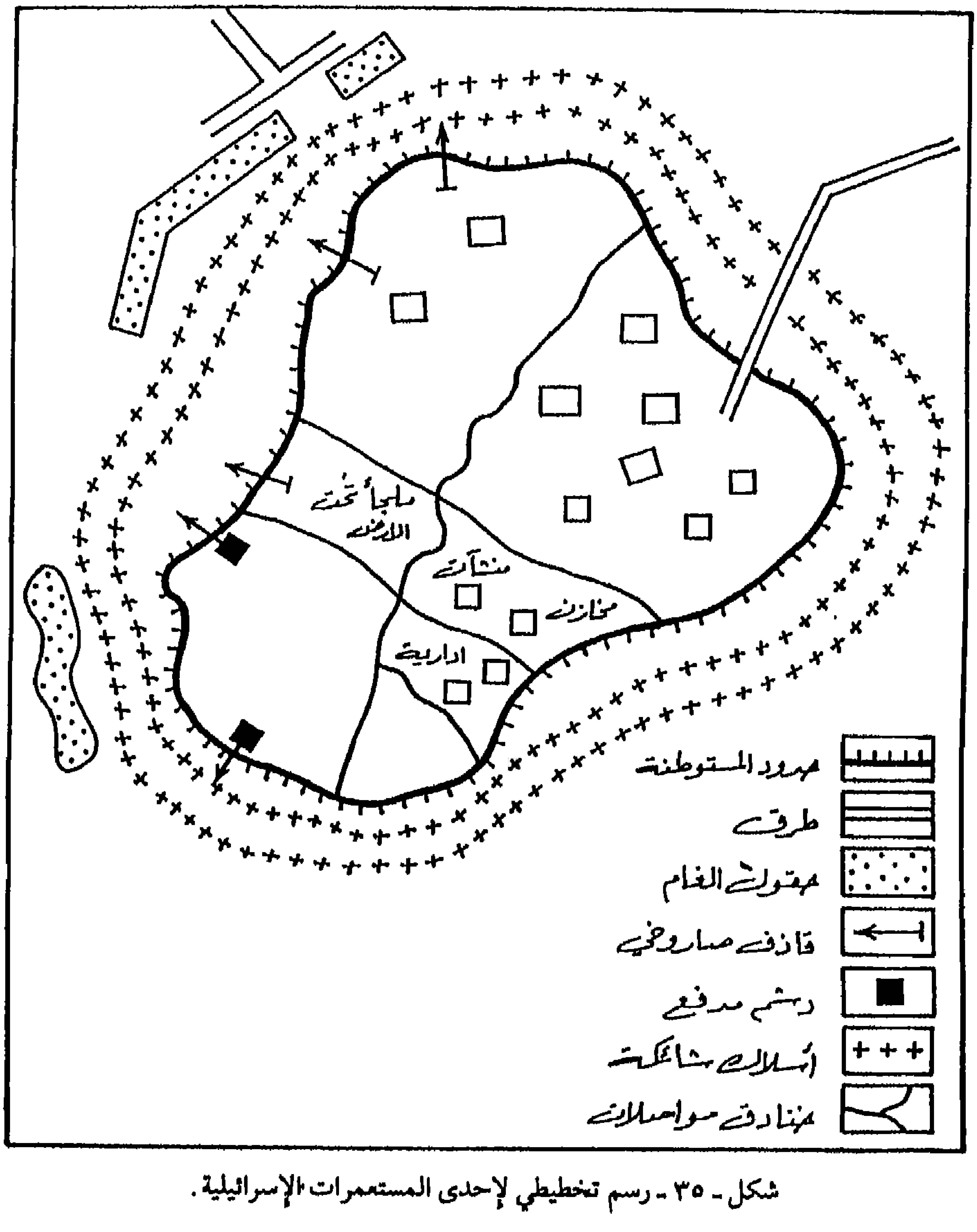
ب - مباني زراعية: أكواخ الدواجن، أكواخ الأبقار، المحلب، مخزن العلف، الكراج والأليات الزراعية، مستودع الفصة، مزرعة الصغار، غرفة الطاقة، غرفة التغليف، مخزن التبريد، المعمل، مستودع السماد والمواد الغذائية، مخزن الحبوب.



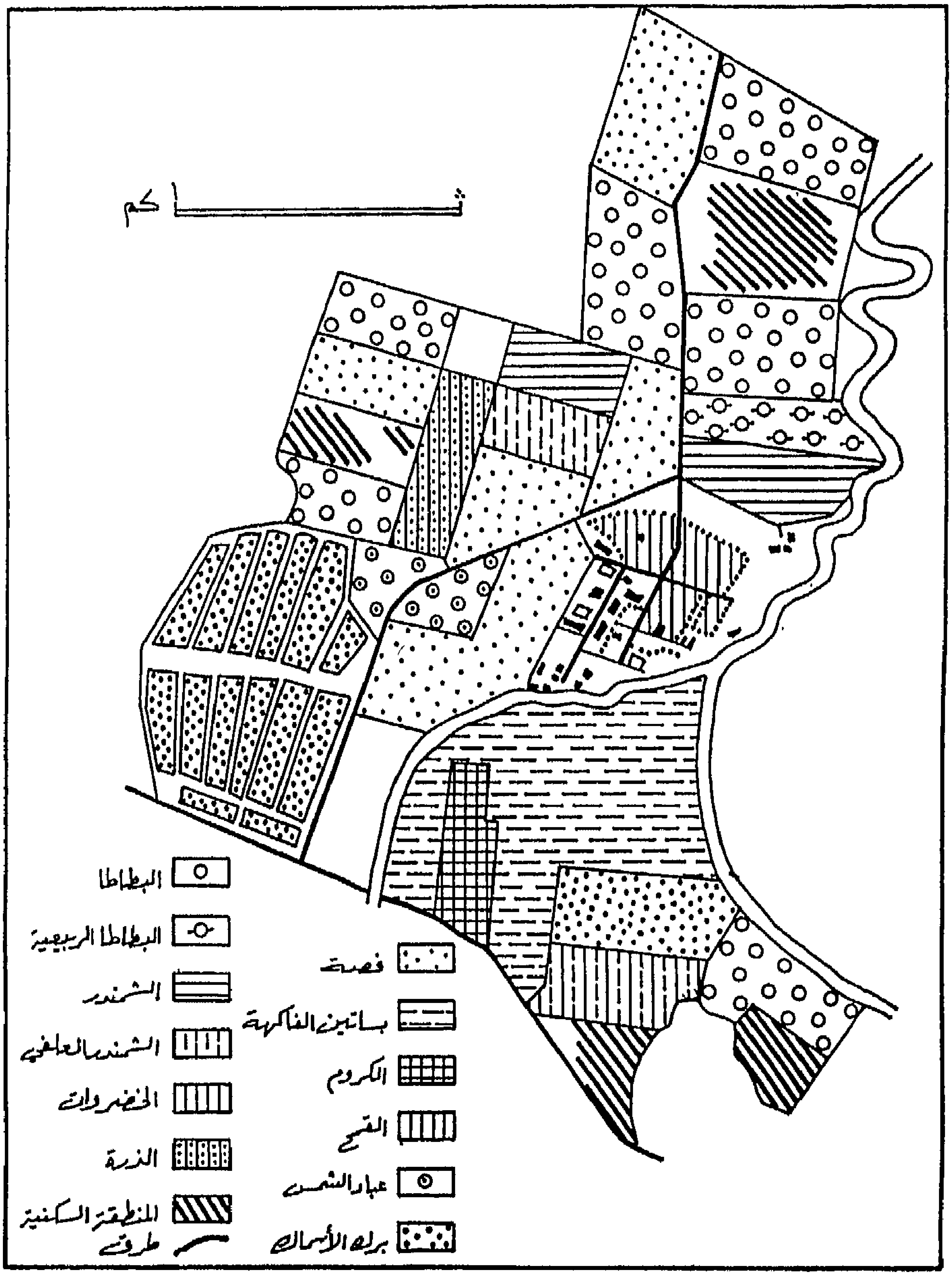
شكل - ٣٤ - تصميم الموشافا من الداخل.

«عن اورني ١٩٧٦»

أما بالنسبة للموشاف، فقد أقيم، حسب رأي أحد الباحثين[٤٦]، على نمط نموذج فون ثونن في اختيار الموقع النموذجي للنشاط الزراعي، ذلك النموذج الذي ينطبق أكثر ما يكون على الموشاف عوفديم، فالموشاف يتألف من طوقين، الطوق الداخلي يحتوي على الأبنية العامة لخدمة الاقتصاد التعاوني والوظيفة الاجتماعية، بينما يتألف الطوق الخارجي من منازل تحيط بالمزارع على شكل دائري (شكل ٣٧).



شكل - ٣٥ - رسم تخطيطي لإحدى المستعمرات الإسرائيلية.



شكل ـ ٣٦ ـ تصميم الكيبوتس.

«عن اورني ١٩٧٦»

وفيمايلي مثال لموشاف نموذجي(٤٧).

نوع الزراعة : محاصيل صناعية .

عدد الوحدات الزراعية المخطط لها	٨٠ وحدة
عدد الوحدات الزراعية المقامة	٨٠ وحدة
عدد الوحدات الزراعية المنتجة	٦٤ وحدة
عدد وحدات المباني المهنية المخططة	٨ وحدات
عدد وحدات المباني المهنية المقامة	٢ وحـــدة
عدد وحدات المباني المهنية المستعملة	٢ وحـــدة

السكان :

الأصـــل	العراق وإيران
عدد العائلات	٦٤ عائلة
عدد الرجال العاملين	٦٨
عدد النساء العاملات	٦٤
عدد المعمرين	٧
عدد الأطفال غير البالغين	١٠٠
عدد غيرالمنتجين	٨٢
المجموع	٣٢١
الحالة الاجتماعية للسكان	عائلة واحدة

المعطيات الزراعية والانتاجية :

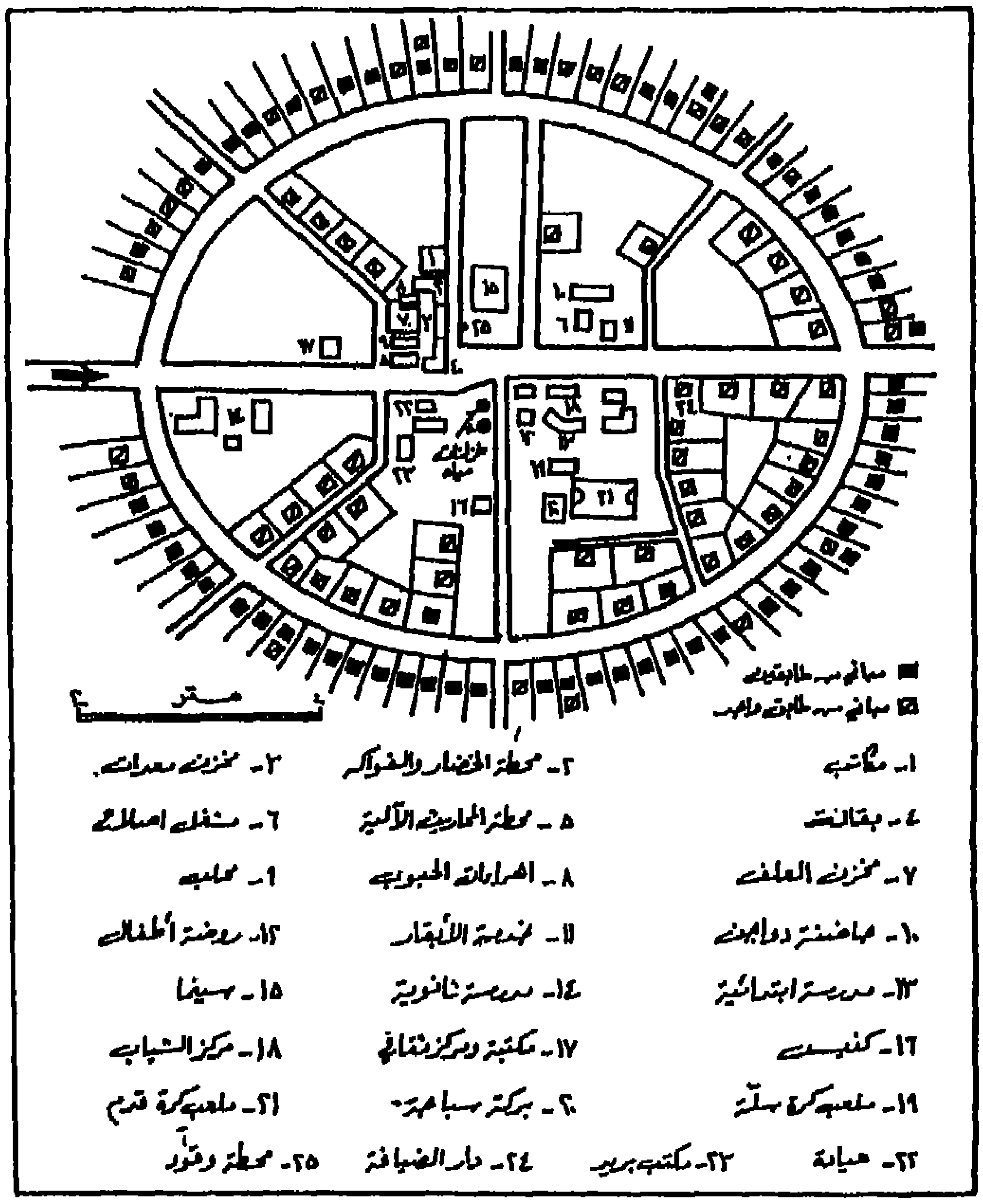
الأراضي :

مجموع أراضي المستعمرة	٣٧٠٠ دونم
مساحة الأراضي المروية	٢٠٠٠ دونم
المساحة المزروعة ببساتين الحمضيات	٢٣٠ دونماً
المساحة المزروعة بالحبوب (غير مروية)	٧٥٠ دونماً
المساحة المبنية	٢٢٠ دونماً

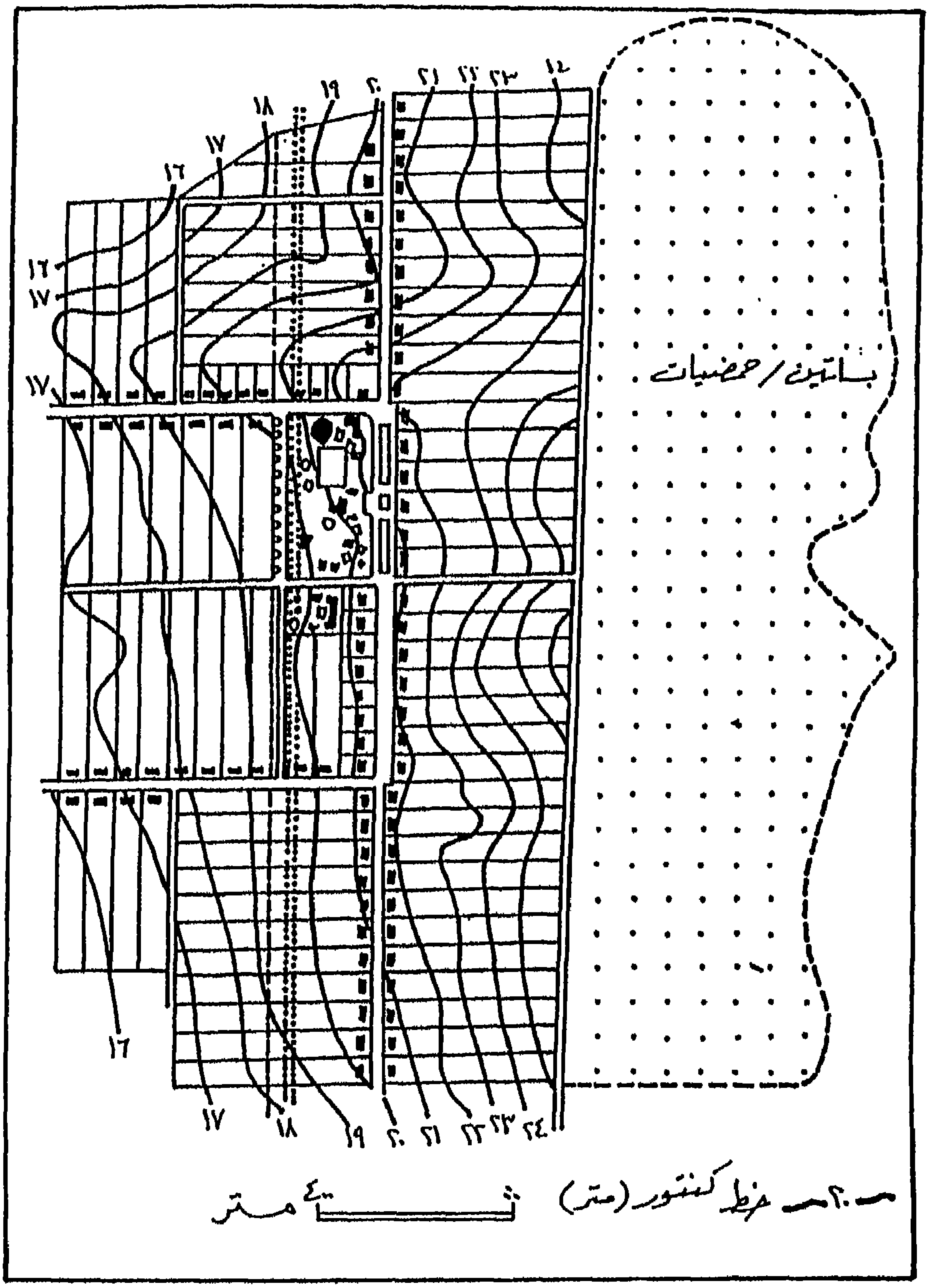
مساحة الأراضي غير القابلة للاستعمال	٥٠٠ دونم
توزيع الأراضي لكل مستوطن.	
أرض ملحقة بالمنزل	٢,٥ دونم
أرض بعيدة عن المنزل	٢٢,٥ دونم
بستان حمضيات	٤ دونمات
حبوب (غير مروية)	١١ دونماً
المجموع	٤٠ دونماً

المياه:

يخصص للموشاف عادة ٩٠٠,٠٠٠م^٣ سنوياً بمعدل ١٤,٦٠٠م^٣ للوحدة الواحدة.



شكل - ٣٧ أ - تصميم الموشاف. «عن اورني ١٩٧٦»



شكل ـ ٣٧ ب ـ تصميم الموشافا الحديث.

«عن اورني ١٩٧٦»

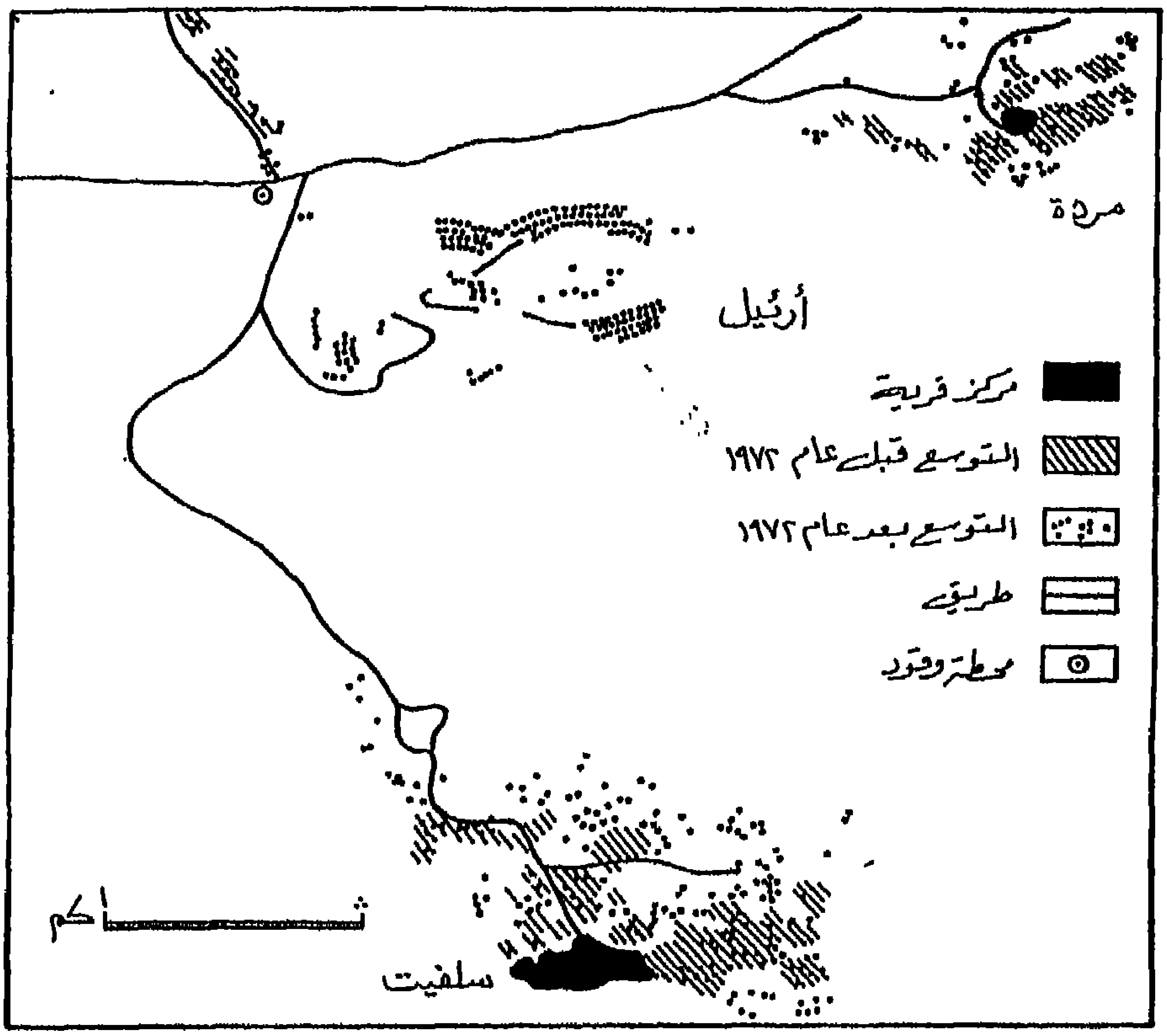
٦-٣-٢ : ٣ المستعمرات المدينية :

غالباً ما يكون طابع هذه المستعمرات الأحياء السكنية وهي عبارة عن شقق سكنية تتكون الشقة[٤٨]، أحياناً من غرفة واحدة بمساحة ٥١٠سم طول و ٣٦٠سم عرض مضاف إليها شرفة مواجهة لشارع مشجر بحجم ١٨٠سم × ٢٧٠سم، يوجد لكل منزل أو منزلين مدخل إلى ملجأ ضخم محفور في الأرض وتعلوه جلاميد من الصخْر ويصل بينه وبين واجهة كل منزل طريق معبّد[٤٩] .

يمثلها في الضفة الغربية مستعمرة أرئيل، التي تقع في منتصف الطريق تماماً بين البحر المتوسط ونهر الأردن، وقد بنيت لاستيطان ثمانين ألف مستوطن على مساحة تقدر بثلاثين ألف دونم منها خمسة عشر ألف دونماً من أراضي الدولة، يتكون كل منزل في المستعمرة من ثلاث غرف[٥٠] .

تعتبر هذه المستعمرة من زاوية الحجم في المكان الثاني بين المراكز الاستيطانية البلدية بعد معاليه أدوميم، لكنها تفوق هذه المستعمرة في ديناميكية تطورها وتوسعها[٥١] ذلك أنها حاملة اللواء بالنسبة لمستعمرات حركة حيروت، الكتلة المسيطرة في التكتل الحاكم في إسرائيل، يوجد في ارئيل ثلاث مدارس، وتسع عشرة روضة أطفال، ومركز تجاري كبير، وقطاع صناعي، وخمسة وخمسون مصنعاً في طور الإنشاء، منها أربعة عشر مصنعاً قد بدأت خطوات الانتاج الأولي، بشكل فعلي، ويتضمن المخطط الهيكلي لمستعمرة أرئيل مشروعات لا حصر لها وتمتد لفترة زمنية غير محددة، ويدعي رون نحمان[٥٢]، رئيس مجلس بلدية المستعمرة أن المستعمرة ستقوم في نهاية الأمر على رقعة من الأرض يصل طولها إلى اثني عشر كيلو متراً أي أنها ستتوسع أفقياً على حساب الأراضي العربية لكل من سلفيت ومردا.

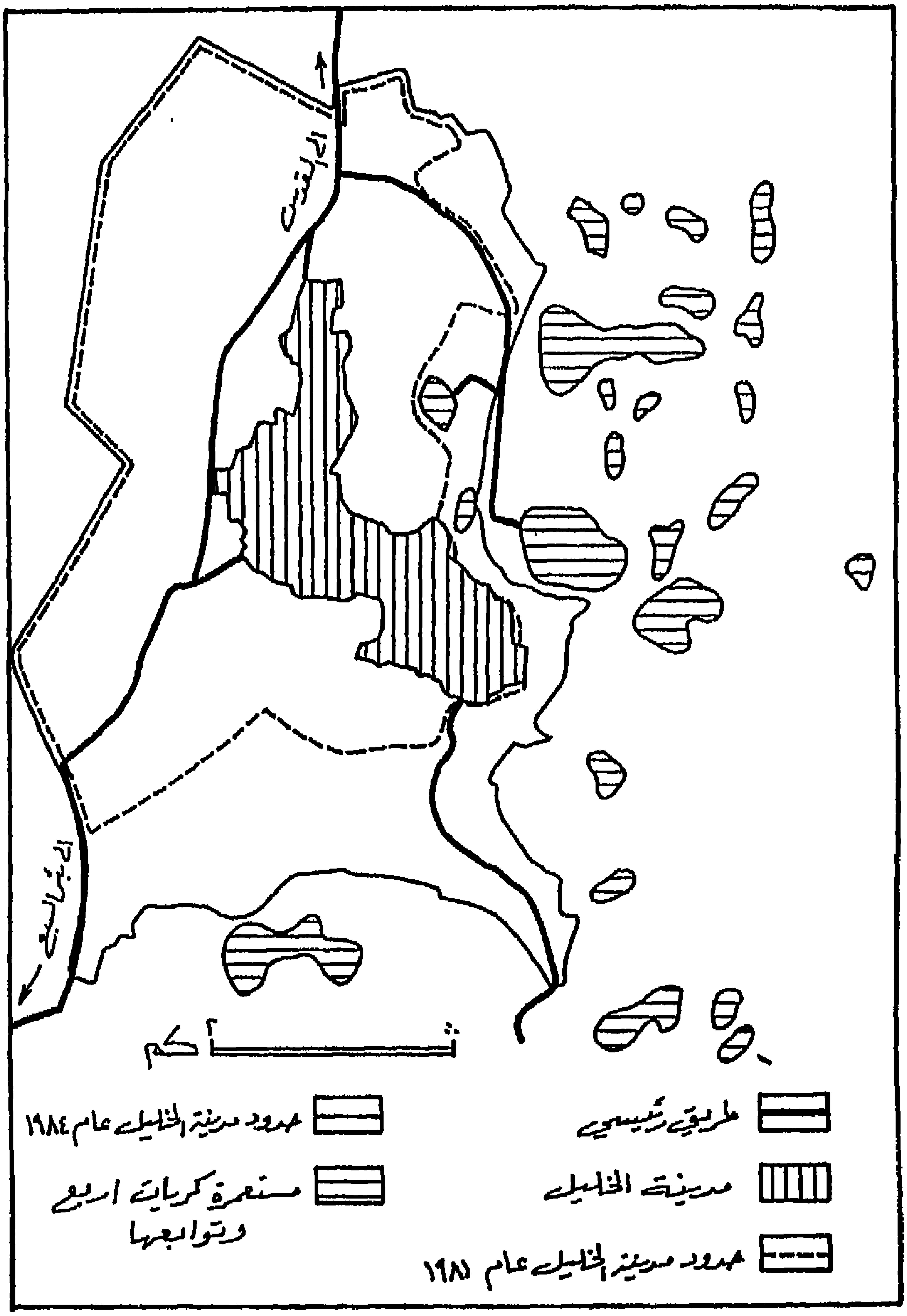
ويبين الشكل (٣٨) موقع هذه المستعمرة بين مردا وسلفيت، وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن علاقات حسن جوار قد توطدت بين هذه المستعمرة وجارتها سلفيت، إذ أن سكان سلفيت كانوا يعملون في المستعمرة، بينما اعتاد سكان المستعمرة على تصريف منتجاتها ومصنوعاتها في القرى العربية، وحسب المعطيات التي أوردها جروسمان[٥٤]، فقد كان يعمل في مصانع مستعمرة أرئيل، في عام ١٩٨٥ إحدى عشر عاملاً عربياً مقابل ٥٩ عاملاً يهودياً. يبقى الإشارة إلى مستعمرة مدينية أخرى، فريدة من نوعها في الضفة الغربية، وتعتبر المستعمرة الوحيدة التي يطلق عليها قرية (كريات) وهي مستعمرة كريات أربع، فمن هذه المستعمرة انطلقت جموع المستوطنين إلى باقي مستعمرات الضفة الغربية خاصة مستعمرات غوش أمونيم، تسكنها عائلات يهودية متدينة، تعتبر



شكل - ٣٨ - موقع مستعمرة أرئيل.

«عن جروسمان، ١٩٨٦»

من العائلات كثيرة الأولاد، إذ يولد في المستعمرة ثلاث أطفال أسبوعياً(٥٥)، مساحتها ٤٠٠ دونم ويتوقع لها أن تمتد على مساحة خمسة آلاف دونم، وسيكون توسعها على حساب مدينة الخليل وأراضيها، وبدراسة مخطط موقع المستعمرة (شكل ٣٩) يتبين أنها تقف سداً في وجه تطور مدينة الخليل وامتدادها خاصة باتجاه الشرق، تتكون هذه المستعمرة من أحياء ذات منازل صغيرة نسبياً ٦٠-٨٠ متراً مربعاً(٥٦)، يتبع لها منطقة صناعية تضم حوالي ٢١ ورشة ومصنع، غير أن هذا العدد من المصانع ليس حرفياً حيث يقوم حوالي ٨٠ رب عائلة بالعمل في القدس ومدن أخرى، ويعتقد المخططون أن الحل في استيعاب قوة العمل في المستعمرة، يتطلب إنشاء مركز صناعي جديد بالقرب من المستعمرة للصناعات الالكترونية على مساحة تصل إلى ستة آلاف متر مربع، تستوعب مصانع المستعمرة عدداً من العمال العرب، إلاّ أنه يحظر على العمال العرب العمل في المصانع الأمنية خاصة مصنع المسدسات(٥٧).



شكل ـ ٣٩ ـ مخطط موقع مستعمرة كريات اربع .

«عن بنفنستي ١٩٨٦»

الهوامش والمراجع

(١) الموسوعة الفلسطينية: مرجع سابق، ق١، مجلد ٣، ص٤٨٣.

(٢) هيثم كيلاني: الحرب العربية الإسرائيلية الأولى: في الاستراتيجية العربية، مجلة شؤون عربية، مرجع سابق، ج١، ص١٥٩.

(٣) خليل أبو رجيلي: الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، مرجع سابق، ص١٦٨.

(٤) الحانان اورن: مرجع سابق ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٥) المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون ١٩٦٨، مرجع سابق، ج١ ص١٢٩.

(٦) الحانان اورن: مرجع سابق ص ٢٢١.

(٧) المرجع نفسه ص ٢٠٠.

(٨) الأمن الأساسي يعني الدفاع ضد التهديد وبناء قوة قادرة على ردع الحرب أو الحسم فيها.

(٩) الأمن الجاري: حماية المناطق الحدودية من التسلل والهجمات والسيطرة على محاور الغزو والاحتفاظ بقطاعات دفاعية حتى يترك للقوات الميدانية التحشد في قطاعات هجومية مختارة.

(١٠) حسن عبدالقادر صالح: الاستيطان، مرجع سابق ص ١٧٣.

(١١) تصنيف المستعمرات عن قاسم أبو حرب، مرجع سابق.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٣ ـ ١٦.

(١٣) Benvensiti, M.; 1986 , op. cit., pp 56 - 57

(١٤) خليل أبو رجيلي: الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، مرجع سابق، ص٥٢.

(١٥) المرجع نفسه ص ٦٢.

(١٦) قاسم أبو حرب، مرجع سابق، ص ٣٩.

(١٧) لمزيد من المعلومات انظر:

Beavon , K.; Central place theory, Longman, London 1977.

(١٨) المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون ١٩٦٨، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(١٩) عبده مباشر، مرجع سابق، ص ١٨٠.

ولمزيد من المعلومات انظر:

ـ انجلينا الحلو: عوامل تكوين إسرائيل، مركز الأبحاث، م.ت.ف، دراسات فلسطينية رقم ١٦، بيروت آب ١٩٦٧، صفحات ١١٠ـ١١٥.

ـ سلمى حداد: الطلاب في إسرائيل، مركز الأبحاث، م.ت.ف، دراسات فلسطينية رقم ٨٦ بيروت، تموز ١٩٧١، الصفحات ٧٠ـ٧٣.

ـ خلدون ناجي معروف: مهمات غير عسكرية لجيش الكيان الصهيوني، بحث مقدم لندوة بغداد الفكرية الثانية ١٢ـ١٥/١١/١٩٨٦، الصفحات ١٣ـ٢١.

(٢٠) رفعت محمد سيد أحمد: مرجع سابق ص ٦٨.

(٢١) المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون ١٩٦٨، مرجع سابق، ج١، ص١٣٨.

(٢٢) نظام بركات، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٢٣) إيمان أبو الروس، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢٤) ران كسلو: المستوطنات والاستيطان، هآرتس ١، ٦، ٨/٧/١٩٨٨، ترجمة دار الجليل، تقرير رقم ١٣٣٦ تاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٨، حلقة ٢، ص١٠.

(٢٥) المرجع نفسه ص٨، والحلقة الثالثة هآرتس ١٣، ١٥/٧/١٩٨٨، دار الجليل، تقرير رقم ١٣٣٧ ص٣.

(٢٦) إيمان أبو الروس، مرجع سابق ص ٩١.

(٢٧) Benvensiti, M; 1986, op. cit, p 59.

(٢٨) إيمان أبو الروس، مرجع سابق، ص ٩١.

(٢٩) ران كسلو، مرجع سابق، الحلقة الأولى، هآرتس ٢٤، ٢٧، ٢٩/٦/١٩٨٨، تقرير رقم ١٣٣٥، ص٤ و ٥.

(٣٠) يعقوب ايريز: بيريز يتذكر أيامه الخاليات، معاريف ٢٣/٩/١٩٨٧، تقرير دار الجليل رقم ١١٨٣ تاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٧، ص٥.

(٣١) ران كسلو، مرجع سابق، الحلقة الثالثة ص ٧.

(٣٢) هآرتس ١٤/١/١٩٨٥، في الاستيطان ومصادرة الأراضي، شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨ـ١٤٩، تموز آب ١٩٨٥، ص١٦١.

(٣٣) Benvensiti, M. 1986, op. cit., p 60

(٣٤) ران كسلو، مرجع سابق، الحلقة الأولى، ص ٥ و٦.

(٣٥) الاستيطان: ومصادرة الأراضي، شؤون فلسطينية، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٣٦) Benvensiti, M. 1986, op. cit., p 60

(٣٧) Ibid., p 62

(٣٨) Ibid., P. 62

(٣٩) الإذاعة العبرية ٩/٨/١٩٨٨ وجريدة الرأي الأردنية ١٠/٨/١٩٨٨.

(٤٠) زئيف فلنائي: الموسوعة لمعرفة أرض إسرائيل (بالعبرية) ترجمة خاصة، مؤسسة عام عوفيد، تل أبيب ١٩٧٧ المجلد س ح ـ ى، ص ٢٣٦٧.

(٤١) المرجع نفسه.

(٤٢) عبده مباشر، مرجع سابق، ص ٢٩٥ .

(٤٣) المرجع نفسه، ص ٢٩٤ .

(٤٤) حاييم دارين ـ درابكين : الكيبوتس : واقعه الاجتماعي والاقتصادي ، ترجمة محمود عباسي ، الجامعة العبرية ، القدس ١٩٧٤ ، ص ١٢٤ ، ولمزيد من المعلومات عن الكيبوتس والمستعمرات التقليدية انظر:

- عبد الرحمن أبو عرفة : الاستيطان، مرجع سابق، الصفحات ١٤٧ـ١٤٩ .
- موسى عنز: الكيبوتز من الداخل، دراسة سياسية وإدارية ، دراسات فلسطينية رقم ٧٨ ، بيروت ١٩٧٠ .
- عبد الوهاب الكيالي : الكيبوتز أو المزارع الجماعية ، مركز الأبحاث ، م ت ف ، أيلول ١٩٦٦ .
- إبراهيم العابد : الموشاف، مركز الأبحاث م ت ف شباط ١٩٦٨ .

(٤٥) Orni, E and Efrat, E.; Geography of Israel, Israel Universities press, Jerusalem 1986, 3 ed, edition.

(٤٦) Abu Ayyash, A.: Op. cit., p 87.

(٤٧) عبد الرحمن أبو عرفة : الاستيطان، مرجع سابق ص ١٨٧ـ١٨٨ .

(٤٨) Shoenbrun, D.: Op. Cit., pp 183 - 184

(٤٩) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ١٩٨٤ ، مرجع سابق ص ٣٠ .

(٥٠) ران كسلو، مرجع سابق الحلقة ٣، ص ٤ .

(٥١) المرجع نفسه، ص ٣ .

(٥٢) دافيد إيرلــخ : مستعمـرة أرئيل، هآرتس ١٩٨٨/٣/٢٥ ، ترجمـة دار الجليل، تقـرير رقم ١٢٧١ ، تاريخ ١٩٨٨/٥/١٤ ، ص٢ .

(٥٣) فزيت ربيتـا : مستعمـرة أرئيل، يديعـوت أحـرنوت ١٩٨٨/٣/٢٢ ، تقرير دار الجليل رقم ١٢٧٠ ، تاريخ ١٩٨٨/٥/١٤ ، الحلقة الأولى، ص ٦ .

(٥٤) Grossman, D., op. cit , p 61

(٥٥) ران كسلو، مرجع سابق، الحلقة الأولى ، ص ٦ .

(٥٦) المرجع نفسه، ص ٦ .

(٥٧) المرجع نفسه، ص ٦ .

الفصل السابع

آثار الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على الضفة الغربية

مقدمة .

الآثار .

الخلاصة .

٧ ـ ١ : مقدمة :

لا يمكن دراسة أثر الاستيطان اليهودي على المناطق المحتلة بمعزل عن السياسة العامة والأهداف البعيدة لسلطات الاحتلال، فالاستيطان جزء من هذه الاستراتيجية الصهيونية لتفريغ الأرض من سكانها، فقد أثرت حركة الاستيطان الاستعماري اليهودي مباشرة على ما يقل عن (٣٥٠) ألف مواطن فلسطيني في الضفة الغربية[١] برغم الادعاءات الصهيونية بأن بناء المستعمرات في الأراضي المحتلة يؤدي إلى تحسن مستوى معيشة السكان العرب، إذ يقول ايلشيع ايلان[٢] أنه من المفارقات العجيبة أنه كلما تطورت منطقة ما، من جراء إنشاء المستعمرات، فإن معدل الهجرة فيها يقل عمّا كان عليه في السابق في أوساط الفلسطينيين.

وتختلف المصادر الإسرائيلية[٣] فيما بينها على أثر المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة فيما يدعي اليشع افرات أن المعايير المتعلقة بتحديد مواقع المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة هو استخدام أقل الأراضي ملاءمة للزراعة وتفادي التجمعات الفلسطينية الكثيفة بالسكان والامتناع عن تعويق نمو القرى الفلسطينية، يرى بنفنستي أن المعايير هي عكس ذلك تماماً، فانعكست الآثار على مختلف مناحي الحياة في الضفة الغربية إذ استخدمت إسرائيل العمّال الفلسطينيين في أعمال الصناعة والزراعة والبناء بأُجور رخيصة وأصبحت الضفة الغربية سوقاً استهلاكية للمنتوجات الإسرائيلية[٤] . ويقدِّر[٥] أن أكثر من خُمس المشتغلين العرب (حسب احصاءات عام ١٩٨١) كانوا يعملون في قطاعات تسخَّر لخدمة آلة الكيان الصهيوني ومساعدة استعماره الاستيطاني في فلسطين، وتمتد آثار الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لتشمل كثيراً من مجالات الحياة فيما يلي :

٧ ـ ٢ : آثار الاستعمار ا لاستيطاني الصهيوني على الأراضي العربية المحتلة:

٧ ـ ٢ : ١ الأراضي:

استولت إسرائيل حتى نهاية عام ١٩٨٥ على حوالي ٥٢٪ من أراضي الضفة الغربية ، وتبلغ مساحة هذه الأراضي ٢,٨٤ (مليون) دونم من أصل ٥,٦ (مليون) دونم[٦]، ويخضع من هذه

الأراضي ما نسبته ٤١٪ للسيطرة المباشرة والباقي يخضع لسيطرة غير مباشرة تشمل منع المواطنين من دخول هذه الأراضي والزراعة فيها بذرائع مختلفة منها على سبيل المثال ما يسمى (مشروع طرق رقم ٥٠) إذ حذرت الشخصيات العربية في الضفة الغربية بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٤ من المخطط الإسرائيلي لشق ٥٦٠كم من الطرق الجديدة في الضفة الغربية، وقد وصفت هذه الشخصيات تلك الطرق بأنها المشروع الأكثر خطورة والذي سيؤدي إلى ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل ضماً واقعياً، وسيلحق أضراراً بالغة بالسكان العرب، وستصادر السلطات الإسرائيلية أكثر من ٧٠ ألف دونم أراضي زراعية لتنفيذ هذا المشروع(٧).

٧ ـ ٢ : ٢ المياه:

أصبحت إمكانية استصلاح الأراضي واستثمارها في الزراعة شبه مستحيلة بسبب سيطرة إسرائيل على الموارد المائية في الضفة الغربية، ويرى بنفنستي(٨) أن أثر المستعمرات الإسرائيلية على مياه الضفة الغربية يعتمد على مقدار الأراضي المروية من قبل المستوطنين اليهود وليس على عددهم الفعلي فإن المستعمرات تشتمل اليوم على ما نسبته ٢ـ٣٪ من مجموع سكان الضفة الغربية وتستخدم ما نسبته ٢٠٪ من مجموع استهلاك المياه في المنطقة، إلّا أن ما نسبته ٩٦٪ من هذا المقدار هو لأغراض الري.

وقد استولت السلطات الإسرائيلية على معظم مصادر المياه الجوفية خاصة في منطقة الأغوار في حين تقوم المستعمرات المنتشرة في معظم أنحاء الضفة الغربية باستغلال مياه الضفة الغربية ولها الحرية المطلقة في حفر ما تشاء من الآبار لأغراض الري، أما المزارعون العرب فقد حظرت عليهم السلطات حفر آبار جديدة وقامت بتركيب عدادات على الآبار القائمة بهدف مراقبة وتضييق استهلاكهم للمياه. وتقدر مصادر(٩) وزارة شؤون الأرض المحتلة (سابقاً) في الأردن أن الآبار التي حفرتها سلطات الاحتلال لأغراض ري المستعمرات كانت ٢٦ بئراً منها ٢٠ بئراً في منطقة الأغوار وبأعماق كبيرة تتراوح بين ٤٠٠ـ٧٠٠ متراً. وقد أدى حفر هذه الآبار إلى نضوب ١٧ بئراً عربية في الأغوار وإلى ارتفاع نسبة الملوحة في الآبار العربية المتبقية. وكانت أخطر الآثار على قرية بردلة العربية في شمال الضفة الغربية إذ أقيمت مستعمرة محولا عام ١٩٦٨ بالقرب منها وقامت السلطات الإسرائيلية بحفر بئر ارتوازي يزود المستعمرة بحوالي ١٦٠٠م^{3} في الساعة مقابل ٢٢٠م^{3} من المياه في الساعة للبئر العربي الرئيسي الذي يزود بردلة فانخفض مستوى المياه الباطنية في المنطقة مما أدى إلى جفاف ستة آبار عربية وأحد عشر ينبوعاً، مما كان له اسوأ الأثر على بساتين الحمضيات

العربية[10]، وكان الحال كذلك بالنسبة لمياه العوجا شمال أريحا، التي هجرها سكانها بسبب شح المياه نتيجة حفر الآبار اليهودية بالقرب منها ولم يبق من سكانها عام ١٩٨٠ إلّا (٥٠٠) نسمة يعمل معظمهم في المستعمرات الزراعية اليهودية[11].

٧ ـ ٢ : ٣ الزراعة :

بلورت إسرائيل عدة عوامل أدت إلى تدني مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الخام وإلى عزوف المواطنين عن العمل في الزراعة، أبرز هذه العوامل مصادرة أجود الأراضي الزراعية لإقامة المستعمرات عليها خاصة أراضي الأغوار، إذ يقدر ما خصص للمستعمرات اليهودية في تلك المناطق ما يعادل ١٣٠٪ مما تبقى للمزارعين العرب[12]، كما وضعت العراقيل في وجه امتلاك المزارعين العرب للآلات الزراعية الحديثة التي تمكنهم من تطوير زراعتهم وبالتالي زيادة إنتاجهم، وقلة القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين العرب، والإبقاء على الزراعة العربية زراعة تقليدية قوامها زراعة الحبوب والزيتون والدخان، ومنعها من إنتاج المحاصيل النقدية المربحة وفرض قيود على زراعة أشجار الحمضيات في الضفة الغربية وكذلك القيود المفروضة على زراعة البندورة والباذنجان في منطقة الجفتلك وعلى جميع المحاصيل في وادي الأردن حيث يتعين تحديد نمط الإنتاج من قبل السلطات وحظر قضاء الليل في الغور على العمّال الزراعيين الفلسطينيين المقيمين خارجه لإعاقة اشتغالهم بالعمل في هذه المنطقة[13]. كما حالت إسرائيل في مواقع أخرى دون وصول المزارعين إلى أراضيهم، فقد اشتكى المزارعون من قريتي صوريف والجبعة من إقدام المستعمرين اليهود في مستعمرة كفار عتسيون على منعهم من دخول أراضيهم الزراعية التي تبلغ مساحتها نحو ٢٠٠٠ دونم مزروعة بأشجار الزيتون وغيرها[14]، أما من صمد من المزارعين رغم هذه الظروف فقد أرهقته السلطات الإسرائيلية بالضرائب والرسوم واستغل جباة الضرائب اليهود عدم وجود دفاتر حسابية عند المزارعين العرب ليخمنوا مداخيلهم على هواهم ويجبروهم على دفع ضرائب باهظة تفوق إنتاجهم وطاقتهم المادية[15].

وتتخذ السلطات الإسرائيلية من سياسة الدعم المالي للمزارعين الإسرائيليين في الضفة الغربية وسيلة أخرى للضغط على المزارعين العرب، ذلك أن السلطات الإسرائيلية تدعم المزارعين الإسرائيليين عبر دعم الأسعار الزراعية وزيادة السعر الذي يتسلمه المزارع بنسبة أعلى من السعر السائد في السوق، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الزراعية الإسرائيلية في حين تبقى أسعار سلع المناطق المحتلة الزراعية مرتفعة نسبياً الأمر الذي يؤدي إلى أفضلية في التسويق للمنتجات الإسرائيلية لكونها أرخص وبالتالي عدم قدرة سلع الأراضي المحتلة

على المنـافسـة وتكـدسها في أسواق الضفة الغربية، وتنعكس زيادة العرض على السعر الذي ينخفض ويؤثر على دخل المزارع العربي.

وللسياسة النقدية الإسرائيلية أثر آخر على المزارع العربي، فالصفقات الزراعية بين المزارعين العرب والتجار اليهود تتم بالعملة الإسرائيلية، والتخفيض المتواصل في قيمة العملة الإسرائيلية، يؤدي إلى انخفاض المردود الحقيقي للصادرات الزراعية، بانخفاض العملة عدة مرات في الفترة بين إبرام العقد وتسليم البضاعة، (انظر ملحق رقم ١٤).

وعندما سعى مزارعو الضفة الغربية لتصدير منتجاتهم إلى أوروبا اشترطت إسرائيل أن يكون التصـدير عبر شركة اجريسكو الإسرائيلية باعتبار هذه المنتوجات إسرائيلية وليست من الأراضي المحتلة[١٦]. وتهدف إسرائيل من وراء ذلك تحقيق هدفين هامين أحدهما سياسي لإشعار العالم أن الواقع السياسي الحالي في الضفة الغربية مرتبـط بالواقع السياسي الإسرائيلي وغير منفصل عنه، وثانيهما اقتصادي بضبط صادرات الضفة الغربية عبر شركة اجريسكو حتى لا تمنح هذه الصادرات أي فرصة لمنافسة المنتجات الإسرائيلية في الأسواق الأوروبية[١٧].

هذه العـوامـل أدت إلى انخفاض وزن الزراعة في الناتج المحلي الخام من ٣٦,٤٪ عام ١٩٦٩ إلى ٣٠٪ عام ١٩٨٥ وانخفضت نسبة العاملين في هذا القطاع من ٤٦٪ عام ١٩٦٩ إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٥[١٨].

٧ ـ ٢ : ٤ العمل:

الفـرق الناجم عن هذا التناقص تسرب إلى مرافق العمل الإسرائيلية وغالباً إلى أعمال غير فنية[١٩] فقد استفادت المستعمرات اليهودية من العمّال العرب الذين يساهمون في كثير من الأعمال ذات المجهود الكبير[٢٠]، كما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إغراء العمّال العرب بفارق الأجر المدفوع في إسرائيل وتفريغ سوق العمل العربي من إمكاناته الفنية لتطوير المؤسسات الصناعية العربية، وأقامت مناطق صناعية إسرائيلية في المستعمرات القريبة من تجمعات السكان العربية لدفع المستثمر العربي بالإحجام عن الاستثمار في الصناعة في ظل المنافسة غير المتكافئة بعد أن أغرقت الأسواق العربية بالسلع الإسرائيلية[٢١].

على أن أخطر ما في تأثير الاستيطان على سوق العمالة العربي في الضفة الغربية هو التناقص التـدريجي في عدد العمّال الزراعيين، فقد كانت نسبة العاملين في الزراعة في الضفة الغربية

٤٢,٥٪ من مجموع قوة العمل العربية عام ١٩٧٠ انخفضت عام ١٩٧٥ إلى ٣٤,٦٪ ثم إلى ٣٣,٩٪ عام ١٩٧٦ وإلى ٣٣,٤٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٣١,٥٪ عام ١٩٧٩ وإلى ٣٠,٥٪ عام ١٩٨١ إلى أن وصل إلى ٢٧,٣٪ عام ١٩٨٥، وفي المقابل ارتفعت نسبة العاملين في الإنشاءات من ٨,٤٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٤٪ عام ١٩٨٥ (ملحق ١٥)، من ناحية أخرى كان مجموع العمّال العرب الذين يعملون في إسرائيل من الضفة الغربية ١٤,٧٠٠ عامل ارتفع إلى ٤٠,٦٠٠ عامل عام ١٩٨٠ ووصل عام ١٩٨٥ إلى ٤٧,٥٠٠[٢٣] عامل غالبيتهم يأتون من القطاع الزراعي في الضفة الغربية[٢٤].

وقد استغلت السلطات الإسرائيلية قوة العمل العربي لتلبي حداً معيناً من المرونة على اقتصادها فيما عرف بـ «قابلية البنية الاقتصادية على التكيف» أي أنها تسمح لهذه البنية الاقتصادية بمواجهة التقلبات الظرفية دون أن تتأثر كلياً بهذه التقلبات في فترات الازدهار الاقتصادي أو الركود إذ يستقطب الاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة الازدهار الكثير من عمّال الضفة الغربية لملء الفراغ، وطردها خلال فترات الركود، وهذه الحالة يطلق عليها الوظيفة الحاجزة[٢٥] Buffer Function .

وإذا استعرضنا وضع العمّال العرب العاملين في المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية اتضح لنا أن المصانع التي تتطلب جهداً شاقاً سمحت بتشغيل العمّال العرب، بينما امتنعت المصانع الفنية عن تشغيل العرب، كما وأن بعض المستعمرات أُغلقت كلياً في وجه العمّال العرب. ويبين الجدول (رقم ١٥) أن مصنع اديرت للنسيج واسرافوت للطباعة، قد استوعبا عدداً من العمّال العرب يفوق عدد اليهود، بينما لا يلاحظ وجود أي عامل عربي في مصانع مستعمرة قدوميم، في الوقت الذي لم يعمل أي عربي في مصنع الكترونيات قرني شمرون وعيناف، يلاحظ وجود عاملين اثنين من مجموع ١٧ عاملاً في مصنع الكترونيات مستعمرة ارئيل[٢٦].

جدول رقم (١٦)

المصنع	الموقع/المستعمرة	«نوع الصناعة»	(العمال) المجموع	عدد العرب	عدد في نابلس	اليهود في المنطقة المحتلة ٤٨
أديرت	قرني شمرون	نسيج	٢٢٠	١٦٠	١٤	٤٦
اسرافوت	قرني شمرون	طباعة	٧٠	١٠	٦٠	—
دوكيرن	قرني شمرون	الكترونيات	٤٠	—	٣٤	٦
غانوت	عيناف	الكترونيات	٦٠	—	١٢	٤٨
د.ج.م	ارئيل	معادن	٣٢	٢	٣٠	—
ت.د.س.هـ	ارئيل	الكترونيات	١٧	٢	١٥	—
شيهقيم	ارئيل	مضخات معدنية	١٠	٧	١	٢
يعير تعسيوت	قدوميم	مصاعد معدنية	٩	—	٥	٤
ريزف شومرون	قدوميم	ورق	١١	—	٣	٨

المصدر: Grossman, D; 1986

٧ ـ ٢ : ٥ التجارة:

إن أشد النتائج الفورية والمباشرة المترتبة على تسارع الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة هي التي تؤثر على ملكية واستخدام الأرض، وهذه بدورها تفرض تغييرات جذرية على اقتصاد تلك الأراضي التي سمتها الرئيسية الزراعة، وطالما أن الزراعة أُصيبت بضربة فادحة فلم يبق إلاّ الصناعة، وهذه بدورها لم تنج من منافسة الصناعة الإسرائيلية أولاً ثم صناعات المستعمرات اليهودية في الضفة ثانياً، ففي بحث أعده باحثون اقتصاديون في وزارة الخارجية الأمريكية حول الوضع الاقتصادي في المناطق المحتلة تبين أن القيود المفروضة على الصناعة هي[٢٧]: عدم الاستقرار السياسي، والأسواق المحلية المحدودة للمنتوجات الصناعية بسبب القوة الشرائية الضعيفة وعدم وجود خبراء، وغياب المبادرات وعدم الاستعداد للاستثمارات المالية، والتكنولوجيا القديمة، والمستوى الثقافي المتدني وكذلك المستوى المهني، وغياب الخدمات العامة والمنشآت المتطورة بما فيها الكهرباء، وانعدام المصادر الطبيعية الملائمة التي أسفرت عن استيراد النسب الكبيرة من المواد الخام.

هذه الأمـور مجتمعـة أدت إلى أن تكـون تجـارة الضفـة الغـربية أسيرة لرغبـات الاقتصاد الإسرائيلي، فقد كانت مجموع واردات الضفة الغربية من إسرائيل عام ١٩٦٨ ٣٩,٣ مليون دولار من أصل ٥١,٣ مليون دولار مجموع الواردات، ارتفعت عام ١٩٨٥ إلى ٣٣٩,٥ مليون دولار من مجموع ٣٨٦,٥ مليون دولار بينما كانت صادرات الضفة الغربية لإسرائيل ١٢,٥ مليون دولار لعام ١٩٦٨ ارتفعت عام ١٩٨٣ إلى ١٣٤ مليون دولار ثم انخفضت عام ١٩٨٤ إلى ٩٩,٩ مليون دولار وإلى ٩٦,١ مليون دولار عام ١٩٨٥[٢٨]، ويبين الملحق (رقم ١٦) مجموع صادرات وواردات الضفة الغربية إلى كل من إسرائيل والأردن والدول الأخرى خلال الأعوام ١٩٦٨ إلى ١٩٨٥.

٧ - ٢ : ٦ السياحة :

انعكس الأثـر على السياحـة في منافسة المستعمرات اليهودية للمواطنين العرب في تقديم الخـدمـات السياحية، فقـد استفادت المستعمرات اليهودية من زيارة السياح الأجانب للأماكن المقدسة وانتعشت قطاعات اقتصادية يهودية على حساب القطاعات العربية ذلك أن قطاع السياحة يمثل موقعاً متميزاً في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، ولأربحية هذا القطاع يطلق عليه العديد من المفكرين الإسرائيليين[٢٩] القطاع الصناعي رقم (١) ذلك أن هذا القطاع يعتبر مصدراً مهماً لتشغيل الأيدي العاملة في قطاع الخدمات ككل ويشكل عاملاً مهماً في حفظ التوازن بين فروع قطاع النقـل بالإضـافـة إلى كونه حافزاً وراء تنشيط حركة البيع بالمفرق، وعلى نفس المستوى والأهمية كانت صناعة السياحة في الضفة الغربية بشكل عام وفي مدينة القدس بشكل خاص تشكل إحدى الدعائم الاقتصادية الرئيسية في الهيكل الاقتصادي للمناطق المحتلة.

وقد مارست السلطات الإسرائيلية ضغوطاً على القطاع السياحي في الضفة الغربية فتضاعفت قيمة الضرائب التي تفرضها سلطات الاحتلال على كافة المهن السياحية بنسبة ٧٠٠٪ ضمن عدد من الشرائح الضريبية بلغ عددها في نهاية عام ١٩٨٠ (٢٢) شريحة ضريبية[٣٠].

ويمكن أن نلمس الأثر على السياحة من خلال مظهرين يعكسان تلك الآثار، الأول هو عدد المستعمرات التي أُقيمت لأغراض السياحة والاصطياف فقد أُقيم أكثر من سبع مستعمرات تعتمد على السياحة والاصطياف وهذه المستعمرات هي[٣١]: جينات (شمال غرب جنين) وكيدار ونيئوت ادوميم (شرق القدس بين قريتي أبو ديس والعيزرية) وايل ديفيد (جنوب شرق بيت لحم) وسوسيا (جنوب شرق السموع في الخليل) وافرات (شرق طريق بيت لحم والخليل) ونفي دانيال (قرب برك سليمان إلى الغرب من بيت لحم) وعتنئيل (قرب الخليل) وسيقام موقع سياحي في قلعة الروديون

تل هروس، بين بيت لحم والبحر الميت وسيشمل المشروع السياحي قنوات تحت الأرض وتلفريك[٣٢].

أما المظهر الثاني فهو في الصناعة الفندقية في الضفة الغربية، ويرتبط الازدهار السياحي بنمو الفنادق، وفي حالة الركود السياحي تتناقص الفنادق، وقد كان عدد[٣٣] الفنادق المفتوحة في الضفة الغربية ٢٠ فندقاً في عام ١٩٦٨ وفي عام ١٩٨٣ كان عددها ١٨ فندقاً انخفض العدد عام ١٩٨٥ إلى ١٧ فندقاً، بينما انخفض عدد النزلاء من ٢٠,٤٣٨ نزيلاً في عام ١٩٦٨ إلى ١٣,٠٥٨ نزيلاً عام ١٩٨٥، كما انخفض عدد ليالي المبيت من ٣٢,٤٣٩ ليلة مبيت عام ١٩٦٨ إلى ٢٧,٣٦٢ ليلة عام ١٩٨٥، وقد لوحظ تباين واضح في توزيع ليالي المبيت على مناطق الضفة الغربية، فبينما ارتفع عدد ليالي المبيت من ١,٨٠١ عام ١٩٦٨ إلى ١٥,٥٥٢ عام ١٩٨٥ في بيت لحم وبيت جالا، انخفض العدد في باقي مناطق الضفة الغربية على النحو التالي:

من ٦,٥٦٦ ليلة مبيت عام ١٩٦٨ إلى ٦,٢٢٢ ليلة عام ١٩٨٥ في نابلس وجنين، ومن ٥,٠٨٠ ليلة عام ١٩٦٨ إلى ٢,٤٦٧ ليلة عام ١٩٨٥ في الخليل وأريحا، ومن ١٨,٩٠٢ عام ١٩٦٨ إلى ٣,١٢٢ ليلة عام ١٩٨٥ في رام الله والبيرة. كما انخفضت نسبة الإشغال لكافة الفنادق من ١٤,٧٪ عام ١٩٦٨ إلى ١١,٣٪ عام ١٩٨٥ (انظر ملحق ١٧).

٧ ـ ٧: ٧ الأمن:

تصاعدت بشكل واضح أعمال القمع التي يمارسها المستوطنون اليهود في الضفة الغربية ضد المواطنين العرب، فالمستوطنون المدججون بالسلاح يتعمدون في أغلب الأحيان وخاصة في منطقة الخليل استفزاز المواطنين العرب لخلق ذريعة لإطلاق النار عليهم، وقد منحت تعليمات الحكام العسكريين للمستوطنين حق إطلاق النار على المواطنين العرب تحت ستار الدفاع عن النفس[٣٤].

ومنذ بداية الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية، باشرت السلطات الإسرائيلية في هدم القرى العربية أو الأحياء السكنية في المدن العربية، قبل أن تلجأ إلى أساليب متقدمة في طرد المواطنين العرب من منازلهم، ففي جلسة للبرلمان الإسرائيلي، ذكر أحد أعضاء الكنيست أن ٥٠ـ٦٠٪ من مباني بلدة قليقلية قد هدمت[٣٥]، كما هدمت قرية الجفتلك على الطريق بين نابلس وجسر دامية التي كان يقطنها ١٥,٠٠٠ شخص، وادعى دايان وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، أن الهدم كان لأسباب أمنية وصحية، وأن سكانها قد انتقلوا إلى شرق الأردن[٣٦].

ولما كانت مشكلة الأمن هي محط اتفاق الأحزاب الصهيونية، وبالتالي الحكومات المنبثقة عن تلك الأحزاب، فقد كان موضوع الأمن فوق كل اعتبار، ذلك بهدف شحن التجمع الاستيطاني الصهيوني بالنـزعة العسكرية العدوانية إلى أقصى حد، وقد برهنت الأحداث على أن المواقف العسكرية المتطرفة تزداد عاماً بعد آخر وذلك بالتوازي مع إشباع التجمع الاستيطاني الصهيوني بالنـزعـة العسكرية وروح العنصرية السافرة ضد العرب(٣٧)، ومن منطلق الأمن بدأ المستوطنون باستفزاز المواطنين العرب، والتحرش بهم، رغم أن الإعلام الصهيوني يقلب الحقيقة عندما يدعي بأن السكان العرب هم الذين يتعرضون للمستوطنين الذين يقومون بالرد عليهم باجراءات مضاعفة، فقـرب شمال الضفة قام المستوطنون بالاعتداء على جيرانهم في القرى القريبة ودمروا سيارات وممتلكات عربية في عنبتا وعزون وقلقيلية وكفل حارس وأماكن أخرى، وفي منطقة رام الله أطلق رئيس المجلس المحلي بنحاس فلرشتاين النار على شاب عربي من قرية بتين فأرداه قتيلاً، وهذا ليس هو الحادث الوحيد الذي يُقتل به مواطن عربي على يد مستوطن يهودي، فمن مجموع حوالي مائة قتيل عربي في المناطق المحتلة، قتل المستوطنون أكثر من عشرة أشخاص منهم(٣٨)، وقد طالب المستوطنون أكثر من مرة أن يترك الجيش الإسرائيلي مسألة أمنهم لهم، أي أنهم يطلبون السماح لهم بأن يعملوا في الضفة الغربية بدلاً من الجيش(٣٩). ذلك أن المستوطنين تمكنوا فعلاً من تأسيس جيش يضم خيرة الجنود في الجيش الإسرائيلي، فقد كان في السابق يتم التركيز على إرسال النوعية القتالية العالية إلى الوحدات المختارة في الجيش الإسرائيلي، أما الآن فإن التوجه هو عكسي، إذ أن الكثير من المستـوطنين الذين كانوا يعملون في وحدات محاربة كالمدرعات والمـظليين وغيرهـا نقلوا من وحداتهم إلى الدفاع الإقليمي، والنتيجة هو تجمع نوعية عالية من الجنود في الدفاع الإقليمي ليهودا والسامرة، أكثر مما هو معروف حتى تاريخه، وبين حوالي ٥٢ ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية يوجد بينهم الاف يحملون السلاح، ويسيّرون دوريات ويقومون بتمشيط المناطق من أجل منع أعمال البناء غير الشرعي ومنع استيلاء العرب على أراضي أملاك الدولة ومنعهم من الدخول إلى مناطق النيران والتدريبات(٤٠).

ولا بد من التسـاؤل عن الـدافع وراء فرز هذه النوعيات المختارة من الجنود الإسرائيليين، والأسلحـة المتقـدمـة إلى «المليشيات اليهـودية» في الضفـة الغـربية، لعل الجواب يكمن في تصريحات رفائيل ايتان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في حينه عندما قال(٤١): «عندما تنسحب الوحدات العسكرية من الضفة الغربية تطبيقاً لمبادىء الحكم الذاتي يكون ذلك موعداً لانسحاب آخر جندي يرتدي البزة العسكرية، لأن جيشاً آخر بثياب مدنية سيدخل المنطقة ليكون جاهزاً عند

ساعة الخطر». ومن الواضح أن ايتان يقصد بالجيش الآخر عصابات المستوطنين ومنظماتهم.

وعن اعتداءات المستوطنين، فقد سجل عام ١٩٨٥ وحده ١٥٥ حادثة اعداء[٤٢] ضد المواطنين العرب، تنوعت الاعتداءات بين التهديدات، إطلاق النار، هدم أسوار المنازل، اقتحام المخيمات اقتلاع الأشجار، اختطاف المواطنين... إلخ.

٧ ـ ٢ : ٨ الصحة :

صاحب الاعتداء على المواطنين العرب، نقص كبير في الخدمات الصحية، فكل المؤسسات الصحية القائمة حالياً في الضفة الغربية كانت قد أُنشئت قبل الاحتلال، ولم يطرأ عليها أي تطور بل على العكس من ذلك أغلقت سلطات الاحتلال بعض المؤسسات الصحية خلال العامين ١٩٨٠ـ ١٩٨١، فقد أغلقت السلطات عشرة مراكز عيادات وطب وقائي ومركز مكافحة السُل والأمراض الصدرية في القدس وقسم العمليات بمستشفى الهوسبيس في القدس، كما قامت بالاستغناء عن ١٠٪ من الأطباء، وكانت السلطات قد أغلقت في الفترة بين ٦٧ـ١٩٨٠ مستشفى الشيخ جراح بالقدس الذي حولته إلى مقر لوزارة الشرطة ومستشفى رام الله الحكومي[٤٣]. وبحسب المصادر الإسرائيلية[٤٤] فقد كان عدد المستشفيات في عام ١٩٧٤ (١٦) مستشفى بقي العدد على حاله حتى عام ١٩٨٥ في حين كان عدد الأسرَّة لعام ١٩٧٤ هو١,٣٩٣ سريراً انخفض إلى ١٣٠٨ سريراً عام ١٩٨٥ وفي المقابل ارتفع عدد المرضى من ٤٥,٨٩١ عام ١٩٧٤ إلى ٧٤,٦٢٣ عام ١٩٨٥. الملحق (رقم ١٨) يُبين عدد المستشفيات لأعوام مختلفة وكذلك عدد الأسرَّة والمرضى.

٧ ـ ٢ : ٩ العمران :

يترتب على استيعاب أعداد إضافية من المستوطنين اليهود مصادرة المزيد من الأراضي العربية ليس فقط لتزويد المستعمرات بما يلزم من الهياكل الأساسية وإنما لتوسيعها أيضاً، وهذا يعني أنه سوف لا تكون للمدن والقرى العربية الفلسطينية أراضي تكفي لنموها واتساعها في المستقبل لمواجهة الزيادات المتوقعة في عدد المواطنين الفلسطينيين.

وكان من أبرز الأهداف لإقامة المستعمرات اليهودية عزل المناطق والمدن والقرى العربية عن بعضها البعض. لتفكيك المجتمعات العربية وإضعاف الصلات بين المواطنين العرب[٤٥]، وأُسند إلى بعض المستعمرات مهمة الإشراف وخنق المدنِ الفلسطينية الرئيسية، فمستعمرة الون موريه مهمتها الإشراف على مدينة نابلس، في حين تطل مستعمرة بيت ايل على ضواحي رام الله كما

تتولى مستعمرة كريات اربع خنق مدينة الخليل[٤٦]، ففي ١٩٨٥/٧/١٩ تم توقيع اتفاق بين مختلف الكتل في كريات اربع، تكشف بنود الاتفاق على الأثر السلبي لوجود المستعمرة على حياة سكان مدينة الخليل وفرض الواقع الذي يتفق مع صالح المستوطنين بغض النظر عن انعكاس ذلك على حياة سكان البيئة الملاصقة، وقد تضمن الاتفاق ما يلي[٤٧]:

ـ تمنع باصات السياح من الدخول إلى كريات اربع أيام السبت.
ـ تتسلم حركة «كاخ» مسؤولية الشركة لتطوير كريات اربع، ويعين اعضاؤها في مناصب عالية.
ـ تغلق كريات اربع في وجه السيارات أيام السبت.
ـ يقال جميع العمال العرب العاملين في مجال التنظيفات وفي الحدائق العامة في المجلس، وتسلم هذه الأعمال إلى متعهد يهودي يتعهد بتشغيل يهود فقط.
ـ يمنع مرور الشاحنات العربية من كريات اربع أيام السبت.
ـ لن يصادق على بناء أي مصنع في كريات اربع إلّا إذا تعهد المصنع، مسبقاً، بعدم تشغيل عمّال عرب فيه.

كما أعلن رئيس مجلس محلي كريات اربع بأن العمّال اليهود سيحصلون على ضعف أجر العمّال العرب الذين سيقالون وفقاً للاتفاق[٤٨].

ونتيجة لفرض السلطات الإسرائيلية اجراءات مشددة ضد بناء المساكن العربية فقد انخفض عدد المباني السكنية المنجزة في عام ١٩٨١ في مدن وقرى الضفة الغربية بنسبة ١٥,٤ و٤,١ في المـاية على التـوالي بالمقـارنة لعام ١٩٨٠[٤٩]، فقد كان عدد الشقق المنجزة، في الضفـة الغربيـة، ٥١٩٩ شقة عام ١٩٧٩، انخفضت إلى ٤٩٦٠ شقة عام ١٩٨٠ ثم إلى ٤٧٥٢ شقة عام ١٩٨١.

ويتم تغطية نفقات أعمال البناء، لأغراض السكن، في الضفة الغربية، من الدخول الواردة من أبناء المناطق المحتلة العاملين في الخارج، وحسب مصادر[٥٠] وزارة شؤون الأرض المحتلة «سابقاً» فقد بلغت تحويلات هؤلاء العاملين خلال عام ١٩٨٠ وحده ٢٠٠ مليون دولار استخدم أكثر من نصفها في البناء.

وتسعى السلطات الإسرائيلية جاهدة للتخلص أولاً من المخيمات الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة والتي يبلغ عددها ١١ مخيماً[٥١] ذلك أن المخيم الفلسطيني يعني قضية، والقضية

ستبقى حية، ما دامت هذه المخيمات قائمة، وهو الأمر الذي تسعى إسرائيل بكل طاقاتها لإخماده(٥٢)، وقد طرحت إسرائيل عدة مشاريع لتفكيك مخيمات الفلسطينيين في الضفة الغربية(٥٣) ونقل سكانها إلى مناطق مختلفة سواء داخل الأرض المحتلة أو خارجها.

٧ ـ ٢ : ١٠ متفرقة:

هناك آثار مختلفة للاستيطان على نواحي مختلفة غير واضحة تماماً، بسبب فصل الخدمات التي تقدم للمستوطنين عن تلك التي اعتاد مواطنو الضفة الغربية استعمالها كقطاع الكهرباء، والمثل الواضح هو ضرب شركة كهرباء القدس تمهيداً لتصفيتها باعتبارها شركة وطنية، تعتبر رمزاً وطنياً من الدرجة الأولى(٥٤)، وفي قطاع الاتصالات أُقيمت شبكات هواتف أو مقاسم ومراكز بريد خاصة بالمستوطنين، وكذلك الحال في قطاع المواصلات إذ أصبحت لهم شركات خاصة بهم، وشقت طرق تتجنب التجمعات السكانية العربية، وافتتحت مدارس في المستعمرات اقتصرت على أبناء المستوطنين، وفي مجال الرعي، وبما أن المراعي هي مشاع لاستعمال المواطنين فقد اعتبرتها السلطات الإسرائيلية غير مسجلة في دوائر الطابو فصادرتها ومنعت المواطنين من الاستفادة منها، أما الأثر على الأماكن المقدسة فقد دأبت جموع المستوطنين على تدنيس المسجد الأقصى، ومضايقة المصلين في الحرم الإبراهيمي، وحولت غوش امونيم أحد المساجد في قرية صانور إلى كنيس يهودي(٥٥).

٧ ـ ٣ : الخلاصة:

تجاوزت الآثار السلبية للاستيطان الأحوال المعيشية للسكان العرب في المناطق المحتلة، فصادرت السلطات الإسرائيلية لصالح الاستيطان أجود الأراضي الزراعية، وأراضي الملكية الخاصة، وضيقت الخناق على المواطنين العرب في مدن الضفة الغربية وقراها، وقد أصبح الاستيطان عاملاً من عوامل تفتيت الوحدة السكانية وخلخلتها، إضافة إلى عامل المضايقات خاصة من المستعمرات القريبة من التجمعات السكانية العربية.

كما طبق الإسرائيليون، عند إقامتهم لمستعمراتهم مفهوم التخطيط الإقليمي سواء للمستعمرات الريفية ومراكز الخدمات الريفية والبلدان الإقليمية تطبيقاً مفيداً لتوفير الضرورات والخدمات الأساسية للمستوطنين اليهود، بيد أنه لم يطبق أي نهج تخطيطي من هذا القبيل لتحسين أحوال معيشة السكان الفلسطينيين، وقد قيدت نظم شتى قيام المجتمعات الفلسطينية بتشييد أبنية جديدة، سواء أكانت خاصة أم عامة، وفرضت القيود على المجالس المحلية بتحسين الخدمات

أو توفير مرافق جديدة، كما وضعت قيود كثيرة على تحسين مرفق المياه والكهرباء، ومن المتوقع أن يؤدي ما سبق[٥٦] إلى آثار بعيدة المدى من الحرمان وشعور سكان المنطقة المحلية بالإحباط والعداء تجاه المستوطنين اليهود.

وقد ركزت السلطات الإسرائيلية كثيراً على الزراعة باعتبارها عامل ارتباط للمواطن بأرضه فحدث كثيراً من النشاط الزراعي، فتناقص عدد العاملين في الزراعة، ليصب في تخطيط الاحتلال لإبعاد العرب عن أرضهم وإضعاف ارتباطهم بها[٥٧].

الهوامش والمراجع

(١) دار الجليل، تقرير الأرض المحتلة، مرجع سابق ص ٢٦٣ .

(٢) صحيفة علهمشمار ١٣/١١/١٩٨٧ ، ترجمة دار الجليل، تقرير رقم ٣٢٠٣ تاريخ ٢/١/١٩٨٨ ص٦ .

(٣) الأمم المتحدة، ١٩٨٤ ، مرجع سابق ص ١٨ .

(٤) ميرون بنفنستي، مرجع سابق ص ٣ .

(٥) حسن عبدالقادر صالح، سكان فلسطين، مرجع سابق ص٩٥ .

(٦) شؤون فلسطينية العدد ١٤٨-١٤٩ تموز آب ١٩٨٥ ، ص١١٦ .

(٧) رضى سلمان: إسرائيل ١٩٨٤ ، أحداث ومواقف، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١ ١٩٨٥ ، ص٨٠، عن دافار ٢٠/١٢/١٩٨٤ .

(٨) الأمم المتحدة، ١٩٨٤ ، مرجع سابق ص٢٢ .

(٩) وزارة شؤون الأرض المحتلة: نظرة سريعة على الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني في المناطق العربية المحتلة: تقرير مقدم من وزارة شؤون الأرض المحتلة إلى بعثة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٢٥-٢٩ شباط ١٩٨٢ ص ٧ و٨ .

(١٠) محمد أحمد المومني: السياسة المائية للكيان الصهيوني، دار عمّار، عمّان ١٩٨٦ ، ص١٧٥ .

(١١) المرجع نفسه ص ١٧٥ .

(١٢) عبدالرحمن أبو عرفه، وادي الأردن، مرجع سابق ص ٤٣ .

(١٣) الأمم المتحدة، ١٩٨٤ ، مرجع سابق ص ٣٩ .

(١٤) رضى سلمان: إسرائيل عام ١٩٨٥ ، أحداث ومواقف، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١ ١٩٨٨ ، ص١٤٧ ، عن هآرتس ٣/٩/١٩٨٥ .

(١٥) خليل أبو رجيلي: الزراعة اليهودية في فلسطين، مرجع سابق ص ١٧٣ .

(١٦) دار الجليل، تقرير رقم ٣٢٩٠، تاريخ ٢٣/٧/١٩٨٨ ص٣ .

(١٧) نواف الزرو: تقرير اقتصادي، دار الجليل، حزيران ١٩٨٨ ص٨ .

(١٨) دان سيجر: إسرائيل واقتصاد الأراضي المحتلة، هآرتس ٢٥/٤/١٩٨٨ ، ترجمة دار الجليل، تقرير رقم ٣٢٩١ تاريخ ٢٣/٧/١٩٨٨ الحلقة الثانية ص٢ .

(١٩) وزارة شؤون الأرض المحتلة، مرجع سابق ص ١٠ .

(٢٠) حسن عبدالقادر صالح: الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق ص١٩٠ .

(٢١) وزارة الأرض المحتلة، مرجع سابق ص ١١

(٢٢) Central Bureau of Statistics; 1986, op . cit , p 705

(٢٣) Ibid , p 705

(٢٤) انطوان منصور، مرجع سابق ص ٥٥ .

(٢٥) المرجع نفسه ص ٥٧ .

(٢٦) Grossman , op, cit ., p 61

(٢٧) دان سيجر، مرجع سابق، الحلقة الأولى ص ١١ .

(٢٨) Central Bureau of Statistics; 1986, op cit , p 693

(٢٩) نواف الزرو، مرجع سابق ص ٢ .

(٣٠) وزارة شؤون الأرض المحتلة، مرجع سابق ص ١٣ .

(٣١) خالد عايد، مرجع سابق، الصفحات ١٢٥ ـ ٢٣٥ .

(٣٢) يديعوت احرنوت ١/٤/١٩٨٨ ترجمة خاصة .

(٣٣) Central Bureau of Statistics; 1986, op . cit , p 727

(٣٤) وزارة شؤون الأرض المحلة: الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني في المناطق العربية المحتلة، تقرير ملحق مقدم إلى بعثة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن الفترة من شباط ١٩٨٢ إلى شباط ١٩٨٣ ص١٤ .

(٣٥) محاضر جلسات الكنيست، مرجع سابق، ١٥/١١/١٩٦٧، ص ١١٣ .

(٣٦) المرجع نفسه، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ولمزيد من المعلومات راجع Matar , I., Op cit

(٣٧) حمزة المنذر: طبيعة ومواقف القوى السياسية والاجتماعية في التجمع الاستيطاني الصهيوني، الأرض العدد الإضافي (١) تشرين أول ١٩٨٧ ص٢٧ .

(٣٨) داني روبنشتاين: دافار ٢١/٣/١٩٨٨ .

(٣٩) هآرتس ٢٥/٤/١٩٨٨ .

(٤٠) زئيف شيف: القدرة العسكرية للمستوطنين، هآرتس ١٥/١١/١٩٨٥، الأرض العدد السادس ٧/١٢/١٩٨٥ ص٣٣ .

(٤١) حمزة المنذر، مرجع سابق، الصفحات ٢٩ـ٣٠ .

(٤٢) تفاصيل الحوادث في تقرير الأرض المحتلة، دار الجليل، مرجع سابق، الصفحات ٢٦٤ـ٢٧٧ .

(٤٣) وزارة شؤون الأرض المحتلة ٢٥ ـ ٢٩/٢/١٩٨٢ مرجع سابق، الصفحات ٢٦ـ٢٧ .

(٤٤) Central Bureau of Statistics; 1986, op . cit , p 733

(٤٥) حسن عبدالقادر صالح، الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق، ص١٨٩ .

(٤٦) ران كسلو: المستوطنون والاستيطان، هآرتس ١، ٦، ٨/٧/١٩٨٨ . تقرير دار الجليل، رقم ١٣٣٦ تاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٨ الحلقة الثانية ص٧ .

(٤٧) شؤون فلسطينية: العدد ١٥٠ ـ ١٥١ أيلول تشرين الأول ١٩٨٥، ص١٧٣.

(٤٨) المرجع نفسه ص ١٧٤.

(٤٩) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ١٩٨٤ مرجع سابق ص٢٥.

(٥٠) وزارة شؤون الأرض المحتلة ٢٥ ـ ٢٩ شباط ١٩٨٢ مرجع سابق ص٣.

(٥١) رون بن يشاي: المستوطنون يبحثون عن كبش فداء، يديعوت احرونوت ١٩٨٩/١/٢٧. تقرير دار الجليل رقم ١٣٩٤ تاريخ ١٩٨٩/٣/٤ ص٥.

(٥٢) دار الجليل تقرير رقم ٣٢٠٣ تاريخ ١٩٨٨/١/٢ ص ٢.

(٥٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

ـ الأمم المتحدة، ١٩٨٤، مرجع سابق ص٢١.

ـ ايلشيع ايلان: علهمشمار ١٩٨٧/١١/١٣، دار الجليل، تهجير الفلسطينيين، تقرير رقم ٣٢٠٣ تاريخ ١٩٨٨/١/٢.

ـ عطية مقداد: الديموغرافيا ومخططات التهويد والتقسيم، الأرض العدد الحادي عشر آب ١٩٨٧ الصفحات ٣ـ١٠.

(٥٤) الإذاعة العبرية ١٩٨٧/١٢/٧.

(٥٥) دار الجليل، تقرير الأرض المحتلة، مرجع سابق ص٢٧٠، عن الفجر ١٩٨٥/٧/٢٣.

(٥٦) الأمم المتحدة، ١٩٨٤ مرجع سابق، ص٣٠.

(٥٧) حسن عبدالقادر صالح: سكان فلسطين، مرجع سابق ص ٩٥.

الفصل الثامن

النتائــج والتوصيــات

٨ ـ ١ : **النتائج :**

تعرضت الضفة الغربية لحملة استيطانية صهيونية شرسة، بذرائع ودوافع مختلفة أهمها الدافع الديني، ثم الدافع التاريخي، ثم الدافع الأمني ثم السياسي فالاقتصادي، وقد حققت إسرائيل خلال أعوام احتلالها للضفة الغربية كثيراً من أهدافها وأمنت مصالح المستوطنين اليهود بالاستيلاء على أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية ووضعها تحت تصرف المستوطنين، وقد استخدمت إسرائيل لتحقيق أهدافها أخطر أسلحتها من هجرة يهودية لفلسطين، واستعمار استيطاني، وتهجير المواطنين العرب من المناطق المحتلة سعياً وراء تغيير الطابع الجغرافي والديموغرافي لهذه المناطق، وبسيطرتها على أكثر من ٥٠٪ من مجموع أراضي الضفة الغربية ضمنت إسرائيل حاجتها من الأراضي التي تكفي لتوطين مليون مستوطن يهودي دون مصادرة أراضي جديدة، ولم يعد هناك حاجة إلى قرارات مركزية أخرى لتثبيت قبضتها على الضفة الغربية، لأن البنية التحتية لضم الضفة الفعلي قد انشئت، وإن أفلتت بعض المواقع في الضفة الغربية من الاستيطان، فإن الدعوة قائمة إلى عدم الإبقاء على نقطة سكن عربية واحدة في الضفة الغربية دون أن تقام مستعمرة يهودية بالقرب منها.

كما قامت إسرائيل باستغلال جميع مستودعات المياه الجوفية الرئيسية في الضفة الغربية وحرمت السكان العرب من تطوير مصادر مياه جديدة أو حتى زيادة ضخ المياه من المصادر القائمة، وبسيطرتها على الأرض ضمنت إسرائيل السيطرة على أكثر من ٧٠٪ من مياه الضفة الغربية تاركة للأكثرية العربية ٣٠٪ من المياه، ذلك أن توسيع إسرائيل للمستعمرات والزيادة في إنتاجها الزراعي منذ ذلك الوقت قد تمت بالدرجة الأولى من مياه الضفة الغربية ونهر الأردن الأعلى، خاصة وأن إسرائيل تعاني من عجز مائي وصل عام ١٩٨٥ إلى ٤٥٠ مليون م٣ مما ترتب عليه إقامة المستعمرات داخل الضفة الغربية لتخفيف الضغط السكاني والاستهلاك في المياه سواء لغايات الاستعمال المنزلي أو للأغراض الزراعية وحتى الصناعية، وقد نجحت إسرائيل حتى تاريخه في تجميد استهلاك المواطنين الفلسطينيين من المياه في الضفة الغربية عند حد ١١٥ مليون م٣ سنوياً، وهو نفس الاستهلاك لعام ١٩٨٠، وحسب ما يخطط الإسرائيليون فإن الاستهلاك الفلسطيني للمياه

سيبقى على حاله حتى عام ١٩٩٠ على أن تُزاد حصة المستعمرات من المياه إلى ٦٠ مليون م٣ عام ١٩٩٠.

وهكذا تمكنت إسرائيل من إقامة بنية تحتية متكاملة للاستيطان، أساسها الأرض والمياه، ثم وفـرت كل المغـريات والامتيازات لليهـود ليقيموا في الضفة الغربية، ومنحتهم الأرض المنهوبة مجاناً، ووفرت لهم سبل العيش، وشحنتهم بمعتقدات دينية وأيديولوجية حتى يثبتوا في الضفة، ومع أن إسرائيل نجحت في السيطرة على أرض تكفي لمليون مستوطن يهودي في الضفة الغربية، وأقامت بنية تحتية فعّالة، إلّا أنها فشلت في تحقيق زيادة سكانية يهودية مؤثرة في الضفة الغربية، الأمـر الذي دفعها لتطوير مصادر جديدة للهجرة اليهودية إلى إسرائيل فكانت هجرة يهود أثيوبيا (الفلاشا) وعند وصولهم سارعت إسرائيل بتوطينهم في مستعمرات الضفة الغربية ووطنت قسماً منهم في كريات اربع ومستعمرات معاليه ادوميم وجفعات زئيف، ورغم كل ما سبق، فإن عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، لم يتجاوز الـ ٥٢,٠٠٠ مستوطن حتى نهاية عام ١٩٨٥، يشكلون ما نسبتـه ٠,٠٧ من المواطنين الفلسطينيين في الضفة، ورغم السعي الدؤوب لتغذية المستعمرات بمزيد من المستوطنين إلّا أنه يشك في أن تتمكن إسرائيل من خلق وجود مؤثر في ظل أكثرية عربية والسبب هو سلبية الهجرة اليهودية من الخارج، والتكاثر الطبيعي العربي، وتقلص الطاقة السكانية المتاحة لليهود التي ستكون مستعدة في المستقبل للانتقال والسكن في الضفة الغربية، إضافة لما سبق فإن التكاثر الطبيعي اليهودي السنوي يشكل فقط سُبع التكاثر الطبيعي السنوي للسكان العرب.

لقـد وفرت السياسة الاستيطانية الإسرائيلية كل ما من شأنه أن يعزز الوجود الاستيطاني في الضفـة الغربية، فالجهاز الحكومي يقدم الدعم المطلوب، وتتولى الأحزاب الإسرائيلية المراقبة والتـأكـد من استمـرار الدعم، وفي دعمها للاستيطان، أنفقت إسرائيل ٢ بليون دولار على بناء المستعمرات في الفترة من عام ١٩٦٨ وحتى ١٩٨٥، أما في عام ١٩٨٥/٨٤ فقد بلغ مجموع الإنفاق على الاستيطان في الضفة الغربية ما مجموعه ٣٧٠ مليون دولار، واستحوذ الاستيطان، خلال عام ١٩٨٥، على ثلث الاستثمارات المخصصة للإنفاق المدني في إسرائيل.

وحتى تتمكن إسرائيل من تهويد الأرض العربية، عملت على شل اقتصاد الضفة الغربية لخلق أزمـة بطالـة، تسـاعـد على هجرة اختيارية من المناطق المحتلة، ولما كانت الزراعة هي عماد الاقتصاد في الضفة الغربية، ورمز ارتباط المواطن بأرضه، فقد تعرضت لأبشع الأساليب للقضاء

عليها، مما ترتب عليه تغيير في هيكلية قطاع العمل في الضفة الغربية، فتناقص عدد العاملين بالزراعة، وازداد عدد العاملين في قطاع الإنشاءات خدمة للأغراض الصهيونية، وتعرض قطاع الصناعة لمنافسة غير عادلة من قبل الصناعات الإسرائيلية بعد أن امتص قطاع العمل الإسرائيلي الفنيين من العمّال العرب بسبب الفارق في الأجور، وانعكس ذلك على تجارة الضفة الغربية، ورغم الازدهار الذي تسوقه الاحصاءات الإسرائيلية حول تزايد معدلات نمو الدخل لدى سكان المناطق المحتلة وارتفاع مستوى معيشتهم الذي تدعيه، فإن هذا الازدهار هو تقدم مصطنع ومؤقت لا يعتمد على قاعدة إنتاجية توفر فرص النمو الذاتي بل تعتمد على مداخيل العمالة العربية في إسرائيل أو ازدهار حركة التجارة لصالح إسرائيل أو تحويلات من الخارج، فمعطيات وتيرة الناتج القومي في المناطق المحتلة تشير إلى أنه خلال الأربع أو خمس سنوات الأولى من الاحتلال كانت وتيرة النمو ١٣٪ سنوياً، وفي السنوات التي تلتها بلغت ٧٪ تقريباً وفي السنوات اللاحقة أصبحت صفراً.

لقد استثمرت إسرائيل الاقتصاد كسلاح مزدوج ففي بداية الاحتلال وظفته للقضاء على مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال، وفيما بعد استغلته لتفريغ الأرض من سكانها، فلولا سماح إسرائيل لسكان المناطق المحتلة ومنتوجاتهم بالدخول إليها لوصلت الأمور إلى درجة الانفجار وبالتالي لكان من المشكوك فيه استمرار السيطرة الإسرائيلية على المناطق، إلاّ أن هذه السياسة كان لها حدودها والمتمثلة بسياسة «الخط الأحمر» التي أعلنها دايان عقب حرب حزيران وتنص على عدم تحسين وضع الفلسطينيين حتى لا تقل لديهم حوافز الهجرة، وأن لا تساهم إسرائيل في زيادة وضعهم سوءاً حتى لا تشعل الثورة في أعماقهم.

وبرغم دهاء المخططين الإسرائيليين لمحاربة صمود الأهل في الأرض المحتلة إلاّ أن النتائج لم تكن على مستوى ما توقعه هؤلاء المخططون فالمواطنون في الضفة الغربية لا زالوا متمسكين بأرضهم يقارعون الاحتلال، فبدلاً من أن يتناقص عددهم، حسب ما يخطط ضدهم، ازداد العدد نتيجة لارتفاع نسبة التكاثر الطبيعي إذا ارتفع عدد سكان الضفة الغربية من ٥٩٧,٩٠٠ عام ١٩٦٩ إلى ٨١٣,٤٠٠ عام ١٩٨٥ وارتفعت نسبة النمو السنوي من ٢,٥٪ عام ١٩٦٩ إلى ٣٪ عام ١٩٨٣ و٢,٨٪ عام ١٩٨٤ و ٢,٥٪ عام ١٩٨٥ أما الزيادة الطبيعية فكانت ١٣ في الألف عام ١٩٦٩ ارتفعت إلى ٢٥,٥ في الألف عام ١٩٨٤ و ٢٧,٤ في الألف عام ١٩٨٥، هذه الزيادة تبشر بفشل، ولو مرحلي، للمخططات الصهيونية، علماً بأن بنفنستي يدعي أن مصير الضفة الغربية

هي الضم لإسرائيل مع مرور الوقت. إضافة إلى أن قطاعات الاقتصاد والتعليم والصحة والأوقاف لا زالت تؤدي دورها رغم العراقيل التي تختلقها إسرائيل لمنعها من القيام بواجباتها.

لمعرفة أثر بعض المتغيرات الجغرافية في الاستيطان، استخدم نموذج الانحدار المتعدد، وقد تبين أن الارتفاع، كمية الأمطار، والبعد عن المدن والبعد عن الطرق الرئيسية لا تفسر سوى ١٧٪ من توزع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وبمستوى ثقة قدره ٩٩٪. لقد ظهر ارتباط موجب بين تركز الاستيطان وعامل الارتفاع، والسبب هو التوقف عن إقامة مستعمرات في الأغوار وإقامتها في المرتفعات. كما يلاحظ أن السلطات الإسرائيلية لا تحبذ دمج مستعمراتها بالمدن الرئيسية بل تطويق هذه المدن بمسافة معقولة، لذلك ظهر ارتباط سلبي ضعيف، ولتطويق هذه المدن، ظهرت عدة مشاريع إسرائيلية منها مشروع آلون، مشروع دايان، مشروع شارون، مشروع غوش امونيم، مشروع دروبليس، وجميعها يكمل بعضها الآخر في تطويق التجمعات السكانية العربية، وتقسيم أوصال الضفة الغربية إلى مربعات صغيرة.

وبتقسيم الضفة الغربية (لغايات الدراسة) إلى تسعين مربعاً متساوياً، بحيث يمثل كل مربع ٧١,٤كم٢، وبتوزيع المستعمرات على هذه المربعات، تبين أن نصيب المربع الواحد في الأغوار هو ١,٥ مستعمرة، بينما بلغ نصيب المربع الواحد في المرتفعات الوسطى ١,٢ مستعمرة و ١,٤ مستعمرة في المنطقة المحاذية لخط الهدنة عام ١٩٤٨، وتبين أن الاستيطان يوجد في ٨٤٪ من جملة المربعات الممثلة للأغوار بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٧٣٪ في المنطقة المحاذية لخط الهدنة و ٧١٪ في المنطقة الوسطى من الضفة الغربية التي استحوذت على أعلى نسبة من المستعمرات (٤٦٪) مقابل (٢٤٪) للغور و(٣٠٪) للمنطقة المحاذية، كما لوحظ أن المنطقة المحاذية لخط الهدنة تمثل أكثر المناطق تركيزاً في عدد المستعمرات إذ أن متوسط عدد المستعمرات المقامة في كل مربع يتواجد به استيطان هو (١,٨٩) مستعمرة مقابل (١,١٨) مستعمرة في الغور و (١,٧٥) مستعمرة في المنطقة الوسطى.

بالنسبة لتوزع المستعمرات حسب الحجم، فرغم أن عدد المستعمرات هو حوالي ١٢٢ مستعمرة، إلّا أن بعضها هو مستعمرات شكلية، منها ٢٧ مستعمرة عدد سكانها أقل من ١٠٠ شخص و ٣٩ مستعمرة يتراوح عدد سكانها بين ١٠١ إلى ٢٠٠ شخص و ١٤ مستعمرة سكانها بين ٢٠١ إلى ٣٠٠ شخص، ويوجد ٥ مستعمرات فقط عدد سكانها يزيد عن ٢٠٠٠ شخص، مما ترتب عليه أن يسعى المخططون للاستيطان لتجميع هذه المستعمرات في كتل استيطانيه يصل

عددها إلى ٢٢ كتلة استيطانية.

ولمعـرفـة أين تميل ظاهـرة تركز المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، استخدم المركز المتوسط Mean Centre ، وتبين أن الاستيطان يتركز في نقطة تميل قليلاً إلى الغرب من شمال مدينة القدس.

وباستخدام قرينة التجاور Nearest neighbour analysis لمعرفة طبيعة انتشار المستعمرات تبين أن ظاهرة توزع المستعمرات تميل للعشوائية، إذ كانت النتيجة هي ١,٠٣٣ ، وقد كانت النتيجة لكل من محافظة نابلس ١,٠٥ وللقدس ١,١٥ وللخليل ٠,٩٤.

اتضح أن النمط العام لانتشار المستعمرات يتخذ طابعاً عشوائياً لا ينتظم وفق نمط محدد، ويعود السبب إلى تعدد خطط الاستيطان الصهيوني واتساق أهدافه بالسيطرة على معظم الأراضي العربية في الضفة الغربية، يؤكد ذلك عدم ظهور نسق واضح لكثافة الاستيطان في الضفة الغربية، عند تطبيق نموذجي سطح الانحدار من الدرجة الأولى والثانية، والسبب هو وجود عدة جهات تجتهد في نشـر الاستيطان ممـا أدى إلى تضـارب أنمـاط توزع المستعمرات لذا بدت وكأنها عشوائية التوزيع، ذلك أن السلطات الإسرائيلية بدأت بنشر مستعمراتها حول القدس والخليل، ثم على طول نهر الأردن، ثم تراجعت لتضع حاجزاً استيطانياً بين التجمعات العربية على جانبي خط الهدنة عام ١٩٤٨.

وقد ظهر نمط واضح لامتداد بناء المستعمرات حسب سنة الإنشاء في فترة حكم حزب العمل (١٩٦٧- ١٩٧٧) إذ بدأ الاستيطان في المناطق الجنوبية في الضفة الغربية وامتد نحو الشمال، وفسر هذا النمط حوالي ١١٪ من التباين القائم بين سنوات إقامة المستعمرات اليهودية بمستوى ثقة قدره ٩٥٪، وذلـك بمـوجب نتـائـج سطح الانحدار من الدرجة الأولى، وعند رفع درجة سطح الانحدار إلى الدرجة الثانية لم يطرأ تغيير يذكر على نسبة التباين المفسر.

أما في عهد الليكود فإن كثرة المشاريع الاستيطانية انعكس على نمط انتشار المستعمرات، حيث لم يظهر أي نمط لانتشار بناء المستعمرات حسب السنة وفق سطح الانحدار من الدرجة الأولى، وعند رفع درجة سطح الانحدار إلى الثانية بقي النمط مشوشاً لتدني قيمة التباين المفسر ٥٪ بمعنوية قدرها ٩٥٪.

أما عن النمط العام لسنوات إقامة المستعمرات اليهودية للفترة الممتدة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٥،

فإنه يتخذ شكلاً يعد محصلة لخطط الكيان الصهيوني إبّان فترة حكم الحزبين، وفقد اتضح من نتائج سطح الانحدار من الدرجة الأولى أن الاستيطان بدأ بشكل عام في الشرق وامتد نحو الجهات الغربية من الضفة الغربية، مما يؤكد الحقائق بأن حزب العمل قد نشر مستعمراته حسب خطة آلون بإقامة المستعمرات على طول نهر الأردن، وتم تكثيف الاستيطان حول القدس والخليل وجاء بعده الليكود، لينشر مستعمراته على طول الضفة الغربية وأقام مستعمرات تمتد على خطوط من الشرق إلى الغرب، لذلك ظهر هذا النمط العام يشير إلى المحصلة العامة للاستيطان الإسرائيلي مفسراً ٧٪ فقط من التباين العام بمستوى ثقة قدره ٩٩٪ وبرفع سطح الانحدار للدرجة الثانية لم يطرأ تغيير يذكر على نسبة التفسير مما يؤكد مرة أخرى الانتشار العشوائي للاستيطان الإسرائيلي ويمليه توزع عشوائي لنقاط جذب تتوزع على جميع أنحاء الضفة الغربية.

كما تبين أن المستعمرات تنضوي تحت ثلاث أنماط رئيسية هي المستعمرات الحضرية والضواحي، والمستعمرات الريفية وشبه الحضرية، ثم مستعمرات الناحل. والنمط الغالب هو المستعمرات الريفية وشبه الحضرية إذ يبلغ عدد هذه المستعمرات حوالي ٨٠ مستعمرة منها ٣٧-٥٠ مستعمرة من نوع المستعمرات التعاونية غير الزراعية (يشوف كيهلاتي) وحوالي ٣٠ مستعمرة من نوع الموشاف و ١١ مستعمرة من نوع الكيبوتس، ويعود السبب لسيطرة هذا النوع من المستعمرات إلى أنه يلائم الاستيطان في الضفة الغربية إذا أُوكل للكيبوتس والموشاف ممارسة النشاط الزراعي والسيطرة على الأرض، بينما عهد إلى المستعمرات التعاونية غير الزراعية إلى تحقيق تزايد سكاني يهودي.

وقد تأثر المخططون اليهود بنظريات الموقع في توزيع مستعمراتهم، إذ اتبعوا نموذج فون ثونن في توزيع النطاقات الزراعية، ثم طبقوا نظرية كريستالر بتجميع ٤-٥ مستعمرات حول مستعمرة مركزية تكون بمثابة المركز الذي يخدم ستة مراكز أخرى لتشكل إقليماً سداسياً.

وبالنسبة للتركيب الداخلي للمستعمرات، فقد تبين أن ٥٨٪ من المستوطنين كانوا حتى عام ١٩٨٥، يقيمون في منطقة القدس، والسبب تنامي حجم مستعمرة معاليه ادوميم، وكان نصيب منطقة نابلس ٤٢٪ من المستوطنين ولم يلاحظ أي نمو بين مستوطني غور الأردن.

كما تبين أن ٦٣,١ من المستوطنين هم من مواليد إسرائيل، و ٢٢,٤٪ من مواليد الولايات المتحدة، و ١٣,٨٪ من مواليد آسيا وأفريقيا.

كما تبين أن ٢٩٪ من المستوطنين من أصل شرقي (سفارديم) و ٦١٪ هم من أصل غربي (اشكناز) والباقي من أجداد ولدوا في فلسطين.

وبالنسبة للمهن، فقد تبين أن ٧٥٪ من المستوطنين هم موظفون يتقاضون راتبهم من القطاع الحكومي الإسرائيلي، ولم يعمل بالزراعة سوى ٥ر١٪ من مجموع المستوطنين.

وبخصوص التركيب العمراني للمستعمرات، فقد تراوحت بين مستعمرات منعزلة خاصة في منطقة الأغوار، وهذه تمتاز بقلة سكانها، وكِبر حجم الأرض التي تستغلها، أي أنها تمتد أفقياً، في حين تمتاز مستعمرات الضواحي والأحياء السكنية، بكثرة سكانها نسبياً، وامتدادها عمودياً (طوابق)، وغالبية سكانها من الموظفين.

والخلاصة أن السلطات الإسرائيلية قد استغلت الاستيطان لتضييق الخناق على المواطنين العرب في الضفة الغربية، وتفتيت الوحدة السكانية وضرب اقتصاد المناطق المحتلة، خاصة الزراعة لإضعاف العلاقة بين المواطن وأرضه تمهيداً لاجتثاثه منها، إن لم يكن باختياره بسبب ضيق العيش، فرغم أنفه عن طريق التهجير، وستكون الآثار وخيمة على الجهة التي سيهجر إليها هؤلاء وهي على الأرجح الضفة الشرقية للأردن. وهذا الوضع الصعب الذي يتعرض له المواطنون العرب يناقض النتائج التي توصل لها جروسمان عندما ذكر بأن القرى العربية لا زالت تتوسع.

وقد كان للموقف الأردني من قضايا الأرض المحتلة ودعمه المستمر لصمود مواطني الأرض المحتلة، سواء في مجالات الاستيراد من الضفة الغربية أو دعم التعليم والأوقاف والصحة والمجالس البلدية... إلخ أو تحديد إقامة القادمين من الضفة الغربية حتى لا تفرغ الأرض من أهلها، آثاره الإيجابية على الصمود، رغم أن الأردن لا يستطيع وحده الاستمرار في تحمل هذا العبء، ولا بد من مشاركة عربية على المستوى القومي.

٨ ـ ٢ : التوصيات:

١ . إجراء مسح شامل للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية من خلال هيئة يكون مقرها عمّان، وتجميع نتائج المسح لينبثق عنها بنك معلومات يتجدد باستمرار، مهمته توفير البيانات المتعلقة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المحتلة على غرار ما قام به اليهود من مسح شامل للضفة الغربية فيما يسمى مشروع بيانات الضفة الغربية وقطاع غزة.

على أن تتولى جامعات الأرض المحتلة القسم الأهم من هذا المشروع بإجراء الدراسات والأبحاث التطبيقية المدعومة مادياً من الهيئة السابقة الذكر.

٢ . تأكيد النظرة الشمولية للصراع العربي الإسرائيلي، باعتبار القضية الفلسطينية قضية عربية، تمس كافة الدول العربية، وهذا يتطلب أن تساهم الدول العربية كافة في مجهودات دعم الصمود في الضفة الغربية على شكل ضريبة تدعى ضريبة الصمود، تقتطع على المستوى الحكومي العربي، أو على المستوى الفردي بمبالغ بسيطة.

٣ . دعم القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية، وتمييز القطاع الزراعي على غيره، لأن السياسة التوسعية الإسرائيلية تستهدف الأرض بشكل رئيسي، على أن يأخذ هذا الدعم أوجهاً مختلفة أبرزها.

أ ـ. العمل على تشجيع زيادة الإنتاجية الزراعية بتقديم كل مساعدة ممكنة لتطوير الإنتاج الزراعي.

ب . بحث جَدْي لمشكلة تسويق المنتوجات، خاصة الزراعية، وإيجاد حل لها على مستوى الوطن العربي، باستيعاب كامل فائض الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية على شكل حصص بالتنسيق مع الدول العربية المختلفة.

جـ . تقديم المساعدات المادية والمعنوية والإرشادات الفنية للمزارعين في الضفة الغربية للتمسك بأرضهم.

د . إقامة صناعات غذائية لاستيعاب جزء من الإنتاج الزراعي.

٤ . **التمويل:**

مع غياب نشاط البنوك العربية في الضفة الغربية بسبب الاحتلال، غاب التمويل، ففقدت المشاريع في الضفة الغربية المحرك الأساسي لقيام المشاريع سواء الزراعية أو الصناعية أو غيرها، ويستحسن إنشاء صندوق خاص للدعم والتمويل، يمول على مستوى الوطن العربي، ويزود بكوادر تتصف بالأمانة والإخلاص.

٥ . استنهاض الشعور القومي والإحساس الوطني لمقاطعة المنتوجات اليهودية خاصة الصناعية منها دعماً للصناعات العربية وتمكينها من الاستمرار، في تحمل جزء من الواجب الوطني، وقد سبق لليهود أن طبقوا مثل هذه السياسية فيما عرف بـ «السوق العبري» و«العمل العبري».

٦ . تدريب العمّال العرب بإنشاء مراكز خاصة للتدريب والتأهيل، لإعادة التوازن لهيكلية قطاع العمل في الضفة الغربية.

٧ . صرف رواتب إضافية للعاملين في الضفة الغربية في مختلف القطاعات تشجيعاً لصمودهم، وتمكيناً لهم من البقاء، إذ أن التخلي عنهم في هذه المرحلة الحرجة سيؤدي إلى رحيلهم إلى الدول المجاورة وبالتالي تفاقم أوضاع تلك الدول الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والسياسية إلخ.

٨ . دعم المجالس البلدية والمحلية، لتتمكن من توفير الخدمات العامة، وكذلك الجمعيات التعاونية والنقابات المهنية لتتولى دور التوجيه الوطني.

٩ . تشجيع المواطنين العرب في الضفة الغربية على إقامة مبانيهم بشكل أفقي، حتى تغطي المباني أكبر مساحة من الأرض، ضماناً لعدم مصادرة الأرض بحجة عدم وجود منشآت عليها.

١٠ . تعبئة الرأي العام العالمي، خاصة الأمريكي، لتجميد الاستيطان، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي.. إلخ.

المراجع

أ ـ العربيـــة :

١ . إبراهيم العابد: الموشاف، مركز الأبحاث، م.ت.ف شباط ١٩٦٨ .

٢ . إبراهيم العابد: مدخل إلى الاستراتيجية الإسرائيلية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، دراسات فلسطينية رقم ٨٨ بيروت ١٩٧١ .

٣ . إبراهيم محمد أبو سمرة: هيمنة إسرائيل على تجارة الضفة الغربية، وقطاع غزة وسبل مواجهتها، الجمعية العلمية الملكية، عمّان ١٩٨٣ .

٤ . أحمد خليفة: سياسة إسرائيل في المناطق المحتلة، شؤون فلسطينية، العدد ١، اذار ١٩٧١ .

٥ . اريه شيلف: خط الدفاع في الضفة الغربية، ترجمة دار الجليل، عمّان ١٩٨٥ .

٦ . اريه افنيري: دعوى نزع الملكية ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ترجمة بشير البرغوثي، دار الجليل، عمّان ١٩٨٦ .

٧ . اريه نيثور: إسرائيل الأرض والإنسان، دافار ١٩٨٧/١٢/٢٥، أرشيف دار الجليل تقرير رقم ١٢١٨ تاريخ ١٩٨٨/١/١٦ .

٨ . أسامه حلبي: مصادرة الأرض في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٦ .

٩ . إسرائيل شاحاك: تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٠ .

١٠ . إلياس شوفاني: مشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٤٦ بيروت ١٩٧٨ .

١١ . الأمم المتحدة: المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية «بما في ذلك القدس» طبيعتها والهدف منها، دراسة أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبتوجيه منها، نيويورك ١٩٨٢ .

١٢ . الأمم المتحدة: تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة فيما يخص الشروط المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وثيقة رقم A/39/233/E/1984/79 تاريخ ١٥ أيار ١٩٨٤ .

١٣ . انجلينا الحلو: عوامل تكوين إسرائيل، مركز الأبحاث، م.ت.ف، دراسات فلسطينية رقم ١٦، بيروت آب ١٩٦٧ .
١٤ . انطوان منصور: اقتصاد الصمود، ترجمة حنا الغاوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١ بيروت ١٩٨٤ .
١٥ . أنيس صايغ: المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان ١٩٦٧، مركز الأبحاث م.ت.ف، دراسات فلسطينية رقم ٦٧ بيروت ١٩٦٩ .
١٦ . ارواشم ـ اور: الهدف إسرائيل أعظم، ترجمة دار الجليل، تقرير رقم ١٣٠٣ تاريخ ١٩٨٨/٨/٦ .
١٧ . اورئيل بن عامي : العد العكسي للاحتياطي، دافار ١١/١١/١٩٨٥، ترجمة مجلة الأرض، العدد السادس، ١٩٨٥/١٢/٧ .
١٨ . ايلشيع ايلان: تهجير الفلسطينيين، علهمشمار ١٣/١١/١٩٨٧ . ترجمة دار الجليل تقرير رقم ٣٢٠٣ تاريخ ٢/١/١٩٨٨ .
١٩ . إيمان سليم أبو الروس: التخطيط الاستيطاني للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة للفترة ١٩٧٧- ١٩٨٤، رسالة ماجستير «غير منشورة» الجامعة الأردنية، عمّان ١٩٨٥ .
٢٠ . بسام الساكت وآخرون: بعض مصادر الضفة الغربية، الجمعية العلمية الملكية، كانون ثاني ١٩٧٩ .
٢١ . بيرس وآخرون: الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠، وكالة المنار للصحافة والنشر، قبرص ١٩٨٦ .
٢٢ . ب. ميخائيل: دواعي الاحتفاظ بالضفة ومقارعة الحجة باليقين، هآرتس ١/٤/١٩٨٨، أرشيف دار الجليل تقرير رقم ٣٣٠٩ تاريخ ١٠/٩/١٩٨٩ .
٢٣ . تيسير النابلسي : الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مركز الأبحاث م.ت.ف، سلسلة كتب فلسطينية رقم ٦٢، بيروت ١٩٧٥ .
٢٤ . جورج حجار: السياسة الاستيطانية للكيان الصهيوني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية العدد ٢٨، حزيران ١٩٧٨ جامعة بغداد، بغداد.
٢٥ . جيمي كارتر «مذكرات»: ترجمة شبيب منصور، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٥ .
٢٦ . حاييم دارين ـ درابكين: الكيبوتس: واقعه الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة محمود عباسي، الجامعة العبرية، القدس ١٩٧٤ .

٢٧ . حبيب قهوجي : بنية ومشاكل التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق ١٩٨٣ .
٢٨ . حسن عبدالقادر صالح : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الأرض العربية المحتلة، بحث غير منشور.
٢٩ . حسن عبدالقادر صالح : سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا، دار الشروق، عمّان ١٩٨٥ .
٣٠ . حسن عبدالقادر صالح : حرب المياه بين العرب وإسرائيل، جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، عدد خاص عن فلسطين رقم ٥٥ أيلول ١٩٨٨ .
٣١ . حسين غباش : فلسطين «حقوق الإنسان وحدود المنطق الصهيوني» المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٧ .
٣٢ . حمد الوعد : العنصرية والتمييز العنصري في القوانين والتشريعات الإسرائيلية، مجلة الأرض، دمشق العدد الحادي عشر ١٩٨٧ .
٣٣ . حمزة المنذر: طبيعة ومواقع القوى السياسية والاجتماعية في التجمع الاستيطاني الصهيوني، الأرض العدد الإضافي «١» تشرين أول ١٩٨٧ .
٣٤ . خالد عايد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧- ١٩٨٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٧٤ قبرص ١٩٨٦ .
٣٥ . خلدون ناجي معروف: مهمات غير عسكرية لجيش الكيان الصهيوني، بحث مقدم لندوة بغداد الفكرية الثانية ١٢- ١٥/١١/١٩٨٦ .
٣٦ . خليل أبو رجيلي : الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، م.ت.ف، دراسات فلسطينية رقم ٧١ بيروت ١٩٧٠ .
٣٧ . خليل أبو رجيلي : المياه في إسرائيل، الوضع الراهن والتوقعات، شؤون فلسطينية، العدد «٢٣» تموز ١٩٧٣ .
٣٨ . خيرية قاسمية وآخرون: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨ .
٣٩ . دار الجليل: الاستيطان في الضفة والقطاع، تقرير رقم ٣٣٠٨ تاريخ ١٠/٩/١٩٨٨ .
٤٠ . دار الجليل: تقرير الأرض المحتلة، تقرير مقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة المنعقدة في الجزائر بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٧ ، عمّان ١٩٨٧ .

٤١ . دافيد ايرلخ : مستعمرة ارئيل والأمن المتزعزع ، هآرتس ١٩٨٨/٣/٢٥ ، ترجمة دار الجليل تقرير رقم ١٢٧١ تاريخ ١٩٨٨/٥/١٤ .
٤٢ . دان سيجر: إسرائيل واقتصاد الأراضي المحتلة ، الحلقة الأولى ، هآرتس ٢٠ ، ٢٢ ، ١٩٨٨/٤/٢٤ ، ترجمة دار الجليل تقرير رقم ٣٢٩٠ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٣ ، الحلقة الثانية هآرتس ١٩٨٨/٤/٢٥ ، ترجمة دار الجليل تقرير رقم ٣٢٩١ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٣ .
٤٣ . داني روبنشتاين : غوش امونيم ، الوجه الحقيقي للصهيونية ، دار الجليل ، عمّان ١٩٨٣ .
٤٤ . ران كسلو: المستوطنات والاستيطان :
الحلقة الأولى ، هآرتس ٢٤ ، ٢٧ ، ١٩٨٨/٦/٢٩ ، دار الجليل تقرير رقم ١٣٣٥ تاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٢ .
الحلقة الثانية، هآرتس ١ ، ٦، ١٩٨٨/٧/٨ ، دار الجليل تقرير رقم ١٣٣٦ تاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٢ .
الحلقة الثالية، هآرتس ١٣ ، ١٩٨٨/٧/١٥ ، دار الجليل تقرير رقم ١٣٣٧ تاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٢ .
٤٥ . رفعت محمد سيد أحمد : موقف الأمم المتحدة من المستوطنات الإسرائيلية خلال حقبة السبعينات ، شؤون فلسطينية العدد ١٥٩/١٥٨ أيار حزيران ١٩٨٦ .
٤٦ . رضى سلمان : إسرائيل ١٩٨٤ ، أحداث ومواقف ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ، ط١ ١٩٨٥
٤٧ . رضى سلمان : إسرائيل ١٩٨٥ ، أحداث ومواقف ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ط١ ١٩٨٨ .
٤٨ . روحي الخطيب : الاجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس ١٩٦٥ و ١٩٧٥ ، شؤون فلسطينية العدد ٤٢/٤٢١ كانون ثاني شباط ١٩٧٥ الصفحات ٩٥-١١٨ .
٤٩ . روز مصلح : إسرائيل ومصادر المياه في الضفة الغربية ، شؤون فلسطينية ، العدد ١٠٣ حزيران ١٩٨٠ .
٥٠ . رون بن يشاي : المستوطنون يبحثون عن كبش فداء ، يديعوت احرنوت ١٩٨٩/١/٢٧ تقرير دار الجليل رقم ١٣٩٤ تاريخ ١٩٨٩/٣/٤ .
٥١ . زئيف شيف : القدرة العسكرية للمستوطنين ، هآرتس ١٩٨٥/١١/١٥ ، الأرض العدد السادس ١٩٨٥/١٢/٧ .

٥٢. سلمى حداد: الطلاب في إسرائيل، مركز الأبحاث م.ت.ف، دراسات فلسطينية رقم ٨٦ بيروت، تموز ١٩٧١.
٥٣. سمير جبور: الأزمة الاقتصادية في إسرائيل، مراحلها وانعكاساتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا ١٩٨٤.
٥٤. سمير جريس: القدس المخططات الصهيونية: الاحتلال والتهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم «٦»، بيروت ١٩٨١.
٥٥. صبري جريس: العرب في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم ٣٥ ط٢، بيروت ١٩٧٣.
٥٦. صدقي المومني: أنماط الاستقرار البشري في محافظة معان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٨٢.
٥٧. صلاح البحيري: جغرافية الأردن، الطبعة الأولى عمّان ١٩٧٣.
٥٨. صلاح البحيري: أرض فلسطين والأردن، طبيعتها وحيازتها واستعمالاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤.
٥٩. عبدالحفيظ محارب: سياسة العمل العبري بين الأمس واليوم، شؤون فلسطينية آب ١٩٧٣.
٦٠. عبدالحفيظ محارب: مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، العدد ٣٧ بيروت ١٩٧٤.
٦١. عبدالرحمن أبو عرفة: الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١.
٦٢. عبدالرحمن أبو عرفة: وادي الأردن «دراسة تحليلية للخواص البيئية والاقتصادية والسياسية» جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٤.
٦٣. عبدالكريم النقيب/ مترجم: اباء الحركة الصهيونية، دار الجليل، ط١، عمّان ١٩٨٧.
٦٤. عبدالوهاب الكيالي: الكيبوتز أو المزارع الجماعية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، أيلول ١٩٦٦.
٦٥. عبده مباشر: المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٧.
٦٦. عطية مقداد: الديموغرافيا ومخططات التقسيم، الأرض العدد الحادي عشر، آب ١٩٨٧.

٦٧. غازي ربابعة: الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨٠، مكتبة المنار، الزرقاء ١٩٨٣.
٦٨. غازي السعدي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل، عمّان ١٩٨٩.
٦٩. فزيت ربيتـا: مستعمرة ارئيل، يديعوت احرنوت، ١٩٨٨/٣/٢٢، دار الجليل تقرير رقم ١٢٧٠ تاريخ ١٩٨٨/٥/١٤.
٧٠. قاسم أبـو حرب: المستعمـرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧- ١٩٨٧ جمعية الدراسات العربية - القدس ١٩٨٧.
٧١. كاميليا بدر: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٥.
٧٢. الكتـاب المقدس: (العهد القديم والعهد الجديد)، جمعية الكتاب المقدس في الشرق الأدنى، بيروت ١٩٦١.
٧٣. كمال عبدالفتاح: الاستيطان الصهيوني في فلسطين ١٨٧٠ - ١٩٨٨، بحث غير منشور، أيار ١٩٨٨.
٧٤. لزلي شميدا: آثار السياسة المائية الإسرائيلية في الصراع العربي الإسرائيلي، بحث مقدم للندوة الدولية عن إسرائيل والمياه العربية، عمّان ٢٥-٢٦ شباط ١٩٨٤.
٧٥. محاضر الكنيست ١٩٦٧ - ١٩٦٨: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة محاضر الكنيست رقم ١ القاهرة ١٩٧٧.
٧٦. محمد أحمد المومني: السياسة المائية للكيان الصهيوني، دار عمّار، عمّان ١٩٨٦.
٧٧. محمد علي الفرا: مناهج البحث في الجغرافيا، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٨.
٧٨. المركز الجغرافي الأردني: فهرس المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين.
٧٩. مصطفى مراد الدباغ: بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الأول، دار الطليعة ط٢ بيروت ١٩٧٣.
٨٠. منيب الماضي: تاريخ الأردن في القرن العشرين، كانون أول ١٩٥٩.
٨١. مها بسطامي: المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرين ١٩٧٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٥١ بيروت ١٩٧٨.
٨٢. مهدي عبدالهادي: المسألة الفلسطينية، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٧٥.
٨٣. المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام، سلسلة المؤتمرات الصهيونية، رقم ١، القاهرة ١٩٧١.

٨٤. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: أمن إسرائيل في الثمانينات، بيروت حزيران ١٩٨٠.
٨٥. الموسوعة الفلسطينية: هيئة الموسوعة، ق١، دمشق ١٩٨٤.
٨٦. موسى عنز: الكيبوتز من الداخل، دراسة سياسية وإدارية، دراسات فلسطينية رقم ٧٨ بيروت ١٩٧٠.
٨٧. ميرون بنفنستي: المقلاع والعصا، ترجمة دار الجليل، أرشيف دار الجليل تقرير رقم ١٢٩٥ تاريخ ١٩٨٨/٧/٩.
٨٨. نجيب الأحمد: دولة الاحتلال الصهيوني، مكتب الدراسات الفلسطينية دمشق ١٩٧٨.
٨٩. نذير جزماتي: مخططات تهويد غور الأردن، الأرض، العدد الحادي عشر آب ١٩٨٧.
٩٠. نظام بركات: الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق جامعة الملك سعود ١٩٨٥.
٩١. نواف الزرو: تقرير اقتصادي، دار الجليل، حزيران ١٩٨٨.
٩٢. هاني نايف مقبول: سكان الضفة الغربية لنهر الأردن، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الاسكندرية ١٩٨٤.
٩٣. هيثم كيلاني: الحرب الإسرائيلية الأولى: في الاستراتيجية العربية، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ٥٥، عدد خاص عن فلسطين أيلول ١٩٨٨.
٩٤. وزارة شؤون الأرض المحتلة: نظرة سريعة على الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني في المناطق العربية المحتلة، تقرير مقدم من وزارة شؤون الأرض المحتلة إلى بعثة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٢٥-٢٩ شباط ١٩٨٢.
٩٥. وزارة شؤون الأرض المحتلة: الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني في المناطق العربية المحتلة، تقرير ملحق مقدم إلى بعثة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن الفترة من شباط ١٩٨٢ إلى شباط ١٩٨٣.
٩٦. وزارة شؤون الأرض المحتلة: جدول المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، مديرية الدراسات، حزيران ١٩٨٦.
٩٧. وليد الجعفري: المستعمرات الإسرائيلية في الأرض المحتلة ١٩٦٧- ١٩٨٠ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة كتب تسجيلية رقم ٩ بيروت ١٩٨١.
٩٨. يعقوب ايريز: بيريز يستذكر أيامه الخاليات، معاريف ١٩٨٣/٩/٢٣، ترجمة دار الجليل، تقرير رقم ١١٨٣، تاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٤.

٩٩. يغال آلون: إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، ترجمة عثمان سعيد، دار العودة، بيروت ١٩٧١.

١٠٠. يغال آلون: استراتيجية السلام، مؤسسة ليفي اشكول للدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إسرائيل، الجامعة العبرية، القدس ١٩٧٤.

١٠١. يوري ديفيس: الندوة الدولية المشتركة عن إسرائيل والمياه العربية عمّان ٢٥- و٢٦ شباط ١٩٨٤.

ب . الانجليزية:

1. Ayyash, A.; Israeli Regional Planning Policy in the Occupied Territories, Palestine Studies, vol.5, N.3 - 4 1976.
2. Abu - Lughed, J.: Israeli Settlements in the Occupied Arab Lands: Conquest to colony, Palestine Studies, vol.6, winter 1982 No.2.
3. Ambrose, P.: Analytical Human Geography, Longman, London 1989.
4. Beavon, K.: Central place theory, Longman London 1977.
5. Benvensiti, M.: The West Bank Data Project, American Entrprize Institute, Washington 1984.
6. Benvensiti, M.: 1986 Report, Demographic, Economic, Legal, Social, Development in the West Bank, Jerusalem 1986.
7. Davis, Uri: Israel's Water Policies, Journal of Palestine Studies, vol.4 No.2, winter 1980.
8. Grossman, D.: Jewish and Arab Settlements in the Tulkarm Sub - District, The West Bank Data Base Project, The Jerusalem Post, Jerusalem 1986.
9. Harris, W.: Taking Root, Israeli settlement in the West Bank, The Golan and Gaza - Sinai, 1967 - 1980 ph. D thesis, University of Otago, Newzeland, (unpublished) 1980.
10. Institute for Palestine Studies: Who is Menahem Begin? Memorand Series, No.13, Beirut 1979.
11. Institute of Palestine Studies: The Arabs Under Israeli Occupation 1978, Beirut 1979.
12. Israel Library: Immigration and Settlements, Ketter Books, Jerusalem 1973.
13. Lustick, I.: Israel and the West Bank after Elon Moreh: The Mechanics of Defacto Annexation, The Middle East Journal, vol.35, 1981, No.4.
14. Matar, I.: Israeli Settlement in the West Bank and Gaza Strip, Palestine Studies, vol.6, No.1, Autumn 1981.

15. Orni, E and Efrat, E.: Geography of Israel, Israel Universities Press, Jerusalem 1976.
16. Perlmutter, A.: Military and Politics in Israel, Frank Cass Company, London 1969
17. Schoenbrun, D.: The New Israelis, Atheneun, New York 1973.
18. Statistical, Abstract of Israel 1984.
= = = 1985.
19. Theakstone, W.H.: The Analysis of Geography Data, Heinemann, London 1971.
20. Tidswell, V.: Pattern and Process in Human Geography, University Tutorial Press 1979.
21. Vilnay, Zev: The New Israel Atlas, Bible to present day, Israel Universities Press, Jerusalem 1968.

جـ . بالعبريـة : (ترجمة خاصة) :

١ . اطلس إسرائيل لعام ١٩٥٦ .
٢ . أطلس إسرائيل لعام ١٩٨٥ .
٣ . زئيف فلنائي : الموسوعة لمعرفة أرض إسرائيل، مؤسسة عام عوفيد، تل أبيب ١٩٧٧ ، المجلد من ى - ح .

د . نشرات وصحف :

دافار ١٤/١١/١٩٨٦ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية كانون أول ١٩٨٦ .
دافار ٢٧/١١/١٩٨٧ أرشيف دار الجليل .
٢٦/٢/١٩٨٨ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية اذار ١٩٨٨ .
٢١/٣/١٩٨٨ الملحق .
هآرتس ٢٤/٥/١٩٨٤ ، الأرض العدد ١٢ ، ٧/٦/١٩٨٤ .
١٥/١١/١٩٨٥ ، الأرض العدد ٦ ، ٧/١٢/١٩٨٥ .
شؤون فلسطينية العدد ١٤٨-١٤٩ تموز آب ١٩٨٥ .
العدد ١٥٠-١٥١ أيلول تشرين أول ١٩٨٥ .
دار الجليل تقرير رقم ٣٢٩٠ ٢٣/٧/١٩٨٨ .
الأسبوع العربي ١٣/٦/١٩٨٨ .
الرأي الأردنية ١٠/٨/١٩٨٨ .

صامد الاقتصادي مؤسسة صامد، العدد ٣٤ تشرين أول ١٩٨١ .
الإذاعة العبرية ١٩٨٧/١٢/٧ .
١٩٨٨/٨/٩ .

ملاحـــق

ملحق رقم (١)

عدد المستوطنين اليهود وعدد المواطنين العرب ونسبة المستوطنين اليهود للمواطنين العرب خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥

السنة	عدد المستوطنين اليهود[1]	عدد المواطنين العرب[2]	نسبة المستوطنين اليهود[3] للمواطنين العرب
١٩٧٢	١٨٢وا	٦٣٣,٥٠٠	٠,٠٠١٨٦
١٩٧٣	١,٥١٤	٦٥٢,٤٠٠	٠,٠٠٢٣٢
١٩٧٤	٢,٠١٩	٦٦٩,٧٠٠	٠,٠٠٣٠١
١٩٧٥	٢,٥٨١	٦٧٥,٢٠٠	٠,٠٠٣٨٢
١٩٧٦	٣,١٧٦	٦٨٣,٣٠٠	٠,٠٠٤٦٤
١٩٧٧	٥,٠٢٣	٦٩٥,٧٠٠	٠,٠٠٦٧١
١٩٧٨	٧,٣٦١	٧٠٨,٠٠٠	٠,٠١٠٣
١٩٧٩	١٠,٠٠١	٧١٨,٦٠٠	٠,٠١٣٩
١٩٨٠	١٢,٤٢٤	٧٢٤,٣٠٠	٠,٠١٧١
١٩٨١	١٦,١١٩	٧٣١,٨٠٠	٠,٠٢٢٠
١٩٨٢	٢١,٠٠٠	٧٤٩,٣٠٠	٠,٢٨٠
١٩٨٣	٢٧,٥٠٠	٧٧١,٨٠٠	٠,٠٣٥٦
١٩٨٤	٤٢,٦٠٠	٧٩٣,٤٠٠	٠,٠٥٣٦
١٩٨٥	٥٢,٠٠٠	٧١٣,٤٠٠	٠,٠٧٢٨

المصدر:

١ـ السنوات ١٩٧٢ حتى ١٩٨٣ عن Benvenisti 1984 P. 61

٢ـ ومن ١٩٨٣ حتى ١٩٨٥ عن Benvenisti 1986 P. 64

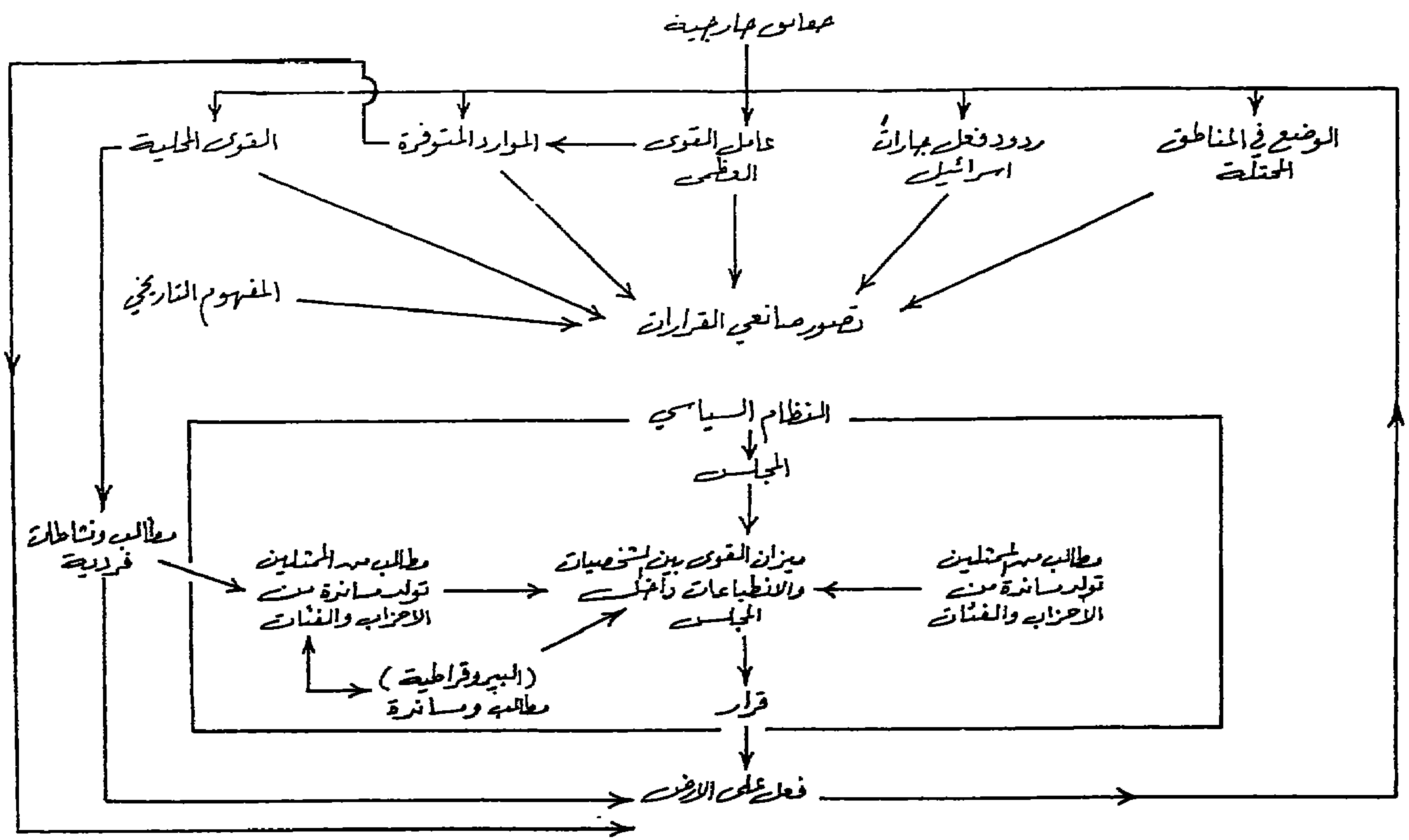
٣ـ عدد المواطنين العرب عن Statistical Abstract of Israe1 1986 P. 683

ملحق رقم (٢)

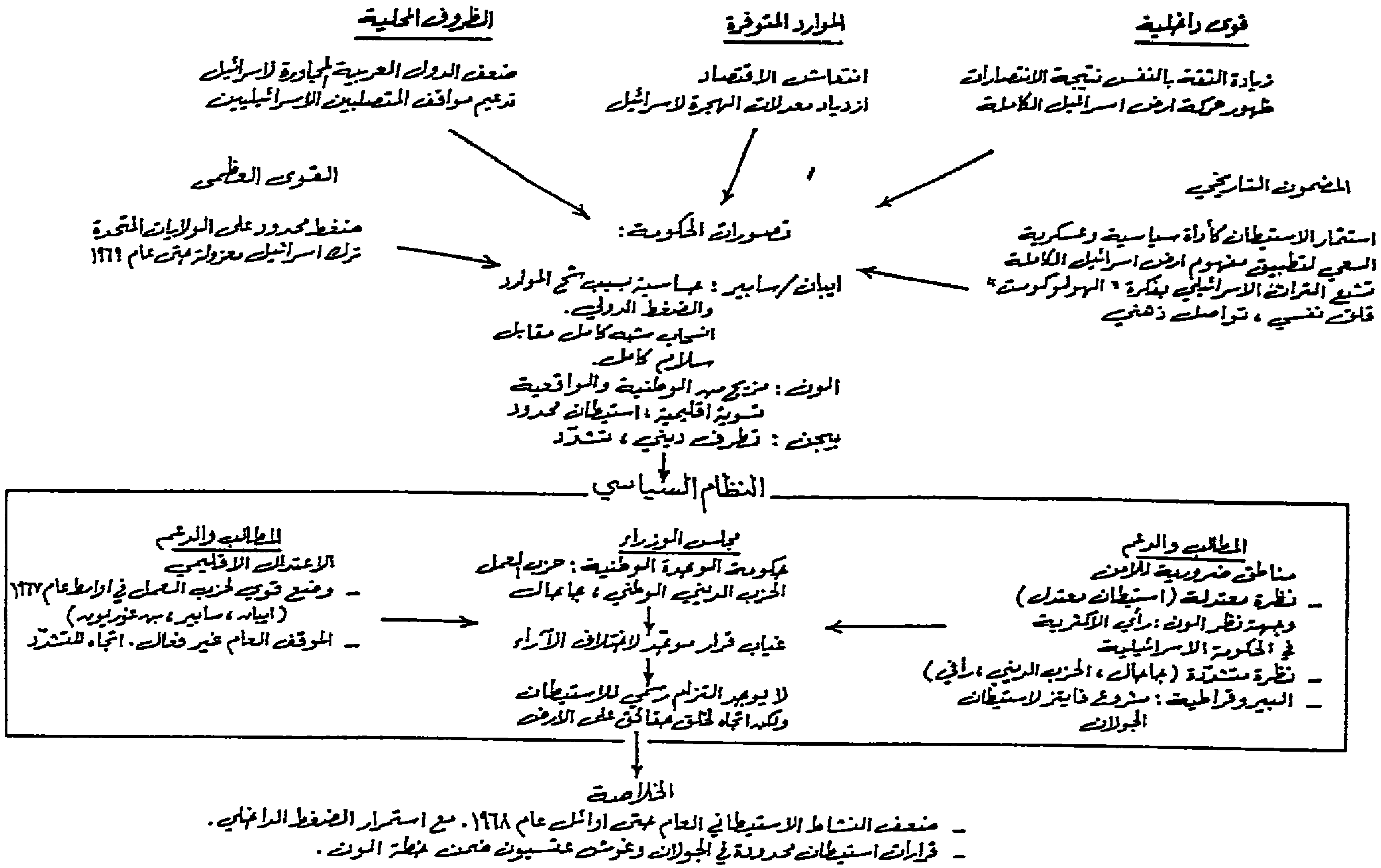
التطور في زيادة السكان العرب للفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨٥

السنة	عدد السكان «نهاية السنة» بالآلاف	النسبة المئوية للزيادة السنوية	الزيادة الطبيعية
أيلول ١٩٦٧	٥٨٥,٩		
١٩٦٨	٥٨٣,١	-٠,٥	١٣,٠
١٩٦٩	٥٩٧,٩	٢,٥	١٣,٥
١٩٧٠	٦٠٧,٨	١,٧	١٤,٩
١٩٧١	٦٢٢,٦	٢,٤	١٧,٣
١٩٧٢	٦٣٣,٥	١,٨	١٨,١
١٩٧٣	٦٥٢,٤	٣,٠	١٨,٧
١٩٧٤	٦٦٩,٧	٢,٧	٢٠,١
١٩٧٥	٦٧٥,٢	٠,٨	٢٠,٦
١٩٧٦	٦٨٣,٣	١,٢	٢٢,٥
١٩٧٧	٦٩٥,٧	١,٨	٢٢,٧
١٩٧٨	٧٠٨,٠	١,٨	٢١,٦
١٩٧٩	٧١٨,٦	١,٥	٢٣,٣
١٩٨٠	٧٢٤,٣	٠,٨	٢٢,٩
١٩٨١	٧٣١,٨	١,٠	٢٣،٢
١٩٨٢	٧٤٩,٣	٢,٤	٢٤,٥
١٩٨٣	٧٧١,٨	٣,٠	٢٥,٢
١٩٨٤	٧٩٣,٤	٢,٨	٢٧,٤
١٩٨٥	٨١٣,٤	٢,٥	

المصدر: الكتاب الإحصائي الإسرائيلي لسنوات مختلفة.

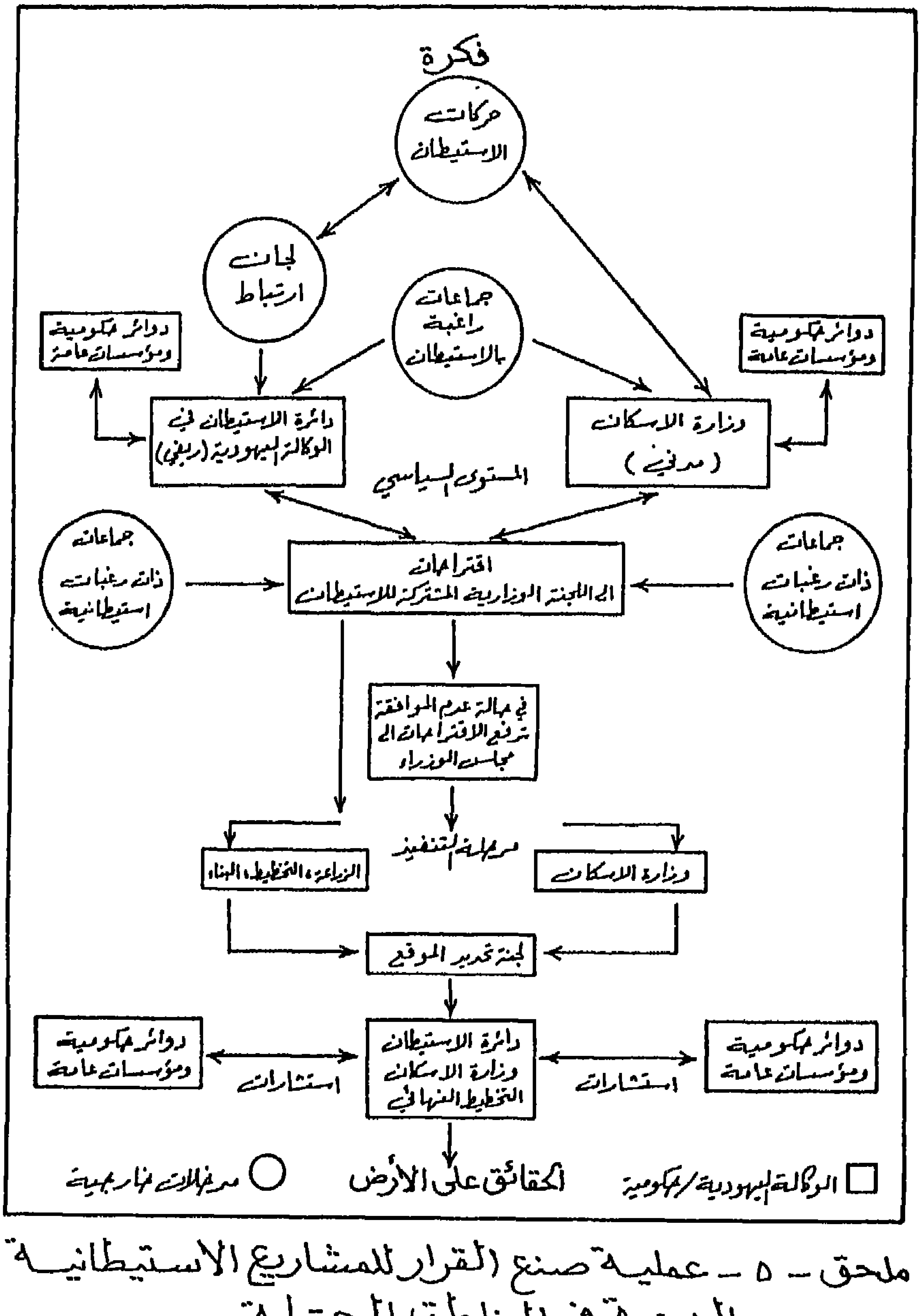


ملحق - ٣ - نموذج المؤثرات على سياسة المستعمرات في المناطق المحتلة (١٩٦٧ - ١٩٧٩)

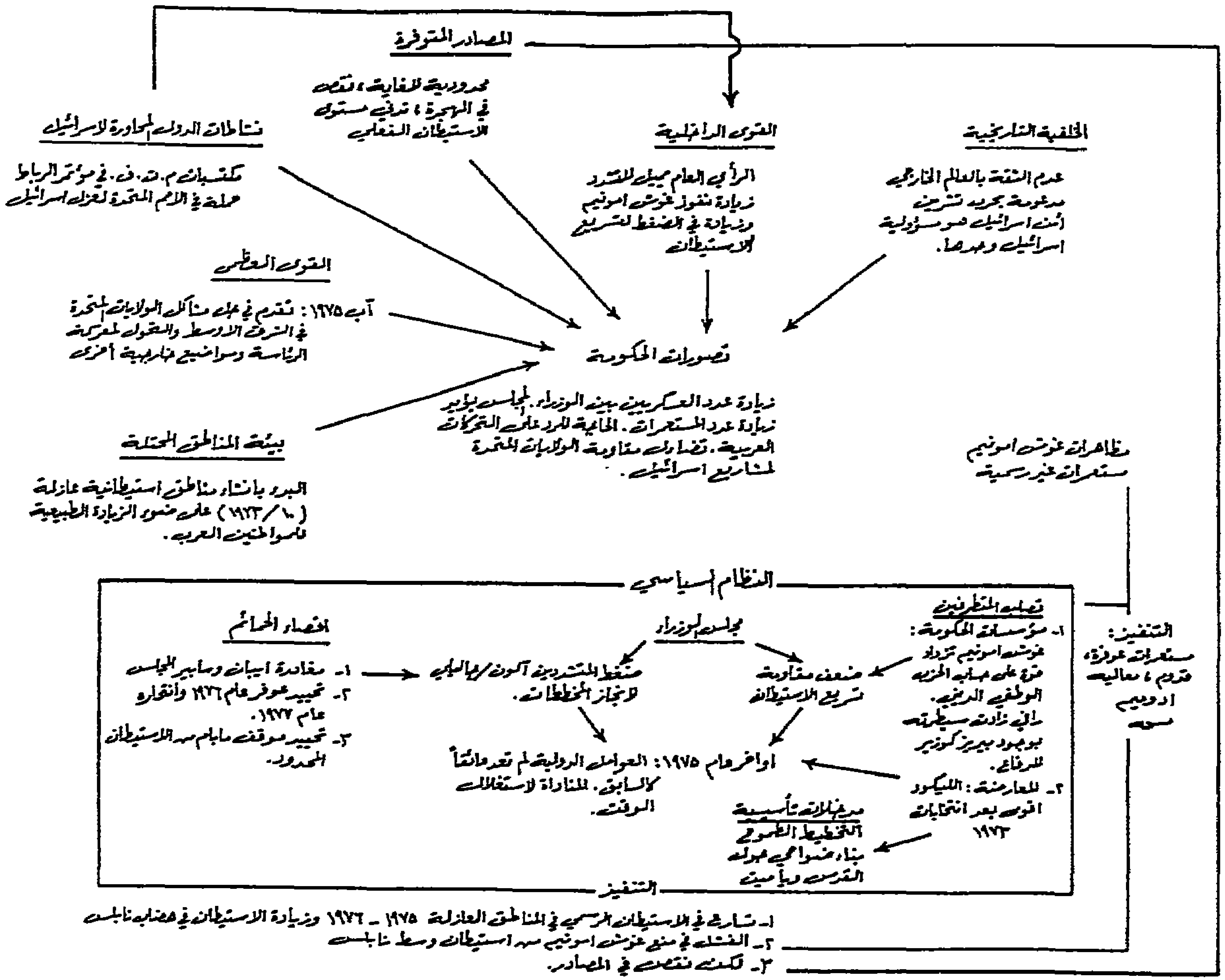


ملحق - ٤ - بداية الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧

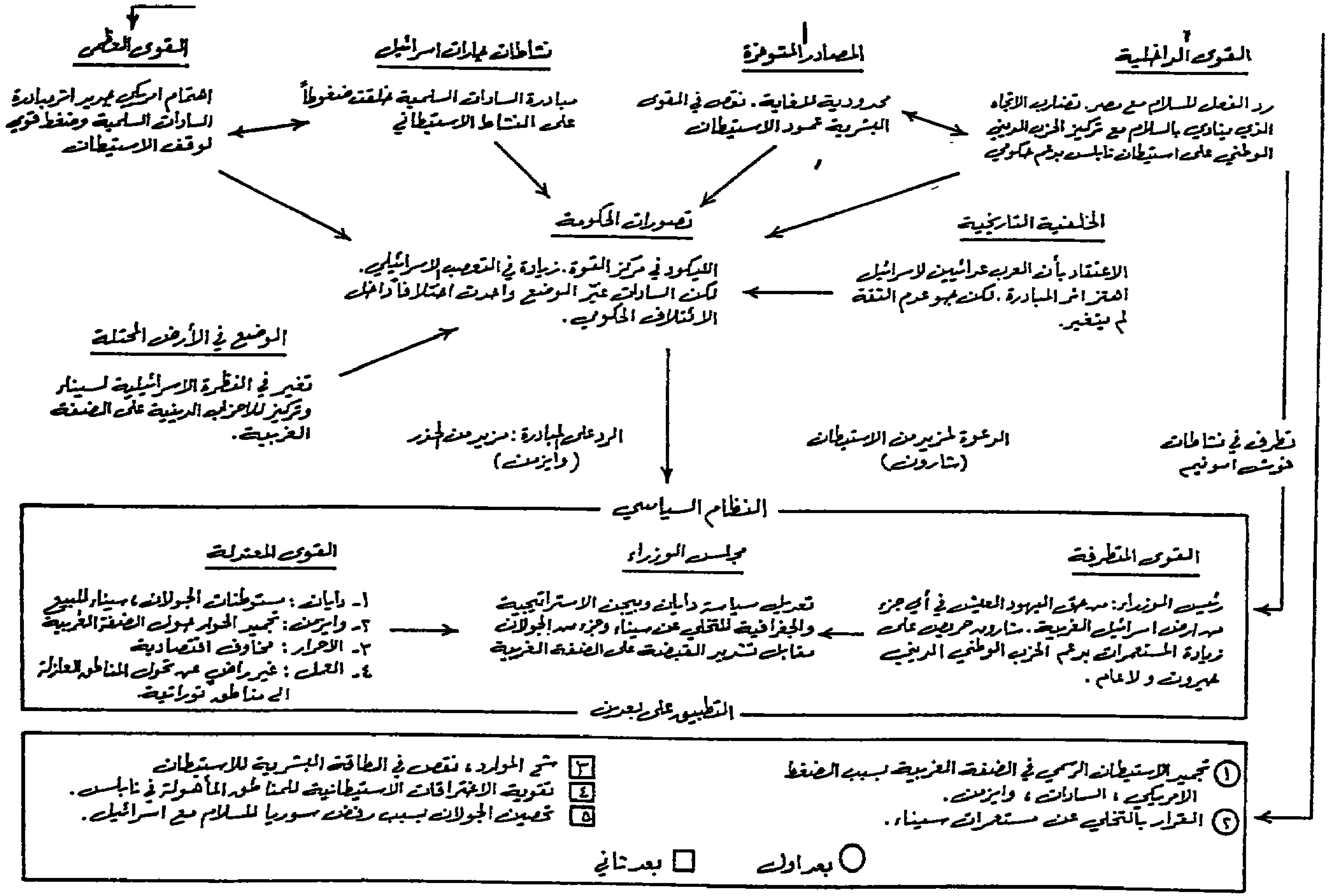
قوى الضغط والعوائق خلال حكومة ليفي أشكول ١٩٦٧ - ١٩٦٨



ملحق - ٥ - عملية صنع القرار للمشاريع الاستيطانية الرسمية في المناطق المحتلة



ملحق - ٦ - المؤثرات والعوائق في سياسة الاستيطان الاسرائيلي في عهد حكومة رابين (١٩٧٥-١٩٧٧)



ملحق - ٧- المؤثرات والعوائق في سياسة الاستيطان الاسرائيلي في عهد حكومة بيغن (١٩٧٧ - ١٩٧٩)

ملحـــق رقـم (٨)
عدد المساكن المنوي إقامتها في مستعمرات الضفة الغربية حسب خطة التطوير ١٩٨٣ - ١٩٨٦

المستعمرة	عـدد المساكـن حسب غابي كوتلر	حسب اليعزر ليفين
شعاري تكفا	٨٠٠	٨٠٠
الكانا جـ	٩٠٠	٩٠٠
الكانا د	١٢٠٠	١٢٠٠
يوعزر	—	٧٠٠
نطفيم	٣٠٠	٣٠٠
يوسفيا (نوفيم)	٢٠٠٠	٢٠٠٠
عسائيل (عوفريم)	١٠٠٠	١٠٠٠
نعالية ب	١٠٠٠	١٠٠٠
جاني موديعين	٧٠٠	٧٠٠
متتياهو ب	١٠٠٠	١٠٠٠
بيتار	٥٠٠	٥٠٠
دانيال	٢٠٠	٢٠٠
عنتوت	٢٠٠	٢٠٠
نيئوت أدوميم	١٠٠	١٠٠
جيفعات هرادار (تلة الرادار)	٧٠٠	٧٠٠
رامات كدرون	٢٠٠٠	٢٠٠٠
غينات	٣٠٠	٣٠٠
تكواع جـ	٣٠٠	٣٠٠
انحيل	٨٠	٨٠

ادورا	٣٠٠	٣٠٠
نغوهوت	٨٠	٣٠٠
سوسيا	٣٠٠	٣٠٠
ياكير	٣٠٠	٣٠٠
عومريم	—	١٥٠
أفني حيفتس	١٠٠٠	١٠٠٠
كفار تسور	٤٠٠	٤٠٠
كدوميم جـ	١٠٠٠	١٠٠٠
كرني شومرون د	١٠٠٠	١٠٠٠
حغاليه	٥٦٠	٥٦٠
برقان	٥٠٠	٥٠٠
دير كيلع	٣٠٠	٣٠٠
حارس	٦٠٠	٦٠٠
أورينت	٦٠٠	٦٠٠
عومريم ب	٨٠٠	٨٠٠
رأس كركر	٤٠٠	٤٠٠

المصدر: خالد عايد ١٩٨٦ .

ملحق رقم (٩)

الاستثمارات الرأسمالية ١٩٦٨-١٩٨٣، والاستثمارات المخطط لها ١٩٨٣ - ١٩٨٦

	الاستثمار (مليون دولار أمريكي)		الرقم	
	الحالة أ	المخططة ب	الحالية أ	المخططة ب
الاسكان (وحدات)	٦٩٠	٨٧٨	١٢٥٠٠	٢٠٨٦٠
الصناعة (دونمات)	٣٢٨	٤٥٧	١٢٦٠	١٨١٤
الطرق (كيلو مترات)	٧٥	١٢٥	٢٠٠	٣٩٥,٥
الكهرباء والمياه (ميغاواط ومليون متر مكعب)	١٥٢	١٠٤	٢٥ واط ١٢٦,٨ مليون	٧٠ واط ١٦٩,٣ مليون
الزراعة (دونمات)	٥٥	٥٥	٥٥٠٠٠	٤٥٠٠٠
الخدمات العامة	—	٢٩٨	—	—
البنية التحتية للمستعمرات	—	٤٨	—	—
حيازة الأراضي (دونمات)	—	٣٠	—	٣١٥٠٠
النقل والتجارة والاستثمارات الرأسمالية	—	١٩٢	—	—
غير محددة، غير متوقع	٢٥٠	٤٢٨	—	—
المجموع	١٥٥٠	٢٦١٥	—	—

المصدر: Benvensiti 1986.

أ. ٩٨ مستعمرة ب. ٦٦ مستعمرة

ملحـــق رقـم (١٠)
المستعمرات اليهودية في القدس

متسلسل	الموقـع	سنـة التأسيس	المساحة بالدونم		عدد الوحدات السكنية		عدد الأسر	
			حالياً	في عام ٢٠١٠	حالياً	في عام ٢٠١٠	حالياً	في عام ٢٠١٠
١	الحي اليهودي	١٩٦٧	ـ*	—	٢٢٠	—	—	—
٢	رامات اشكول	١٩٦٨	٦٠٠	—	١,٧٠٠	—	—	—
٣	التل الفرنساوي	١٩٦٩	١٥,٠٠٠	—	٢,٤٠٠	—	—	—
٤	هاداسا	١٩٦٩	—	—	—	—	—	—
٥	عتاروت (عناطوط)	١٩٧٠	١٠,٠٠٠	—	٦١**	—	—	—
٦	نفي ياكوف	١٩٧٣	١,٠٠٠	—	—	—	٢,٥٠٠	—
٧	راموت	١٩٧٣	—	—	١,٥٠٠	٨,٠٠٠	—	—
٨	جيلو	١٩٧٣	٤,٠٠٠	—	٤,٥٠٠	١٠,٠٠٠	—	—
٩	تالبيوت	١٩٧٣	—	—	٣,٥٠٠	٥,٠٠٠	—	—
١٠	سان هادريا	١٩٧٣	—	—	٣٠٠	—	—	—
١١	جفعات شاؤول	١٩٧٣	—	—	—	—	—	—
١٢	رامات راحيل	١٩٧٣	—	—	—	—	—	—
١٣	جفعات همفتاري	١٩٧٣	٣,٥٠٠	—	٣٠٠	٩٠٠	—	—
١٤	ميشور أدوميم	١٩٧٥	—	—	—	—	—	—
١٥	نهلات دافنا	١٩٧٥	٢٧٠	—	٣٠٠	١,٤٠٠	—	—
١٦	ماهان جيفعون	١٩٧٧	—	—	—	—	—	—
١٧	متسبية يريحو	١٩٧٨	١٠٠	٤٧١	٥٧	٤٧١	٣٧	—
١٨	كفار أدوميم	١٩٧٩	١٠,٠٠٠	—	٩٢	٢٥٠	٥٠	—
١٩	جفعون هاداشا	١٩٨٠	٠٢٥	—	٥٠	١٢٠	٢٢	٢٠٠

٢٠	فيرد يريحو	١٩٨٠	٢,٤٠٠	—	٥٠	١٤٠	٣٦	—
٢١	جفعون	١٩٨١	٦٠	٦٠	٦٠	٣٠٠	٢٤	—
٢٢	معاليه أدوميم	١٩٨١	—	—	٢٨٠٠	٥,٠٠٠	١,٢٠٠	—
٢٣	يافت زيف	١٩٨٢	٥٠٠	١٥٠٠	١٢٤	٢,٠٠٠	١١٠	—
٢٤	كافيرا	١٩٨٢	—	—	—	٣٥٠	—	٣٥٠
٢٥	المون أ	١٩٨٣	٢٠٠	٥٠٠	١٠٥	٢٥٠	١١	٢٥٠
٢٦	المون ب	١٩٨٣	٢٠٠	٥٠٠	٥	٢٥٠	١١	٢٥٠

* ـ الشرطة تعني عدم توفر المعلومات.

** ـ عدد المنشآت الصناعية.

المصدر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ١٩٨٤.

ملحـــق رقـم (١١)

مستعمرات الأغوار حتى عام ١٩٨٥

متسلسل	الموقـع	سنـة التأسيس	المساحة بالدونم		عدد الوحدات السكنية		عدد الأسر	
			حالياً	في عام ٢٠١٠	حالياً	في عام ٢٠١٠	حالياً	في عام ٢٠١٠
١	ارجمان	١٩٦٨	—	—	٤٠	١٦٠	٢٨	١٦٠
٢	كاليا	١٩٦٨	١٩٠٠	—	٢٦	١٦٠	١٨	—
٣	ميحولا	١٩٦٨	—	—	٧٠	١٦٠	٣٩	أ٧٠
٤	فصائل	١٩٦٩	٢٠٠٠	—	٩٢	١٦٠	٥٠	أ٨٠
٥	جلجال	١٩٧٠	٢٣٠٠	—	٩٠	١٢٠	٥٠	أ١٠٠
٦	ماسؤه	١٩٧٠	—	—	٥٠	١٦٠	٣٠	أ٨٠
٧	يتاف	١٩٧٠	٢٣٠٠	—	٥٠	١٢٠	٣٠	أ٩٠
٨	معاليه أفرايم	١٩٧٠	—	٤٠٠٠	٢٤٠	٢٥٠٠	٢٦٤	٣٠٠٠
٩	حمـرا	١٩٧١	—	—	٦٠	١٦٠	٤٠	أ١٢٠
١٠	متسبيه شاليم	١٩٧١	٢٣٠٠	—	٣٢	—	٣٢	١٦٠

١١	بقعوت	١٩٧٢	—	—	٣١	٨٠	٥٥	١٦٠	
١٢	غيتت	١٩٧٣	٣٧٠٠	—	٦٤	١٢٠٥	٢٢	١٢٠أ	
١٣	ميخورا	١٩٧٣	—	—	٥٥	١٦٠	٣٠	٧٥أ	
١٤	نيتيف هاجدود	١٩٧٦	٢٦٠٠	—	٦٨	١٦٠	٣٣	٨٠أ	
١٥	الموغ	١٩٧٧	١٩٠٠	—	٤٢	٢٠٠	٢٣	٢٠٠	
١٦	نعران	١٩٧٧	٢٣٠٠	—	٧٠	١٢٠	٣٠	٦٥أ	
١٧	روعي	١٩٧٧	—	—	٥٠	١٦٠	٢٥	٧٥أ	
١٨	شلوموتسيون	١٩٧٧	—	—	—	—	—	—	
١٩	شدموت ميحولا	١٩٧٨	—	—	٤٠	١٦٠	٣٠	٧٥أ	
٢٠	تومر	١٩٧٨	٢٧٠٠	—	٧٤	١٦٠	٤١	٨٠أ	
٢١	تسوري	١٩٧٩	—	—	—	—	—	—	
٢٢	بيت هعرقا	١٩٨٠	١٦٠٠	—	٢١	—	١٥	١٦٠	
٢٣	حمدات	١٩٨٠	—	—	—	٢٠٠	—	٢٠٠	
٢٤	يافيت	١٩٨٠	٣٥٠٠	—	٤٤	١٦٠	١٩	٦٥أ	
٢٥	الموج ب، جـ	١٩٨١	١٩٠٠	—	٤٢	٢٠٠	٢٣	١٢٠	
٢٦	مسيكوت	١٩٨٢	—	—	—	٢٠٠	—	٢٠٠	
٢٧	مول نيفو	١٩٨٢	٥٨٠٠	—	—	١٢٠	—	١٢٠	
٢٨	نعمه	١٩٨٢	٣٣٠٠	—	—	—	١٤	٦٠	
٢٩	روتيم(ب)	١٩٨٢	—	—	—	—	—	—	
٣٠	بروش	١٩٨٤	—	—	—	٢٠٠	—	٢٠٠	

أ : المتوقع في عام ١٩٩١.

ب : لا يوجد اجماع بين المصادر على وجودها.

تشير الشرطة (ـ) إلى عدم توفر المعلومات.

المصدر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ١٩٨٤.

ملحـــق رقـم (١٢)
مستعمرات شمال الضفـة الغربيـة

متسلسل	المستعمرة	الموقع	سنة التأسيس	المساحة بالدونم		عدد ألوحدات السكنية		عدد الأسر	
				حالياً	في عام ٢٠١٠	حالياً	في عام ٢٠١٠	حالياً	في عام ٢٠١٠
١	قدوميم	نابلس	١٩٧٥	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٦٥	٣٠٠٠	١٧٠	٢٠٠٠
٢	عفره	رام الله	١٩٧٥	٢٥٠	٣٥٠	١٢٠	٢٥٠	١٠٠	—
٣	بيت أيل	رام الله	١٩٧٧	٢٥٤	—	١٣٩	٤٠٠	٩٠	—
٤	بيت أيل	رام الله	١٩٧٧	٧٥	—	١١١	١٥٢	٧٥	—
٥	القنا	نابلس	١٩٧٧	٢٠٠٠	—	٢٨٠	٤٥٠	١٣٠	٧٠٠٠
٦	حلميش	رام الله	١٩٧٧	١٠٠٠	—	١١٥	٢٥٠	٧٣	—
٧	كفار روث	رام الله	١٩٧٧	—	—	—	—	—	—
٨	كوخاف هشاحار	رام الله	١٩٧٧	٨٥٠	—	٦٠	٣٠٠	٢٧	—
٩	ريحان	جنين	١٩٧٧	—	—	٤٨	١٢٠	١٣	١٢٠
١٠	ريمونيم	رام الله	١٩٧٧	٣١٠	٣٢٠	٥٠	٣٢٠	٢٥	٢٣٠
١١	ساليت	نابلس	١٩٧٧	—	—	٤٠	١٦٠	٣٨	١٢٠
١٢	تشفي شومرون	نابلس	١٩٧٧	٢٠٠	٣٥٠	٩١	٢٥٠	٦٠	٢٥٠
١٣	بيت حورون	رام الله	١٩٧٧	١٠٠	—	٨٠	٢٥٠	٤٠	—
١٤	أرئيل	نابلس	١٩٧٨	—	٢٠٠٠٠	١٠١٠	٢٥٠٠	١٣٠٠	٢٤١٠
١٥	قرني شومرون	نابلس	١٩٧٨	—	—	٢٢٠	٢٥٠٠	٥٠٠	٣٠٠٠
١٦	كفار تبوح	نابلس	١٩٧٨	—	—	٣٦	٢٥٠	١٨	٢٥٠
١٧	شيلو	رام الله	١٩٧٩	٧٤٠	—	١٢٤	٢٥٢	٦٥	—
١٨	حومش	نابلس	١٩٨٠	—	—	٥٠	٢٥٠	٢٠	٢٠٠
١٩	معاليه شومرون	نابلس	١٩٨٠	—	—	٤٧	٢٥٠	٤٦	٢٥٠
٢٠	عتيرت	رام الله	١٩٨١	٤٠٠	—	٤٥	٢٠٠	١٨	٢٠٠
٢١	بيت أبا(برقان)	نابلس	١٩٨١	٢٠٠	٨٠٠	٥٠	٢٥٠	٥٠	٣٥٠
٢٢	بيت آريه	رام الله	١٩٨١	٩٥٠	—	٦١	٤٠٠	٦١	—
٢٣	حنانيت	جنين	١٩٨١	—	—	٤٠	٢١٠	١٥	٢٥٠
٢٤	ماتتياهو	رام الله	١٩٨١	٥٠٠	٦٨٠	٤٠	١٦٠	١٦	٨٠
٢٥	معاليه مخماس	رام الله	١٩٨١	١٦١٠	—	٤٠	١٠٤	٣٥	٢٠٠
٢٦	نيلي	رام الله	١٩٨١	٢١٠٠	—	٦٨	٢٥٠	٤٠	—
٢٧	بيسغوت	رام الله	١٩٨١	—	٢٠٠	٥٠	١٥٠	٤٥	—

٢٨	ياكيز	١٩٨١	نابلس	—	—	٥٠	٢٥٠	٤٠	٢٥٠
٢٩	شيكيد	١٩٨١	جنين	—	—	٤٠	٤٠٠	٣٠	٢٥٠
٣٠	براخا أ	١٩٨٢	نابلس	٢٥٠	٣٥٠	١٥	٢٠٠	١٥	—
٣١	الفي مينشه	١٩٨٢	نابلس	—	—	—	٢٥٠٠	—	٢٥٠٠
٣٢	عنياف	١٩٨٢	نابلس	—	—	٤٠	٢٠٠	١٩	١٠
٣٣	غينات د	١٩٨٢	جنين	—	—	—	٢٥٠	—	٢٥٠
٣٤	عيريت د	١٩٨٢	نابلس	١٧٠	٢٥٠	٢٠	٢٥٠	—	٢٥٠
٣٥	نيتافيم	١٩٨٢	نابلس	١٧٠	٣٥٠	—	—	—	٢٥٠
٣٦	سافور	١٩٨٢	نابلس	٤٠٠	٤٠٠	٤٠	٢٥٠	١٢	٢٠٠
٣٧	شعاري تكفا	١٩٨٢	نابلس	—	—	٧٠	٧٠٠	—	—
٣٨	يوعزر	١٩٨٢	نابلس	—	١٠٠٠	—	٦٠٠	—	٦٠٠
٣٩	عمانويل	١٩٨٣	نابلس	—	—	٨٨٠	١٠٠٠٠	—	٤٠٠٠
٤٠	تسافتا	١٩٨٣	نابلس	—	—	٣٠٠	٢٥٠٠	—	—
٤١	نعاليه	١٩٨٣	رام الله	—	—	—	١١٠٠	—	١١٠٠
٤٢	عوفريم أ	١٩٨٣	رام الله	—	—	—	٢٥٠٠	—	٢٥٠٠
٤٣	دوليف	١٩٨٤	رام الله	—	—	—	٣٠٠	—	٣٠٠
٤٤	غاني موديعين	١٩٨٤	رام الله	—	—	—	٧٠٠	—	٧٠٠
٤٥	غانيم	١٩٨٤	نابلس	—	—	—	٢٠٠	—	٢٠٠
٤٦	ليف شومرون	١٩٨٤	نابلس	—	—	—	٤٥٠	—	٤٥٠
٤٧	ليفونا	١٩٨٤	نابلس	١٠٠	٢٥٠[٢]	—	٢٥٠	—	٢٥٠
٤٨	ماثار	١٩٨٤	نابلس	٤٠٠	٤٠٠	—	٢٥٠	—	٢٥٠
٤٩	إورانيت	١٩٨٤	نابلس	—	—	—	٥٠٠	—	٥٠٠
٥٠	افني حيفتس	١٩٨٥	نابلس	٢٥٠	٧٥٠[٢]	—	١٠٠٠	—	١٠٠٠
٥١	حريش	١٩٨٥	نابلس	٣٠٠	٣٠٠	—	٢٥٠	—	٢٥٠

المصدر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ١٩٨٤ .

ـ شرطة عدم توفر المعلومات .

١ ـ متوقع عام ٩٨٦ .

٢ ـ العدد الكلي للمصانع المنشأة؟؟

عن تقرير الأمم المتحدة ١٩٨٤

ملحـــق رقـم (١٣)
مستعمرات جنوب الضفـة الغربيـة
الخليـل وبيـت لحـم

متسلسل	المستعمرة	الموقع	سنة التأسيس	المساحة بالدونم		عدد الوحدات السكنية		عدد الأسر	
				حالياً	في عام ٢٠١٠	حالياً	في عام ٢٠١٠	حالياً	في عام ٢٠١٠
١	كفار عصيون	بيت لحم	١٩٦٧	٨٧٠	—	٨٠	١٢٠	٦٥	١٢٠
٢	كريات أربع	الخليل	١٩٦٨	٩٠٠	١٧٠٠	١١٠٠	٤٠٠٠	٧٥٠	١٥٠٠٠
٣	روش تسوريم	بيت لحم	١٩٦٩	٤٠٠	—	٥٥	١٢٠	٢٠	١٠٠أ
٤	الون تشفوت	بيت لحم	١٩٧٠	٤٧٠	—	٢١٢	٦٠٠	١٩٥	٢٥٠
٥	أيل عازر	بيت لحم	١٩٧٥	٨٥٠	—	٥٠	١٢٠	٣٠	١٠٠أ
٦	مجدال عوز	بيت لحم	١٩٧٧	٦٥٠	—	٥٠	١٦٠	٢٦	٧٥أ
٧	تقوع	بيت لحم	١٩٧٧	١٠٦٧	—	٧٨	٢٥٠	٥٤	١٢٠أ
٨	هار جيلو	بيت لحم	١٩٧٨	٢٨٤	—	٨٠	٣٠٠	٥٠	٢٠٠أ
٩	زوهار	الخليل	١٩٧٨	—	—	—	—	—	—
١٠	أفراتا	بيت لحم	١٩٨٠	٢٣٥٠	—	٣٣٠	٤٠٠٠	١٨٠	٥٠٠٠
١١	قرياتيم	الخليل	١٩٨٠	٢٤٠٠	—	٣٠	٢٠٠	٢٥	٢٠٠
١٢	معاليه عاموس	بيت لحم	١٩٨١	٢٣٥٠	—	٦٠	٢٠٠٠	٢٨	٢٥٠أ
١٣	ماعون	الخليل	١٩٨١	٢٤٠٠	—	١٧	٢٠٠	٧	١٠٠
١٤	تيلم	الخليل	١٩٨١	٤	—	—	٢٠٠	٤	—
١٥	أيل ديفيد	بيت لحم	١٩٨٢	٣٥٠	٣٥٠	٣٢	٢٠٠	٢٠	—
١٦	أدورا	الخليل	١٩٨٢	—	—	—	٢٥٠	—	—
١٧	أيشخلوت	الخليل	١٩٨٢	٣٠٠	٣٠٠	٢٠	١٠٠	—	١٠٠
١٨	نيغوهوت	الخليل	١٩٨٢	—	—	—	٢٥٠	—	٢٥٠
١٩	نيوت أدومين	الخليل	١٩٨٢	—	—	—	١٥٠	—	١٢٠
٢٠	نبو دانيال	بيت لحم	١٩٨٢	—	—	٢	٢٠٠	٦٠	—
٢١	رامات كدرون	بيت لحم	١٩٨٢	—	١٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠

٢٢	ياقين	الخليل	١٩٨٢	—	—	—	٢٠٠	—	٢٠٠
٢٣	ياتير	الخليل	١٩٨٢	—	—	—	—	٥٠٠	—
٢٤	كارميل	الخليل	١٩٨٣	٢٤٠٠	—	٣٠	٢٠٠	٢٠	٢٠٠
٢٥	سوسيا	الخليل	١٩٨٣	—	—	—	٢٠٠	—	٢٥٠
٢٦	عتنئيل	الخليل	١٩٨٤	٢٠٠	—	٢٥٠	—	—	٢٠٠
٢٧	خاليليم	الخليل	١٩٨٤	—	—	—	٢٥٠	—	٢٥٠
٢٨	ميتسبيه يهودا	بيت لحم	١٩٨٤	—	—	—	٢٠٠٠	—	—
٢٩	نيتا	الخليل	١٩٨٤	—	—	—	٢٠٠	—	٢٠٠
٣٠	عومريم	الخليل	١٩٨٤	—	—	—	٢٥٠	—	٢٥٠
٣١	دراغوت	بيت لحم	١٩٨٤	—	—	—	٢٥٠	—	٢٥٠
٣٢	أدورايم	الخليل	١٩٨٥	—	—	—	٢٠٠	—	٢٠٠
٣٣	بيتار	بيت لحم	١٩٨٥	—	٤٠٠	—	٥٠٠	—	٥٠٠
٣٤	أشتموع	الخليل	١٩٨٥	١٥٠	٢٥٠	—	٢٠٠	—	٢٠٠
٣٥	نجيد	بيت لحم	١٩٨٥	٥٠	٢٠٠ب	—	٢٥٠	—	٢٥٠

أ . المتوقع في عام ١٩٩٥ .

ب . العدد الكلي للمصانع المنشأة : ٦١

المصدر : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ١٩٨٤ .

ملحـــق رقـم (١٤)
سعر الصرف للشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي

	الأسعار في نهاية الربع السنوي			
	نهاية آذار	نهاية حزيران	نهاية أيلول	نهاية كانون أول
١٩٧٥	٠,٦٠٠	٠,٦١٢	٠,٧٠٠	٠,٧١٠
١٩٧٦	٠,٧٥٢	٠,٧٩٧	٠,٨٤٣	٠,٨٨١
١٩٧٧	٠,٩٣٢	٠,٩٤٤	١,٠٣٣	١,٥٣٩
١٩٧٨	١,٦٤٣	١,٧٨٤	١,٨٣٥	١,٩٠٢
١٩٧٩	٢,١٤٢	٢,٥٢٥	٢,٨٩٥	٣,٥٣٥
١٩٨٠	٤,١٤٨	٤,٩٦٨	٥,٩٠٥	٧,٥٤٨
١٩٨١	٨,٨٧٠	١١,٦٧٦	١٣,٤٤٠	١٥,٦٠٤
١٩٨٢	١٩,١٥٩	٢٤,٠٨٠	٢٩,٠٦٠	٣٣,٦٥٠
١٩٨٣	٣٩,٥٨١	٤٧,٥٢٠	٦٣,٦٨٧	١٠٧,٧٧٠
١٩٨٤	١٥٣,٢٦٠	٢٣٦,٤٠٠	٤٠١,٣٤٠	٦٣٨,٧١٠
١٩٨٥	٨٥٨,٥٠٠	١,٢٦٢,٤٠٠	١,٤٨٥,٢٠٠	١,٤٩٩,٥٠٠

المصدر: الكتاب الإحصائي الإسرائيلي ١٩٨٦.

ملحق رقم (١٥)

توزيع قوة العمل العربية في كل من الضفة الغربية وإسرائيل

السنة	في الضفة الغربية					مجموع عدد العاملين (بالألف)	في إسرائيل					مجموع عدد العاملين (بالألف)
	زراعة	صناعة	انشاءات	أخرى	المجموع		زراعة	صناعة	انشاءات	أخرى	المجموع	
١٩٧٠	٤٢,٥	١٤,٦	٨,٤	٣٤,٥	٪١٠٠	٩٩,٨	١٧,٧	١٢,٩	٥٧,٢	١٢,٢	٪١٠٠	١٤,٧
١٩٧٥	٣٤,٦	١٥,٨	٨,٤	٤١,٢	٪١٠٠	٩١,٩	١٠,٩	١٨.٦	٥٥	١٥,٥	٪١٠٠	٤٠,٤
١٩٧٦	٣٣,٩	١٤,٩	١٠	٤١,٢	٪١٠٠	٩٢,٦	١٢,٢	٢٠,٩	٤٩,٦	١٧,٣	٪١٠٠	٣٧,١
١٩٧٧	٣٣,٤	١٥,١	١٠,٤	٤١,١	٪١٠٠	٩١,٩	١٢,٧	٢٢,٥	٤٤,٢	٢٠,٦	٪١٠٠	٣٥,٥
١٩٧٩	٣١,٥	١٥,٩	١١,٨	٤٠,٨	٪١٠٠	٩٢,٥	١٠,٣	٢٣,٩	٤٧,٧	١٨,١	٪١٠٠	٣٩,٨
١٩٨٠	٣٣,٢	١٥,٢	١٠,٧	٤٠,٩	٪١٠٠	٩٤,٣	٩,٩	٢١,٠	٥٠,١	١٩	٪١٠٠	٤٠,٦
١٩٨١	٣٠,٥	١٥,٧	١١,٩	٤١,٩	٪١٠٠	٩٣,٥	٩,٣	١٨,١	٥٢,٧	١٩,٩	٪١٠٠	٣٩,٩
١٩٨٢	٣٢,١	١٥,٩	١٠,٦	٤١,٤	٪١٠٠	٩٧,٥	٩,٤	١٧,٩	٥٤,١	١٨,٦	٪١٠٠	٤٣
١٩٨٣	٢٩,٥	١٦,١	١١	٤٣,٤	٪١٠٠	٩٩,١	٨,٤	١٨,٢	٥٣,٤	٢٠	٪١٠٠	٤٨,١
١٩٨٤	٢٨,٥	١٥,٩	١١,٣	٤٤,٣	٪١٠٠	١٠٤	٩,٨	١٧,٩	٥١	٢١,٣	٪١٠٠	٥٠,١
١٩٨٥	٢٧,٣	١٦,٢	١٢,٤	٤٤,١	٪١٠٠	١٠٣,٨	١٠,٧	١٦,٦	٥٢,٣	٢٠,٤	٪١٠٠	٤٧,٥

عن الكتاب الإحصائي الإسرائيلي .

ملحق رقم (١٦)

تجارة الضفة الغربية الخارجية

السنة	إسرائيل			الأردن			دول أخرى			المجموع		
	واردات	صادرات	الميزان	واردات	صادرات	الميزان	واردات	صادرات	الميزان	واردات	صادرات	الميزان
١٩٦٨	٣٩,٣	١٢,٥	٢٦,٨-	٥,١	١٤,٧	٩,٦	٦,٩	٠,٣	٦,٦-	٥١,٣	٢٧,٥	٢٣,٨-
١٩٦٩	٥١,٣	١٢,٣	٣٩-	٧,١	١٨,٤	١١,٢	٥,٥	٠,٤	٥,١-	٦٣,٩	٣١,١	٣٢,٨-
١٩٧٠	٥٤,٧	١٦,٣	٣٨,٤-	٣,٦	١٣,٨	١٠,٢	٦,٦	٠,٤	٦,٢-	٦٤,٩	٣٠,٥	٣٤,٤-
١٩٧١	٦٠,٥	٢٠,٩	٣٩,٦-	٣,٨	١٨,٨	١٥,٠	١١,٥	٠,٥	١١,٠-	٧٥,٨	٤٠,٢	٣٥,-
١٩٧٢	٨١,٢	٢٥,٦	٥٥,٦-	٤,٥	٢٥,٥	٢١	١٢,٧	٠,٤	١٢,٣-	٩٨,٤	٥١,٥	٤٦,٩-
١٩٧٣	١١١,٣	٤١,٦	٧٦,٧-	٣,٩	١٥,٨	١١,٩	١٠,١	٠,٤	٩,٧-	١٣٢,٣	٥٧,٨	٧٤,٥-
١٩٧٤	١٧٢	٦٢,٨	١٠٩,٢-	٤,٨	٢٦,٢	٢١,٤	١٥,٣	٠,٧	١٤,٦-	١٩٢,١	٨٩,٧	١٠٢,٤-
١٩٧٥	٢٠٤	٦٩,٩	١٣٤,١-	٥	٣٤,٧	٢٩,٧	٢١,١	٤,٤	١٦,٧-	٢٣٠,١	١٠٩,٠	١٢١,١-
١٩٧٦	٢٢٢,١	٧٧,١	١٤٥,٠-	٣,٧	٤٢,٦	٣٨,٩	٢٢	٣,٥	١٨,٥-	٢٤٧,٨	١٢٣,٢	١٢٤,٦-
١٩٧٧	٢٢٩,٦	٧٣,٦	١٦٦-	٤,٧	٤٣,٨	٣٩,١	٢٢,٢	١,٠	٢١,٢-	٢٦٦,٥	١١٨,٤	١٤٨,١-
١٩٧٨	٢١٧,١	٧٧,٩	١٣٩,٢-	٥,٠	٦١,٦	٥٦,٦	٢٨,٨	١,٣	٢٧,٥-	٢٥٠,٩	١٤٠,٨	١١٠,١-
١٩٧٩	٢٩٧,٦	٨٩,٠	٢٠٨,٦-	٥,٠	٥٧,٩	٥٢,٩	٤٥,٥	١,١	٤٤,٤-	٣٤٨,١	١٤٨,٠	٢٠٠,١-
١٩٨٠	٣٥٠,٥	١١١,٣	٢٣٩,٢-	٥,٥	٧٦,٠	٧٠,٥	٤٧,٧	١,٧	٤٦,٠-	٤٠٣,٧	١٨٩,٠	٢١٤,٧-
١٩٨١	٣٨١,٨	١٢٩,٦	٢٥٢,٢-	٧,٣	٧٤,٢	٦٦,٩	٣٨,٦	١,٤	٣٧,٢-	٤٢٧,٧	٢٠٥,٢	٢٢٢,٥
١٩٨٢	٣٦٦,٤	١٠٩,١	٢٥٧,٣-	٨,٩	٩٠,٥	٨١,٦	٤٣,٢	١,٠	٤٢,٢-	٤١٨,٥	٢٠٠,٦	٢١٧,٧-
١٩٨٣	٤٠٦,٩	١٣٤,٠	٢٧٢,٩-	٦,٨	٦٥,٩	٥٩,١	٣٩,٠	١,١	٣٧,٩-	٤٥٢,٧	٢٠١,٠	٢٥١,٧-
١٩٨٤	٣٦٣,١	٩٩,٩	٢٦٣,٢-	٨,٢	٨٣,٥	٧٥,٣	٣٥,٥	١,١	٣٤,٤-	٤٠٦,٨	١٨٤,٥	٢٢٢,٣-
١٩٨٥	٣٣٩,٥	٩٦,١	٢٤٣,٤-	٨,٧	٦٩,٣	٦٠,٦	٣٨,٣	١,٠	٧٣,٣-	٣٨٦,٥	١٦٦,٤	٢٢٠,١-

المصدر: لعام ١٩٦٨ عن الكتاب الإحصائي الإسرائيلي لعام ١٩٨٤ ص ٧١٣ ولباقي الأعوام عن الكتاب الإحصائي الإسرائيلي لعام ١٩٨٥ ص ٦٩٣.

ملحق رقم (١٧)

عدد الفنادق المفتوحة في الضفة الغربية وعدد الأسر والنزلاء، وليالي المبيت ونسبة الاشغال

	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
عدد الفنادق المفتوحة	٢٠	٢٩	١٥	١٨	١٦	١٧
عدد الغرف	٢٦٨	٣٤٢	١٩٦	٢٧٤	٢٧٥	٢٨٥
عدد الأسرة	٦١٢	٨٦٨	٤٨٦	٦٥٢	٦٤٥	٦٦٥
عدد النزلاء	٢٠,٤٣٨	٨,٠٤٧	١٤,١٨٦	٢٠,٧١٠	١٠,٥١١	١٣,٠٥٨
محموع ليالي المبيت	٣٢,٤٣٩	٨٤,٥٩٠	٣٥,٨٥٥	٢٤,٩٣٧	٢٢,٥٩٢	٢٧,٣٦٢
بيت لحم وبيت جالا	١,٨٠١	٣,١٤٤	٩,٩٤٥	٧,٦٢٥	٩,٣٢٤	١٥,٥٥٢
نابلس وجنين	٦,٦٥٦	٢٦,١٨٤	١٢,٩٧٤	٨,٨٩٤	٨,٣٧٤	٦,٢٢١
الخليل وأريحا	٥,٠٨٠	١٣,٦٦١	٤,٩٤٦	٣,٨٤٢	٨٥٩	٢,٤٦٧
رام الله والبيرة	١٨,٩٠٢	٤١,٦٠١	٧,٩٩٠	٤,٥٧٦	٤,٠٣٥	٣,١٢٢
نسبة الأشغال	١٤,٧	٢٦,٧	٢٠,٢	١٠,٥	٩,٦	١١,٣

المصدر: الكتاب الإحصائي الإسرائيلي ١٩٨٦

ملحق رقم (١٨)

مجموع عدد المستشفيات وعدد الأسرة والمرضى والعمليات
الجراحية في الضفة الغربية «لأعوام مختلفة»

	١٩٧٤	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
مجموع عدد المستشفيات	١٦	١٧	١٧	١٦
عدد الأسرة	١,٣٩٣	١,٣٣٣	١,٣٦٥	١,٣٠٨
المرضى	٤٥,٨٩١	٧٠,٢١٠	٧٤,٥٤٨	٧٤,٦٢٣
نسبة إشغال الأسرة	٧٦,٠	٨١,٢٠	٨٢,٢	٧٦,٣
العمليات الجراحية	١٠,٩٩٣	١٤,٦٦٣	١٥,٤٤٢	٥٩,٩٦٠
عدد المستشفيات الحكومية	٨	٩	٩	٩
عدد الأسرة	٩٩٢	٩٧٤	٩٧٤	٩٧٤
المرضى	٣٣,٣٠	٥٠,٤٦١	٥٥,٩٣٨	٥٧,٦٩٤
نسبة الإشغال	٧٧,١	٨٦,٠	٨٨,١	٧٨,٩
العمليات الجراحيّة	٧,٣٢٣	١٠,٦٥٨	١١,٤٧٩	١١,٤٩٩

المصدر: الكتاب الاحصائي الإسرائيلي ٩٨٦ ص ٧٣٣.

University of Jordan
Faculty of Arts
Department of Geography

The Geographical Bases of the Zionist Colonial Settlement in The West Bank 1967 - 1985

By
SAMIR A. MATOUQ

Superviser
Professor Hasan A. Saleh

This thesis was submitted as a fulfillment for requiring the degree of M.A. in Geography, University of Jordan, 1989.

The Zionist Colonial Settlement was, and still, an effective weapon used by the Zionists to conquer the Arab Lands of Palestine, and to scatter abroad its owners. The Zionists have attained the three Geographical Poles of settlement: The land, the water, and the human sources. Though the circumstances have helped the Zionists to overhold the Land of Palestinians and its water, it is doubt that they have succeeded to supply the human sources needed for settlement.

From here: this study is an attempt to clarify the extent of Zionists success in settling on the Palestinian Land in the West Bank, and the reflection of this settling on the living of the Palestinian People and on the political, social and economical status of the neighbouring countries. This study aims also at discovering the Zionist plans going to swallow the Arab Land, to evacuate the occupied territories of its inhabitants and to replace Jews instead of them. It aims at analysing the geographical bases of the Zionist colonial settlement in the West Bank. and to shed the light on the strategies of settling adopted by the two major Israeli Fractions: The Labour, and the Likud, and the philosophy of each of them according to the goals of Zionist project.

This study consists of eight chapters; the first chapter deals with the Introduction and Methodology, while the second chapter includes the motives of the settlement. The third chapter discusses the geographical bases of settling, while the fourth chapter analyses the practical application of colonial settling, and the fifth chapter involves the spatial distribution of the settlements. The sixth chapter deals with the physical structure of settlements. The seventh chapter explains the effects of settlement on the West Bank, while the eighth chapter included the conclusion and recommendations.

The hypotheses of the study are:

- To what extent will Israel succeed in its settling plans?
- Is there a positive correlation between the Israeli confiscation of Arab Lands and the increase of creating new settlements in the West Bank?
- Is there a positive correlation between the concentration of settling and the factors of Altitude and the Communications among the Arab Cities?
- The general type of settling doesn't have a specific type and it seems that it is concentrated round Jerusalem.

The sources of this thesis depend mainly on Library woro and personal interviews. Some statistical models were used in this study, as multiple regression, which was used to define the effect of some geographical factors that helped in fixing the location of Israeli settlements, while the trend surface was used to analyse the type for the distribution of the settlements. The nearest neighbour analysis model was also used to explain the geographical phenomenon, wheras the mean centre was used to nominate the concentration of the settlements.

The most important conclusions of the study are the follwoing: The Israeli settling policy has supplied every thing that may strengthen the Jewish settling in the West Bank. The Israeli government has supported settling and the political fractions have controlled this governmental support. The government has spent more than two billion U.S.Dollars on constructing settlements during the period 1968 - 1985.

For the results of some statistical models which were used in this study, it was found on applying the trend surface model, that the effect of geographical factors such as quantity of rainfall, the distance from cities, main roads, don't explain more than 17% of Jewish settling in the West Bank with a significance level of 99%. There was a positive correlation between settlement concentration and altitude factor, the reason was that the Israeli authorities have moved their settling from Jordan Valley to the mountains. Also it was noted that the Israelis don't like to combine their settlements with Arab cities, so the correlation was negative here, but they have planed to surround the Arab cities with settlements.

It was noted that (24%) of settlements were built in Jordan Vally against (46%) for the middle area of mountains and (30%) for the area along the 1948 borders of the West Bank.

About the size of the settlements, it was noted that about 27 settlements, out of 122, are less than 100 inhabitants, and 39 settlements range between 101 - 200 persons, and 14 settlements between 201 - 300 persons, and 5 settlements have inhabitants more than 2000 persons.

To locate the point of settling concentration the Mean center Model was applied, and the point is north west of Jerusalem.

There was no specific type for distribution of settlements, the type trends to randomness (1.033). A clear type appeared, by applying trend surface model for settlements according to the year of their establishment during the Labour Party, but no type has been noted during the Likud Party.

The Israeli planners have been effected by Central Place Theory and Location Theories.

For the origins of the settlers, it was noted that the percentage of the native born Israeli is 63,1 % European or American - born (22.4%), Asian or African - born (13.8%), - of them 29% are Sephardim and 61 % are Ashkenazim, (the rest are third genaration Israeli).

The recommendations try to imagin a policy as a counter strategy to help in some way to stop the bleeding of the Palestinian physical and human resources in the West Bank; such recommendations are:

1. To start in executing a Socio - Economic Survey in the West Bank, and a basis for an Information Bank system.
2. To consider the Palestinian Issue as an Arab Issue, and to implement this practically by collecting taxes to be paid from the whole Arab governements to support the struggle of Arabs in occupied West Bank and Gaza Strip.
3. To give support for the economic sectors in the West Bank, especially the agricultural sector. Also to support the sector of employees in the West Bank.
4. To recruit the International opinion, especially the American opinion in order to put an end to settling and to stop the bleeding of natural resources, ie, lands and water... etc.